PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي

الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي

إعداد الطالبة:
قاسي فوزية

إشراف الدكتور:
بوسماحة نصر الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ بوسلطان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
الأستاذ بوسماحة نصر الدين	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة وهران	مشرفا ومقررا
الأستاذ تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مناقشا
الأستاذ بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضر قسم -أ-	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية 2012 – 2013

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

إهداء

إلى قلبي ووجداني...أمي

إلى سندي و تصميمي...أبي

إلى توأمي وساعدي...أختي

وإلى الغالبين عيناي...أخواي

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

شكر وتقدير

بعد الحمد لله الذي تم بفضله وتوفيقه إتمام إنجاز هذه المذكرة

أتوجه بأسمى وأخلص عبارات شكري وامتناني للأستاذي الذي تفضل بقبوله الإشراف على عملي المتواضع هذا الدكتور "نصر الدين بوسماحة"...لما بذله من جهد كبير لتذليل الصعوبات أمامنا، وعمله الدؤوب لتوفير الأجواء الأكاديمية المناسبة لإنجاح برنامج الماجستير الذي كان المبادر به

على سعة صدره وحلمه وصبره، لما شملنا به من اهتمام، حرصا منه على متابعة خطوات تقدمنا في العمل بكل جدية وصرامة، ولم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة و تصحيحاته الدقيقة ومنحنا من وقته الثمين لسماع تساؤلاتنا وانشغالاتنا، ورفع اللبس و الغموض الذي كان ينتابنا، رغم انشغالاته المتعددة

على نبل أخلاقه و تشجيعاته الدائمة لنا، وسعيه على محو كلمة "تشاؤم" من على قواميسنا بطبعه المتفائل الذي أنار دربنا ودعمه المستمر والصادق منذ بداية تكويننا في الماجستير إلى غاية مناقشتنا للمذكرة

أستاذي الفاضل أ ستسمحكم عذرا على كل تقصير بدر مني في هذا العمل...بارك الله جهودكم وسدد بالخير والعطاء دربكم

راجية أن تتقبلوا مني كامل احترامي وتقديري وخالص شكري وعرفاني

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

مقدمـــــة:

وظفت الولايات المتحدة –ولمدة عقود طويلة– سياستها الخارجية والعسكرية لتأمين الإمدادات النفطية الشرق أوسطية، ملتزمة بحماية الأنظمة في هذه المنطقة لا سيما المملكة العربية السعودية، والكويت والإمارات العربية المتحدة، غير أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أدركت واشنطن أن علاقاتها مع هذه الدول تزداد تعقيدا، وأنه لابد من تنويع موارد الطاقة وإيجاد مصادر بديلة والعمل على تقليل الإعتماد الأمريكي على نفط الخليج الفارسي، إذا أرادت أن تحافظ على مركزها كقوة مهيمنة. ونظرا للظروف الإقتصادية والسياسية التي سادت عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإنه كان من السهل على صناع السياسة الأمريكية البحث عن مصادر بديلة للنفط بدلا من موارد بديلة، وفي حين أن معظم المستوردين –وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية– يحاولون الحد من اعتمادهم على نفط الشرق الأوسط في السنوات القادمة، فإن معظم مصادر النفط الجديدة التي تدخل السوق العالمية، تأتي من القارة السمراء، أين تم اكتشاف حقول مهمة جديدة خاصة في منطقة غرب إفريقيا، التي تستورد منها الولايات المتحدة 15% من احتياجاتها النفطية.

إن تزايد اعتماد الولايات المتحدة على نفط غرب إفريقيا من جهة، وعدم استقرار المناخ الأمني في المنطقة من جهة أخرى، أدى إلى تدخل وزارة الدفاع الأمريكية في القارة، تحت ذريعة مكافحة النشاطات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، في إطار الحرب العالمية على الإرهاب التي أعلنتها "إدارة بوش الإبن" بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي استغلتها هذه الإدارة لزيادة تواجدها العسكري في المنطقة، خاصة بعد إعلان واشنطن أن خليج غينيا يشكل مصلحة حيوية أمريكية منذ سنة 2001 من خلال تقرير "ديك تشيني".

وعلى الرغم من أن العلاقة بين القوة العسكرية والإعتماد الأمريكي على النفط الأجنبي، هي ظاهرة جديدة نسبيا في القارة الإفريقية، غير أن ذلك يعتبر عاملا بارزا –ومنذ فترة طويلة– في العلاقة بين أمن الولايات المتحدة ونفط الخليج الفارسي في الشرق الأوسط، فقد تعززت هذه الأخيرة في الثمانينيات، عندما قام الرئيس "جيمي كارتر" *Jimmy Carter* بوصف التدفق الحر لنفط الخليج الفارسي، بأنه مصلحة حيوية للولايات المتحدة، وأعلن أن هذه الأخيرة ستستخدم أية وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية، للدفاع عن تلك المصلحة من التهديد السوفياتي، ولتنفيذ هذه السياسة –والتي أصبحت معروفة على نطاق واسع باسم "مبدأ كارتر"– أنشأت وزارة الدفاع "القيادة المركزية الأمريكية" *CentCom* للإشراف على العمليات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج الفارسي. ولقد تم تطبيق "مبدأ كارتر" مرة أخرى، منذ أواخر التسعينيات على منطقة بحر قزوين، كمصدر واعد آخر للنفط الجديد، وذلك من خلال تأكيد الرئيس الأمريكي آنذاك "بيل كلنتون" *Bill Clinton* أن تدفق

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

النفط من هذه المنطقة دون أية عراقيل هو من مصلحة الأمن القومي الأمريكي، ولقد تلى هذا التصريح، إنتشار القوات الأمريكية في المنطقة لمواجهة الخطر السوفياتي دائما.

وهو نفس المسار من التدخل العسكري الأمريكي الذي انتهجته "إدارة بوش الإبن" –وهي أكثر الإدارات الأمريكية إهتماما بالأمن الطاقوي– من خلال تأكيدها على مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة في الوصول إلى النفط الإفريقي، ولقد تمثل التهديد هذه المرة في نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، بالتالي فإن الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في هذه الأخيرة، كانت تهدف منذ البداية إلى حماية تدفق النفط من خليج غينيا، الذي اكتسب أهمية غير مسبوقة قد تؤثر على الأمن القومي الأمريكي نفسه.

ولقد لجأت واشنطن إلى مجموعة متنوعة من برامج المساعدات الأمنية لتعزيز نفوذها العسكري في القارة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، مثل مبادرة بان–ساحل في سنة 2002، ثم مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005، وبرامج أخرى لنقل الأسلحة والتدريب العسكري، ومشاركة البحرية الأمريكية واكتساب حق استخدام المرافق الحيوية لإقامة القواعد العسكرية في البلدان الإفريقية الإستراتيجية، وذلك بغرض احتواء التهديدات المحلية على التدفق الآمن والمستمر للنفط الإفريقي عامة، ونفط خليج غينيا خاصة.

هذا ولقد ذهبت "إدارة بوش الإبن" إلى أبعد من ذلك، في خطوة أكدت أن النفط الإفريقي أصبح مصلحة إستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بالقارة الإفريقية "الأفريكوم" *Africom* التي أصبحت عملية إبتداء من أكتوبر من عام 2008، ومن أهم أهداف هذه القيادة الجديدة، هو ضمان سلامة المنشآت النفطية، وتوفير المناخ الأمني المناسب لزيادة الإستثمارات الأمريكية، ولقد مثّلت مكافحة الإرهاب في الساحل سببا وجيها أقنعت به "إدارة بوش الإبن" الكونغرس الأمريكي للحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ هذه البرامج العسكرية في القارة، وتبرير تواجدها العسكري فيها.

إن اختيارنا لهذا الموضوع، جاء نتيجة مطالعتنا لكتاب "دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟" لمؤلّفه "مايكل كلير" *Michael Klare* ، والذي اقترحه علينا –ضمن مجموعة أخرى من الكتب– أستاذنا المشرف الدكتور "نصر الدين بوسماحة" خلال السنة النظرية للماجستير، ما جعلنا ندرك أهمية قضايا الأمن الطاقوي ودورها في الصراعات الدولية بعد الحرب الباردة، لا سيما النفط –وهو محل تركيزنا في هذه الدراسة– في ظل التنامي المستمر للطلب العالمي عليه، مقابل هاجس بلوغ ذروة إنتاجه، وعدم إمكانية استبداله في المستقبل القريب بمورد بديل، وتأكيدا على أهميته الجوهرية ليس في الحفاظ على القوة الإقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية كقوة

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

مهيمنة وحسب، لكن هذه الأخيرة تلقى منافسة شرسة من قبل القوى الناشئة، على رأسها الصين الشعبية.

وهو الأمر الذي أثار لدينا رغبة في التركيز على العامل الطاقوي، كسبب رئيسي حرك "إدارة بوش الإبن" للتدخل العسكري في منطقة الساحل الإفريقي، جاعلة من نشاط الجماعات الإرهابية في هذه الأخيرة، تهديدا وجوديا على التدفق الحر لنفط منطقة خليج غينيا في غرب إفريقيا، لاسيما منطقة دلتا النيجر في نيجيريا، وذلك يهدد الأمن القومي الأمريكي مباشرة، مما استدعى إضفاء الطابع الأمني على مسألة الوصول إلى النفط الإفريقي، واستخدام القوة العسكرية لضمان عدم انقطاع الإمدادات النفطية، وذلك مهما كان السبب، فليست مكافحة الجماعات الإرهابية في الساحل، سوى ذريعة لكسب دعم الرأي العام، وهو ما يندرج تحت مصطلح "التحرك نحو الأمننة".

ومن هنا تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع، من تداخل وتشابك السياسة الطاقوية الأمريكية وسياستها العسكرية، وخطورة اعتمادها على القوة المسلحة لسد احتياجاتها الطاقوية، مما أكسب منطقة الساحل الإفريقي مكانة بالغة الأهمية في الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد تاريخ 11 سبتمبر 2001، رغم أن ظاهرة الإرهاب في هذه المنطقة لا تجعل منها تهديدا وجوديا عالميا، ولا يستدعي جعلها الجبهة الجديدة للحرب العالمية على الإرهاب، بدليل أن الإدارة الأمريكية لم تعتبر من قبل، أن القارة الإفريقية عرضة للتهديد الإرهابي، بغض النظر عن الأحداث في شرق إفريقيا عام 1998، أين تم الإعتداء على سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا، وكذلك بالرغم من دعوات الجزائر المتكررة لمكافحة هذه الآفة التي عانت منها لأكثر من عقد من الزمن. بالتالي لم يكن اهتمام واشنطن الفجائي بالساحل الإفريقي، سوى مخافة أن يمتد نشاط الجماعات الإرهابية إلى منطقة غرب إفريقيا، لا سيما بعدما تأكدت أهمية خليج غينيا وبروزه كمنطقة مصلحة إستراتيجية قومية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الإشكالية التي تناولناها من خلال هذه الدراسة، تربط بين سعي الإدارة الأمريكية إلى حماية أمنها الطاقوي وتأمين إمداداتها النفطية الآتية من منطقة غرب إفريقيا كمتغير مستقل، ومكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي –التي باتت تهدد المنشآت النفطية وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في خليج غينيا– كمتغير تابع، ومن هذا المنطلق، عالج البحث الإشكالية التالية:

- **كيف وظّفت الإدارة الأمريكية أمننة نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي، كوسيلة لتأمين مصادر النفط الإستراتيجية في غرب إفريقيا؟**

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وفي سبيل الإلمام بجوانب الموضوع، فقد أثارت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور العامل الطاقوي في السياسة الدولية عامة والأمريكية خاصة؟
- فيما تتمثل أهمية المكانة التي أصبح النفط الإفريقي يحظى بها في ظل التدافع العالمي على مصادر الطاقة؟
- ماهي علاقة مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، بالإمدادات النفطية في غرب إفريقيا؟

وتنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين هما كالآتي:

- إن الإنتشار العسكري الأمريكي في الساحل الإفريقي باسم مكافحة الإرهاب، هو مجرد ذريعة للسيطرة على ممرات الإمداد بالمواد الخام نحو الولايات المتحدة الأمريكية.
- إن الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، تخفي هدفا آخر غير معلن، ألا وهو السيطرة على الموارد النفطية في القارة، لا سيما منطقة خليج غينيا، بسبب عدم اليقين الذي يحيط بالإمدادات النفطية بالشرق الأوسط الذي يعاني من صراعات مزمنة.

ولأن تحديد الإطار الزماني والمكاني للبحث مهم لتقديم تحليلات أكثر دقة وموضوعية، فقد حصرنا الحدود الزمنية لهذه الدراسة في فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" *George W. Bush*، وذلك لأن العلاقات الأمريكية–الإفريقية لم تشهد تطورا ملموسا إلا في عهد إدارة هذا الأخير، كما أن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ناحية إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هي من وضع وتصميم "إدارة بوش الإبن"، ورثتها الإدارة الأمريكية الحالية لـ"باراك أوباما" *Barack Obama* التي تواصل السير وفق المعالم الإستراتيجية لسالفتها فيما يخص السياسة الإفريقية للولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالحدود الجغرافية، فقد تناولنا في هذه الدراسة منطقتين محاذيتين لبعضهما البعض، الساحل وغرب إفريقيا، وإن كانت منطقة الساحل الإفريقي تشمل بعض الدول من غرب إفريقيا، أهمها نيجيريا –أكثر دول المنطقة إنتاجا للنفط– ما أعطى الساحل الإفريقي مكانة جيوسياسية، إستلزمت التدخل العسكري للولايات المتحدة، نظرا لما تشكله هذه المنطقة من تهديد على التدفق الحر للواردات النفطية الآتية من منطقة غرب إفريقيا، وهو قصدنا من اختيارنا لعنوان هذه

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الدراسة، في إشارة إلى أن منطق الأمننة الأمريكي لمكافحة الإرهاب في الساحل هو تأمين الواردات النفطية.

إن أهمية هذه الدراسة لا تتمثل في موضوعها وحسب، ولكن أيضا في حداثة إطارها النظري، الذي لا يقوم البحث من دونه، فقد وظّفنا من خلال هذه الدراسة فكرة "الأمننة الكلية" *Macrosecuritisation* التي أطلقها رائد مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، البروفيسور "باري بوزان" *Barry Buzan* سنة 2006، مُطوّرا بذلك "نظرية الأمننة" *Securitisation Theory* التي أبدعها زميله "أولي وايفر" *Ole Waever* عام 1995. وتؤكد هذه الأخيرة على فعل الخطاب *Speech Act* ، وتعني إضفاء الطابع الأمني على القضايا، ونقلها من المستوى العادي إلى مصاف الرهانات الأمنية التي تستدعي تدخلات إستعجالية، وذلك من خلال قيام فاعل ما، بوصف قضية ما على أنها تمثل تهديدا وجوديا، يهدد موضوعا مرجعيا معينا، مما يستلزم اتخاذ تدابير إستثنائية، وأهم عنصر في هذه النظرية هو قبول الجمهور لهذا التهديد الوجودي، حتى يكتسب الفاعل المُؤمِّن دعما يتيح له اتخاذ قرارات لا تستدعي المرور عبر المؤسسات الرقابية المعتادة.

ولقد قام "بوزان" بتطبيق هذه النظرية على نطاق أوسع، معتمدا على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية، حيث يؤكد "بوزان" أنه قد تم تأطير الحرب على الإرهاب وفق منطق "الأمننة الكلية" من قبل "إدارة بوش الإبن"، التي استغلت أحداث 11 سبتمبر لتصف ظاهرة الإرهاب كتهديد وجودي عالمي، يقتضي استخدام كل الوسائل الضرورية للقضاء عليه. ومن الواضح أن هذه الإدارة قد نجحت في تحقيق أمننة كلية ناجحة، إستقطبت من خلالها قبولا واسع النطاق، مكنها من إعلان حرب ضد عدوّ يهدد قيم الحرية والحضارة –حسب زعمها– حرب لا يمكن التنبؤ بمدتها، تُشن في كل المسارح المعرضة للإرهاب الدولي، بما في ذلك إفريقيا.

إن مفهوم الأمننة سيساعدنا على تفسير كيف نجحت "إدارة بوش الإبن" في بناء نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي كتهديد عالمي يتهدد بالأمن القومي الأمريكي، ويستلزم تدابير أمنية إستثنائية. ودراسة أفعال الخطاب في ضوء هذا المفهوم أمر ضروري لتحليل إستراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الأمر الذي يستدعي دراسة تحليلية لمضمون التقارير والوثائق الرسمية التي تخدم الموضوع، وخطابات المسؤولين في "إدارة بوش الإبن".

ولأن الكشف عن حقائق المشكلة البحثية ومعرفة أغوارها، يتطلب تكامل الأطر النظرية والمنهجية، فقد وظفنا في معالجتنا لهذا الموضوع عددا من المناهج، التي تم استخدامها كالتالي:

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

المنهج التاريخي: عند تتبعنا لمراحل تطور حقل الدراسات الأمنية، سواء أكان ذلك أثناء الحرب الباردة أو بعدها أو عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، في سبيل الإحاطة بالظروف التي تحكمت في ميلاد أو اندثار الظواهر الأمنية خلال هذه الفترات الزمنية، وطبيعة العلاقات الدولية السائدة فيها.

المنهج المقارن: الذي تم توظيفه لإبراز أوجه التشابه والإختلاف بين مراحل تطور حقل الدراسات الأمنية، وذلك منذ فترة الحرب الباردة إلى غاية ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لما لهذا المنهج من أهمية في التوصل إلى تفسير علمي لطبيعة هذا التطور، عبر اكتشاف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

منهج دراسة حالة: نظرا لتشابك السياسة الطاقوية الأمريكية بسياستها العسكرية، فقد تناولنا نموذج الساحل الإفريقي كمنطقة تهدد مصالح الولايات المتحدة في غرب إفريقيا، وذلك في سبيل التعمق في الموضوع وإدراك خفاياه، والتعرف على العوامل المؤثرة فيه، وإبراز الإرتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين متغيرات المشكلة البحثية.

المنهج الإحصائي: بهدف جمع بيانات رقمية حول البعد الجيوسياسي للأمن الطاقوي، وأسباب اشتداد التنافس الدولي على النفط الإفريقي، والإستدلال بهذه المعلومات على وجود علاقة بين الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل، وتأمين التدفق الحر للواردات النفطية في منطقة غرب إفريقيا.

ولقد تضمنت هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم المفتاحية نذكرها فيما يلي:

الأمن: من المفاهيم المائعة في العلاقات الدولية والمثيرة للجدل بين الباحثين، فهو مفهوم خلافي ومتنازع فيه، شهدت مدلولاته الإصطلاحية تطورات ملحوظة عبر الفترات التاريخية، وقامت في سبيل تحديده العديد من النظريات والمقاربات والمدارس المختلفة الإتجاهات. غير أن هناك إجماعا على أنه يمثل حالة يغيب فيها الخطر والتهديد الذي قد تتعرض له القيم المكتسبة.

النفط: يشمل المعنى الواسع لهذه الكلمة كل الترسبات التي تكونت في باطن الأرض وأعماق البحار بشكل طبيعي، غير أن مفهومها الضيق يحصرها غالبا في الترسبات السائلة فيما يُعرف بالزيت الخام أو البترول.

الساحل الإفريقي: وهو مفهوم قد يتسع ويضيق حسب طبيعة التعريف الذي قد تطغى عليه الإعتبارات الجغرافية أو السياسية أو الحسابات الجيواقتصادية، ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

التعريف الجيوسياسي للساحل الإفريقي الذي ورد في دراسة للأستاذ "مهدي تاج" بعنوان "الأمن والإستقرار في الساحل الإفريقي" *Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain*، والممتد بين السودان وموريتانيا، بما في ذلك التشاد، النيجر، مالي، جنوب الجزائر، السنغال ونيجيريا.

الإرهاب: الذي يعتبر ظاهرة يصعب الإتفاق على تعريفها نظرا لعدة اعتبارات، أبرزها السياسية منها، وفي هذا الصدد نشير إلى قول "هاري هندرسون" *Harry Henderson* بخصوص تعريف الإرهاب، بحيث جاء على لسانه: "أنا لا أستطيع تعريفه، لكني أعرفه عندما أراه"[1]. ولأننا بصدد دراسة موضوع يتعرض للإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فقد ارتأينا أن نورد المفهوم الذي جاء به المحلل السياسي الأمريكي والخبير في قضايا الإرهاب "براين جينكينز" *Brian Jenkins* والذي ذهب إلى القول أن:

"جميع الأعمال الإرهابية تنطوي على العنف أو التهديد بالعنف، وغالبا ما تقترن بمطالب محددة، وتستهدف في معظمها المدنيين، وتكون دوافعها سياسية. وتُصمَّم هذه الأعمال عموما لتحقيق أكبر قدر من الدعاية، ويكون الجناة غالبا أعضاء في مجموعة منظمة، وعلى عكس غيرهم من المجرمين، فإنهم غالبا ما يتحملون المسؤولية على أفعالهم، وهي السمة المميزة الحقيقية للإرهاب، وأخيرا، فمن الضروري لأي عمل إرهابي أن يكون الغرض منه إنتاج آثار نفسية أعمق وأبعد بكثير من الأضرار المادية المباشرة، فالإرهابي في نظر الشخص الواحد، هو إرهابي في نظر الجميع"[2].

الإستراتيجية: أصبح هذا المصطلح متداولا في مختلف الأوساط سواء أكانت علمية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تجارية أو غيرها من الميادين، ولم يعد مقتصرا على الميدان العسكري وحسب، غير أننا سنعتمد في إطار هذه الدراسة على المفهوم التقليدي، وهو مصطلح يوناني الأصل *Strategos* ويعني حرفيا "قائد الجيش"، ويقصد به من الناحية التاريخية فن قيادة الحرب وإدارتها، وجميع التعريفات التقليدية التي وردت فيه من مفكرين أمثال "كارل فون كلاوزفيتز" *Carl von Clausewitz* و"نيكولو مكيافيلي" *Niccolò Machiavelli* تصب في منظور التخطيط للعمليات العسكرية وإدارتها، لتحقيق أهداف سياسية.

الجيوستراتيجية: يتفق الباحثون على تعريفها بأنها تعني بدراسة أثر الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، في علاقات السلم والحرب، ويتم فيها توظيف الإستراتيجيات السياسية والإقتصادية والعسكرية لتحقيق أهداف قومية.

[1] Harry Henderson, Global Terrorism, Revised Edition, (New York : Facts on File, Inc, 2004), p.4.
[2] Ibid., p.5.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

إن الأعمال الأكاديمية العربية التي حاولت متابعة ورصد التطورات النظرية الحاصلة في حقل الدراسات الأمنية –الأنجلوساكسوني بالأساس– قليلة جدا حسب اطلاعنا، ما يستدعي ضرورة لفت انتباه الباحثين إلى أهمية تناول هذه المواضيع باللغة العربية، ذلك أن عدم وجود مرجعية لغوية دقيقة وموحدة لترجمة المدلولات الإصطلاحية من اللغة الإنجليزية إلى العربية قد يشكل عائقا رئيسيا، لا سيما فيما يتعلق بالمفاهيم الحديثة، التي يندر استخدامها في الأدبيات العربية، والتي يختلف الأساتذة والباحثين إختلافا واضحا في استخلاص المصطلح العربي الذي يقابل الإنجليزي، ما زاد عملية التحرير صعوبة، بالنظر إلى أهمية التدقيق في المصطلحات العلمية التي ستتم معالجتها في هذه الدراسة، الأمر الذي جعلنا نتبنى الترجمات الواردة في كتابات الدكتور "عادل زقاغ"، التي وجدناها الأكثر شيوعا والأقرب إلى مدلولات المصطلحات الواردة باللغة الأصلية، لاسيما وأن الأستاذ يكرس بحوثه حول المواضيع التي تمس التنظير في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، ويجتهد في تناول آخر ما تم التوصل إليه في هذا الإطار.

وعليه، فإن جميع المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي عالجناها في الإطار النظري، لاسيما تلك التي وردت عند تناولنا لتطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هي ترجمات تستند إلى أعمال الأستاذ "عادل زقاغ"، نذكر منها على سبيل المثال: مصطلح الأمننة –الذي إرتكزت عليه عملية البحث والتي ترد في أعمال البروفيسور "أمحند برقوق" كذلك– أو مصطلح البيذاتانية أو الأمن الدولاتي–التمركز ونحوها من المصطلحات الحديثة، وغير ذلك فهو من اجتهادنا الخاص، لا سيما ما يتعلق بترجمة التصريحات أو الخطابات أو التعاريف الواردة في هذه الدراسة.

ولأن مراجعة الأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة، مهمة بغرض الإستفادة من المعطيات والبيانات المقدمة، وطبيعة المنهجية التي تمت من خلالها معالجة الموضوع، ومختلف التحليلات والتفسيرات التي تم التوصل إليها فيه، فقد كان لكتابات "مايكل كلير" أثر بالغ في طريقة إنجازنا لهذه الدراسة، نذكر منها مؤلفه الذي يحمل عنوان "دم ونفط: مخاطر وعواقب الإعتماد الأمريكي المتزايد على النفط المستورد" *Blood and Oil : The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum* ، ولقد تتبع "كلير" من خلال هذا الكتاب، أثر النفط على الشؤون الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وكشف تأثيرها على "مبدأ كارتر"، ووضح كيف أن الآبار الأمريكية تجف بسبب زيادة الطلب المستمر، وأشار إلى أن الولايات المتحدة تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية، وبما أن هذه الأخيرة تأتي من مناطق تتميز بعدم الإستقرار المزمن –الخليج الفارسي، بحر قزوين، أمريكا اللاتينية وإفريقيا– فإنه من المحتم أن يؤدي ذلك إلى التورط العسكري الأمريكي المتكرر. ولقد أشار "كلير" بذلك في مؤلفه هذا، إلى مأزق الولايات

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

المتحدة وحذَّر هذه الأخيرة، من أن الوقت قد حان لتغيير سياستها الطاقوية قبل أن تدفع في العقود القادمة دما مقابل النفط، علما أنه قد تم إصدار هذا الكتاب في سنة 2004.

وبعدما اعترف "جورج والكر بوش" عام 2006 أن الولايات المتحدة الأمريكية مدمنة بشكل خطير على النفط، فقد حاول "إيان رتليدج" *Ian Rutledge* في مؤلفه "مدمنون على النفط" *Addicted to Oil* أن يستكشف التداعيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لوسائل النقل على الإقتصاد الأمريكي، ويدرس الطرق التي من خلالها ساهم اعتماد الأمريكيين على استخدام السيارة، في خلق احتياجات نفطية أثرت بشدة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مشيرا إلى أن غزو واحتلال العراق كان في المقام الأول محاولة لإنشاء محمية مطواعة للنفط، يمكن الإعتماد عليها في تلك المنطقة المضطربة.

في حين أنه في مقالهما المشترك الصادر عام 2006، والذي يحمل عنوان "الإندفاع نحو النفط الإفريقي والأمن القومي الأمريكي" *The African 'Oil Rush' and US National Security*، رأى كل من "مايكل كلير" و"دانيال فولمان" *Daniel Volman* أن أهم الدول المستهلكة للنفط في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوربا الغربية، تولي اهتماما كبيرا بتطوير احتياطيات النفط الإفريقية، الأمر الذي أدى بها إلى استثمار مبالغ ضخمة في منصات الحفر، وخطوط الأنابيب وغيرها من مرافق الإنتاج والبنى التحتية، في إطار تنافس الشركات العالمية الكبرى للوصول إلى الإحتياطيات الواعدة. ويرى الباحثان أن لهذا الإندفاع، آثار مهمة على منتجي النفط الأفارقة والدول المستوردة الرئيسية على حد سواء، فبالنسبة للدول المنتجة، قد ينتج عن ذلك اكتسابها لثروة جديدة ولكن أيضا إحتمال اندلاع خلافات داخلية شديدة بسبب عدم التوزيع العادل لعائدات النفط أو الريع، في حين أن ذلك يستتبع الإعتماد المتزايد للدول المستهلكة على الواردات النفطية، الآتية من مناطق تتميز بعدم الإستقرار المزمن، مع ما يرتبه ذلك على الأمن القومي الأمريكي.

ويرى الباحثان أن هذه الإتجاهات تنعكس على السياسة الأمريكية تجاه القارة السمراء، فقد بذلت "إدارة بوش الإبن" جهودا مضنية لزيادة دور شركات الطاقة الأمريكية في إنتاج النفط الإفريقي، وأنه وبسبب عدم الإستقرار في القارة –الأمر الذي يشكل عائقا أمام استثمار الشركات– فقد سعت هذه الإدارة إلى تعزيز قدرات الأمن الداخلي للدول الإفريقية الصديقة، كما قامت بتهيئة الأرضية المناسبة وإرساء أساس التدخل العسكري الأمريكي المباشر في إفريقيا، مما يعني مكافحة الإرهاب.

أما في كتابه المعنون بـ"الولايات المتحدة في إفريقيا: سياسة بوش وما بعدها" *The United States in Africa : Bush Policy and Beyond* أكد "ريموند كوبسون" *Raymond Copson* أن النهج العسكري الذي اتخذته "إدارة بوش الإبن" في إفريقيا في ظل الحرب العالمية على الإرهاب، وتأمين

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

واردات الطاقة، ينطوي على مخاطر جسيمة على المنطقة، وختم دراسته بتقييم احتمالات وضع سياسة أكثر إنصافا من قبل الإدارات المقبلة، ولقد صدر هذا المؤلف سنة 2007.

وفي مقال مشترك جمع كلا من "سام رفائيل" *Sam Rafael* و"دوغ ستروكس" *Doug Strokes* بعنوان "عولمة النفط في غرب إفريقيا: أمن الطاقة الأمريكي والإقتصاد العالمي" *Globalizing West African Oil : US Energy Security and the Global Economy* ، أشار الباحثان أن أهمية إفريقيا كمُورِّد للطاقة إلى الأسواق العالمية قد ازدادت بثبات منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة فيما يخص دول غرب إفريقيا الغنية بالنفط، لا سيما نيجيريا وأنغولا، وأنه بسبب الإضطرابات السياسية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط –في وقت كتابة مقاله هذا أي في ربيع 2011– فقد تزايدت أهمية النفط في هذه المنطقة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقود مسيرة وضع إستراتيجية واسعة للأمن الطاقوي العالمي، تتمحور حول مسعى تنويع إمدادات الطاقة عامة، والنفط خاصة، بعيدا عن الخليج الفارسي، ومنطقة غرب إفريقيا تلعب دورا هاما في هذه الإستراتيجية.

هذا ولقد اعتمدنا خطة ثلاثية، في سبيل الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مراحل تطور حقل الدراسات الأمنية من خلال ثلاث فترات: أثناء الحرب الباردة، ثم بعد نهاية هذه الأخيرة، وأخيرا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك بغرض تحديد الإطار النظري والمفاهيمي الذي نشأت وتطورت فيه نظرية الأمننة –التي تقوم على أساسها هذه الدراسة– وفي هذا الصدد، نشير إلى أننا تجنبنا الإطناب في المداخيل المفاهيمية التي تتناول مفهوم الأمن وتعريف المدارس النظرية التقليدية كالواقعية، على اختلاف اتجاهاتها والتطورات التي لحقتها، وعلى الرغم من أن نظرية الأمننة تنتمي إلى المنظور الواقعي، بيد أننا حاولنا شد الإنتباه إلى "حقل الدراسات الأمنية" الذي تتموقع فيه هذه الدراسة، وليس "نظرية العلاقات الدولية"، علما أن الحدود الفكرية للدراسات الأمنية مائعة، ما يؤدي إلى عدم اتضاح خطوط التباين بينها وبين حقل العلاقات الدولية، وهو ما سيتبين في الفصل الأول، الذي ختمناه بتفسير دوافع الأمننة الكلية للحرب العالمية على الإرهاب التي قادتها "إدارة بوش الإبن" عقب أحداث 11 سبتمبر، وتبنيها للجهاز العسكري في سبيل التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين، وأشرنا إلى أن أهمها يتمثل في تحقيق الأمن الطاقوي، الذي برز كقضية بالغة الأهمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

في حين سعينا في الفصل الثاني إلى الربط بين المتغيرين المستقل والتابع الواردين في الإشكالية، وتوضيح العلاقة بين السياسة العسكرية الأمريكية وأمنها الطاقوي، ما يعتبر بداية الإجابة عن المشكلة البحثية، حيث تعرضنا في هذا الفصل إلى أسباب إدراج متغير الطاقة في خطاب الأمننة الأمريكي، من خلال استقراء سياسات العرض والطلب العالمية على الطاقة، والبيانات التي

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

تشير إلى قرب وصول النفط إلى ذروته من جهة، وتهديد الجماعات الإرهابية لمرافق الطاقة الحيوية كمبرر لتعزيز قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في قذف قواتها المسلحة حماية لأمنها الطاقوي، في إطار إستراتيجية تنويع مصادر الإمداد التي طرحتها "إدارة بوش الإبن" من جهة أخرى، وتمثلت أهم هذه المصادر البديلة والجديدة في منطقة غرب إفريقيا عموما، وخليج غينيا خصوصا، أين باتت مصالح الولايات المتحدة تتصادم مع مصالح دول أخرى، لا سيما فرنسا والصين، في ظل اشتداد التدافع والتنافس الدولي على النفط الإفريقي.

ولقد تجسدت هذه العوامل المذكورة أعلاه في الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، غير أن "إدارة بوش الإبن" كانت تهدف منذ البداية إلى زيادة تواجدها العسكري، حماية لتدفق النفط من خليج غينيا، وهو ما عالجناه في الفصل الثالث من هذه الدراسة، الذي تناولنا فيه منطقة الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي، وأين سعينا إلى توضيح العلاقة بين أمننة نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل، وحماية إمدادات النفط في غرب إفريقيا، مستعرضين البرامج والمبادرات العسكرية الأمريكية التي سخرتها "إدارة بوش الإبن" لهذا الغرض، ومن خلالها استمر التواجد العسكري الأمريكي في الزيادة، إلى غاية إنشاء القيادة العسكرية الإفريقية "الأفريكوم" *Africom* ، كأسمى تجسيد لعسكرة العلاقات الأمريكية– الإفريقية، تأمينا لمصالح الولايات المتحدة.

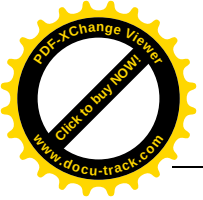
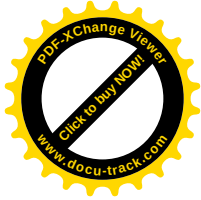

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمنطق الأمننة

عرف مسار الدراسات الأمنية تحولات عميقة على طول المحطات الكبرى التي شهدها تاريخ العلاقات الدولية الحديث والمعاصر، إنطلاقا من فترة الحرب الباردة أين ارتبط مفهوم الأمن بالأجندة العسكرية مع ما يحمله ذلك من دلالات تتعلق بسعي الدولة الدائم لتعزيز قوتها بهدف الحفاظ على بقائها في مواجهة الدول الأخرى، ولقد ساعدت هذه الأجواء على احتكار المنظور التقليدي لحقل الدراسات الأمنية، التي غلب عليها الطابع الإستراتيجي والتقني من جراء سباق التسلح الأمريكي السوفياتي، حيث اشتغل الباحثون في هذه الفترة على ابتكار نظريات تبرر الصراع ضد الشيوعية، الأمر الذي أفقد هذا الحقل المعرفي الحياد الفكري.

ولقد أثبت المنظور التقليدي إخفاقه في تفسير التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد عقب نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في مفهوم الأمن، دعى إليها مجموعة من الباحثين الذين برزوا في هذه المرحلة من خلال عدد من المقاربات والنظريات التي تندرج تحت ما يسمى "بالدراسات الأمنية النقدية"، وكانت أولى هذه المبادرات وأهمها، كتاب "باري بوزان" *Barry Buzan* الصادر سنة 1983 تحت عنوان "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" *People, States and Fear :The National Security Problem in International Relations* ، والذي جادل فيه أن الأمن قد أُسِّس على مفهوم ضيق جدا، مقترحا تعميقه ليشمل ثلاث مستويات وتوسيعه عبر خمسة قطاعات.

إنضم "بوزان" بعد ذلك إلى "معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام" كمدير لمشروع "السمات غير العسكرية للأمن الأوربي"، ولقد شاركه في بحثه مجموعة من الأساتذة أبرزهم "أولي وايفر" *Ole Waever* و "ليني هانسن" *Lene Hansen* و"ياآب دي فيلده" *Jaap De Wilde* و"مورتن كلسترب" *Morten Kelstrup* ، حيث أثمرت جهود هؤلاء بالعديد من الدراسات حول توسيع مفهوم الأمن خاصة في القطاع المجتمعي، والتي أصبحت تندرج تحت مسمى "مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية".

يتعرض هذا الفصل لمسار التحول عن الأمن الدولاتي–التمركز *State-centred security* نحو الأمن المجتمعي ودور خطاب الأمننة *Securitisation Discourse* في ذلك، وهو الجانب الذي تخصصت فيه مدرسة كوبنهاغن وتميزت به، مما دفعنا إلى التركيز في تحليلنا على الدراسات الصادرة عن هذه الأخيرة، خاصة تلك المتعلقة بـ"باري بوزان" نظرا لأهمية أعماله في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة.

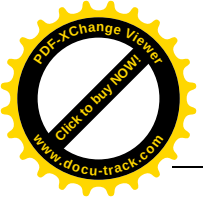
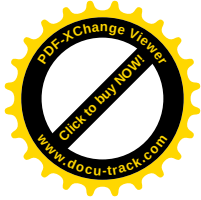

المبحث الأول: مراحل تطور حقل الدراسات الأمنية التقليدية

تعتبر الدراسات الأمنية حقلا دراسيا حديث العهد نسبيا إذ تعود نشأته إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد صرح كل من "جوزيف ناي" *Joseph Nye* و"شون لين جونس" *Sean Lynn Jones* في تقريرهما لعام 1988، أن التاريخ الفكري لتطور الدراسات الأمنية لم يُكتب بعد، ولم يكن كتاب "باري بوزان"[1] *Barry Buzan* الذي يحمل عنوان "تطور دراسات الأمن الدولي" *The Evolution of International Security Studies* إلا محاولة لملء هذا الفراغ.

ويمكن اعتبار أن هناك مدرستين متنافستين في هذا الحقل، الأولى يتبناها الإتجاه التقليدي الذي يركز على الأمن العسكري دون غيره، أما الثانية فهي التي يقترحها الإتجاه التوسيعي والتعميقي الذي يدعو إلى ضرورة توسيع وحدة تحليل مفهوم الأمن. وفي هذا الإطار، سيتناول هذا المبحث عرضا موجزا عن الدراسات الأمنية التقليدية عقب نشأتها بعد سنة 1945، أين سيطر المفهوم الواقعي الضيق للأمن على مجمل عملية التنظير في العلاقات الدولية من منطلق القضايا العسكرية ومحورية أمن الدولة، بحيث قدّم هذا التصور إجابات تتكيف مع التهديدات الأمنية في عالم الثنائية القطبية، وهو ما سمي بالعصر الذهبي للدراسات الأمنية.

المطلب الأول: مفهوم الدراسات الأمنية

نشأت الدراسات الأمنية بوصفها حقلا فرعيا للعلاقات الدولية الغربية بالأساس، نظرا لإعتماد الأبحاث على التجربة الأوربية والأمريكية في المقام الأول، وهو ما يوضح عدم قابلية هذه الدراسات في تفسير واقع دول العالم الثالث، وعلى الرغم من صعوبة رسم حدود دقيقة للحقل، إلا أنه من الممكن تحديد المواضيع التي تشكل المحور الرئيسي للدراسات الأمنية، بما في ذلك أسباب الحرب والتحالفات والتهديدات العسكرية والجهود المبذولة لحل النزاعات الناجمة عن مثل هذه التهديدات، فضلا عن اهتمامها بتحليل مشاكل الإستراتيجية النووية والتقليدية والحد من التسلح والردع النووي والتقليدي، ومحددات السياسة الدفاعية للدول، وبالعلاقات المدنية–العسكرية والتاريخ العسكري، كما أن الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والنفسية للتهديدات وردود الفعل المؤسسية للمعضلات الأمنية، لا تقل أهمية في حقل الدراسات الأمنية[2].

[1] أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للإقتصاد والعلوم، وهو مؤسس مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.

[2] Joseph S. Nye Jr. And Sean M. Lynn Jones, ‘‘International Security Studies : A Report of Conference on the State of the Field’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : The

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

ولا تُغيّر التسمية التي تُطلق على الحقل من محتوياته، بيد أنها تُؤثّر في كيفية تصوّره وبالتالي تطوّره، فالقضايا الإستراتيجية[1] تعتبر جزءا من الدراسات الأمنية، لكن تسمية "الدراسات الإستراتيجية" *Strategic Studies* تشير إلى أن الحقل يهتم بالخيار بين الإستراتيجيات البديلة للدول بالدرجة الأولى، وهو مفهوم يستبعد مسائل نظرية أساسية تتعلق بأسباب الحرب أو العلاقة بين الإقتصاد الدولي والأمن الدولي.

في حين أن تسميات مثل "الدراسات الدفاعية" *Defense Studies* أو "الشؤون العسكرية" *Military Affairs* من شأنها إقصاء الأبعاد غير العسكرية للأمن، وبالمثل فإن "شؤون الأمن القومي" *National Security Affairs* تشير إلى أن الحقل يهتم بتعزيز أمن دولة معينة فحسب، وبينما يتفق العديد من الباحثين على تسمية الحقل "بدراسات الأمن الدولي" *International Security Studies* في إشارة واضحة إلى أن المشاكل الأمنية المعاصرة هي ذات نطاق دولي[2]، فإن أغلبية العلماء يُجمعون على استخدام مصطلح "الدراسات الأمنية" *Security Studies*، وهو ما سيتم الإعتماد عليه في ثنايا هذا الفصل، وفي هذا الصدد ندرج مجموعة من أهم الإجتهادات التي عرّفت الحقل.

فقد أشار "ستيفن والت" *Stephen Walt* أن "حدود حقل الدراسات الأمنية مائعة، لذلك يصعُب تحديد نطاق دقيق لها، غير أن محور اهتمام الدراسات الأمنية يبقى سهل التحديد فهو يتمثل في ظاهرة الحرب، حيث تفترض الدراسات الأمنية أن الصراع بين الدول هو احتمال وارد على الدوام، وأن لإستخدام القوة العسكرية آثار بعيدة المدى على الدول والمجتمعات، وبناء على ذلك يمكن تعريف الدراسات الأمنية على أنها دراسة التهديدات واستخدام القوة العسكرية، فهي تكشف عن الظروف التي تجعل من استعمال القوة أكثر احتمالا، وكيفية تأثير ذلك على الأفراد والدول والمجتمعات، كما تكشف عن السياسات الخاصة التي تعتمدها الدول لإعداد أو منع أو الإنخراط في حرب"[3].

Transition to the Post-Cold War Security Agenda, Volume 2, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p.86. [Source : International Security, Vol.12, N°4, (1988) : pp.5-27].

[1] الإستراتيجية بمعناها الواسع، هي فن أو علم تشكيل الوسائل لتعزيز الوصول إلى الغايات في أي مجال من مجالات الصراع، ويعرفها *Hedley Bull* أنها فن أو علم استغلال القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية. ولمزيد من الشرح أنظر:

Hedley Bull, ''Strategic Studies and its Critics'', In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security :The Cold War and Nuclear Deterrence, volume1, (London :Sage Library of International Relations, 2007). [Source : World Politics, Vol.20, N°4, (1968) : pp.593-605].

[2] Joseph S. Nye Jr. And Sean M. Lynn Jones, Op. Cit., p.86.

[3] Stephen M. Walt, ''The Renaissance of Security Studies'', International Studies Quarterly, vol.35, N°2 (June, 1991), p.212.

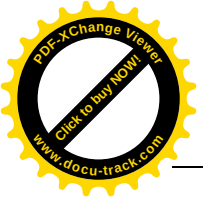
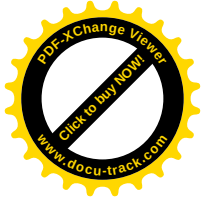

ويتفق "باري بوزان" *Barry Buzan* بشأن صعوبة تحديد مجال الدراسات الأمنية، ذلك أنه لم يتم تبني مصطلح "الأمن الدولي" منذ البداية، لعدم وجود تعريف عالمي متفق عليه لما يمكن أن تضمه هذه الدراسات، فضلا عن عدم توفر أرشيف مقبول يحدد الهدف منها، الأمر الذي جعل الدراسات الأمنية بمثابة حقل يجادل فيه العلماء من مختلف التخصصات السياسية، بضرورة إدراج مقارباتهم في الحقل[1].

وهو ما أشار إليه كذلك "بول وليمز" *Paul D. Williams* بقوله أن "الدراسات الأمنية هي بمثابة حقل للتحقيق، يُركِّز على مجموعة من التساؤلات المبدئية لكنها أساسية، والتي تتغير الإجابات عليها وستستمر في التغير على مرّ الزمن"، محدِّدا إياها في أربعة تساؤلات تُبرز الجوهر الفكري للدراسات الأمنية مفادها[2]:

- ما هو الأمن؟
- من هو المعنيُّ بالأمن؟
- ما الذي يمكن اعتباره قضية أمنية؟
- كيف يمكن تحقيق الأمن؟

نلاحظ أن "بول وليمز" جعل من الأمن الوحدة الأساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، وهو مفهوم خلافيٌّ بالأساس لعدم وجود توافق في الآراء حول معناه، الأمر الذي يفسر مطاطية حدود حقل الدراسات الأمنية وصعوبة الإتفاق على تعريف جامع مانع لها، فالأمن في نهاية المطاف، كما يرى كل من "كيث كراوس" *keith krause* و"مايكل وليمز" *Michael C.Williams* هو "عبارة عن شرط يتغير عبر التاريخ، وفي حين قد نتفق مع "توماس هوبز" *Thomas Hobbes* الذي يرى أن هذا الشرط يتمثل في الخوف من الموت، فإن مصادر هذا الخوف (ناهيك عن التهديدات الأقل فتكا)، تختلف اختلافا جذريا عبر الزمان والمكان"[3]. كما ذهب "بوزان" من جانبه، إلى تحديد أربعة تساؤلات هيكلت النقاشات داخل حقل الدراسات الأمنية منذ نشأته في أواخر الأربعينيات[4]:

---

[1] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009) , p.8.

[2] Paul D. Williams, ‘‘Security Studies : An Introduction’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), pp. 2, 5.

[3] Keith Krause and Michael C. Williams, ‘‘From Strategy to Security : Foundation of Critical Security Studies’’, In. Keith Krause and Michael C. Williams (Eds), Security Studies : Concepts and cases, (UK :ULC Press Limited, 1997), p.36.

[4] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., pp. 10, 11, 12.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

أولا، ما إذا كان ينبغي اعتبار الدولة الموضوع المرجعي الوحيد دون غيره في الدراسات الأمنية، التي ركزت في بداياتها على مفهوم أمن الدولة، الذي كان يوصف بصورة مضللة –على حد تعبير "بوزان"– بالأمن القومي.

ثانيا، ما إذا كان يجب أن تتضمن الدراسات الأمنية التهديدات الخارجية فضلا عن التهديدات الداخلية، فقد تحول مفهوم الأمن القومي خلال الحرب الباردة، من القلق بشأن المشاكل الإقتصادية المحلية، إلى التهديدات الخارجية الناجمة عن التعارض الأيديولوجي السوفياتي الأمريكي، وهو تحوّل رافقه بروز مفهوم "الأمن الدولي" دون أن يحل محل مفهوم "الأمن القومي".

ثالثا، ما إذا كان ينبغي توسيع مفهوم الأمن ليتجاوز حدود القطاع العسكري واستخدام القوة، بعدما ركزت الدراسات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة على القدرات العسكرية (التقليدية والنووية) لكل من الأصدقاء والأعداء، الأمر الذي جعل من الأمن القومي مرادفا للأمن العسكري.

رابعا، ما إذا كان يجب ربط الأمن بكل من التهديدات والمخاطر ومنطق الإستعجال، فلقد بدا الأمر بديهيا خلال الحرب الباردة، عندما كان الإتحاد السوفياتي يشكّل تهديدا واضحا للغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، في حين أصبح موضوع ربط الأمن بمنطق الإستعجال والإجراءات الدفاعية المشددة، محور النقاشات التي دارت حول توسيع مفهوم الأمن في التسعينيات، أبرزها ما جادت به مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، التي رأت أنه بالإمكان توسيع المفهوم طالما تم بناء المواضيع المرجعية والتهديدات والمخاطر، وفق منطق الإستعجال والتدابير المتطرفة.

هذا، وبالرغم من إجماع الباحثين على أن نشأة الدراسات الأمنية تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن هناك أدبيات سابقة تمتد إلى ما قبل هذه الفترة، والتي لها علاقة وطيدة بالدراسات الحربية والإستراتيجية العسكرية والجغرافيا السياسية، وهذا يشمل كُتّابا من أمثال "كارل فون كلاوزفيتز"[1] *Carl Von Clausewitz* و"كارل هاوشوفر"[2] *Karl Haushofer* ، غير أننا لن نتناول أعمال هؤلاء الأساتذة بالدراسة، وذلك لأن الدراسات الأمنية المعاصرة تتميز عنها في ثلاث نقاط[3]:

[1] (1780–1831) هو ضابط ومنظر عسكري بروسي، إشتهر بمؤلفه حول الإستراتيجية العسكرية: "عن الحرب".

[2] (1869–1946) هو أحد أهم المنظرين الألمان في الجغرافيا السياسية.

[3] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., pp.1,2.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

1. أنها تناولت "الأمن" كمفهوم مفتاحي بدلا من "الدفاع" أو "الحرب"، وهو تحول مفاهيمي فتح المجال لدراسة مجموعة أوسع من القضايا السياسية، بما في ذلك أهمية التماسك المجتمعي والعلاقة بين التهديدات العسكرية وغير العسكرية.

2. أنها عالجت المشاكل الجديدة التي برزت من جراء الحرب الباردة وسباق التسلح النووي، فقد اختلف التساؤل عن كيفية استخدام أو عدم استخدام الوسائل العسكرية إختلافا جوهريا في ظروف العصر النووي، وهي الفترة التي برز فيها حقل الدراسات الأمنية الذي احتكره المنظور الواقعي للعلاقات الدولية لأن أجواء الصراع الأمريكي السوفياتي كانت مواتية لذلك.

3. أنها أصبحت تُنسب إلى مؤسسات مدنية، عكس معظم الأدبيات العسكرية والإستراتيجية السابقة، فالقصف الإستراتيجي[1] والأسلحة النووية تجاوزت الخبرات العسكرية التقليدية وفتحت الباب أمام خبراء مدنيين (من علماء الفيزياء والإقتصاد وعلم النفس والإجتماع)، فقد تَطَلَّب القصف الإستراتيجي خلال الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال، معرفة أفضل السبل لتعطيل إقتصاد العدوّ وبنيته التحتية وليس مجرد كيفية هزيمة قواته المسلحة.

هذا، ويعتبر "ستيوارت كروفت" *Stuart Croft* أن الدراسات الأمنية المعاصرة قد مرت في تطورها بثلاث خطوات سمّيت في الأولى "الدراسات الإستراتيجية"، وكانت تتناول مفهوم الأمن من منظور ضيق يركز على الدول وطبيعة التهديدات العسكرية، وهو ما دفع بالبعض أمثال "تشارلز نورتشي" *Charles Norchi* ، إلى القول بأن الأمن خلال الحرب الباردة كان "أبسط".

الثانية، كانت بعد نهاية الحرب الباردة، أين أصبح المفهوم المُبسَّط للأمن أكثر تعقيدا، والذي قابله النقاش حول توسيع وتعميق حقل الدراسات الأمنية، لتشمل مواضيع مرجعية أخرى إلى جانب الدولة (كالمجتمع، الإنسانية، الفرد)، فضلا عن تنويع القطاعات لتضم القطاع الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، إلى جانب القطاع العسكري[2].

---

[1] القصف الإستراتيجي *Strategic Bombing* هو إستراتيجية عسكرية تُستخدم في الحرب الشاملة بهدف تدمير القدرات الإقتصادية للدولة العدوّ، وهو هجوم جوي منظم ومنهجي عن طريق القاذفات الإستراتيجية والصواريخ الطويلة أو المتوسطة المدى أو المقاتلات المجهزة بقنابل نووية لمهاجمة أهداف حيوية للعدوّ. ويعتبر كلّ من *Giulio Douhet* و *Billy Mitchell* من رواد إستراتيجية الحرب الجوية التي أثرت على النمو الإقتصادي لكل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. ولمزيد من التفصيل أنظر:

Steven Brakman et al, ‘‘The Strategic Bombing of German Cities During World War two and its Impact on City Growth’’, Journal of Economic Geography 4 (2004), pp.201-218.

[2] Stuart Croft, ‘‘What Future For Security Studies ?’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), p.501.

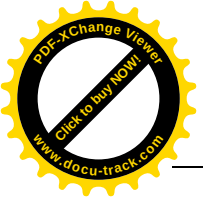
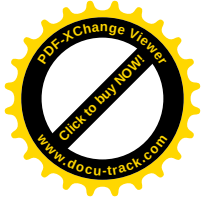

أما في الخطوة الثالثة والحالية من تطور الدراسات الأمنية، فلقد اتفق الباحثون على أن هجمات 11 سبتمبر 2001، رسمت المرحلة الجديدة للعلاقات الدولية والأمن الدولي، وعبّر "كريس سيبل" *Chris Seiple* في 2002 عن هذا التحول الجديد قائلا، أنه من المرجّح أن تؤسِّس السنوات الخمس اللاحقة لهذه الأحداث، أنماطا من العلاقات الدولية ستُحدَّد من خلالها الخمسين عاما القادمة، وأكّدت هذه المرحلة على حداثة القضايا في الدراسات الأمنية التي ركّزت في الفترة الأخيرة على الإرهاب العالمي أو الدين كعامل مؤثر على الأمن الدولي وذلك من وجهة النظر الغربية [1].

ومن الواضح أن هناك عدة عوامل تفسّر تطور حقل الدراسات الأمنية، ويقترح "بوزان" في هذا الإطار، خمس عوامل تتدرج في أهميتها، يدعوها "القوى الدافعة لتطور الدراسات الأمنية" وهي تتمثل في"[2]:

1. **سياسات القوة العظمى:** كان التحليل الأمني خلال الحرب الباردة مرادفا لدراسة العلاقات الأمريكية السوفياتية والعداوة بينهما في نظام ثنائي القطبية تتنازع فيه القوتين العظمتين مناطق النفوذ في العالم، وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي بدأ النقاش حول دور الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد، وحول ما إذا كانت ستعتمد على قوتها العسكرية أو الناعمة، ليلج العالم إلى حقبة جديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتبقى الإشكالية المطروحة تتمثل فيما إذا كانت الحرب على الإرهاب ستعزز أو تضعف –في نهاية المطاف– من قوة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تفاقم أو تحسين علاقات الصداقة أو العداوة.

2. **التكنولوجيا:** كان صنع القنبلة النووية خلال منتصف الأربعينيات الحدث التأسيسي للدراسات الإستراتيجية، فقد وفرت الأسلحة النووية قدرة تدميرية هائلة للمرة الأولى في التاريخ العسكري، الأمر الذي يوحي بضرورة أن تكون التكنولوجيا عسكرية لتؤثر على الدراسات الأمنية، ومع ذلك، فإنه لا يمكن اعتبارها قوة حاسمة في تطور هذه الأخيرة[3] رغم أهميتها، ذلك أنها تتأثر بالقوى الدافعة الأخرى، فالمواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة كان لها الأثر البالغ على التكنولوجيا النووية.

---

[1] Stuart Croft, Op.Cit., pp.501,502.

[2] Barry Buzan and Lene Hansen, ‘‘Editor’s Introduction’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : The Cold War and Nuclear Deterrence, volume 1, (London : Sage Library of International Relations, 2007), pp.xx, xxi, xxii, xxiii, xxiv, xxv.

[3] غالبا ما يتداخل تاريخ التكنولوجيا العسكرية والمدنية، فالإنترنت على سبيل المثال، تم تطويره كتكنولوجيا عسكرية في الأصل، لنقل المعلومات في حالة هجوم نووي، كما أنه فضلا عن الجانب العسكري فإن للتكنولوجيا النووية جانب مدني أيضا (الطب والطاقة) وقد يصعب التمييز بينهما، الأمر الذي يعقّد تقييم الإنتشار النووي، ونفس المعضلة تطبّق كذلك على الأسلحة البيولوجية والكيميائية أو تكنولوجيا الإتصالات.

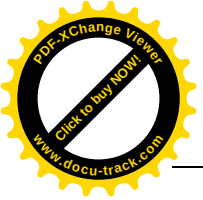
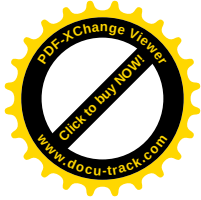

3. **الأحداث الرئيسية:** التي تأتي في أشكال مختلفة ومتنوعة وهي قد لا تغير العلاقات بين القوى فحسب، ولكن أيضا النماذج الأكاديمية التي تفسر تلك العلاقات، وتتمثل الأحداث الأكثر حسما في تطور حقل الدراسات الأمنية، في الأزمات أو التوترات الدولية التي لا تصبح موضوعا للدراسة في حدّ ذاتها فحسب، لكنها تقوم كذلك بتغيير المفاهيم والعلاقات والممارسات القائمة في المجال الإستراتيجي، وأبرز الأمثلة التي يمكننا إدراجها في هذا الإطار، أزمة صواريخ كوبا عام 1962[1]، وهجمات 11 سبتمبر 2001، ومن دون أدنى شك، تعتبر نهاية الحرب الباردة الحدث الأكثر أهمية في تاريخ الدراسات الأمنية، ومع ذلك يذهب "بوزان" إلى القول أن الأحداث ما هي سوى بناءات سياسية وبيذاتانية[2] *Intersubjective*، تُصاغ من قبل السياسيين ووسائل الإعلام والجمهور–كما سنوضحه لاحقا–.

4. **التفاعل داخل النقاشات الأكاديمية:** وفقا لسياسات القوة العظمى والتكنولوجيات الجديدة والأحداث الرئيسية، يتم بناء الفرضيات والتحقق منها، لتتم فيما بعد عملية مراجعة النظريات، ولقد اعتبر "هانس موغانثاو" *Hans Morganthau* أن هدف الدراسات الأمنية، ينبغي أن يُكرَّس لبناء نظرية علمية تُتيح للمحلّل السياسي تحديد مسار عملي عقلاني وذلك لتقييم الحقائق التي تم جمعها.

5. **المأسسة:** يُسلّط هذا العامل الضوء على النقاشات الأكاديمية، التي لم تكن لتبرز في فراغ إقتصادي وهيكلي، فالأبحاث بحاجة إلى تمويل وأن تُتاح لها قابلية النشر في أهم المجلات والجامعات ومراكز البحوث، وفي هذا الصدد، فإن الدول التي تتميز بمستويات عالية من الإنفاق العام على البحث العلمي، لا تستثمر في التعليم الجامعي فحسب، ولكن أيضا في معاهد ومراكز الأبحاث، من خلال تمويل برامج أبحاث الطلبة والباحثين الأكاديميين.

---

[1] تتدرج ضمن المواجهة الأمريكية السوفياتية أثناء الحرب الباردة، والتي كادت أن تؤدي إلى قيام حرب نووية بين القطبين، وذلك على خلفية بناء قواعد سرية لعدد من الصواريخ النووية متوسطة المدى في كوبا بدعم من الإتحاد السوفياتي صوب الولايات المتحدة، وانتهت الأزمة بعدما اتفق الطرفين الأمريكي والسوفياتي على إزالة قواعد الصواريخ الكوبية شرط أن تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم غزو كوبا.

[2] نتحدث عن البيذاتانية عندما يكون هناك إتفاق بين شخصين أو أكثر، على مجموعة معينة من المعاني أو على تعريف حالة ما، بالتالي يشير هذا المصطلح إلى المعاني المشتركة التي تم بناؤها من قبل الناس، من خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض، ومن ثم إستخدام هذه المعاني لتفسير معنى مقومات الحياة الإجتماعية والثقافية.

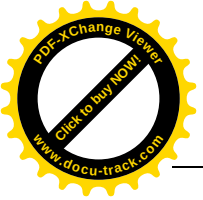
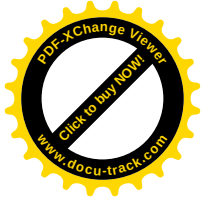

المطلب الثاني: نشأة حقل الدراسات الأمنية

إن نشأة حقل الدراسات الأمنية حديثة العهد نسبيا –كما أسلفنا بالذكر– فقد اقتصرت الأبحاث الأكاديمية قبل الحرب العالمية الثانية على التاريخ العسكري والدبلوماسي، في حين كان الإهتمام بالشؤون الإستراتيجية والحربية حكرا على المؤسسة العسكرية، غير أنه ولأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية، أصبح الباحثون المدنيون معنيين بالتخطيط العسكري وعلى نطاق واسع، الأمر الذي فتح المجال للموجة الأولى من الدراسات الأمنية[1].

ولقد وصف "دافيد بالدوين" *David A. Baldwin* الفترة ما بين 1955 و1965، بالفترة الأكثر إبداعا في تاريخ الدراسات الأمنية، وهو ما سمي بالعصر الذهبي، أين حصر الحقل أبحاثه لدراسة المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية والتنافس بين القطبين الأمريكي والسوفياتي، والإجابة عن تساؤل مركزي واضح، مفاده كيف يمكن للدول استخدام أسلحة الدمار الشامل كأداة سياسية بالنظر إلى خطر أي تبادل نووي، وهو ما مثّل تحوّلا مهمّا مقارنةً بالعقد الأول لما بعد سنة 1945، ففي حين تمحورت الأبحاث سابقا حول ماهية الأمن وأهميته بالنسبة لأهداف أخرى، والوسائل التي يمكن أن تعزّزه، أصبح التركيز الجديد على كيفية استخدام مجموعة معينة من الأسلحة[2].

ولقد جاء استخدام الأمن في الأعمال الأولى من الدراسات الأمنية بمفهوم ضيق، باعتباره مرادفا لبقاء الدولة والجهود التي تتخذها هذه الأخيرة لحماية وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة، متجاهلة المصادر الأخرى للتهديدات، مُركّزة على التوازنات العسكرية فحسب، وليس أدلّ على ذلك من نظرية الردع[3]، التي كانت نتاج ما سمي بالعصر الذهبي للدراسات الأمنية وأحد أهم النظريات في العلاقات الدولية، إلا أنها بالغت في التركيز على الجوانب العسكرية للأمن القومي[4]، فهي تفترض وجود فاعل يتسّم بالعقلانية (الولايات المتحدة الأمريكية) وآخر عدائي (الإتحاد السوفياتي) دون البحث في الأسباب، ولقد أهمل هذا الإفتراض العوامل التنظيمية والسياسية والنفسية التي تلعب دورا في تشكيل سلوك الدولة.

---

[1] Stephen M. Walt, Op.Cit., pp. 213, 214.

[2] David A. Baldwin, ‘‘Security Studies and The End of The Cold War’’, World Politics, Vol.48, N°1 (October, 1995), p.123.

[3] الردع هو نظرية في العلاقات الدولية وإستراتيجية لإدارة الصراع، ويمكن تعريفه أنه محاولة التأثير على كيفية تقييم الفواعل الأخرى لمصالحها، فهو يسعى إلى منع سلوك غير مرغوب فيه من خلال إقناع الطرف الذي يفكر في مثل هذا السلوك، أن تكاليفه ستتجاوز أي مكاسب ممكنة، ويفترض الردع أن القرارات تُتخذ إستجابة لحسابات عقلانية لكل من التكاليف والفوائد. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Richard Ned Lebow, ‘‘Deterrence’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010).

[4] David A. Baldwin, Op. Cit., p.123.

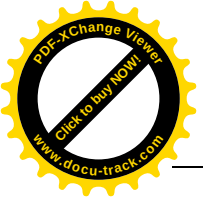
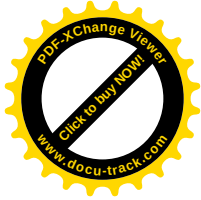

إن القبول العالمي في هذه الفترة بالنموذج الواقعي، قد أثر على التفكير الأمريكي حول السياسة الدولية، بشأن ضرورة استبدال المثالية والعزلة التي ميزت السياسة الأمريكية فترة ما بين الحربين العالميتين، بسياسات القوة وأهمية المصلحة الوطنية، فبعد صدور كتاب "هانس مورغانثاو" الذي يحمل عنوان "السياسة بين الأمم: كفاح من أجل القوة والسلم" *Politics Among Nations :The Struggle For Power* في الأيام الأولى من الحرب الباردة عام 1948، سيطرت مبادئ الواقعية التقليدية التي ارتبطت باسمه، على حقل العلاقات الدولية لمدة عقدين من الزمن.

ولقد افترض "مورغانثاو" في كتابه، أن الدول في صراع مستمر سعيا وراء زيادة قدراتها وذلك بسبب طبيعة الإنسان ورغبته في تعزيز قوته وزيادة سلطته، وأن غياب ما يعادل الحكومة الدولية يجعل الدول تتبع سياسات توسعية لخدمة مصالحها الذاتية، وهذا يعني أن الدول على استعداد دائم للحرب لضمان أمنها القومي[1].

وأشار "أرنولد والفرز" *Arnold Wolfers* في هذا الصدد، أن التفسير الأمني للمصلحة الوطنية كان أمرا مقبولا وأهم من الإصلاح الإجتماعي في ظل الحرب الباردة وتهديدات العدوان الخارجي، ونتيجة لذلك فإن مفهوم المصلحة الوطنية أصبح مرادفا لمفهوم الأمن القومي الذي يفترض منح الأولوية للتدابير الأمنية، التي تهدف إلى حماية القيم المكتسبة، والتي تبقى بدورها ذاتية التحديد (فماهي هذه القيم التي يتعيّن حمايتها)، لذلك فلقد اعتبر "والفرز" أن الأمن القومي ما هو سوى رمز غامض[2].

ويرد الحديث عن الأمن القومي عندما يكون بقاء الدولة مهددا، مما يتطلب أخذ هذه الأخيرة بزمام الأمور لإستتباب الأمن، لأنه لا وجود لمؤسسة أخرى، سواء أكانت وطنية أو دولية تستطيع ذلك –وفق المنظور الواقعي الذي ساد في هذه الفترة– وتتمكن الدولة خلال فترات الأزمات الدولية الحادة من فرض أولوية السياسة الأمنية تحت ذريعة تهديد عدوان خارجي، غير أن هذه الحجة تبدو صعبة التقبُّل في ظلّ ظروف أخرى[3].

من ناحيته يعتبر "بوزان" أن الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة، إهتمت بمفهوم "أمن الدولة" الذي وُصف بصورة مضلّلة "بالأمن القومي"، وأنه رغم وجود إجماع حول سعي الدول

[1] Colin Elman, ‘‘Realism’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), p.17.
[2] Arnold Wolfers, ‘‘National Security As an Ambiguous Symbol’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security :The Cold War And Nuclear Deterrence, Volume1, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p.16. [Source :Political Science Quarterly, Vol.LXVII, N°4, (1952) : pp.481-502].
[3] Ronnie D. Lipschutz, After Authority :War, Peace, and Global Politics In the 21st Century, (Albany : State University of New York Press, 2000), p.38.

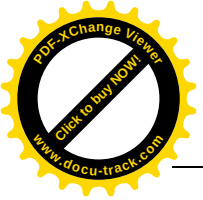
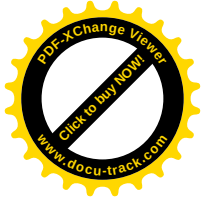

للحفاظ على أمنها، إلا أنه لا وجود لتوافق حول ما يعنيه ذلك في حالة حرب أو صراع، حيث تشير المدرسة الواقعية أن الدول مدفوعة من قبل مصلحتها الذاتية والشّكّ ناحية الآخرين، الأمر الذي يجعلها تسعى إلى تعزيز أمنها أولا وقبل كل شيء[1].

ورغم أن الأمر يبدو أنه وسيلة دفاعية بالنسبة للدولة، إلا أن الدول الأخرى قد تعتبره تحرُّكا هجوميا، لتصبح الدول محاصرة في دوامة، أين تحاول كل واحدة منها الحفاظ على أمنها بزيادة قدراتها العسكرية، وهو الذي يعكس مفهوم "المأزق الأمني" *Security Dilemma* الذي قام بصياغته "جون هيرز" *John Herz* عام 1957، بقوله أن الإجراءات الدفاعية التي تتخذها الدول لتعزيز أمنها (تطوير تكنولوجيات عسكرية جديدة، حشد القوات، سباق التسلح)، يجعل الدول المجاورة الأخرى أقل أمنا، وبما أنه لا مجال لمعرفة ما إذا كان وراء هذا الإنتشار العسكري نوايا دفاعية أو هجومية، فإنه من الأفضل توقع الأسوأ، والنتيجة هي محاولة كل جانب تعزيز قدراته العسكرية لتتناسب مع قوات الجانب الآخر[2].

إن التطور السريع الذي شهدته تكنولوجيا الأسلحة النووية أثناء الحرب الباردة، نتج عنه ديناميكية عسكرية مستمرة ميّزت الدراسات الأمنية خلال هذه الفترة، وفي هذا الإطار، فقد مثّل إطلاق "سبوتنيك 1" *Sputnik1* في سنة 1957 بداية العمل وفق قواعد الردع النووي المتبادل، وهو أول قمر إصطناعي في التاريخ قام الإتحاد السوفياتي بإرساله إلى المدار، الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية أمام التفوق التقني لمنافسه، لينتقل سباق التسلح من على الأرض إلى الفضاء باستخدام الأقمار الصناعية بهدف التجسّس، ثم في وقت لاحق، باستخدام القنابل المدارية والصواريخ القادرة على الدخول إلى المجال الجوي للكرة الأرضية إنطلاقا من منصات فضائية مثل مبادرة الدفاع الإستراتيجي الأمريكية[3] وما تشمله من معدات وأسلحة دمار، وهكذا تحوّل سباق التسلح إلى سياسة وإستراتيجية تسعى الدول إلى تحقيق السبق فيها مهما كان الثمن، وإن كان على حساب تنمية مجتمعاتها ورخاء شعوبها، خشية الفشل في مواكبة قوات العدوّ[4].

---

[1] Barry Buzan and Lene Hansen, ‘‘Editor’s Introduction’’, Op.Cit., p.xvii.

[2] Ronnie D. Lipschutz, Op.Cit., p.34.

[3] مبادرة الدفاع الإستراتيجي *Strategic Defense Initiative* المقترحة من طرف الرئيس الأمريكي *Ronald Reagan* في 23 مارس 1983، هو نظام دفاعي فضائي يشكل درعا لحماية الولايات المتحدة من الهجمات النووية، من خلال اعتراض الصواريخ عاليا فوق الأرض، وهو ما سماه الإعلام "حرب النجوم". لمزيد من التفصيل أنظر:

Mirac Duric, The Strategic Defense Initiative : US Policy and The Soviet Union, (USA : Ashgate Publishing Company, 2003).

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي: الهواجس والطموحات والمصالح، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص.60.

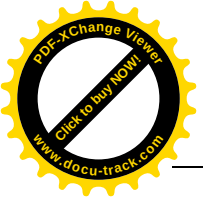
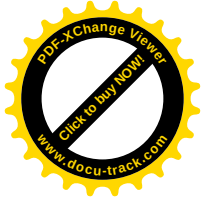

وانتهت الموجة الأولى من الدراسات الأمنية في منتصف الستينيات، ليشهد الحقل فترة تراجع خلال السنوات الخمس عشرة اللاّحقة وذلك لعدة أسباب، فقد وصل برنامج بحث الدراسات الأمنية إلى طريق مسدود بعدما تمّ تناول الأسئلة المركزية التي حدّدها نموذج الرّدع العقلاني بالدراسة والتحليل، حتى إن لم يتم حلّها بالكامل ضمن هذا الإطار النظري، فضلا عن فشل علماء الموجة الأولى في تكوين جيل يخلفه، فمجموعة كبيرة من الدّكاترة المتخرّجين على يد علماء أمثال "ألبرت والشتتر" *Albert Wohlstetter* و"وليم كوفمان" *William Kaufmann* ، فضلوا المناصب الحكومية بدل دخول الأقسام الأكاديمية، وبسبب علاقاتهم الوثيقة وقربهم من صناع القرار والسياسات، لم يتم اعتبارهم مفكرين مستقلّين[1].

كما عكس هذا التراجع، تأثير حرب الفيتنام[2] على طريقة التفكير في القضايا المتعلّقة بالشؤون العسكرية، فقد شكّكت هزيمة القوات الأمريكية في الهند الصينية في بعض الأعمال الأولى في حقل الدراسات الأمنية، فضلا عن تدهور الوضع الإقتصادي الأمريكي في هذه الفترة وبناء على ذلك، بدأ العلماء يشككون في جدوى القوة العسكرية والتأكيد على دور القضايا الإقتصادية وكانت تلك بداية تخلي الباحثين في حقل الدراسات الأمنية عن الفرضيات –البسيطة نسبيا– التي وجهت الموجة الأولى، مما شكل تحدّ صريح للنموذج الواقعي[3].

ذلك أن خطر انقطاع إمدادات النفط العربي في هذه الفترة[4] برهن أن أسلوب الحياة الأمريكي مُهدّد من طرف مصادر غير عسكرية، فمع بروز منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" *OPEC* وانهيار نظام "بريتن وودز" النقدي *Bretton Woods* ، ومطالبة دول العالم الثالث بنظام إقتصادي عالمي جديد فضلا عن الأزمات النفطية التي شهدتها فترة السبعينيات، تَبيَّن أن العلاقات الدولية لا يمكن تفسيرها من خلال العوامل العسكرية وحسب.

---

[1] Stephen M. Walt, Op.Cit., p.216.

[2] حرب الفيتنام (1955–1975) مثلت أحد الصراعات العسكرية بين القطبين الأمريكي والسوفياتي أثناء الحرب الباردة، دارت بين القوى الوطنية في شمال الفيتنام، التي حاولت توحيد البلاد في ظل حكومة شيوعية بدعم من الإتحاد السوفياتي، وبين الجنوب الذي سعى إلى تحقيق الإستقلال بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهدف إلى إحتواء الشيوعية. لمزيد من التفصيل راجع:

James E. Westheider, The Vietnam War, (USA : GreenWood Press, 2007).

[3] Joseph S. Nye and Sean M. Lynn Jones, Op.Cit., p.87.

[4] بعدما أعلنت الدول العربية في منظمة الأوبك، حظر تصدير النفط للدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي دعمت إسرائيل في حرب أكتوبر 1973 ضد مصر وسوريا، ولقد إرتفعت أسعار النفط نتيجة لذلك بشكل كبير، مما أدى إلى سلسلة طويلة من الركود الإقتصادي وإرتفاع معدلات التضخم إلى غاية الثمانينيات.

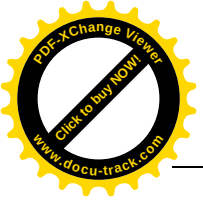
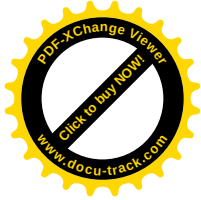

ولقد جعلت سياسة الإنفراج بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وبالتالي تراجع خطر الحرب النووية، دراسة الحرب تبدو أقل أهمية، وذلك رغم الزيادة المستمرّة في التّرسانة النّوويّة الأمريكية والسوفياتية، حيث انتهجت كل من موسكو وواشنطن سياسة توافقية فيما بينهما عقب أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962، إذ أسفرت المفاوضات بين الطرفين على عدد من الإتفاقيات القائمة على المصلحة المتبادلة بين الدولتين، شملت التجارب النووية وأزمة الإتصالات، نذكر منها إتفاقيات *The Strategic Arms Limitation Talks (SALT)* و *Anti-Ballistic Missile (ABMT) Treaty* المتعلقة بقضايا الحد من التسلّح، غير أن فترة الوفاق هذه لم تدم بسبب الشكوك المتزايدة بين الطرفين، لتنتهي مع الغزو السوفياتي لأفغانستان أواخر عام 1979، ومع انهيار سياسة الإنفراج وتجدد الحرب الباردة، تجدد الإهتمام مرة أخرى بالدراسات الأمنية في أواخر السبعينيات والثمانينيات[1].

المطلب الثالث: نهضة حقل الدراسات الأمنية

بدأت نهضة الدراسات الأمنية مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، أي بعد نهاية حرب الفيتنام، فقد برز في هذه الفترة مجموعة من المفكرين الجدد في عدد من التخصصات، والذين باشروا بنشر أبحاثهم بعدما تجدد الإهتمام العام بقضايا الدفاع والسياسة الخارجية، وتم تخصيص المزيد من الإنتباه إلى التاريخ وعلم النفس، والجوانب الأمنية للإعتماد الإقتصادي المتبادل[2].

دون أن ننسى دور مؤسسات النشر الجديدة، حيث شكّل غياب المجلات المحكمة في القضايا الأمنية عائقا أمام الباحثين الأكاديميين، وربما يكون ذلك قد ساهم في عزل الدراسات الأمنية عن الوسط الجامعي، غير أن إنشاء مجلة "الأمن الدولي" *International Security* في عام 1976، و"مجلة الدراسات الإستراتيجية" *The Journal of Strategic Studies* في عام 1978 وتحسن نوعية النشر بتأسيس "دراسات كورنيل في الشؤون الأمنية" *The Cornell Studies in Security Affairs* و"أوراق أديلفي" *The Adelphi Papers* و"سورفافول" *Survival* في الثمانينيات، شجع العمل الطموح والصارم على المواضيع الأمنية، وما أكد على زيادة أهمية هذا الحقل، دعوة مجلة "المنظمة الدولية" *International Organization* الرائدة في مجال الإقتصاد الدولي، الباحثين لكتابة مقالات معنية بالشؤون الأمنية خلال هذه الفترة.

[1] Peter Wallensteen, ‘‘Focus on : American-Soviet Detente : What Went Wrong ?’’, Journal of Peace Research, Vol.22, N°1, (March, 1985), p.1.
[2] Joseph S. Nye and Sean M. Lynn Jones, Op.Cit., p.91.

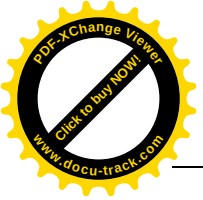
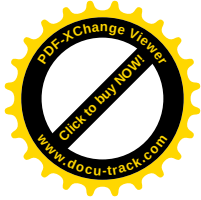

فضلا عن الدعم المالي الذي تلقته برامج البحث في الدراسات الأمنية من طرف عدد من المؤسسات مثل مؤسسة كارنيجي في نيويورك *The Carnegie Corporation* ، مؤسسة فورد *The Ford Foundation* ، مؤسسة ماك آرثر [1] *The McArthur Foundation* ، مؤسسة جون أولين *The John M. Olin Foundation* وغيرها، الأمر الذي مكّن العديد من الأكاديميين من البحث دون الخضوع لضغوطات رسمية، وليس من المستغرب أن نجد الكثير من المفكرين الجدد البارزين في حقل الدراسات الأمنية، قد قضوا جزءا من حياتهم المهنية في أحد هذه البرامج[2].

وتميزت الموجة الجديدة من الدراسات الأمنية بالإعتماد أكثر على التاريخ، أو ما أسماه "جوزيف ناي" بإعادة إكتشاف التاريخ، فقد استفاد المؤرخون من رفع السرية عن وثائق الحكومة الأمريكية، مما أتاح القيام بتحقيقات مفصلة لسياسة الأمن القومي، وأدت هذه الجهود إلى مراجعة تفسيرات الأحداث التاريخية الهامة[3]، خاصة ما يتعلق بتاريخ تطور العقيدة النووية الإستراتيجية الأمريكية، ودور الأسلحة النووية في دبلوماسية الحرب الباردة، وكانت هذه الأعمال مهمة جدا لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن تاريخ العصر النووي[4]، ويعتبر هذا التطور جزءا من حملة عامة ضد السرية الحكومية المستوحاة من حرب الفيتنام وفضيحة "واترغيت"[5] *Watergate* ، وبيانات موثوقة وقطعية عن سياسة الدفاع الأمريكية، التي أصبحت متاحة في منتصف السبعينيات من طرف منظمات مثل "مكتب ميزانية الكونغرس" *Congressional Budget Office* و"مكتب تقييم التكنولوجيا" *Office of Technology Assessment* فضلا عن التقرير السنوي لوزير الدفاع الأمريكي ومجموعة من جلسات الإستماع في الكونغرس[6].

وأبدى المؤرخون في هذه المرحلة إستعدادا أكبر لدمج نظريات ومفاهيم من العلوم السياسية في أعمالهم، ليس كوسيلة للتفسير فحسب بل للتنبؤ أيضا، الأمر الذي شجع علماء السياسة على بناء واختبار وصقل الفرضيات والنظريات حول الأمن الدولي وفق استخدام السجل التاريخي بطريقة أكثر انضباطا[7]، فقد تم في هذه الفترة نقد وإعادة تقييم فرضيات نظرية الردع، المتمثلة في

---

[1] خصصت مؤسسة ماك آرثر لوحدها مبلغ 65 مليون دولار للبحث في قضايا السلام والأمن، بين عامي 1984 و1992، وقامت بتمويل أكثر من 350 طالب في الدراسات العليا، و140 عضو في هيئة التدريس بين عامي 1985 و1988.

[2] Stephen M. Walt, Op.Cit., pp.220,221.

[3] Ibid., p.217.

[4] Joseph S. Nye and Sean M. Lynn Jones, Op.Cit., p.92.

[5] هي قضية التجسس السياسية التي أدت في عام 1974 إلى استقالة الرئيس الأمريكي الجمهوري "ريتشارد نيكسون" وبدأت القضية بعد اعتقال جواسيس من مكاتب الحزب الديمقراطي. ولمزيد من التفصيل أنظر:
Michael A. Genovese, The Watergate Crisis, (USA : GreenWood Press, 1999).

[6] Stephen M. Walt, Op.Cit., p.220.

[7] Joseph S. Nye and Sean M. Lynn Jones, Op.Cit., p.93.

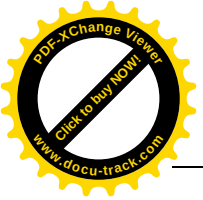
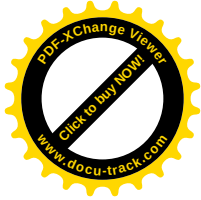

المعلومات المثالية والحسابات العقلانية التي تكمن في صميم نموذج الردع العقلاني، وذلك بالإستناد إلى علم النفس والإقتصاد ومجموعة من الدراسات التاريخية لفهم السياق المعقد لصنع القرار، فهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في الهند الصينية في نهاية السبعينيات أثارت موجة من الإنتقادات على نظرية وإستراتيجية الردع، حيث أكدت أولى الكتابات حول هذا الموضوع، بعد إكتساب الإتحاد السوفياتي للسلاح النووي، على أهمية تحديد الإلتزامات بين القوتين، وتطوير قدرة الدفاع عنها، مع إضفاء المصداقية على التهديدات، ولكن وباعتبار أن كلا الجانبين يُمثّل قوة نووية، فإن ذلك شكل صعوبة في المفاوضات وأصبح مشكلا محوريا في إستراتيجية الردع[1].

ولقد اقترح "توماس شلينغ" *Thomas Schelling* تحليلا أوسع بالإستناد إلى الإقتصاد وعلم النفس، عندما ذهب إلى القول أن نتائج المفاوضات لا تعكس بالضرورة التوازن في المصالح أو القدرات العسكرية، فهناك عوامل أخرى قد تلعب دورا رئيسيا في هذه النتائج، ويمكن القول أن أكثرها أهمية هو "الإستعداد للمعاناة"، ذلك أن الحرب بالنسبة "لشلينغ" هي سباق للإرادات، فحتى منتصف العشرينيات إستُخدمت القوة لإخضاع أو كسر إرادة الخصم، بالتغلب على قوته العسكرية وسلب إقليمه وشعبه وموارده الإقتصادية، ولقد سهلت القوة الجوية والأسلحة النووية ذلك، لكن الحرب لم تعد سباقا للقوة –حسب رأيه– بل سباقا لتحمل الألم والمعاناة، فالقدرة على إلحاق الضرر كمصدر مهم في المفاوضات، قد توازي في أهميتها القدرة على تحمله (سواء أكان هذا الضرر جسديا أو عقليا أو إقتصاديا)، الأمر الذي ينفي قوة الخصم في توقيع الجزاء[2].

فبالرغم من القصف الذي تعرض له شمال الفيتنام، غير أن ذلك لم يثني عزيمته، ويعتقد "شلينغ" أن السبب يرجع إلى تخلف إقتصاد الفيتنام بالتالي لم يكن هناك بنى تحتية تُستهدف لتعطيل الإقتصاد، وكان الشعب أقل اعتمادا على شبكات التوزيع الموجودة للحصول على القوت والدعم المادي، ومن الواضح أن قدرة شمال الفيتنام على تحمل الضرر فاقت القدرات العسكرية والمادية الأمريكية التي كانت تدعم الجنوب، فقد تمكنت الحكومة في الشمال من الحفاظ على معنويات مرتفعة طوال فترة الحرب، رغم الخسائر الفادحة في الأرواح، لتنتهي الحرب بتوحيد الفيتنام[3].

ولقد أهملت المقاربات الواقعية هذه الأبعاد في إستراتيجية الردع، وركزت على قوة إلحاق الضرر وكيفية تحويله إلى تهديدات ذات مصداقية، وفي هذا الإطار، قام "كينث والتز" *Kenneth*

[1] Richard Ned Lebow, ‘‘Deterrence’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010), p.394.
[2] Ibid., pp.394,395.
[3] Ibid., p.396.

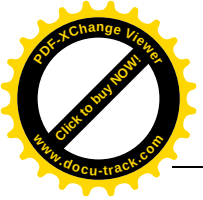
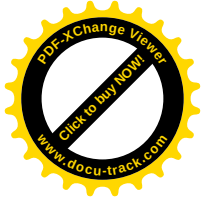

Waltz وغيره من الباحثين خلال هذه الفترة، بإعادة النظر في النموذج الواقعي، وكان نتاج هذه الجهود ما سمي بالواقعية الجديدة، والتي أعادت صياغة المفاهيم والفرضيات الغامضة للواقعيين التقليديين[1].

فقد افترض "والتز" في أواخر السبعينيات بعد صدور كتابه الذي يحمل عنوان "نظرية السياسة الدولية" *Theory of International Politics*، أن الدول ليست عدائية بطبيعتها وليس سعيها إلى تحقيق أقصى حد ممكن من القوة أصيلا في سلوكها كما رأى "مورغانثاو"، إنما تسعى إلى تحقيق أدنى حد ممكن من القوة للحفاظ على بقائها، ذلك أن بنية النظام الدولي تتميز بالفوضى وهو ما يدفع الدول إلى المنافسة الأمنية، غير أنه أشار إلى إمكانية التخفيف من هذه الفوضى عبر المؤسسات والمنظمات الدولية[2].

وهو رأي كتاب آخرين أمثال "باري بوزان"، الذي يرى أن أحد السمات المهمة التي ميزت النظام الدولي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، هي البروز التدريجي لما أسماه "بالفوضى الناضجة" *Mature Anarchy* أين تعترف الدول بخطر إستمرار العداء التنافسي فيما بينها من جراء التركيز على مصالحها الأمنية الضيقة، بحيث يعتقد "بوزان" أن هناك تفهما بين الدول الأكثر نضجا في النظام الدولي يقتضي أخذها بعين الإعتبار لمصالح جيرانها، أي تفهم الدول بأن السياسات الأمنية هي سياسات إعتماد متبادل، وهو ما يمثل التحول من الإنشغال بالأمن القومي إلى الإنشغال بالأمن الدولي[3].

كما تجدد الإهتمام في هذه المرحلة بدور القوة العسكرية التقليدية التي تم تهميشها خلال العصر الذهبي للدراسات الأمنية، أين كرّس الحقل كل تركيزه على المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية والحد من التسلح، بالنظر إلى العواقب الكارثية المحتملة من جراء حرب نووية، غير أن حرب الفيتنام برهنت أنه لا ينبغي إهمال الإستراتيجية التقليدية والردع التقليدي، فكل الحروب التي قامت منذ سنة 1945 كانت حروبا تقليدية، ولابد لأي صراع نووي أن يبدأ من المستوى التقليدي[4].

ولقد شكلت الصراعات في العالم الثالث جزءا مهما من الحرب بين القطبين السوفياتي والأمريكي، ورغم تورط كل من موسكو وواشنطن في العديد من الصراعات الإقليمية غير أن ثلاثة

---

[1] Joseph S. Nye and Sean M. Lynn Jones, Op.Cit., p93.

[2] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص.ص 34-38.

[3] نفس المرجع، ص.ص 38، 39.

[4] Joseph S. Nye and Sean M. Lynn Jones, Op.Cit., p.96.

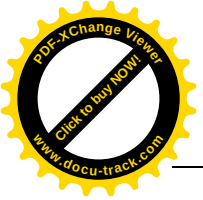
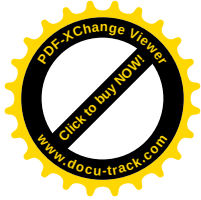

منها قد حظيت بأهمية كبيرة قرابة نهاية الحرب الباردة، وهي: الحرب الأهلية في أنغولا بإفريقيا، الثورة ضد "أناستازيو سوموزا" *Anastasio Somoza* في نيكاراغوا، والإنقلاب في أفغانستان الذي أدى إلى الغزو والإحتلال السوفياتي[1].

وفي جميع هذه الحالات، كانت القوى المحلية هي المحرك الرئيسي للتغيير بدعم من القوى العظمى، التي سعت كل منها إلى منع الأخرى من تحقيق مكاسب جيوسياسية، فقد اندلعت الحرب الأهلية في أنغولا عام 1975 بعد استقلالها من البرتغال، على خلفية الصراع الداخلي على الحكم بين حركات التحرير الثلاث[2]، فضلا عن تدخل القوى الدولية ذات المصالح المتضاربة والمتنافسة فقد رأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي أن هذا الصراع حاسم بالنسبة لتوازن القوة العالمي، لتصبح الحرب الأهلية الأنغولية أحد أبرز وأطول وأعنف الصراعات بين الكتلتين خلال الحرب الباردة[3].

أما في أفغانستان، فقد تمت الإطاحة بالنظام الملكي في عام 1978 بدعم من الإتحاد السوفياتي، غير أن عدم ولاء النظام الثوري لموسكو أدى إلى الغزو والإحتلال السوفياتي لأفغانستان في عام 1979، معلنا أنه لن يسمح للولايات المتحدة وباكستان بالإستفادة من حالة عدم الإستقرار، وكانت ردّة فعل واشنطن أن فرضت عقوبات إقتصادية على موسكو وسارعت بنشر قواتها في الشرق الأوسط، في الوقت ذاته أطاحت القوات السياسية في نيكاراغوا بنظام "أناستازيو سوموزا" حليف الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في عام 1979، غير أن "إدارة جيمي كارتر" آنذاك قررت عدم التدخل في الأمر. ولقد تواصل هذا التنافس بين القوتين إلى غاية عام 1988، حيث اتفقت كل من موسكو وواشنطن بعد ذلك على الإنسحاب من هذه الأقاليم، وذلك على مراحل دامت إلى غاية عام 1991[4].

بعد نهاية الحرب الباردة إنتقل النقاش الدائر حول إستراتيجية الردع، من مرحلة إدارة النزاع إلى حله، إذ زعم أنصار "رونالد ريغان" *Ronald Reagan* ، أن مبادرة "الدفاع الإستراتيجي" لهذا الأخير أو ما سمي بحرب النجوم، هي من ساعد على وضع حد للحرب الباردة، فهم يرون أن ذلك أجبر الإتحاد السوفياتي على التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى إتفاق قبل

[1] Richard K. Herrmann, ‘‘Regional Conflicts as Turning Point : The Soviet and American Withdrawal From Afghanistan, Angola, and Nicaragwa’’, In. Richard K. Hermann and Richard Ned Lebow (Eds), Ending The Cold War : Interpretations, Causation, And The Study of International Relations, (New York : Palgrave McMillan, 2004), p.59.

[2] Movimento Popular de Libertação de Angola (MPLA)- União Nacional para a Independencia Total de Angola (UNITA)- Frente Nacional de Libertação de Angola (FNLA).

[3] Richard K. Herrmann, Op. Cit., p.61.

[4] Ibid., pp.61,62.

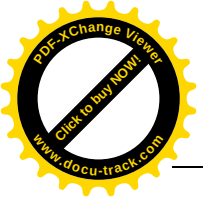
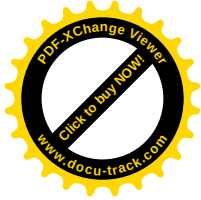

انهياره بالكامل، وأنه تبعا لذلك إقتنع "ميخائيل غورباتشوف" *Mikhail Gorbachev* بعدم قدرته على منافسة التفوق الأمريكي، بينما قام الليبراليون الغربيون وصناع القرار السوفياتي السابقين والعديد من العلماء، بنسبة نهاية الحرب الباردة إلى التفكير الجديد والتحول السياسي الذي شهدته القيادة السوفياتية، فلقد اعتبر "غورباتشوف" أن الحرب الباردة تمثل تهديدا وإهدارا للموارد وسعى إلى وضع حد لها، لتسهيل الإصلاحات السياسية والتنمية المحلية[1].

في حين تحول النقاش المعاصر حول إستراتيجية الردع من المستوى الثنائي إلى المستوى الدولي، بعد بروز قوى نووية أخرى كالصين والهند وباكستان، وتحول التركيز إلى ما سمي بالدول المارقة *Rogue States* التي تسعى إلى إمتلاك السلاح النووي، ولقد ثار نقاش حول تطبيق إستراتيجية الردع على التهديد الإرهابي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وكانت كل من ليبيا وشمال كوريا وإيران الهدف الرئيسي للضغوطات الأمريكية، التي زعمت أن هذه الأنظمة تدعم الإرهاب وتسعى إلى إكتساب السلاح النووي[2]، وهو ما يعتبره العديد من الباحثين، الموجة الثالثة للدراسات الأمنية التي شهدت محاولات لتوسيع وتعميق مفهوم الأمن ليشمل فواعل وتهديدات وقطاعات جديدة، كما سنتناول ذلك في المبحث التالي.

[1] Richard Ned Lebow, Op.Cit, p399.
[2] Ibid., pp.400,401.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

شكل رقم 01: يوضح تفاعل القوى الدافعة إلى تطور الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة.

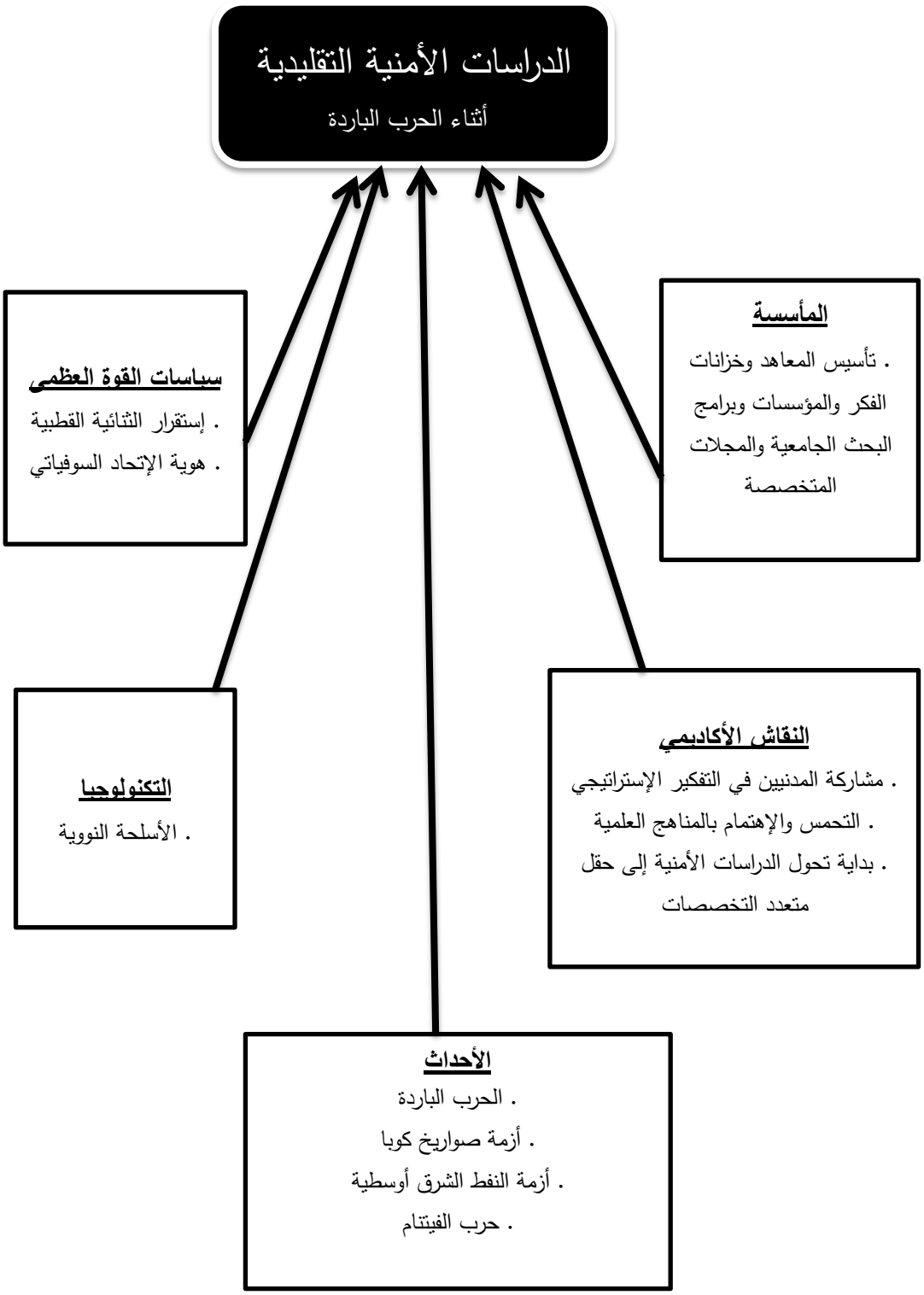

Source: Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009), p.98.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

المبحث الثاني: الدراسات الأمنية والنظام العالمي الجديد

برهن التيار التقليدي في حقل الدراسات الأمنية عن فشله في تفسير التهديدات الجديدة غير العسكرية التي برزت في القطاع الإقتصادي والإجتماعي والصحي والبيئي، ولقد مثلت نهاية الحرب الباردة صدمة بالنسبة لأنصار الواقعية، لا سيما فيما يخص النهاية السلمية للصراع الأمريكي السوفياتي وانهيار نظام الثنائية القطبية، الذي كان يُفترض أن يكون دائما.

يعالج هذا المبحث النقاش الذي ثار بين التقليديين الذين حاولوا التشبث بالأجندة العسكرية المبنية على أساس الأمن الدولاتي–التمركز، خشية منهم أن يتحول "كل شيء إلى قضية أمنية" من جهة، وبين الموسعين والمعمقين الذين ألحّوا بضرورة تجاوز هذا المفهوم الضيق للأمن من جهة أخرى.

المطلب الأول: المنظور التقليدي للأمن ما بعد الحرب الباردة

نقصد بالتقليديين أولئك الذين ظلوا متمسكين بالأجندة الأمنية العسكرية من الواقعيين التقليديين بصفة عامة والجدد بصفة خاصة، رغم نهاية الحرب الباردة ومعها نهاية القطبية الثنائية بمعناها المادي والأيديولوجي، بعدما أصبح الإتحاد السوفياتي أقل تهديدا للغرب، لينهار بعد ذلك آخذا معه السبب الرئيسي لشرعنة المنافسة العسكرية المكثفة، بالتالي فقد كان من الواضح ابتداء من أواخر الثمانينيات، أن الأهمية التي أولتها الدراسات الأمنية للأجندة العسكرية والسياسية أثناء الحرب الباردة قد تراجعت، الأمر الذي فتح المجال لمحاولات توسيع الأجندة الأمنية.

غير أن عودة الأولوية للأجندة العسكرية مجددا، لم تكن سوى مسألة وقت بالنسبة للتقليديين، الذين اضطروا للرد على سؤالين أساسيين: لماذا انتهت الحرب الباردة؟ وما جدوى المقاربات التقليدية التي تركز على الأمن الدولاتي–التمركز بعد نهاية نظام القطبية الثنائية؟ الأمر الذي دفع بهم إلى إعادة النظر في بعض فرضياتهم من الناحية الأنطولوجية[1] والتحليلية والإبستمولوجية[2]، وهذا يشير بدوره إلى أهمية النقاشات الأكاديمية[3].

---

[1] هي علم الوجود بما هو موجود، وتجيب الأنطولوجيا باختصار عن سؤال مفاده: ماهي الظواهر التي نعتقد أنها تصنع العالم الإجتماعي *the social world*؟ وذلك حسبما ورد عن "بول وليمز *Paul Williams* .

[2] تهتم الإبستمولوجيا بالوسائل أو المبادئ التوجيهية التي نتمكن عن طريقها من الحصول على المعرفة.

[3] Barry Buzan and Lene Hansen, The evolution of international Security Studies, Op.Cit., p.158.

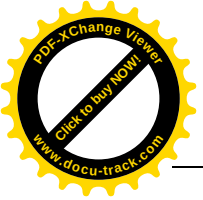
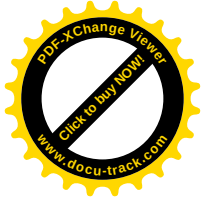

فقد شكل انهيار الثنائية القطبية تحديا للواقعيين الذين افترضوا أنه نظام دائم، فضلا عن الأسلوب السلمي والطوعي الذي أدى لنهايته بدلا من المواجهة العسكرية، بالتالي فإن المفهوم الواقعي للدولة الذي يقر أن هذه الأخيرة تحركها مصالحها الذاتية وسعيها الدائم لتعزيز قوتها، بدا ضعيفا أمام قرار القيادة السوفياتية بتفكيك حلف وارسو *Warsaw Pact* وتوحيد الألمانيتين، قبل انهيار الإتحاد السوفياتي نفسه.

رفع الواقعيون هذا التحدي الأنطولوجي، واعتبر الكثير منهم أن قرار "غورباتشوف" *Gorbachev* يرجع إلى ضغط سياسات الأمن الغربية التي دفعت الإتحاد السوفياتي إلى حافة الإنهيار الإقتصادي، وأن التفكيك السلمي لهذا الأخير يبقى حالة إستثنائية، لا ينبغي تفسيرها على أنها قطيعة أساسية مع ديناميات العلاقات الدولية، أو علامة الإنتقال إلى مرحلة ما بعد الصراع على السلطة في ظل النظام الدولي الفوضوي، فالسياسات الدولية قد تشهد فترات من الوفاق وقلة الحروب، لكن هذا لا يمنع من تجدد الصراعات في المستقبل، وإذا لم تتهيأ الدول لذلك فإن العواقب ستكون وخيمة[1].

ذلك أنه من المرجح أن ينشأ صراع بين القوى العظمى من جديد، فلسبب أو لآخر تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على الدوام وعبر الأجيال المختلفة، في حالة حرب أو أزمة، هذا فضلا عن إستمرار حالة عدم اليقين التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية، حول موضوع ما ينبغي أن تؤول إليه قوتها العسكرية بعد الحرب الباردة، وفي هذا السياق أشار "ريتشارد بيتس" *Richard K.Betts* أنه بعدما حاول الليبراليون في السابق تخفيض القوات المسلحة الأمريكية أصبحوا يطالبون واشنطن باستخدامها لقمع الأعمال الوحشية وتعزيز الديمقراطية، والحفاظ على السلام في أماكن مثل البوسنة والصومال[2].

ولقد أثارت نهاية القطبية الثنائية تساؤلات حول الإستراتيجية الكبرى الأمريكية الجديدة، مفادها: فيما تتمثل مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية بعد زوال الخطر الشيوعي؟ ماهي التهديدات الجديدة التي تتعرض لها هذه الأخيرة؟ وماهي المبادئ التي ينبغي أن توجه سياستها الخارجية؟ وهل يتعين على واشنطن التكيف مع الوضع في حالة بروز قوة عظمى أخرى، أم مقاومته بانتهاز هذه اللحظة التاريخية لفرض قيمها وتصوراتها على العالم؟[3]

---

[1] Barry Buzan and Lene Hansen, The evolution of international Security Studies, Op.Cit., p.161.

[2] Richard K. Betts, ‘‘Should Strategic Studies Survive ?’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Debating Security and Strategy and the Impact of 9-11, volume 4, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p.1. [Source : World Politics, Vol 50, N°1, (1997) : pp. 7-33].

[3] Barry R. Posen and Adrew L. Ross, ‘‘Competing Visions for US Grand Strategy’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Widening Security, volume 3, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p.297. [Source : International Security, Vol.21, N°3, (1996-97) :pp. 5-53].

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

ذلك أن هوية وطبيعة المنافسين الجدد للولايات المتحدة الأمريكية لم تكن واضحة، ولقد جنح التركيز في هذه الفترة على الصين، التي برزت منذ أواخر التسعينيات كقوة إقليمية بفضل نموها الإقتصادي، الأمر الذي أثار مخاوف حول إحتمال سعي هذه الأخيرة إلى تطوير قواتها العسكرية، غير أن صعود الصين بدا سلميا مقارنة بسجلات تاريخ القوى العظمى الأخرى مثل ألمانيا واليابان والإتحاد السوفياتي، فكل من هؤلاء أعطى الأولوية القصوى لبناء قوته العسكرية في أسرع وقت ممكن، بغرض غزو واحتلال جيرانه والوصول إلى مركز القوة العظمى العالمية[1].

من ناحية أخرى، أصبح العالم الإسلامي موضوعا أمنيا بارزا بعد الحرب الباردة، كمنافس محتمل للولايات المتحدة الأمريكية، ونلمس هذا التوجه في أطروحة "صاموئيل هنتغتون" *Samuel Huntington* عام 1993 تحت عنوان "صدام الحضارات".

ولم يكن الإهتمام الأمني بالإسلام في هذه الفترة على وجه التحديد، بسبب صلته المفترضة بالإرهاب، فقد افترض "هنتغتون" أن المصدر الأساسي للصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، بل سوف يكون ثقافيا، فالصدام بين الحضارات سيكون المرحلة الأخيرة من تطور الصراعات في العالم الحديث، الذي سيتشكل إلى حد كبير، من خلال التفاعلات بين سبع أو ثماني حضارات كبرى، تشمل الحضارة الغربية والكونفوشيوسية واليابانية والإسلامية والهندوسية والأرثوذكسية وحضارة أمريكا اللاتينية، وربما الحضارة الإفريقية، وأن البقاء سيكون لأقوى هذه الحضارات، ويعتقد "هنتغتون" أنها ستكون كل من الحضارة الغربية والكونفوشيوسية –في إشارة إلى الصين– والإسلامية، وأضاف أن الصراع بين الحضارات يكمن في إشكالية "من أنت؟"، فمن السهل لأي شخص أن يكون نصف فرنسي ونصف عربي على سبيل المثال، وأن يتمتع بالمواطنة في كلا الدولتين، غير أنه من الصعب أن يكون الشخص كاثوليكيا ومسلما في الوقت ذاته[2].

وبالرغم من النقاش الذي أثير حول كل من الصين والإسلام كمرشحين محتملين لمنافسة القوة الأمريكية، غير أن ذلك لم يجعلهما ندّا لها محل الإتحاد السوفياتي، الأمر الذي فتح النقاش بشأن الإستراتيجية الكبرى الأمريكية الجديدة لمدة أطول، والتي أصبحت سمة رئيسية في أدبيات الدراسات الأمنية في هذه الفترة، فقد افترض الباحثون الأمريكيون أن نهاية الحرب الباردة قد أنشأت

[1] Barry Buzan, ‘‘China in International Society : Is a Peaceful Rise Possible ?’’, The Chinese Journal of International Politics, Vol.3 ; N°1, (2010), p.15.

[2] Samuel Huntington, ‘‘The Clash of Civilisation ?’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, volume 2, (London : Sage Library of International Relations, 2007), pp. 358-361. [Source : Foreign Affairs, Vol.72, N°3, (1993) : pp. 22-49].

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

مجتمعا غربيا يتميز بالأمن الدائم، تجمعه نفس الثقافة والمؤسسات والمصالح الإقتصادية، فضلا عن الإلتزام بالديمقراطية الليبرالية.

ولقد انقسم هذا التصور إلى إتجاهين، تعلق الأول بنظرية السلام الديمقراطي، والتي مفادها أن النصر في الحرب الباردة كان من حليف الديمقراطيات الليبرالية، التي لم تعد تنافسها أية قوة عظمى أخرى، بالتالي فإن العلاقات الدولية ستشهد تحولا عميقا من خلال الغياب الدائم للخوف من حروب القوى العظمى.

أما الإتجاه الآخر، فقد اقترح وضع السلام الديمقراطي في سياق مزدوج المسار للنظام الدولي، يضم منطقة ديمقراطية للسلام والتي تشمل الدول الرأسمالية الأساسية، ومنطقة صراع تقع على هامشه، ووفقا لهذا الرأي، فإن النظام العالمي الجديد يكمن في الوسط، في حين يبقى الهامش خاضعا لقواعد الواقعية القديمة[1].

وفي نفس السياق، أشار "باري بوزان" في مقاله الصادر عام 1991 تحت عنوان "النماذج الجديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين"، أن نهاية الحرب الباردة غيرت نموذج ونوعية العلاقات الدولية، فبعدما كان العالم في السابق مقسما إلى ثلاث: عالم أول ويتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وعالم ثان يتوسم في الإتحاد السوفياتي، وثالث في إشارة إلى الجنوب، أصبحت العلاقات الدولية اليوم تدور بين القوى الكبرى في الشمال (أو الوسط) وبين الدول في الجنوب (أو الهامش)، ووفقا لهذا المعنى، فإن الرأسمالية الغربية قد انتصرت على كل من الأيديولوجية الشيوعية والعالم الثالث، وذهب "بوزان" في شرحه إلى افتراض إمكانية تطور "حرب باردة حضارية" بين الشمال والجنوب في العقود المقبلة، بسبب جعل الإسلام في الصف الأول من المعارضة للهيمنة الغربية[2].

وهو يرى أن تغير المصطلح من "العالم الثالث" إلى "الهامش"، قد تبدو كترقية من المرتبة الثالثة إلى الثانية، غير أن هذه النظرة سطحية، فالحقيقة هي أن "الوسط" أصبح أكثر هيمنة، في حين أن "الهامش" هو أكثر تبعية من أي وقت مضى[3].

وإلى جانب الشكوك حول مستقبل الحروب، فقد تميزت الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة باستمرارية الإهتمام بتكنولوجيا الأسلحة النووية، بحيث تم تعويض النقص الذي خلفه سباق

[1] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., p.167.
[2] Barry Buzan, ‘‘New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century’’, International Affairs, Vol.67, N°3, (1991), pp. 431-432.
[3] Ibid., p.451.

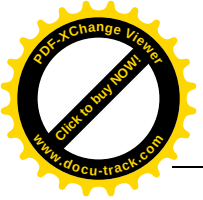
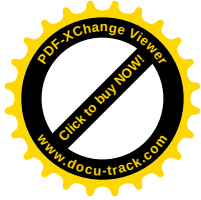

التسلح الأمريكي السوفياتي، بالقلق إزاء الإنتشار النووي، مع تحول التركيز من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، خاصة مع بروز قوى نووية جديدة في آسيا والشرق الأوسط[1].

فقد اعتقد الكثيرون أنه بالإمكان، عقب انتهاء الحرب الباردة، إزالة الأسلحة النووية من واجهة السياسة الدولية لمصلحة الجميع، حتى إن لم يكن ذلك في المدى القريب، لكن تم تقويض هذه الثقة من خلال سلسلة من الإنتكاسات، بما في ذلك التجارب النووية الهندية والباكستانية وفشل جهود التفتيش الدولية في العراق، وإطلاق كوريا الشمالية وإيران لصواريخ بالستية، وصعوبات التصديق على المعاهدات الأمنية بين موسكو وواشنطن، التي بلغت ذروتها برفض مجلس الشيوخ الأمريكي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية *Comprehensive Nuclear Test-Ban Treaty (CTBT)* ، من ناحية أخرى، تحوّل القلق فيما يخص التكنولوجيا النووية، من الإنتشار النووي الأفقي[2] الذي ساد أثناء الحرب الباردة إلى الإنتشار النووي العمودي[3].

ولقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة في الحفاظ على ميزانية عسكرية هائلة ونفقات ضخمة على البحوث العسكرية، بهدف الحفاظ على فجوة تكنولوجية شاسعة بينها وبين جميع القوى العسكرية الأخرى، حتى تكون القوة العظمى الوحيدة بغض النظر عما إذا كان هناك أي حاجة ملحة لمثل هذه القدرات، الأمر الذي أدى إلى بروز ما عرف "بالثورة في الشؤون العسكرية"[4]، التي وفرت للقوات الأمريكية الهيمنة على ساحة المعركة، وهو ما اتضح خلال حرب العراق لعام 1991[5].

فقد كان غزو العراق للكويت مفاجأة للولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، ولم تكن واشنطن لتسمح بالإخلال بالنظام العالمي الجديد الذي كانت بصدد إنشائه، ولقد أكد الرئيس الأمريكي آنذاك "جورج هيربرت بوش" *George Herbert Bush* أنه من الضروري حماية المصالح الأمريكية النفطية الحيوية في المنطقة، وأنه إذا ما تم تجاهل الغزو العراقي للكويت، فإن جارتها المملكة العربية السعودية، التي تضم سدس الإحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم، والمورد

---

[1] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., p.170.

[2] الإنتشار النووي نوعين: الأفقي ويشير إلى نقل الأسلحة والتكنولوجيا والمواد النووية، من الدول النووية إلى كيانات غير نووية، أما العمودي فيشير إلى سعي الدول النووية إلى تطوير أنواع جديدة من الأسلحة والتكنولوجيا والمواد النووية.

[3] William Walker, ‘‘Nuclear Order and Disorder’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Debating Security and Strategy and the Impact of 9-11, volume 4, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p. 168. [source : international Affairs, Vol.76, N°4, (2000) :pp. 703-724].

[4] مصطلح يشير إلى ما تحقق من منجزات فيما يخص التطور الذي عرفته القدرة القتالية للمنظومة العسكرية بمختلف فروعها البرية والبحرية والجوية، فضلا عن تطور جملة من المفاهيم والعقائد العسكرية.

[5] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., p.171.

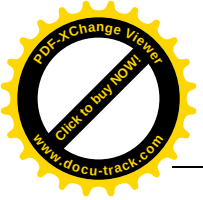
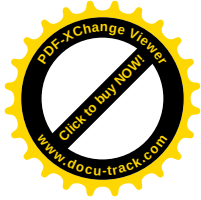

الرئيسي للولايات المتحدة، قد تكون التالية في القائمة، وفي غضون أيام، حقق الجيش الأمريكي فوزا ساحقا بأحدث الأسلحة وبمساعدة وحدات من بريطانيا وفرنسا، فيما سمي "بعملية عاصفة الصحراء"[1].

غير أن ما يثير الإهتمام هو الخطاب السياسي الناجم عن هذه الحرب، ففي ظل غياب التنافس بين الدول العظمى، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء تحالف دولي مذهل ضد العراق[2]، وهذا ساعد على تقبل إمكانية "النظام العالمي الجديد"، وبدا ذلك كمؤشر لطبيعة العلاقات الدولية المحتملة في ظل الأحادية القطبية، أين تتمكن الولايات المتحدة من استخدام منطق الأمن الجماعي، سواء للدفاع عن مبادئ المجتمع الدولي (عدم شرعية ضم العراق للكويت في هذه الحالة)، أو دعم المصالح الأمريكية بمنع أي سيطرة إحتكارية على نفط الشرق الأوسط.

ولقد مثلت هذه الحرب بداية تحول الإهتمام بالأمن الإقليمي، والحدث الإفتتاحي لعصر الأحادية القطبية بعد الحرب الباردة، فهي لم تثبت قدرة القوات الأمريكية على تدمير ما يفترض أن يكون قوة عسكرية إقليمية فحسب، بل بينت لحلفاء واشنطن، صعوبة مواكبة قواتها ذات التقنية العالية، كما كانت هذه الحرب فرصة للتخلص من تركة هزيمة حرب الفيتنام، التي حالت دون الإلتزام العسكري الأمريكي في العالم الثالث[3].

إن تحول الإهتمام بالحرب في العالم الثالث، أنشأ بدوره تحول التركيز من الحروب بين الدول إلى الحروب داخل الدول، ولقد ارتبط ذلك ببروز الصراعات المحلية والمخاوف بشأن ما سمي بالدول الفاشلة[4]، فضلا عن بروز الإهتمام بعمليات حفظ السلام والتدخلات والحروب الإنسانية الناتجة عن مختلف المحاولات الغربية للتدخل باسم حقوق الإنسان.

---

[1] Fraser Cameron, US Foreign Policy After the Cold War : Global Hegemon or Reluctant Sheriff ?, second edition, (London : Routledge, 2005), p. 15.

[2] كان في طليعة هذا التحالف: الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الحلفاء على إستعداد للقتال ضد صدام حسين (بريطانيا أساسا وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية)، ومجموعة أخرى مستعدة للإنفاق ولكن ليس للقتال (ألمانيا واليابان أساسا)، ومن حولهم مجموعة واسعة غير مستعدة لا للقتال ولا للإنفاق، لكن على إستعداد لتقديم الدعم السياسي (بما في ذلك روسيا والصين)، أما بقية المجتمع الدولي فقد إلتزم الحياد، بإستثناء حفنة من الدول (كوبا وبعض الدول العربية)، التي كانت على إستعداد لمنح العراق الدعم السياسي، ولم يكن لهذا الأخير أي حليف عسكري.

[3] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., p.178.

[4] أطلق هذا المصطلح من قبل "إدارة بيل كلنتون" في إشارة إلى الدول التي بات فشلها في تنفيذ وظائفها الرئيسية يمثل تهديدا للأمن الدولي، ويعرفها *Roland Zimmerman* أنها "الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، بالتالي عدم قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية وخاصة إحترام القانون".

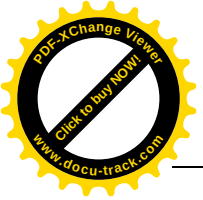
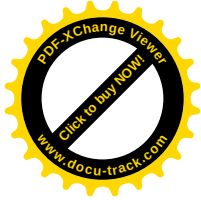

فقد كانت التسعينيات من أكثر عقود القرن العشرين دموية بعد نهاية الحرب بين القوتين العظمتين، وكانت نتيجة ذلك أن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال عام 1993 لفرض الأمن في العاصمة "مقديشو"، غير أن العملية باءت بفشل ذريع بعد مقتل ثماني عشرة جنديا أمريكيا وعرض جثتهم بطريقة مهينة للعالم، الأمر الذي أدى إلى الإنسحاب العسكري الأمريكي من الصومال بقرار من "إدارة كلنتون" عام 1994[1].

وفي السنة الموالية، تدخلت القوات الأمريكية في هايتي، بمهمة إعادة "جان برتران أريستيد" *Jean-Bertrand Aristide* إلى السلطة، بعد الإنقلاب العسكري الذي أطاح بنظامه منذ ثلاث سنوات، ولقد صرح "بيل كلنتون" *Bill Clinton* آنذاك في الأمم المتحدة، أن ما أسماه "بعملية إعادة الديمقراطية" من شأنها ضمان إرساء هذه الأخيرة في هايتي وتحقيق التنمية الإقتصادية، بيد أن القوات الأمريكية ظلت في هايتي إلى غاية شهر جانفي من عام 2000[2].

أما في يوغوسلافيا السابقة، فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995، نتيجة فشل مساعي الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي في حل النزاع، وإقدام الرئيس اليوغوسلافي آنذاك "سلوبودان ميلوسيفتش" *Slobodan Milosevic* في شهر فيفري من عام 1994، على قتل حوالي سبعين مدنيا بوسنيا في أحد أسواق سراييفو، وهو ما أدى إلى إرسال بعثة دبلوماسية برئاسة السفير الأمريكي "ريتشارد هولبروك" *Richard Holbrooke*، لكنه فشل في إقناع "ميلوسيفتش" من إرتكاب عدوان آخر، وكانت نتيجة ذلك قرار "بيل كلنتون" بالإغارة الجوية على أهداف يوغوسلافية، والتي انتهت بموافقة الرئيس اليوغوسلافي على إجراء محادثات السلام مع الكروات والبوسنيين، في قاعدة دايتون *Dayton* الجوية بولاية "أوهايو" الأمريكية أين أظهر "هولبروك" مهاراته الدبلوماسية بالضغط على الأطراف المتحاربة لتوقيع إتفاقية دايتون[3].

غير أن "ميلوسيفتش" رفض الإمتثال لضغوطات هذا الأخير، بعدما أعلن إقليم كوسوفو الذي يضم أغلبية ألبانية، عن نيته في الإستقلال عن يوغوسلافيا سابقا، وأمام إنتهاك الأقلية الصربية لحقوق الأغلبية، شنت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى ضربات جوية على أهداف يوغوسلافية بقيادة حلف شمال الأطلسي عام 1999، لمدة أسابيع إنتهت باستسلام "ميلوسيفتش" بعد خراب مس معظم البنى التحتية اليوغوسلافية[4].

---

[1] Colin S. Gray, War, Peace and International Relations : An Introduction to Strategic History, (London : Routledge, 2007), p.225.
[2] Philippe R. Girard, ‘‘Peacekeeping , Politics, and the 1994 US Intervention in Haiti’’, The Journal of Conflict Studies, Vol.24, N°1, (Summer, 2004), p. 1.
[3] Fraser Cameron, Op.Cit., p. 24.
[4] Ibid., p. 25.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

إن زيادة الإهتمام بالمشاكل الإقليمية والمحلية، كان من بين النتائج الرئيسية لنهاية القطبية الثنائية، الأمر الذي يفسر تحول تركيز الدراسات الأمنية باتجاه العالم الثالث، خاصة مع بروز مواضيع مثل الدول المارقة[1] والإرهاب على الأجندة الأمريكية وربطها بأسلحة الدمار الشامل، وبالرغم من أن هذه المخاوف لم تُؤسَّس على خلفية حدث معين، غير أن بعض الأحداث خلال التسعينيات إكتسبت أهمية واسعة لأنها أثرت مباشرة على الولايات المتحدة الأمريكية، ولأنها برهنت على وجود شبكات إرهابية عبر وطنية، ولقد شملت هذه الأحداث[2]:

- التفجير في مركز التجارة العالمي بنيويورك عام 1993.
- التفجير في مبنى للتدريب العسكري بالرياض عام 1995.
- الهجوم بالغاز الكيميائي في محطة *Aum Shinrikyo* للمترو بطوكيو عام 1995.
- إنفجار شاحنة ملغمة في قاعدة القوات الجوية الأمريكية قرب مدينة الظهران في المملكة العربية السعودية عام 1996.
- التفجيرات التي شهدتها السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا بإفريقيا عام 1998.
- الهجوم على سفينة البحرية الأمريكية كول *US Naval Vessel the Cole* عام 2000.

ولقد أدى ظهور الشبكات الإرهابية التي بدت أكثر عالمية في التنظيم والدافع، وأكثر تطرفا في الأسلوب، إلى تغذية المخاوف بشأن إمكانية اكتساب هذه الجماعات لأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي فتح النقاش حول مدى الجدية التي ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذها تجاه هذا التهديد، وظل الإرهاب مصدر قلق مستمر لكن ليس مركزيا في الدراسات الأمنية، إلى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001.

---

[1] هو مصطلح مثير للجدل يستخدمه بعض المنظرين الدوليين في إشارة إلى الدول التي تهدد السلام العالمي والتي تتمثل في الأنظمة الإستبدادية التي تقيد حقوق الإنسان، وتدعم الإرهاب وتسعى إلى إكتساب أسلحة الدمار الشامل، ويستخدم هذا المصطلح بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية في إشارة إلى كوريا الشمالية وكوبا وإيران وليبيا القذافي. لمزيد من الشرح راجع:

Jean-François Rancourt et Rémi Landry, '' 'Rogue States',Un Concept Incompatible avec la Politique Canadienne'', Centre d'Études des Politiques Étrangères et de Sécurité, Vol.6, N°1, (19 Janvier 2005).

[2] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., p.181.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

شكل رقم 02: يلخص الدوافع الرئيسية للتيار التقليدي في الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة.

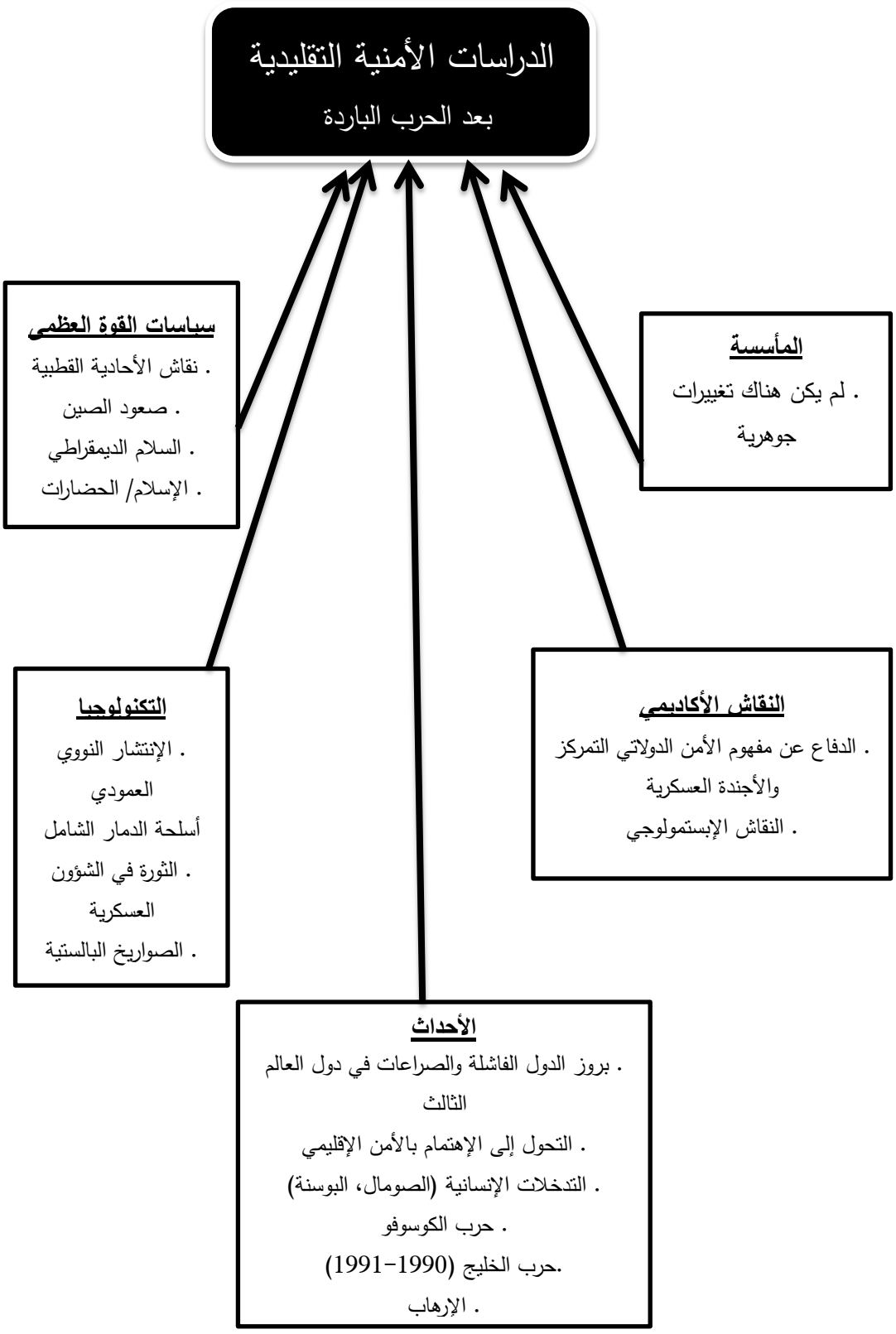

Source: Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009), p.184.

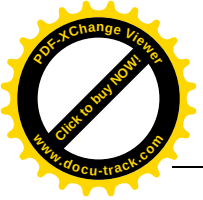
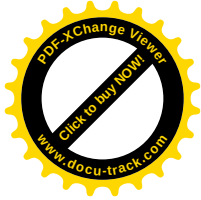

المطلب الثاني: المقاربات التوسيعية والتعميقية للأمن

تناولنا في المطلب السابق صمود التيار التقليدي في حقل الدراسات الأمنية، بفرضياته المتمحورة حول الأجندة العسكرية ومفهوم الأمن الدولاتي–التمركز رغم نهاية الحرب الباردة وسنحاول فيما يلي، عرض وجهة النظر المعارضة لكل من الموسعين *Wideners* والمعمقين *Deepeners* الذين ألحّوا بضرورة تعميق الموضوع المرجعي للأمن وعدم حصره في الدولة من جهة، وتوسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى غير القطاع العسكري من جهة أخرى.

وبالرغم من إجماع هؤلاء الباحثين على تحدي التيار التقليدي، غير أن الدراسات التوسيعية والتعميقية لمفهوم الأمن تضم عددا من المقاربات ذات تسميات ومنظورات مختلفة أهمها: الدراسات البنائية، دراسات الأمن الإنساني، دراسات بحث السلام، الدراسات الأمنية النسوية، الدراسات الأمنية ما بعد الكولونيالية، ودراسات الأمن النقدية، ولقد طرحت هذه الدراسات مسألة "كيف ينبغي دراسة الأمن؟"، مما يعني أن الإبستمولوجيا شكلت جزءا أساسيا من النقاشات التوسيعية التي دارت منذ تسعينيات القرن الماضي، وبالتالي فإنه من المفيد أن نأخذ فكرة عن الكيفية التي تمت بها هذه الأخيرة.

إن أول تمييز إبستمولوجي مركزي في الدراسات الأمنية، هو الفرق بين مفهوم الأمن الموضوعي *Objective* والذاتي *Subjective* والإستطرادي *Discursive*، ولقد ورد التعريف الموضوعي والذاتي للأمن في أحد أولى الأعمال الكلاسيكية للدراسات الأمنية، حيث جادل "والفرز" *Wolfers* أن الأمن من الناحية الموضوعية يقيس غياب التهديدات عن القيم المكتسبة، أما من الناحية الذاتية فهو يعني غياب الخوف من أن يتم الإعتداء على هذه القيم، وأضاف أنه من غير الممكن قياس الأمن بموضوعية، طالما لعبت العوامل الذاتية دورا لا مفر منه في صنع القرار السياسي[1].

يقوم المفهوم الموضوعي للأمن، بتحديد هذا الأخير من الناحية المادية، فاحتمال أن تشكل الدول تهديدا أو أن تكون قادرة على ردع الأعداء يستند على قدراتها المادية، أما المفهوم الذاتي للأمن، فهو يؤكد على أهمية التاريخ والأعراف والخوف وسوء الفهم والسياقات العلائقية التي تصاغ التهديدات ضمنها (الأصدقاء، المنافسين، المحايدين، الأعداء)، وتشير هذه الدراسات إلى أن كلا من العوامل المادية والفكرية، تلعب دورا في التأثير على المصادر العسكرية التي تملكها الدولة، فما سمي بالمأزق الأمني على سبيل المثال، يحدث نتيجة سوء فهم الدول لنوايا بعضها البعض،

[1] Arnold Wolfers, ‘‘National Security As an Ambiguous Symbol’’, Op.Cit., p. 17.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

فمسعى كل دولة في تأمين دفاعها يعتبر تهديدا بالنسبة للأخرى، ما يقودنا إلى القول أن الأمن الذاتي يرتبط بالأمن الموضوعي، وبعبارة أخرى أنه لا يمكن للمقاربات الذاتية الإستغناء عن التعريف الموضوعي للأمن[1].

في المقابل، تذهب المقاربات الإستطرادية للأمن إلى القول أن هذا الأخير لا يمكن تحديده بموضوعية، وفي هذا الإطار فقد افترضت مدرسة كوبنهاغن أن الأمن هو فعل الخطاب *Speech Act*، أي بمجرد إعلان فاعل سياسي ما أن مسألة ما تمثل تهديدا يستدعي استخدام أية وسيلة ضرورية لمنع تطوره، فإن هذا التهديد يصبح موضوعيا، لكن هذا لا يعني أنه يمكن تحويل أي شيء لقضية أمنية، فضمان نجاح فعل الخطاب يتوقف على إقناع الجمهور المستهدف، كما سنفصل فيه لاحقا[2].

جدول رقم01 : يوضح التمييز الإبستمولوجي بين كل من المفهوم الموضوعي والذاتي والإستطرادي للأمن.

المفهوم الموضوعي	المفهوم الذاتي	المفهوم الإستطرادي
. غياب/ وجود التهديدات الملموسة . يعرف الأمن من الناحية المادية	. الشعور بالتعرض للتهديد أو العكس . يؤكد على السياق الإجتماعي والتاريخي والنفسي للخوف وسوء الفهم . يحافظ على مرجعية موضوعية	. لا يمكن تعريف الأمن بموضوعية . الأمن هو فعل الخطاب . يركز على العمليات البيذاتانية التي تصاغ من خلالها التهديدات كمشاكل أمنية على الأجندة السياسية

Source: Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009), p.34.

وفي هذا الإطار، سنحاول ربط أهم المقاربات النقدية التي سعت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن بالنقاشات الإبستمولوجية الخاصة بها، من خلال عرض وجيز لأوجه التشابه والإختلاف مع الإشارة إلى مدى التركيز الجغرافي لكل منها:

[1] Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., p.33.
[2] Ibid., p.34.

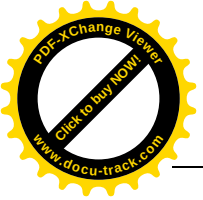
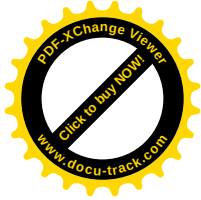

1. **الدراسات البنائية *Constructivist Studies*** : وهي تقدم مفاهيم بديلة لعدد من الموضوعات الرئيسية في نظرية الواقعية الجديدة، مثل مفهوم الفوضى وتوازن القوى، ويركز برنامج بحث البنائية على قضايا الهوية والبناء الإجتماعي للسياسة العالمية، وهي تنقسم إلى مجموعتين:

البنائية التقليدية *Conventional Constructivism* : وهي تركز على تحليل سلوك الدولة ليس كفاعل لكن باعتبارها بنية إدارية ومؤسسية، حيث تبحث في كيفية تأثير المعاني البيذاتانية *Intersubjuctive* على مستوى كل من المجتمع المحلي والدولي، في تعريف الوحدات السياسية وتحديد السيادة، وكيف أن ذلك يؤدي إلى تمكين بعض الفواعل السياسية خاصة منها الحكومات.

فقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، بتدخلها العسكري في الفيتنام على هويتها كقوة عظمى بما في ذلك البنية التي تدعم سلوكها هذا، ونتيجة لذلك فقد تم تكريس الفهم البيذاتاني الدولي، الذي يرى أن القوى العظمى هي تلك الدول التي تستخدم القوة العسكرية ضد الآخرين، وباختصار فإن البنائية التقليدية تناقض التحليلات المادية من خلال تسليط الضوء على أهمية العوامل الفكرية، كالثقافة والمعتقدات والأعراف والأفكار والهوية في تحليلها لسلوك الدولة، وهي تجد نشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

البنائية النقدية *Critical Constructivism* : وهي تهتم بالجماعات الأخرى من غير الدول حيث تركز على كيفية تمكين الأعراف الدولية لفواعل معينة غير الحكومية، التي تعمل على إعادة تحديد قواعد النظام الدولي كتغيير شروط شرعية الدولة، وتشكيل ممارسات الدول على المستويين المحلي والدولي مثل الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية، ويعود أصل البنائية النقدية إلى الولايات المتحدة الأمريكية غير أنها اكتسبت مكانة قوية منذ أواخر التسعينيات في أوربا[2].

2. **الدراسات الأمنية النسوية *Feminist Security Studies*** : التي تضم علماء من تخصصات متعددة المتمرسين في بحث السلام والدراسات الأمنية، لكن أيضا في الأنثروبولوجيا والتاريخ والفلسفة وعلم الإجتماع، حيث يجعل النسويون من الجندر *Gender* (بمعنى البناء الإجتماعي للتمييز بين الأنوثة والذكورة) محور تحليلاتهم، وهم يهتمون –على سبيل المثال لا الحصر– بتأثير السياسات الأمنية على الحياة اليومية لعامة الناس، معارضين فكرة أن الحروب تخاض من أجل حماية الفئات الضعيفة من السكان (مثل الأطفال والنساء)، فالمدنيون هم غالبا المستهدفون (خاصة أثناء الحروب الإثنية) بالتالي، بدل أن تقوم الدول بتوفير الحماية لكل

[1] Ted Hopf, ''The Promise of Constructivism in International Relations Theory'', In. International Security, Vol.23, N°1, (Summer, 1998), pp.172,173.
[2] Richard Price and Christian Reus-Smith, ''Dangerous Liaisons ? Critical International Theory and Constructivism'', In. Europe Journal of International Relations, Vol.4, N°3, (1998), pp. 286, 287.

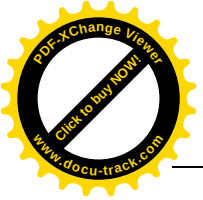
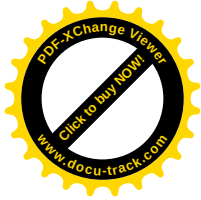

مواطنيها فإنها –وفي كثير من الأحيان– تقوم بتهديدهم، ذلك أن أولويات الأمن العسكري متجذرة في مؤسساتها، كما تبحث الدراسات النسوية في دعم النساء للسياسات الأمنية للدول من خلال الوظائف العسكرية وغير العسكرية، وترى أنهن أكثر تعاونا ومسالمة من الرجال[1].

ونشير في هذا السياق، أن مساهمات النسويين في الدراسات الأمنية متباينة وليس من السهل تحديد موقف مهيمن يمكن تتبع تطوره التاريخي، ولقد نشأت الدراسات الأمنية النسوية في منتصف الثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتطورت ليصبح لها صيت عالمي.

3. **دراسات الأمن الإنساني *Human Security Studies*** : بالرغم من الإهتمام والبحوث المتزايدة في مجال الأمن الإنساني، غير أنه لا وجود لإجماع حقيقي على ما يمكن أو ينبغي أن يشكل محور ما أصبح يسمى بـ "دراسات الأمن الإنساني"، بحيث لا يزال النقاش المنهجي والمفاهيمي والتعريفي حول المعنى الحقيقي للأمن الإنساني متواصلا، ويمكن القول أن هناك ثلاثة تصورات متميزة تشكل النقاشات الحالية[2]:

الأول هو ما يمكن تسميته بالتصور القانوني للأمن الإنساني، الذي يتعلق بحقوق الفرد الطبيعية الراسخة في الفرضيات الأساسية الليبرالية، مثل الحق في الحياة والحرية والسعي إلى تحقيق السعادة من جهة، والتزام المجتمع الدولي بحماية وتعزيز هذه الحقوق من جهة أخرى.

أما الثاني فيخص وجهة النظر الإنسانية للأمن الإنساني، كالجهود الدولية الرامية إلى تعميق وتعزيز القانون الدولي لا سيما ما يتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب، ويتجلى هذا التصور في التدخلات الإنسانية الموجهة إلى تحسين الظروف المعيشية الأساسية للاجئين والمشردين من جراء الحروب، أين تستخدم القوة العسكرية بدعوى تفادي الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي ولإستعادة كرامة وحقوق الإنسان الأساسية.

ويقف هذين التصورين اللذين يركزان على حقوق الإنسان الأساسية وحرمانها على النقيض مع التصور الثالث، الذي يقترح بناء الأمن الإنساني على نطاق أوسع ليشمل الأضرار الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، وغيرها من الأضرار التي قد تصيب سبل معيشة ورفاهية الأفراد، ووفقا لهذا التوجه، فإن حالة الإقتصاد العالمي والقوى المحركة للعولمة، والوضع البيئي بما في ذلك الغلاف الجوي والمحيطات، تشكل مواضيع جديرة بالإهتمام من حيث كيفية تأثيرها على أمن الفرد.

[1] Annick T.R. Wibben, ‘‘Feminist Security Studies’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010), p.85.
[2] Fen Olser Hampson, ‘‘Human Security’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), pp. 230, 231.

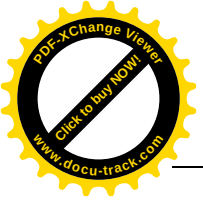
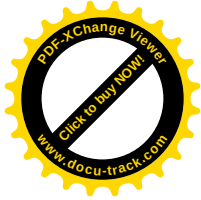

نستنتج أن الإنسان هو الموضوع المرجعي الأساسي في دراسات الأمن الإنساني، التي تسعى إلى دمج أجندات الدراسات الأمنية والدراسات التنموية. وللأمن الإنساني تواجد أكاديمي في الدول الغربية واليابان، وقد تبنته الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي والحكومات النرويجية والكندية.

4. **دراسات بحث السلام *Peace Research Studies*** : تتطلع دراسات بحث السلام إلى الحد أو القضاء على الحروب واحتواء أو حل الصراعات العنيفة بالوسائل السلمية، كما تركز على تعريف السلام في حد ذاته الذي تقسمه إلى قسمين: السلام السلبي، والذي يعني غياب الحرب بشكل دائم وعلى نطاق واسع، أما السلام الإيجابي فهو يشمل العنف البنيوي والظلم الإجتماعي وعدم المساواة[1].

وتعطي دراسات بحث السلام الأولوية لتحقيق أمن الفرد، ولقد تمت مأسستها بقوة بادئ الأمر في الدول الإسكندنافية، حيث تم تأسيس "المعهد الدولي لبحث السلام في أوسلو" *International Peace Research Institute Oslo (PRIO)* عام 1959، و"معهد ستوكهولم الدولي لبحث السلام في السويد" *Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)* الذي تم تأسيسه عام 1964، فضلا عن ألمانيا واليابان وبنسبة أقل في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

5. **الدراسات الأمنية ما بعد الكولونيالية *Post-Colonial Security Studies*** : وتشير إلى تغلب الطابع الغربي على الدراسات الأمنية، وتؤكد أن دراسة العالم غير الغربي تتطلب إدراج التاريخ الإستعماري في النظريات الأمنية فضلا عن الإهتمام بأشكال الدول في العالم الثالث، ولقد أكد كل من "طارق برقاوي" *Tarak Barkawi* و"مارك لافي" *Mark Laffey* في مقالهما المعنون بـ "لحظة ما بعد الإستعمار في الدراسات الأمنية"، أنه منذ نشأة هذه الأخيرة تم تهميش دور الجنوب في العلاقات الأمنية والسياسة العالمية، وأن التطورات الأخيرة برهنت أن الغرب يواجه تهديدا وجوديا من خلال شبكات إجرامية عبر وطنية (تنظيم القاعدة على سبيل المثال) بدلا من الدول كما كان الحال سابقا، بالتالي فإن الدراسات الأمنية التقليدية لم تعد توفر تحليلا مقنعا في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، والسبب الرئيسي لهذا النقص، أن الدراسات الأمنية إستمدت فرضياتها الأساسية حول السياسة العالمية من التجارب الأوربية والأمريكية، وقد تم تطوير الدراسات ما بعد الكولونيالية من قبل علماء غربيين وغير غربيين[2].

[1] Peter Lawler, ‘‘Peace Studies’’, In. Paul. D Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), pp. 74, 75.
[2] Tarak Barkawi and Mark Laffey, ‘‘The Postcolonial Moment in Security Studies’’, In. Review of International Studies, Vol.32, N°1, (2006), pp. 329, 330.

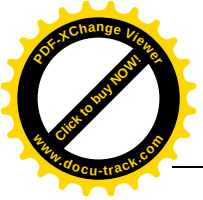
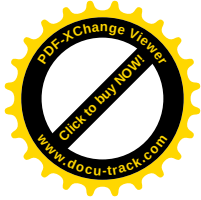

6. **الدراسات الأمنية ما بعد البنيوية *Post-Structural Security Studies*** : وهي مستوحاة من أعمال مفكرين من علم الإجتماع والسياسة والفلسفة، أمثال "رولاند بارثس" *Roland Barthes* و"جان بودريار" *Jean Baudrillard* و"ميشال فوكو" *Michelle Foucault* الذين يتبنون مفهوم الخطاب بدل الأفكار، بمعنى أنه لا يمكننا التفكير والحديث بموضوعية عن العالم، ذلك أننا نراه من خلال ما يُعرض علينا، وهو ما يمثل جزءا منه فحسب، وفي هذا السياق فإن دور اللغة أساسي لتفسير أي تصور أو تجربة أو معرفة عن هذا العالم[1].

ووفقا لهذا المنطق، أشارت ما بعد البنيوية إلى أن التهديدات التي يواجهها العالم والتي تناولتها الدراسات الإستراتيجية أثناء الحرب الباردة لم تكن موضوعية، ففي حين قام المنظور التقليدي بتعريف مفهوم الأمن من خلال ممارسات دول مستقلة وعقلانية، فإن الدراسات ما بعد البنيوية أظهرت أن الخطابات الأمنية تعرض فهما معينا عن العالم، فالخطاب الأمني الأمريكي عن التهديدات يقسم العالم إلى قسمين (الداخل والخارج)، تحدد النخبة السياسية هويتهما من خلال الممارسات الأمنية، وهو نفس المفهوم الذي يعرِّف الأمن كفعل الخطاب أين يعرض فاعل ما قضية ما كتهديد وجودي، يبرر اتخاذ إجراءات إستثنائية للقضاء عليه[2] –كما سنفصل فيه لاحقا– هذا ولقد شهدت هذه الدراسات نشأتها في شمال أمريكا منذ الثمانينيات، غير أنها إزدادت قوة في أوربا منذ بداية التسعينيات.

جدول رقم 02: يلخص علاقة أهم المقاربات النقدية بالنقاشات الخاصة بها.

المقاربات النقدية	الموضوع المرجعي	التهديدات الداخلية/الخارجية	القطاعات	الإبستمولوجيا
البنائية التقليدية	الدولة	التهديدات الخارجية	القطاع العسكري	الوضعية
البنائية النقدية	الجماعات	الأولوية للتهديدات الخارجية	القطاع العسكري	المفهوم السردي والسوسيولوجي
الدراسات الأمنية النسوية	الفرد، النساء	كليهما	جميعها	ما بعد البنيوية
دراسات الأمن الإنساني	الفرد	الأولوية للتهديدات الداخلية	جميعها	إمبريقية وبنائية

[1] Columba Peoples and Nick Vaughan-Williams, Critical Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2010), p. 63.
[2] Claudia Aradau and Rens Van Munster, ''Post-Structuralism, Continental Philosophy and the Remaking of Security Studies'', In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010), p.74.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

دراسات بحث السلام	الدولة، المجتمعات، الأفراد	كليهما	جميعها	الوضعية
الدراسات الأمنية ما بعد الكولونيالية	الدول والجماعات	كليهما	جميعها	النظرية النقدية، التاريخ وعلم الإجتماع
الدراسات الأمنية ما بعد البنيوية	الفرد	كليهما (ترسيم الحدود)	جميعها	المفهوم الإستطرادي

Source: Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009), p.38.

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن ومفهوم "باري بوزان" للأمن

أشرنا في المطلب السابق إلى أهم المقاربات التي برزت لتوسيع وتعميق مفهوم الأمن، وفي نفس هذا السياق، يرى "أولي وايفر" *Ole Waever* أن مركز الإبداعات النظرية في حقل الدراسات الأمنية قد انتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوربا ليقترن بأماكن مثل أبريستويث[1] *Aberystwyth* وباريس *Paris* وكوبنهاغن *Copenhagen*، أين برز عدد من النظريات وبرامج البحث غالبا ما تطلق عليها تسمية "المدارس" والتي تحدَّت على نطاق واسع الفرضيات الواقعية التقليدية، وهي تندرج تحت ما يسمى "بالدراسات الأمنية النقدية" *Critical Security Studies*[2].

حاولت هذه الأخيرة جمع المقاربات النقدية الموجودة في الحقل، بغرض مناقشة القضايا الأمنية وفق خلفية فكرية تختلف عن الدراسات الأمنية التقليدية، ولأننا سنعتمد في دراستنا هذه على مفاهيم أحد أهم هذه المدارس، ألا وهي مدرسة كوبنهاغن، فقد ارتأينا أن نعرض بإيجاز مساهماتها المبدعة في توسيع وتعميق مفهوم الأمن، من خلال التركيز على أعمال "باري بوزان"*Barry Buzan* مؤسس المدرسة وأحد أهم أقطابها.

تُحيل تسمية "مدرسة كوبنهاغن" إلى الأجندة البحثية لمجموعة من الباحثين الأكاديميين في "معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام" في الدانمارك، الذي تم إنشاؤه عام 1985، وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية هو "بيل ماك سويني" *Bill McSweeney* عام 1996، في إشارة منه إلى

[1] بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز *Wales* التي تمثل أحد الأمم الأربعة المكونة للمملكة المتحدة.

[2] Ole Waever, ‘‘Aberystwyth, Paris, Copenhagen : New Schools in Security Theory and Their Origins Between Core and Periphery’’, unpublished paper, Presented at the 45th annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004, pp. 1, 2.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الإسهامات النظرية لكل من "بوزان" و "وايفر" وآخرون ممن شاركهما برنامج البحث، فمنذ صدور الطبعة الأولى من كتاب "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" عام 1983، أصبح عمل "بوزان" مرجعا لا غنى عنه لدارسي الأمن، ولقد حفزت الطبعة الثانية المنقحة من نفس المؤلف الصادرة عام 1991، مجموعة من الباحثين إلى مواصلة التعمق في استكشاف المشكلة الأمنية إلى جانب "بوزان"، الأمر الذي أثمر عدة منشورات حول موضوع الأمن مترابطة فيما بينها بما يكفي، لتبرير التسمية الجماعية لهذه الأعمال "بمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية"[1].

ولقد اتخذت مراجعة الدراسات الأمنية التي أعلن عنها "بوزان" منذ عام 1983، منعطفا جديدا مع الإصدارات اللاحقة لمدرسة كوبنهاغن والتي وفرت ثلاث أدوات تحليلية لتسهيل دراسة مفهوم الأمن، فقد قام "بوزان" بتأسيس أداتين تمثلت في فكرة توسيع قطاعات الأمن والتي جعلها تشمل خمسة قطاعات، فضلا عن نظرية مركّب الأمن الإقليمي، أما نظرية الأمننة وهي أهم أداة تحليلية تتميز بها مدرسة كوبنهاغن، فهي لمؤسسها "وايفر"، التي طورها لاحقا رفقة "بوزان".

يمكن القول أن تحليل "بوزان" هو مزيج من الواقعية الجديدة بصفة عامة والبنائية بصفة خاصة، فهو يتقبل مسلّمة الواقعيين الجدد التي تفيد أن النظام السياسي هو نظام فوضوي (غياب التراتبية)، وأن هذا السياق يفرض علينا إعتبار الدولة الموضوع المرجعي[2] الرئيسي للأمن، وهو ما يجعله وفيا لنموذج مركزية الدولة، غير أنه يرى في المقابل أن تفسير الأمن على أنه محض صراع للقوة، هو تفسير محدود قد يعيق صناع السياسة أو الباحثين في العلاقات الدولية في التوصل إلى فهم شامل للقضية الأمنية.

وفي هذا الإطار، أشار "بوزان" أنه قد تم تأسيس الأمن بمفهوم ضيق جدا، واقترح في كتابه "الناس، الدول والخوف" عام 1983 توسيع المفهوم عموديا عندما تحدث عن تقسيم الأمن إلى ثلاث مستويات: الفرد، الدولة، والنظام الدولي، وأفقيا نحو القطاعات الإقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية فضلا عن العسكرية، وذلك كما ورد في مقاله "النماذج الجديدة للأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين" الصادر عام 1991، ولا يمكن لهذه المفاهيم أن تعالج قضايا الأمن بشكل منفصل، ذلك لأنها مرتبطة ببعضها البعض إرتباطا وثيقا ومعقدا، مشكّلة شبكة من

[1] Bill McSweeney, ‘‘Identity and Security : Buzan and the Copenhagen School’’, In. Review of International Studies, Vol.22, N°1, (1996) : p. 81.

[2] هو الشيء الذي يُنظر إليه على أنه مهدد في وجوده والذي له الحق المشروع في البقاء، حيث تتصور مدرسة كوبنهاغن الأمن كممارسة ذاتية المرجع، وتختلف المواضيع المرجعية من قطاع لآخر حسب إختلاف التهديدات.

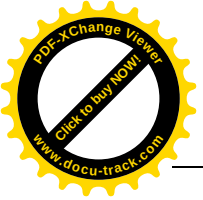
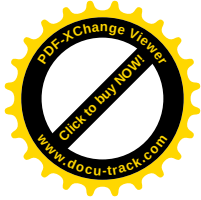

المعلومات التي ينبغي على المحلل الأمني أو الباحث في العلاقات الدولية، فكّ عقدها لمعرفة كيفية تأثير كل مفهوم على الآخر[1].

فمن خلال دراسته لما أسماه بمشكلة الأمن القومي، خلص "بوزان" بالقول أنه من غير الممكن فهم هذه الأخيرة دون العودة إلى جميع العوامل في المستويات التحليلية الثلاث، ورغم أن ظاهرة الأمن القومي تكمن في المستوى الثاني، غير أن علاقة هذا الأخير بكل من المستوى الأول والثالث جدّ قوية ولا يمكن تجاهلها، فمفهوم الأمن يربط الأفراد والدول والنظام الدولي برباط وثيق يستلزم معالجة الموضوع من خلال منظور شامل[2].

وأشار "بوزان" في نفس السياق، أن أمن الفرد يعتمد على الدولة غير أنه غالبا ما يكون مهددا من قبلها بطرق عديدة، أو نتيجة للتطورات في النظام الدولي، كما يمكن أن يشكل الأفراد من جهتهم تهديدا للدولة، قد تصل درجة خطورته إلى تهديد وجودها ككيان معنوي، وعلى هذا النحو فإن للأفراد دور في عملية صنع السياسة الأمنية.

أما فيما يخص المستوى الثاني والثالث (الدولة والنظام الدولي)، فيرى "بوزان" أنهما يشكلان طرفي نقيض من ظاهرة سياسية واحدة، ذلك أن بنية وطبيعة الوحدات السياسية توفر مدخلات رئيسية لتحديد بنية وطبيعة النظام الدولي، فسيادة الدولة في المستوى الثاني تقوم بتحديد الحالة العامة للفوضى في المستوى الثالث[3].

من ناحية أخرى، ولتنويع الأجندة الأمنية، عالج "بوزان" مفهوم الأمن في خمسة قطاعات مختلفة، لكل منها موضوع مرجعي وطريقة ترتيب معينة للأولويات غير أنها مرتبطة بشبكة قوية من العلاقات، وهو لم يحصر نطاق التحليل في أحد هذه القطاعات سوى لجعل مفهوم الأمن أكثر قابلية للتفسير من خلال تقليل عدد المتغيرات التي ينبغي تناولها بالدراسة، بالتالي فإن هذا التحليل يبدأ بالتجزئة بغرض تحقيق بساطة ووضوح الفهم، بيد أنه من الضروري ربط مخرجات كل قطاع ببعضها البعض[4]، وهي تتمثل –باختصار– في التالي[5]:

---

[1] Marianne Stone, ‘‘Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis’’, Security Discussion Papers Series1, Columbia University School of International and Public Affairs, New York, (Spring, 2009), p. 3.

[2] Barry Buzan, People, States and Fear :The National Security Problem in International Relations, (Great Britain : Wheatsheaf Books LTD, 1983), pp. 245.

[3] Ibid., p. 246.

[4] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, Security : A New Framework for Analysis, (USA : Lynne Rienner Publishers, inc, 1998), p.8.

[5] Paul D. Williams, Op.Cit., p.4.

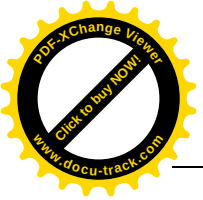
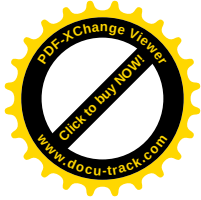

- القطاع العسكري ويهتم بالقدرات الدفاعية والهجومية للدول وتصورها لنوايا بعضها البعض.
- القطاع السياسي ويركز على السيادة والإستقرار التنظيمي للدول وأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تشرعنها.
- القطاع الإقتصادي ويتمحور حول أهمية الوصول إلى الموارد اللازمة للحفاظ على مستويات مقبولة من رفاهية وقوة الدولة.
- القطاع المجتمعي ويهتم باستمرارية وتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات.
- القطاع البيئي ويعني بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي والأرضي كنظام أساسي يعتمد عليه بقاء البشرية.

من جهة أخرى، تعتبر نظرية مركّب الأمن الإقليمي *Regional Security Complex Theory* من المساهمات المهمة لـ"باري بوزان" في حقل الدراسات الأمنية، ولقد برز إهتمامه بهذا البعد الأمني من افتراضه أنه مع انهيار الثنائية القطبية وزوال التنافس الأيديولوجي بين القوتين العظمتين، أصبحت الدول تتفادى الإلتزامات السياسية الدولية في حالة عدم تأثر مصالحها بصفة مباشرة وقوية من جراء ذلك، الأمر الذي نتج عنه ضعف القيادة على المستوى الدولي وزيادة الإهتمام بالقضايا الأمنية على المستوى الإقليمي[1].

وفي هذا الإطار، طرح "بوزان" نظرية مركّب الأمن الإقليمي، مفادها أن معظم التهديدات تنتقل بسهولة أكبر إذا ما كانت المسافات قصيرة، بالتالي فإن نموذج الإعتماد الأمني المتبادل يكمن غالبا بين الدول المتقاربة إقليميا، وهو ما أسماه "بوزان" بالمركّبات الإقليمية، وأن درجة هذا الإعتماد الأمني المتبادل تكون أكثر قوة وكثافة بين الفواعل داخل المجمّع الواحد، مما هو عليه الحال بين الأطراف الفاعلة داخل المجمّع وتلك خارجه[2].

ولقد حصر "بوزان" هذه المركّبات الإقليمية جغرافيا، بالتركيز على التفاعلات والديناميات الأمنية في: أوربا والأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، ويمكن النظر إليها باعتبارها مجموعة من المعضلات الأمنية التي تتركز في منطقة جغرافية معينة، أين تكون التهديدات الأساسية التي تواجهها الدول مترابطة فيما بينها، بحيث يصعب على الدولة الواحدة فصل أمنها القومي عن الأمن القومي للدولة الأخرى.

[1] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, Op.Cit., p. 9.
[2] Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers : The Structure of International Security, (New York : Cambridge University Press, 2003), p.4.

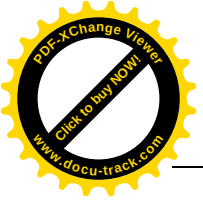
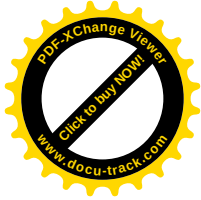

غير أن هذه المفاهيم تثير النقاش حول ما إذا ينبغي التركيز على الأمن الإقليمي للدولة أم أمنها الدولي، ما يقودنا إلى حقيقة أن الأمن المطلق غاية لن تدرك، وهو ما أشار إليه "بوزان" بالقول أنه عندما يتعلق الأمر بالسياسة الأمنية الناجحة فإننا نكون أمام مأزق أبدي، خاصة بعد المنعطف الذي شهده عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث ليس من المستغرب أن نجد أنفسنا ضمن سياسات أمنية، غاياتها أو تداعياتها قد لا تبرر الوسائل[1].

بالتالي، عرض "باري بوزان" أساسا متينا من الأدوات التحليلية التي تفيد صناع السياسة والباحثين في معالجتهم للقضايا الأمنية والتعقيدات المختلفة التي تؤثر عليها، ولقد تعزز برنامج البحث داخل مدرسة كوبنهاغن بموضوع صنع الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية، ويتعلق الأمر بنظرية الأمننة *Securitisation Theory* لمؤسسها "أولي وايفر" *Ole Waever* والتي تشير إلى البناء الإستطرادي للتهديد، فالأمننة هي العملية التي يصرح من خلالها فاعل ما أنه تمة تهديد وجودي[2] يتعرض لموضوع مرجعي ما، فإذا ما تقبّل الجمهور[3] *Audience* المستهدف الأمر فإن ذلك سيتيح للفاعل المؤمِّن[4] *Securitizing Actor* وقف العمل وفق السياسة العادية واتباع إجراءات إستثنائية إستجابة لتلك الأزمة المفترضة[5]، وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المبحث التالي.

[1] Marianne Stone, Op.Cit., p.10.

[2] وفقا لمدرسة كوبنهاغن يتبع الجانب الوجودي للتهديد منطق "إذا لم نتحرك الآن فإن الأوان سيفوت في المستقبل".

[3] أولئك الذين يحاول الفاعل المؤمن إقناعهم بقبول الإجراءات الإستثنائية نظرا للطبيعة الأمنية الخاصة لقضية ما.

[4] هو الذي يدّعي أن موضوعا مرجعيا مهدَّد في وجوده من خلال الفعل الخطابي الأمني، سواء كان حكومة أو برلمانا أو أي سلطة سياسية أخرى، وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين، طالما لهم القدرة على ممارسة هذا الفعل.

[5] Matt McDonald, ‘‘Constructivism’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), p.69.

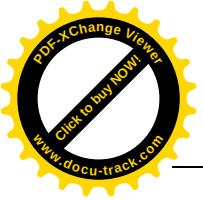
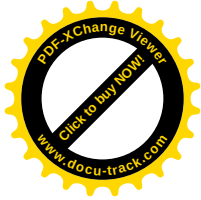

المبحث الثالث: الدراسات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

وضعت أحداث 11 سبتمبر 2001 نهاية فجائية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يتفق أغلب الباحثين أنها قد رسمت المرحلة الجديدة للعلاقات الدولية والأمن الدولي، وأنها شكلت منعطفا مهمّا في تطور حقل الدراسات الأمنية، فقد أكدت هذه المرحلة على حداثة القضايا الأمنية نظرا لبروز التهديدات اللاتماثلية على الساحة الدولية.

يناقش هذا المبحث كيفية استغلال الإدارة الأمريكية لخطاب الحرب على الإرهاب، وذلك لتجسيد إستراتيجية الإنفرادية لإدارة الشؤون العالمية المبنية على القوة والهيمنة، ويدعمها في ذلك منطق الأمننة لشرعنة التحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية.

المطلب الأول: نظرية الأمننة ومفهوم الأمن كممارسة خطابية

تعد نظرية الأمننة أحد أهم النظريات التي برزت في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة والأكثرها ابتكارا وجدلا في الوقت ذاته، والتي قام "أولي وايفر" *Ole Waever* بتأسيسها عام 1995 من خلال مقاله المعنون بـ"الأمننة ونزع الأمننة" *Securitisation and Desecuritisation*، ولقد شاركه في تطويرها "باري بوزان" *Barry Buzan* لتصبح هذه النظرية ميزة خاصة بمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.

يعتبر "وايفر" أن المشكلة الأساسية في الدعوة إلى توسيع الأجندة الأمنية وذلك بالإنتقال من التركيز الصارم على أمن الدولة إلى أمن الأفراد، يتمثل في معرفة "متى نتوقف"، فأمن الأفراد قد يتأثر بعدة طرق ومن جوانب مختلفة، وعلى هذا المنوال فإن أي شيء قد يصبح قضية أمنية وهو ما يخشاه التقليديون، بالتالي كيف نستطيع الإقتراب من صفات واضحة لهذه الأخيرة، بطريقة تميزها عن المشاكل الأخرى التي تحيط بالفرد[1].

إقترح "وايفر" الإبقاء على بعض الصفات التي تميز المشاكل الأمنية المتعلقة بأمن الدولة كما عالجها التقليديون، محاولا تطبيقها على أمن المجتمع من خلال مقاربة بنائية، ليبين كيف أنها تأخذ على المستوى الجماعي، أشكالا جديدة في ظل ظروف جديدة، ولقد هدف من وراء ذلك تحديد

[1] Ole Waever, ‘‘Securitisation and Desecuritisation’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Widening Security, volume 3, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p.67. [Source : Ronny Lipschutz (Ed), On Security, (New York : Columbia University Press), 1995 : pp.46-86].

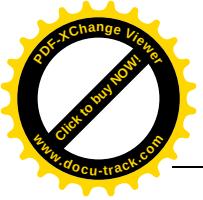
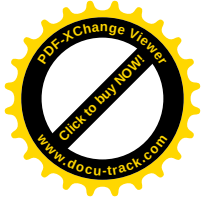

حقل للتفاعل الإجتماعي، مع مجموعة محددة من الإجراءات والقوانين التي تقرّها مجموعة معينة من الفواعل على أنها تمثل المجال الأمني، ورأى "وايفر" أن هذه الصفات التي تميز التحليل التقليدي للأمن تتمثل في: "حالة الإستعجال"، أين تطالب سلطة الدولة بحق الإستخدام المشروع لوسائل غير عادية (إستثنائية) من جهة، في سبيل مواجهة "تهديد" يتعرض لسيادة الدولة من جهة أخرى[1].

أراد "وايفر"من خلال ذلك، الإجابة عن سؤال بسيط مفاده: ما الذي يجعل شيئا ما مشكلة أمنية؟ واقترح أن المشاكل الأمنية من الناحية النظرية، هي تطورات تهدد سيادة أو إستقلال الدولة بطريقة سريعة ومثيرة، تستدعي بذل أقصى حد ممكن من الجهود وحشد كل ما أمكن من الوسائل أما من الناحية العملية، فإن اعتبار بعض التطورات على أنها تشكّل مشكلة أمنية، يتيح لأصحاب السلطة أمننة قضية ما لأجل التحكم فيها، وبحكم ذلك يصبح شيء ما مشكلة أمنية عندما تعلن النخب السياسية أنه كذلك، بالتالي يمكن النظر إلى الأمن على أنه فعل الخطاب *Speech Act* فهو لا يشير إلى شيء ملموس في الواقع، فالكلام في حدّ ذاته هو الفعل[2].

ولقد أشار "وايفر" بأنه لا يمكن اعتبار الأمن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب، فهو ممارسة ذاتية المرجعية، بمعنى أن شرط وجوده قد أُسِّس بفعل الخطاب ذاته، وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، وبهذا المعنى فقد ذهب "بوزان" إلى القول أن المعاني ترتبط سببيا بالطريقة التي استخدمت بها اللغة، فالمعنى لا يرتبط بكيفية تفكير وإدراك الناس له، بل في كيفية استخدامه بشكل من الأشكال دون غيره.

من خلال ما تقدم، نستنتج أن فكرة الأمننة تشير إلى البناء الإستطرادي للتهديد، وأن إفتراضها الرئيسي يكمن في اعتبارها الأمن كفعل الخطاب، فبمجرد التلفظ أن شيئا ما يشكل قضية أمنية فإنه يصبح كذلك، وبعبارة أخرى، فإن تصريح فاعل ما أن موضوعا مرجعيا ما مهدد في وجوده، يمنحه الحق في اتخاذ تدابير إستثنائية لضمان بقاء ذلك الموضوع المرجعي، الأمر الذي يؤدي إلى نقل القضية من حيز السياسة العادية إلى حيز القضايا الطارئة، أين يمكن التعامل معها بسرعة، خارج قواعد الديمقراطية العادية[3].

وفي كتابهم المشترك حول موضوع الأمننة، قام كل من "باري بوزان" و"أولي وايفر" و"ياآب دي فيلده" *Jaap De Wilde* بالربط بين الأمننة *Securitisation* والتسييس *Politicisation*، باعتبار

[1] Ole Waever, ‘‘Securitisation and Desecuritisation’’, Op.Cit., p.70.
[2] Ibid., pp.72, 73.
[3] Rita Floyd, ‘‘Toward a Consequentialist Evaluation of Security : Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies’’, In. Review of International Studies, Vol.33, N°1, (2007), p.329.

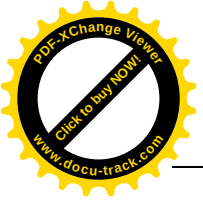
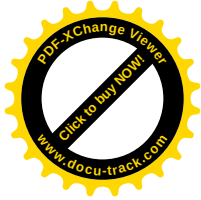

أن الأمننة هي أقصى صيغ التسييس، بحيث يمكن لأي قضية عامة حسب الظروف، أن تتراوح ما بين مرحلة عدم التسييس بمعنى أن حكومة الدولة لا تتعامل معها، ولا تستدعي نقاشا عاما واتخاذ قرار بشأنها، مرورا بمرحلة التسييس أي أن القضية أصبحت جزءا من السياسة العامة، وتستلزم إتخاذ قرار حكومي بشأنها، وتخصيص موارد لحلها، وصولا إلى الأمننة وهذا يعني تقديم القضية كتهديد وجودي يستوجب إتخاذ إجراءات طارئة[1].

جدول رقم: 3. يوضح مسار عملية الأمننة *Securitisation Process*

التسييس الأمننة

قضية غير مسيسة	قضية تم إضفاء الطابع السياسي عليها (تسييسها)	قضية تم إضفاء الطابع الأمني عليها (أمننتها)
. الحكومة لن تقوم بالتعامل مع قضية غير مسيسة أو تتخذ تدابير بشأنها . القضية لن تطرح للنقاش العام	. حينها يتم التعاطي مع القضية في إطار الآليات التي أرساها النظام السياسي . تصبح هذه القضية جزء من السياسة العامة وتستوجب بذلك إتخاذ قرارات وتخصيص إعتمادات مالية، أو وضع هذه القضية ضمن الإطار العام للحوكمة أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة، وهي إحدى صور صنع السياسة العامة	. يتم جلب القضية إلى حيز القضايا الأمنية، مع ما ينطوي عليه ذلك من الإستعجال والسرية . الفاعل الذي يتولى عملية الأمننة إنما يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيسة سلفا واعتبارها تهديدا وجوديا

المصدر: عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان 2011)، ص.110.

[1] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, Op.Cit., pp. 23,24.

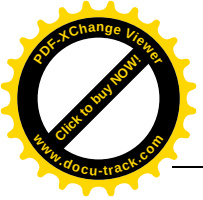
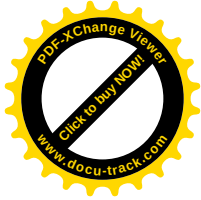

غير أن ذلك يتيح إمكانية أن يصبح أي شيء قضية أمنية، ولتجنب هذه النتيجة تشترط نظرية الأمننة إقناع الجمهور *Audience* المستهدف، مما يعني قبوله بالإجراءات الإستثنائية التي يطالب الفاعل المؤمن *Securitizing Actor* باتخاذها، ومن غير ذلك فإنه لا يمكننا الحديث عن الأمننة الناجحة[1].

بالتالي تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى أعلن فاعل مُؤمِّن ما عبر خطاب أمني، على أنها تشكل تهديدا وجوديا، يتطلب إجراءات مستعجلة، تبرر الأعمال الخارجة عن حدود الإجراءات السياسية العادية كشرط أول، ولقد ورد في الكتاب المشترك لكل من "بوزان"، "وايفر" و"دي فيلده" لعام 1998، أن تقديم قضية ما على أساس أنها تهديد وجودي، يعني القول: "إذا لم نعالج هذه المشكلة، فإن كل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نتواجد هنا، أو أننا لن نكون أحرارا في التعامل معها بطريقتنا الخاصة" وتسمى هذه الخطوة بالتحرك نحو الأمننة *Securitizing Move* ولنجاحها لابد من قبول الجمهور لها كشرط ثان[2].

وليس بالضرورة أن يكون هذا القبول عبر نقاش حضاري حر، فهو يتوقف دائما إما على الإكراه أو الرضى، لكن أمام عدم إمكانية فرض الأمننة بالقوة، لابد أن تكون حجج الفاعل المؤمِّن مقنعة، وينبغي أن يركز في جداله على التهديد الوجودي وليس على تبني الإجراءات المستعجلة، فذلك سيتيح له إكتساب نسبة كافية من تفهم الجمهور، تسمح بشرعنة خرق القوانين واستخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد، وليس بالإمكان الحديث عن أمننة قضية ما في حال غياب مؤشرات عن هذا القبول، إنما نكون بصدد التحرك نحو الأمننة فحسب كما أسلفنا بالقول[3].

من الواضح أن نظرية الأمننة تستند على مفاهيم خاصة بالنظرية الواقعية التقليدية، مثل البقاء والتهديدات الوجودية، وحالة الخطر الأقصى ومطالبة سلطة الدولة بحقوق غير عادية[4]، في حين أن الإستفهام حول القضايا التي تمثل مسألة بقاء، يتوقف على طبيعة الفاعل الطارح للقضية وفهمه الخاص لما يعتبره تهديدا وجوديا، وبهذا المعنى، فإن الأمننة هي بناء إجتماعي وبيذاتاني ووفقا لهذا الإعتبار، يمكن القول أن مدرسة كوبنهاغن تسعى إلى الجمع بين تفسير نظريتين متعارضتين إبستمولوجيا وأنطولوجيا ومنهجيا (الواقعية والبنائية) في تفسير موحد[5].

---

[1] Rita Taurek, ‘‘Securitisation and Securitisation Studies’’, In. Journal of International Relations and Development, Vol.9, (2006), p. 54.
[2] Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, Op.Cit., p.24.
[3] Ibid., p.25.
[4] Filip Ejdus, ‘‘Dangerous Liaison : Securitisation Theory and Schmittian Legacy’’, Western Balkans Security Observer, N°13, (April-June, 2009), p.13.
[5] Rita Floyd, Security and the Environment : Securitisation Theory and US Environmental Security Policy, (New York : Cambridge University Press, 2010), p.9.

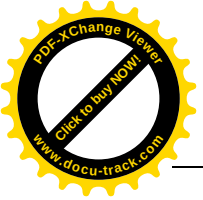
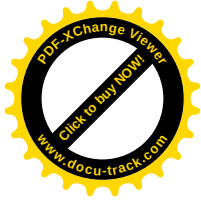

إن الأمننة كما شرحناها، ماهي سوى أداة نظرية لتحليل الممارسات الأمنية، وليست توصيفا لأسلوب حكم يختلق فيه صانع القرار تهديدا وجوديا قد يؤدي إلى الموت العنيف، حتى يتمكن من خرق القوانين والحصول على هامش أكبر من المناورة، كما ورد عن "جيف هيوزمنز" *Jef Huysmans* في نقده لنظرية الأمننة[1]، بمعنى أن استيعاب مفهومها، ينبغي أن يستند على وجهة نظر المحلل والباحث الأكاديمي، وليس على وجهة نظر الفاعل المؤمِّن.

ويتمثل هدف "وايفر" ومدرسة كوبنهاغن من خلال هذه النظرية في الإجابة على سؤال ليس بأقل أهمية مفاده: هل تعتبر عملية الأمننة أمرا إيجابيا أم سلبيا؟ بحيث ينتقد "وايفر" بشدة إضفاء الطابع الأمني على القضايا، التي تتيح للفاعل المؤمّن إتخاذ قرارات لا تستلزم المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية، لذلك فهو يرى أن الأمننة هي ظاهرة سلبية، وأنها تعبر عن الفشل في معالجة قضية أمنية ما وفق القواعد والضوابط الديمقراطية[2].

لذلك يقترح "وايفر" عملية نزع الأمننة *Desecuritisation* أي نزع الطابع الأمني عن القضايا وتحويلها من حيز الخطر والإستعجال إلى حيز السياسة العادية[3]، ويعرفها كل من "بوزان" و"وايفر" بأنها العملية التي يقوم من خلالها المجتمع السياسي بالتراجع عن اعتبار شيء ما تهديدا وجوديا يتعرض لموضوع مرجعي ما، مما يعني توقف المطالبة باتخاذ تدابير إستثنائية للتعامل مع هذا التهديد[4]، بالتالي يعتبر "وايفر" نزع الأمننة مفهوما إيجابيا ينبغي على صناع السياسة تبنيه، ومع ذلك لا تزال نظرية نزع الأمننة في حيز البلورة، وقليلا ما طُبِّقت لتحليل حالات إمبريقية.

إن هذا الإطار البنائي لتحليل مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الخاص بمدرسة كوبنهاغن قد تم تطبيقه في دراسة قضايا مختلفة، مثل الهجرة والصحة وحقوق الأقليات ولا سيما في سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في إطار الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] Rita Taurek, Op.Cit., p.55.

[2] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان 2011)، ص.113.

[3] غير أن عملية نزع الأمننة لا تقود دائما إلى تسييس القضايا كما ورد عن *Rita Floyd* ، ولا تقود الأمننة إلى عواقب سلبية على الدوام، فهي ترى أن الحكم على الأمننة بالسلب أو الإيجاب ينبغي أن يصدر عن طرف محايد. لشرح أكثر راجع:

Rita Floyd, ‘‘Human Security and the Copenhagen School’s Securitisation Approach : Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move’’, In. Human Security Journal, Vol.5, (Winter, 2007) : pp.38-49.

[4] Benzen Balamir Coskun, ‘‘Analysing De-securitisation : Problems and Prospects for Israeli-Palestinian Reconciliation’’, unpublished paper, Prepared for the 6th Pan-European Conference on International Relations, University of Turin, Italy, 12-15 September 2007, p.4.

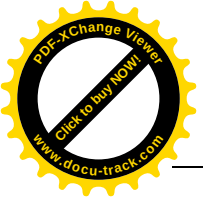
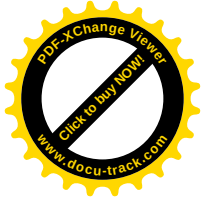

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر وبروز خطاب الحرب على الإرهاب

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 وردود الفعل العديدة التي تلتها، موضوع نقاش ونقد من قبل العديد من علماء السياسة، فمنهم من ركز على الأسباب التاريخية لهذه الأحداث ونتائجها السياسية أمثال "جيمس هوغ" *James F. Hoge,Jr* و"جديون روز" *Gideon Rose*، وهناك من اهتم بتنظيم القاعدة في محاولة لكشف دوافع "أسامة بن لادن" في تنفيذ هجماته على مركز التجارة العالمي مثل "مايكل دوران" *Michael Doran*، في حين قام آخرون بتحليل أيديولوجية المحافظين الجدد، فقد تناول "دافيد هارفي" *David Harvey* بالدراسة الأسس والدعائم الجيوسياسية والإقتصادية لأيديولوجية هؤلاء، والتي ترتكز عليها إدارة "بوش الإبن" في رؤيتها للعالم.

ومن بين المقالات العديدة والدراسات المتخصصة التي تناولت أحداث 11 سبتمبر بالدراسة والتحليل، إلتفت بعضها ناحية اللغة المستخدمة للتلاعب بالقلق العام، فالخطاب السياسي الذي ورد بعد الهجمات قام بصياغة الأسئلة وتأطير الأجوبة المشبعة بعلاقات القوة، فهل كان استهداف مباني مركز التجارة العالمي بغرض التعرض لرمز من رموز القوة العسكرية والإقتصادية الأمريكية؟ أم أنها كانت هجمات غير مبررة على الديمقراطية نفسها، كما أعلن "جورج والكر بوش" ذلك؟ وفي كل الأحوال من "هم" هؤلاء الذين قاموا بمهاجمتنا "نحن"؟ يتساءل "آدم هودجز" *Adam Hodges* الذي يرى أن الرد على هذه الأسئلة يثير النقاش حول الهويات، نقاش ينطوي بدوره على عملية ذاتية الصنع للمعنى، وأن ذلك يتم تحقيقه من خلال اللغة المستخدمة عامة والخطاب السياسي خاصة[1].

ولقد خلص *Adam Hodges* إلى القول، بعد تحليله لخطابات "بوش الإبن" حول الحرب على الإرهاب بعد أحداث ما أصبح يسمى بالثلاثاء الأسود، أنها أنشأت سردا ثقافيا مشتركا واسع النطاق، سواء داخل الأمة الأمريكية أو خارجها، مما منحه حرية اتخاذ القرارات والقدرة على تحديد واقع اجتماعي وفرض تصوراته على الصعيد العالمي[2].

وهي الفكرة التي أشار إليها "باري بوزان" *Barry Buzan* في دراسته عام 2006 بالأمننة الكلية *Macrosecuritisation*، والتي تستند إلى نفس مفهوم نظرية الأمننة التي فصلنا فيها سابقا غير أنها تمارس على نطاق أوسع، معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية،

[1] Adam Hodges and Chad Nilep, ‘‘Introduction : Discourse, War and Terrorism’’, In. Adam Hodges and Chad Nilep (Eds), Discourse, War and Terrorism, (Amsterdam, The Netherlands : John Benjamins Publishing , 2007), pp.2,3.

[2] Adam Hodges, The ‘War on Terror’ Narrative : Discourse and Intertextuality in the Construction and Contestation of sociopolitical Reality, (New York : Oxford University Press, 2011), p.4.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

ويرى "بوزان" أن الحرب الباردة هي المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة، وأن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركيات الأمن السائدة بين الدول لعدة عقود مقبلة[1].

إن مشروع بناء نظام عالمي جديد، من خلال خلط لغة السياسة بلغة الحرب، كان باستمرار مشروع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وهو ما ورد في مقال جمع "أنيتا لازار" *Annita Lazar* و"ميشال لازار" *Michelle Lazar* ، ذلك أنه بعد زوال التهديد السوفياتي أشار خطاب النظام العالمي الجديد إلى تصور الولايات المتحدة لهيمنتها الأحادية في عالم يميل نحو التعددية القطبية رغم تفوق قوتها العسكرية، ولقد سعت من خلال هذا الخطاب إلى إنشاء نظام أخلاقي –حسب زعمها– يكون تحت قيادتها وزعامتها المطلقة والذي تحتاج لتبريره إلى تهديد وجودي تعمل على استئصاله[2].

غير أن واشنطن بدت وكأنها تعاني من عجز تهديدي *Threat Deficit* بعد زوال الخطر الشيوعي، وكانت هناك سلسلة طويلة من المحاولات لأمننة قضايا مختلفة وجعلها تهديدا بديلا عن الإتحاد السوفياتي، ترتكز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والعسكرية، ولم تكن أطروحة صدام الحضارات "لصامويل هنتغتون" *Samuel Huntington* سوى محاولة واضحة لأمننة الإسلام وشرق آسيا كمنافسين للقوة الأمريكية وقيمها، سعيا منها للإقتراب من الأمننة الكلية.

كما شهدت فترة التسعينيات أمننات في قطاعات غير القطاع العسكري، إحداها كانت تخص القطاع المجتمعي في إطار حقوق الإنسان، الأمر الذي كان بمثابة نفحة لأمننة كلية ناجحة محتملة وذلك من خلال التدخلات الإنسانية للولايات المتحدة الأمريكية، غير أن جدلا كبيرا ثار في الغرب، حول شرعية وأخلاقية استخدام القوة العسكرية سعيا لتطبيق حقوق الإنسان، وفي نفس السياق، شهدت هذه الفترة أمننة حول قضايا الهوية ومسائل الأقليات والهجرة والتعددية الثقافية.

وعرفت هذه المرحلة كذلك، أمننة ناجحة في القطاع الإقتصادي لهياكل ومؤسسات الإقتصاد العالمي من جراء خشية أنصار التجارة الحرة (كموضوع مرجعي)، من المعارضين للعولمة من جراء آثار الليبرالية الجديدة على آفاق التنمية في دول العالم الثالث، آخذين بزمام المبادرة وجاعلين من هؤلاء المعارضين خطرا على حقوق الإنسان والتنمية (تهديد وجودي)، هذا

[1] Marianne Stone, Op.Cit., pp.8, 9.
[2] Annita Lazar and Michelle M. Lazar, ‘‘Enforcing Justice, Justifying Force : America’s Justification of Violence in the New World Order’’, In. Adam Hodges and Chad Nilep (Eds), Discourse, War and Terrorism, (Amsterdam, The Netherlands : John Benjamins Publishing, 2007), pp.45, 46.

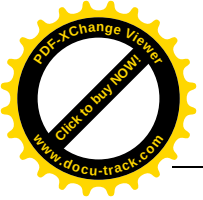
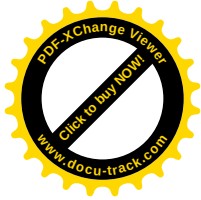

فضلا عن محاولة البعض إلى أمننة البيئة كموضوع مرجعي على الصعيد العالمي باعتبارها حاملة للشروط التي تدعم الحضارة الإنسانية[1].

ولقد لاقت جهود الأمننة هذه نجاحا كبيرا في إدراج تلك القضايا على الأجندة السياسية ولكن ليس إلى حد الوصول إلى الأمننة الكلية المهيمنة، لتأتي هجمات 11 سبتمبر 2001 التي أدت إلى نهاية مفاجئة لفترة ما بعد الحرب الباردة وتحول كبير في الأجندة الأمنية، وبدا واضحا أن هذه الأحداث قامت بحل مشكلة العجز التهديدي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وفرت الحرب على الإرهاب أمننة مهيمنة، ركزت واشنطن عليها في سياستها الخارجية لتجسد ما يمكن وصفه "بالأمننة من المنظور الأمريكي"، معتبرة نفسها مالكة أو على الأقل ممثلة لمستقبل البشرية، وبذلك لها حق وواجب التحدث باسم –والعمل من أجل– الجنس البشري[2].

حيث كشف الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عن عدة إدراكات وتوجهات إستراتيجية أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي تُبلور في مجموعها الإستراتيجية الكبرى الأمريكية لما بعد 11 سبتمبر 2001، أهمها أن شبكة الإرهاب وكل حكومة تدعمها هي العدو الأول للولايات المتحدة، وبذلك لابد من شن الحرب على الإرهاب، التي حرصت "إدارة بوش الإبن" على تصويرها أنها معركة الحضارة والخير ضد البربرية والشر، كما حرصت على تأكيد انقسام العالم إلى فريقين، مع وضد الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة أن الحرب على الإرهاب هي مشروع عالمي شامل ليس له حدود زمنية، ونصبت نفسها المسؤولة عن تحقيق العدالة في هذا العالم، وهو ما أثاره الرئيس الأمريكي آنذاك أمام أعضاء الكونغرس في العشرين من سبتمبر بقوله:

"في الحادي عشر من سبتمبر، إرتكب أعداء الحرية عملا حربيا ضد بلدنا (...) سنسخر كل الموارد التي بحوزتنا (...) وكل سلاح حربي ضروري لهزيمة شبكة الإرهاب العالمية (...) كل أمة في كل منطقة ينبغي عليها الآن أن تتخذ قرارا، إما أن تكون معنا أو أن تكون مع الإرهابيين (...) إن هذه ليست معركة أمريكا فحسب، والذي يتعرض للخطر ليس مجرد الحرية الأمريكية، إنما هي معركة عالمية، إنها معركة الحضارة، إنها معركة جميع الذين يؤمنون بالتقدم والتعددية بالتسامح والحرية. نحن نسأل كل أمة إلى الإنضمام إلينا، سوف نطلب وسوف نحتاج إلى مساعدة قوات الشرطة وأجهزة المخابرات والأنظمة المصرفية في جميع أنحاء العالم (....)"[3].

[1] Barry Buzan, ''The War on Terrorism as the New Macrosecuritisation ?'', unpublished paper, Prepared for the Oslo Worshop, February 2-4, 2006, pp.5, 6.
[2] Ibid., p.6.
[3] Research Paper 01/72, ''11 September 2001 : The Response'', House of Commons Library, October 3rd, 2001, pp.13, 14.

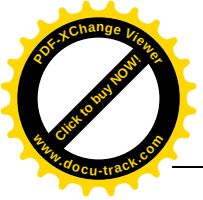
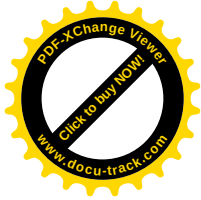

وعليه يعتبر "بوزان" أنه مع نهاية الحرب الباردة برزت ظاهرة الإرهاب كنوع جديد من التهديدات العالمية، وأنه قد تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وفق منطق "الأمننة الكلية"، فقد كان إنذار "بوش الإبن" للعالم أنه "من لم يكن معنا فهو ضدنا" كفيل بخلق جو شبيه بذلك الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة، أين وجد العالم نفسه مخيرا بين معسكرين يمثل كل منهما أيديولوجية مختلفة[1].

إن عولمة المبادئ والمصالح الأمريكية هو أمر متجذر في الحياة السياسية الأمريكية، الأمر الذي يعطي سياستها الأمنية لهجة أخلاقية غير عادية، فعندما أعلنت "إدارة بوش الإبن" الحرب على الإرهاب وخيّرت الدول الأخرى بين الوقوف إلى جانبها أو إلى جانب الإرهابيين، أصبح الإختيار بين الحليف والشريك قضية دولية.

ويرى "بوزان" في هذا السياق، أن القدرة على توليد أمننة كلية ناجحة، لا تتوقف على القوة فحسب، ولكن أيضا على بناء المواضيع المرجعية في المستويات العليا، القادرة على جذب وتعبئة دعم مجموعة من الفواعل داخل النظام الدولي، فالأمر يتعلق بإنشاء وحدة من الإيجابيات القائمة على أساس قيم مشتركة بين مختلف الفواعل والهويات من جهة، وتوليد وحدة من السلبيات يتفق كل المشاركين على أنها تشكل تهديدا لهم، ويضيف "بوزان" أن الأمننة الكلية الناجحة تحدد وتشرعن القيادة على الصعيد الدولي، وتدعم المطالبة بالحقوق الخاصة والإستثنائية، وتسهل تشكيل التحالفات وتساعد على ترسيم مناطق النفوذ وحدود الإحتواء، وهو ما يتضح جليا من خلال إدانة الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم القاعدة وإعلانها للحرب العالمية على الإرهاب[2].

يمكن القول بصفة عامة، أن الحرب على الإرهاب كانت فكرة ناجحة للأمننة الكلية، ففكرة أن "القاعدة" وأيديولوجيتها تشكل تهديدا للحضارة الغربية لقيت قبولا عالميا واسعا، ويمكن أن نرجع جزءا من هذا النجاح إلى المخاوف الأمنية العديدة الناجمة عن النظام الليبرالي، لا سيما التجارة بالمخدرات وبالتكنولوجيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ذلك أن سياسة فتح الحدود التي يدعو إليها النظام الإقتصادي الليبرالي الدولي، يتيح للمنظمات الإرهابية إمكانية اكتساب الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما أعرب عنه "بوش الإبن" بقوله:

[1] Marianne Stone, Op.Cit., p.9.
[2] Barry Buzan and Ole Waever, ‘‘Macrosecuritisation and Security Constellations : Reconsidering Scale in Securitisation Theory ‘’, In. Review of International Studies, Vol.35, (2009), pp.267, 268.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

"إن الخطر الأكبر الذي يتهدد بأمتنا، يقع عند مفترق الطرق بين التطرف والتكنولوجيا، وقد أعلن أعداؤنا صراحة أنهم يسعون إلى اكتساب أسلحة الدمار الشامل (...) لن تسمح الولايات المتحدة أن يكتب لهذه الجهود النجاح (....)"[1].

وتمثلت المرحلة الأولى من هذه الحرب في حملته ضد أفغانستان للإطاحة بنظام الطالبان المتواطئ مع الإرهابيين على حد تعبيره، ولقد تمتعت "إدارة بوش الإبن" في هذه المرحلة بتأييد دولي واسع، وخير دليل على ذلك أنه مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحجج حلف شمال الأطلسي ولأول مرة، بالمادة 05 من معاهدة الحلف[2] لشرعنة الحرب على الإرهاب، ونظرا لعدم توفر دليل قوي يؤكد علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة وأحداث 11 سبتمبر، لجأت "إدارة بوش الإبن" إلى تبرير غزوها للعراق كمرحلة ثانية من حربها على الإرهاب باستراتيجية "الحرب الوقائية"، التي جاءت لتؤكد عزم الولايات المتحدة الأمريكية في اللجوء إلى القوة لمكافحة الإرهاب والدول المتواطئة معه، أو ما أسماه "بوش الإبن" بمحور الشر موجّها أصابع الإتهام إلى العراق وإيران وكوريا الشمالية[3].

ورغم نجاح الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب، غير أن ذلك لم يستثنيها من المعارضة، وليست المعارضة ضد الأمننة نفسها بقدر ما هي ضد إطارها الحربي، فقد كثرت الإنتقادات حول استمرار هذه الحرب، ولم يقم "بوش الإبن" بتبديد هذه المخاوف بل أعلن أثناء حملته الإنتخابية في عام 2004 أن الحرب على الإرهاب قد لا تنتهي أبدا، ولقد ثارت إعتراضات تمثلت في أن هذه الأخيرة ينبغي أن تكون مسألة قانونية أو قضائية بدل أن تكون شأنا عسكريا في المقام الأول، كما حذرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان *Human Right Watch* من جانبها، أن ذلك سيكون بمثابة توقيع شيك على بياض لكل دولة تريد القضاء على المعارضة الداخلية بحجة مكافحة الإرهاب[4].

---

[1] George W. Bush, The National Security Strategy of the United State of America, Washington D.C, White House, September, 2002, the 5th passage.

[2] تنص المادة 5 من معاهدة حلف شمال الأطلسي على ما يلي: "تتفق الأطراف أن أي هجوم مسلح ضد أي عضو منها سواء أكان ذلك في أوربا أو أمريكا الشمالية هو موجه إلى جميع أعضائها، وهو ما يلزمها بدعم الدولة أو الدول التي تكون محل الهجوم المسلح، ويجوز لها إتخاذ الإجراء الذي تراه مناسبا بعد التنسيق فيما بينها، بما في ذلك إستعمال القوة لأجل إعادة وضمان السلم في منطقة شمال الأطلسي، وهذا إعتمادا على المادة 51 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، التي تجيز حق الدفاع الفردي والجماعي.

[3] Gilles Andréani, ''The 'War on Terror' : Good Cause, Wrong Concept'', In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Debating Security and Strategy and the Impact of 9-11, volume 4, (London : Sage Library of International Relations, 2007), pp.324, 325. [Source : Survival, Vol.46, N°4, (2004-05) :pp.31-50].

[4] Michael J. Boyle, ''The War on Terror in American Grand Strategy'', International Affairs, Vol.84, N°2, (2008), pp.191, 192.

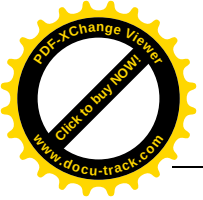
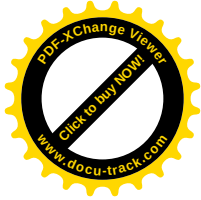

وهو ما نلمسه في خطاب الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" *Vladimir Putin* عقب أزمة رهائن مدرسة بيسلان *Beslan School Hostage Crisis* في شمال أوسيتيا، حيث ربط الحرب الإنفصالية في شمال القوقاز والحرب على الإرهاب بقوله:

"نحن نتعامل ليس مع أعمال إرهابية فردية ومعزولة فحسب، وإنما نحن نتعامل مع تدخل مباشر للإرهاب الدولي ضد روسيا، الذي يودي بحياة مواطنينا مرارا وتكرارا (...) إن الرد على هذه الجرائم غير الإنسانية أينما وجدت سواء أكانت في لندن، نيويورك، موسكو أو غيرها من البلدان، ينبغي أن تكون إدانة مطلقة وينبغي على جميع الدول المتحضرة أن تتوحد لمكافحة الإرهاب"

كما لعبت الصين على نفس الوتر، من خلال الربط بين المقاومة الإنفصالية في شمالها الشرقي وبين شبكات الإرهاب الإسلامي الدولي على حد زعمها[1].

هذا ولقد انتقلت التحفظات إلى مستوى آخر بعد غزو "إدارة بوش الإبن" للعراق والسلوكات التي بدرت منها، لا سيما تلك المتمثلة في تعذيب الأسرى واستخدام أساليب مهينة لإستجوابهم والتنكر لإتفاقيات جنيف[2] لدرجة أن هذه الحرب أصبحت مقترنة بأعمال تتعارض مع القيم التي يسعى الغرب لتمثيلها، فضلا عن ردود الفعل المتزايدة ضد تقييد الحريات المدنية والإقتصادية باسم الأمن الداخلي، وليس أدل على ذلك من رفض الكونغرس الأمريكي في أواخر سنة 2005، قبول طلب "إدارة بوش الإبن" في الحصول على تمديد لفترة تطبيق ما سمي بـ"قانون الباتريوت" *The Patriotic Act* الذي دخل حيز التنفيذ لأول مرة في شهر أكتوبر من عام 2001 أي مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، وقد قبِل المواطنون الأمريكيون في إطاره بتقييد بعض من حرياتهم المدنية باسم ما أُطلق عليه "الخير الأكبر" وهو سلامة الأراضي الأمريكية، ومنه فإن الحرب على الإرهاب أصبحت تضر بالعالم المتحضر أكثر من نفعها له، وهو ما أعرب عنه "بول ولكنسون" *Paul Wilkinson* بقوله:

---

[1] Barry Buzan, '' The War on Terrorism as the New Macrosecuritisation ?'', Op.Cit., p.10.

[2] تنص المادة 3 المشتركة بين إتفاقيات جنيف الأربعة المؤرخة في 12 أوت 1949 "حول جرحى ومرضى الحرب البرية، جرحى ومرضى الحرب البحرية، أسرى الحرب، والمدنيين" على الإنتهاكات الممكن وقوعها في حالة نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، ولقد حددتها هذه المادة في مجموعة من الأفعال الجسيمة المرتكبة ضد أشخاص لم يشتركوا في الحرب أو أنهم ألقوا السلاح أو العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة أو الإحتجاز، وهي كالتالي:1. ممارسة العنف ضد الأشخاص سواء أكان ذلك بالقتل أو التشويه أو المعاملة القاسية أو التعذيب 2. المعاملة المهينة والإعتداء على كرامة الشخص 3. أخذ الرهائن 4. إصدار الأحكام الصورية وتنفيذها دون اللجوء إلى محكمة نظامية تضمن جميع الحقوق القضائية المعترف بها. وفي هذا الصدد راجع:
نصر الدين بوسماحة، المحكمة الجنائية الدولية: شرح إتفاقية روما مادة مادة، الجزء الأول، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص.41.

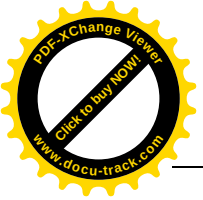
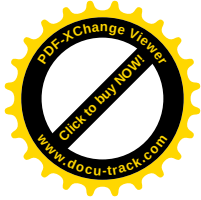

"إذا قمنا بتقويض أو تدمير حقوقنا وحرياتنا التي اكتسبناها بشق الأنفس، باسم الأمن ضد الإرهاب، فإننا سنهدي الإرهابيين نصرا لم يكن بوسعهم الفوز به بالقنبلة والمسدس"[1].

وبدأت شرعية الحرب على الإرهاب تتراجع حتى لدى أقوى المدافعين عنها، فقد تخلت بريطانيا عن عبارة "الحرب على الإرهاب" في عام 2006، كما حولت "إدارة بوش الإبن" لغتها وأصبحت تتحدث عن "الحرب الطويلة ضد التطرف"، ومعظم المرشحين الديمقراطيين في الرئاسيات الأمريكية لعام 2008 أحجموا أو رفضوا صراحة مفهوم "الحرب على الإرهاب"[2]، وبعد مرور شهرين من تنصيب "باراك أوباما" *Barack Obama* رئيسا، أصبح موضوع غياب جملة "الحرب على الإرهاب" محل نقاش في الصحافة، ولقد أفاد مقال في "واشنطن بوست" *Washington Post* عن مذكرة استُلمت عبر البريد الإلكتروني من قبل موظفي البنتاغون، تشير إلى أن "إدارة أوباما" تفضل تفادي استخدام مصطلح "الحرب الطويلة" أو "الحرب العالمية على الإرهاب" راجية استخدام "عملية الطوارئ فيما وراء البحار" *Overseas Contingency Operation* بدلا من ذلك[3].

المطلب الثالث: دوافع الحملة الأمريكية العالمية لمكافحة الإرهاب

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة الحرب على الإرهاب، التي استقطبت تجمعا أوسع نطاقا من ذلك الذي قادته ضد الشيوعية والقوة السوفياتية أثناء الحرب الباردة، فهو لم يشمل الدول الغربية فحسب، ولكن أيضا دولا رئيسية أخرى مثل روسيا والصين والهند، وذلك لمعالجة صراعاتها الداخلية، ومع ذلك فإن تبني الحرب على الإرهاب من قبل "إدارة بوش الإبن" كمبرر للإنفرادية الأمريكية[4]، قد صدم ونفر الكثير من حلفائها.

وفي هذا السياق، يرى "مورتن كلسترب" *Morten Kelstrup* أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد خلقت "لحظة تكوينية" في النظام العالمي، تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج إستراتيجية جديدة أساسها القوة والهيمنة مبنية وفق منطق الأمننة العالمية *Global Securitisation* ، ورغم أن إستراتيجية استعراض القوة الأمريكية ليست بالجديدة غير أنه قد تم

---

[1] Barry Buzan, '' The War on Terrorism as the New Macrosecuritisation ?'', Op.Cit.,p.15.
[2] Michael J. Boyle, Op.Cit., p.192.
[3] Adam Hodges, The 'War on Terror' Narrative : Discourse and Intertextuality in the Construction and Contestation of sociopolitical Reality, Op.Cit., p.159.
[4] تعني الإنفرادية في العلاقات الدولية، تطبيق سياسات وتشكيلها من قبل دولة واحدة، بغض النظر عن الدول الأخرى التي تتأثر من جرائها، خاصة إذا كانت هذه السياسات تتحدى رغبات الآخرين أو ترفض ما يعتبره الآخرون أنه واجب.

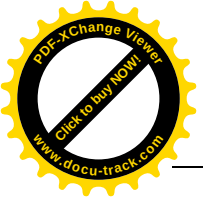
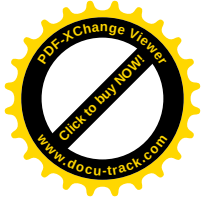

تعزيزها وشرعنتها من خلال أمننة التهديد الإرهابي الدولي، ويمكن النظر إلى هذه الإستراتيجية على أنها مشروع تضطلع من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضفاء الطابع الشرعي على عدم تقيدها بالقانون الدولي وإعادة صياغة أعراف وقواعد النظام العالمي، وبالتالي الإنفراد بالحكم فيه، ويذهب "كلسترب" إلى القول أن الولايات المتحدة تسعى من خلال منطق الأمننة إلى توليد الدعم لإدارة الشؤون العالمية وشرعنة التحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية، وذلك بوصفها القوة العظمى الوحيدة التي تدافع عن "الإنسانية" أو "الحضارة"، وأن أمننة الحرب على الإرهاب ماهي سوى جزء من هذه الإستراتيجية[1].

وهو ما أصبح يعرف "بمبدأ بوش" *The Bush Doctrine* الذي ينطوي على الإيمان الراسخ بأن السلام والإستقرار يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية التأكيد على أسبقيتها فيما يخص السياسة الدولية وأنه الوقت المناسب لتحويل هذه الأخيرة، من خلال إدراك التهديدات الجديدة التي لا يمكن دحرها إلا عن طريق سياسات قوية كالحروب الوقائية، ما يعني إستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للعمل بصفة إنفرادية عند الضرورة[2].

غير أن هذه العقيدة ليست بجديدة في فكر "المحافظين الجدد" أو "اليمين المسيحي المتطرف" كما يلقبون، الذين يعتقدون أن الأحداث إنما تحدث من جراء الإرادة الإلهية، وأنه ينبغي الرجوع إلى التفسير الحرفي لنصوص الإنجيل، لأنه وحي من الإله ولابد لنبوءاته أن تتحقق على الأرض، فضلا عن إيمانهم الراسخ بحتمية الصراع بين قوى الخير وقوى الشر، وأن الإله إختار الشعب الأمريكي لتخليص العالم من هذه الأخيرة، وهو ما حفز "بوش الإبن" على إعلان الحرب على الإرهاب وفق ما ذهب إليه الصحفي "بوب وود وارد" *Bob Woodward* ، فمن خلال تصريح "بوش الإبن" في الكاتدرائية الوطنية: "إن مسؤوليتنا تجاه التاريخ واضحة: أن نردّ على هذه الهجمات ونخلص العالم من الشر" وكأنه بذلك يطرح مهمته ضمن الرؤية الشاملة لخطة إلهية[3].

ويؤمن المحافظون الجدد أن النصر لن يتحقق إلا من خلال القوة العسكرية وحدها، وهو ما يتضح من خلال وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2002، التي ورد فيها أنه قد حان الوقت لإعادة التأكيد على الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية، التي ينبغي أن تضمن الدفاع عن أمن الولايات المتحدة وأمن حلفائها وأصدقائها، لذلك لابد من إعادة نشر القوات

[1] Morten Kelstrup, ‘‘Globalisation and Social Insecurity : The Securitisation of Terrorism and Competing Strategies for Global Governance’’, In. Stefano Guzzini and Dietrich Jung (Eds), Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research, (London : Routledge, 2004), pp.114, 115.
[2] Robert Jervis, ‘‘Understanding the Bush Doctrine’’, Political Science Quarterly, Vol.118, N°3, (2003), p.365.
[3] Bob Woodward, Bush at War, (New York : Simon and Schuster, 2002), p.67.

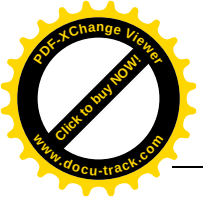
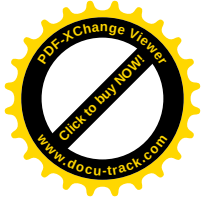

الأمريكية والحفاظ على تفوقها لردع أي منافسة عسكرية في المستقبل، ودحر أي خصم بحسم إذا ما فشل الردع[1]، وهو ما تم إقراره سابقا كذلك في الوثيقة المرجعية للدفاع الوطني الأمريكي لعام 1992، أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل ببروز قطب منافس لها حتى وإن كان صديقا، وذلك شرط ضروري للإبقاء على الهيمنة الأمريكية[2].

إن إعلان "بوش الإبن" عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 أنه "من ليس معنا فهو ضدنا" يؤكد هذه الحدية في التفسير الأحادي للعلاقات الدولية، أي غياب طرف وسط في التعامل الدولي لتحقيق التوازن، وهذا ما يعني التفرد في تسيير الشؤون الدولية والتصدي لكل معارض بضربة إستباقية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب[3].

وفي هذا الإطار، لابد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهج سياسة الإنفرادية طوال تاريخها، فقد اتبعت سياسة العزلة تارة من خلال "مبدأ مونرو"، وقبله حذر "جورج واشنطن" *George Washington* أبناء بلده لتجنب التحالفات المشتركة، وتارة أخرى تنتهج سياسة التعاون الدولي مثل مبادرة الرئيس الأمريكي السابق "وودرو ولسون" *Woodrow Wilson* لتأسيس عصبة الأمم، رغم رفض بلاده للإنضمام إليها، بالتالي قد لا تتعلق سياسة الإنفرادية بشخصية أو أيديولوجية معينة غير أنه منذ التسعينيات يميل الباحثون إلى نسبتها إلى اليمين الأمريكي[4].

فقد أصبحت إستراتيجية الإنفرادية الأمريكية أكثر وضوحا مع فوز "جورج والكر بوش" في الإنتخابات الرئاسية لعام 2000، وفي خضم الأشهر الثماني عشرة الأولى إتخذت إدارة هذا الأخير مجموعة من القرارات التي تؤكد النهج الإنفرادي في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد رفضت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة التوقيع على إتفاقيات كيوتو *Kyoto Accords* ، وأعلنت إنسحابها من معاهدة الصواريخ البالستية المضادة *Anti-Ballistic Missile Treaty* التي أبرمتها عام 1972

---

[1] The National Security Strategy of the United States of America, Washington D.C, White House, September, 2002, p.29.

[2] تشير نظريات الهيمنة إلى نماذج القوى المهيمنة عبر التاريخ والحروب العامة بين القوى المتنافسة التي تنتهي بتوزيع جديد للقوى، بالتالي فإن لهذه النظريات إفتراضات مختلفة تتراوح بين تعريف الهيمنة من خلال نتائج حرب عامة، أو رغبة دولة ما في إستخدام قوتها (العسكرية خاصة) للحفاظ على الوضع الراهن أو فرض توجهاتها، وبإعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة، فإن لديها القدرة على التصرف بمفردها أي من جانب واحد، ويعرف تصرفها هذا بالإنفرادية، وهو إستنتاج يستمد أسسه من النظرية الواقعية. لمزيد من الشرح أنظر:
Bradley F. Podliska, Acting Alone : A Scientific Study of American Hegemony and Unilateral Use-of-Force Decision Making, (UK : Lexington Books, 2010).

[3] عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، (عمان، الأردن: دار الشروق، 2009)، ص. ص 194، 195.

[4] Thomas M. Kane, Theoretical Roots of US Foreign Policy : Machiavelli and American Unilateralism, (London : Routledge, 2006), p.3.

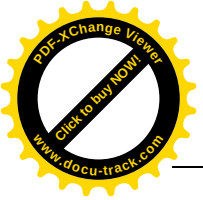
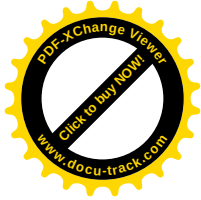

مع الإتحاد السوفياتي، وسحبت توقيعها على نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ورفضت التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، فضلا عن رفضها لعدد من الإتفاقيات الدولية الأخرى بما في ذلك إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإتفاقية الأسلحة البيولوجية *A Biological Weapons Convention* وإتفاقية أوتاوا حول الألغام الأرضية *Ottawa Convention on Land Mines*.[1]

وحتى بعد المعارضة الدولية أمام قرار غزو العراق في 2003 دون موافقة مجلس الأمن، فقد برر "بوش الإبن" أعماله في خطاب تنصيبه لولايته الرئاسية الثانية عام 2005، أنه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل أينما وجد الإستبداد في العالم وليس فقط بعد التأكد من وجود علاقة بين أنظمة إستبدادية معينة وخلايا إرهابية، وأن سياسة الولايات المتحدة تسعى إلى دعم الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل الدول بهدف القضاء النهائي على الإستبداد في العالم، وهكذا فقد تخلى بذلك عن الحجج التي برّر بها غزوه للعراق، واستبدل المعركة ضد الإرهاب بالمعركة ضد الطغيان[2].

وهو ما حاول أن يفسره في تصريح آخر بقوله: "نحن نحاول أن نقود العالم"، فالهدف الأسمى يتمثل في تحقيق الهيمنة الأمريكية، بحيث لا وجود لأعراف عالمية أو قواعد تحكم جميع الدول، فالأمن الأمريكي والإستقرار العالمي وانتشار الليبرالية، يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف –باعتبارها قوة مهيمنة– بشكل يختلف تماما عن الآخرين[3].

غير أن "بروس كرونين" *Bruce Cronin* لديه وجهة نظر مختلفة، فالبرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة، غير أنها لا تستطيع فرض قواعد دولية دون تحقيق التراضي بين الدول، أي أنها بحاجة إلى إعتراف بقية المجتمع الدولي بهيمنتها حتى تستطيع الإحتفاظ بهذا المركز، وحتى إن تم قبول أن يعكس النظام العالمي المبادئ الأمريكية، التي لا علاقة لها بمصلحتها الذاتية الضيقة، فإن هذا لا يفسر الإنفرادية الأمريكية، فهناك حالات يبدو فيها هذا السلوك الأمريكي مجرد نفاق بكل بساطة –على حد تعبير "كرونين"– مثل الدعم الأمريكي للتجارة الحرة من جهة، وقرار "إدارة بوش الإبن" بفرض الرسوم الجمركية على الواردات من الصلب من جهة أخرى[4].

---

[1] Stephen Ryan, ‘‘The United Nations’’, In. Mary Buckley and Robert Singh (Eds), The Bush Doctrine and the War on Terrorism : Global Responses, Global Consequences, (London : Routledge, 2006), p.176.
[2] Sergio Fabbrini, ‘‘US Unilateralism and American Conservative Nationalism’’, In. Sergio Fabbrini (Ed), The United States Contested : American Unilateralism and European Discontent, (London : Routledge, 2006), pp.6, 7.
[3] Robert Jervis, Op.Cit., pp.375, 376.
[4] Thomas M. Kane, Op.Cit., p.5.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وعلى ذكر التجارة الحرة، فإن الجانب الإقتصادي شكل على الدوام محورا مهما في الإستراتيجية الأمريكية، فقد أدركت الولايات المتحدة ومنذ وقت مبكر أنه لضمان هيمنتها، فإنه لابد من تقوية الإقتصاد العالمي وفق أسس النظام الرأسمالي لتعزيز مصالح الأمن القومي الأمريكي، وفي هذا السياق، فقد ورد في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" لعام 2006، أن معظم الطاقة التي تحرك الإقتصاد العالمي تأتي من الوقود الأحفوري خاصة النفط، وأنه رغم كون الولايات المتحدة ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، غير أن اقتصادها يعتمد على إستيراد النفط من الخارج بنسبة تزيد عن 50% لسد حاجتها، وقليلة هي البلدان التي توفر هذا المورد الحيوي للعالم بأسره، مما يوحي أن هذه الإمدادات لن تدوم على المدى الطويل، ووفقا لهذه الرؤية، فإنه لابد من تنويع المناطق التي تستورد منها الولايات المتحدة الأمريكية مواردها الطاقوية ضمانا للأمن الطاقوي الأمريكي، وذلك من خلال العمل مع الدول المنتجة للطاقة خاصة في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى وإفريقيا[1]، وهو ما سنعالجه بشيء من التفصيل في الفصل التالي.

[1] The National Security Strategy of the United States of America, Washington D.C, White House, March 2006, p.28.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الفصل الثاني: متغير الطاقة في خطاب الأمننة الأمريكي

برز الأمن الطاقوي مرارا عبر التاريخ كقضية بالغة الأهمية، وهو ما تشهده حاليا الساحة الدولية، بيد أن الموضوع اليوم يحتاج إلى إعادة النظر فيما كان يعتبر نموذج الأمن الطاقوي على مدى العقود الثلاثة الماضية، والذي كان محدودا ولابد من توسيعه ليشمل عوامل جديدة.

فالدافع وراء هذا التركيز المتجدد على أمن الطاقة لا يرجع إلى إرتفاع أسعار النفط وحسب، ولكن أيضا إلى التهديد الناجم عن ظاهرة الإرهاب التي باتت تهدد مفاصل الإقتصاد العالمي، ألا وهي البنى التحتية لقطاع الطاقة، وهو ما يندرج كذلك، ضمن مسألة عدم الإستقرار الذي تشهده بعض الدول المصدرة للنفط، إلى جانب المخاوف الناجمة عن التدافع الدولي نحو مناطق الإمدادات والمنافسات الجيوسياسية، مقابل حاجة الدول الأساسية في الحصول على الطاقة اللازمة لنموها الإقتصادي، وبالتالي عودة القلق حول ما إذا ستكون الموارد النفطية المتاحة كافية لتلبية احتياجات الطاقة العالمية في العقود المقبلة، مع الإشارة إلى أن العالم يعتمد بشكل متزايد على مصادر جديدة للإمدادات، وذلك من مناطق لا تزال أنظمة الأمن فيها قيد التطوير، مثل حقول النفط والغاز البحرية في غرب إفريقيا وبحر قزوين.

ولا تنحصر مواطن الضعف أو هذه المخاوف في الهجمات الإرهابية والإضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة والقرصنة وحسب، ولكن أيضا في الكوارث الطبيعية، فقد شكل إعصاري "كاترينا" و"ريتا" الذين ضربا بخليج المكسيك سنة 2005، صدمة طاقوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، عطّلت في ذات الوقت، تدفقات النفط والغاز فضلا عن نظام الطاقة الكهربائي.

وفي هذا الصدد، تنتهج الولايات المتحدة إستراتيجية واسعة للأمن الطاقوي، تتمحور حول مسعى تنويع الإمدادات الطاقوية عموما والنفطية خصوصا، ولمنطقة غرب إفريقيا دور أساسي في هذه الإستراتيجية، فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن الحالي، كلاعب رئيسي في المشهد النفطي الإفريقي.

يتناول هذا الفصل بالتحليل النقاط الواردة أعلاه، من خلال التعرض لمكانة الأمن الطاقوي الجيوسياسية، بالتعريج على البعد العسكري الذي تتميز به المقاربة الأمريكية للموضوع، في ظل التنافس الدولي على الموارد المتاحة.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

المبحث الأول: البعد الجيوسياسي للأمن الطاقوي

أصبح الأمن الطاقوي منذ سنوات قليلة، يحتل مكانا بارزا في الخطاب السياسي الدولي فبعدما كان مصطلحا يخص أهل التخصص صرح "جورج دبليو بوش" *George W. Bush* في مارس 2001، أن الأمن الطاقوي ينبغي أن يشكل أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية. هذا ولقد أعرب كبار المسؤولين في دول صناعية مثل الإتحاد الأوربي، روسيا والصين عن نفس الرأي، مسلطين الضوء على أهمية قضايا الطاقة، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن المقصود بالأمن الطاقوي، وما سبب الإهتمام الذي يحظى به هذا الجانب من الأمن في الوقت الحالي.

نحاول في هذا المبحث، توضيح أن مفهوم هذا الأخير يتوقف على موقع الأطراف في سلسلة العرض والطلب على الطاقة، وأنه نتيجة للنقاش الدائر حول "ذروة النفط" وخطر انقطاع الإمدادات، أصبح الأمن الطاقوي من أولويات الأجندة السياسية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

من الضروري –في بداية هذا التحليل– الإشارة إلى الدور المركزي للطاقة في كل المساعي البشرية، فقد تطورت مصادر الطاقة مع تطور احتياجات الإنسان عبر التاريخ، ففي العصور البدائية إستهلك الإنسان المواد الغذائية في سبيل الحصول على الطاقة الحرارية سعيا منه إلى الصيد، وبناء مأوى والدفاع عن نفسه ضد الحيوانات المفترسة والقبائل المعادية.

في حين تحتاج المجتمعات الأكثر تعقيدا إلى شراء الطاقة لبناء المدن والمصانع والسفن والطرق والسكك الحديدية وغير ذلك، بالتالي كلما كان المجتمع أكثر تعقيدا وإنتاجا، كلما زادت حاجته إلى الطاقة، وبدون إمدادات كافية من الوقود الأساسي، لا يمكن للمجتمع المعقد أن يحافظ على نسبة عالية من الإنتاج الصناعي، وتوفير مستوى معيشي لائق لمواطنيه، أو الدفاع عن نفسه ضد منافسيه[1].

ولقد صرح سيناتور ولاية "إنديانا" *Indiana* الأمريكية، "ريتشارد لوغار" *Richard G. Lugar* في نوفمبر 2005، أن النفط ليس مجرد سلعة أساسية بل يحتل موقعا ذو أهمية فريدة في إقتصاد

[1] Michael T. Klare, ‘‘Energy Security’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008), p.484.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وأسلوب العيش الأمريكي، ويرى "مايكل كلير" *Michael T. Klare* أنه إنطلاقا من هذا التصور الذي يجعل الطاقة ذات "أهمية فريدة" في المجتمعات الصناعية الحديثة، ينبع مفهوم "الأمن الطاقوي".

لكنه ليس من السهل تحديد تعريف شامل وواضح لهذا الأخير، فهو يتوقف على موقع الأطراف في سلسلة العرض والطلب على الطاقة، فالجانب المهم من هذا المفهوم بالنسبة للدول المصدرة هو مستوى الإيرادات من سوق الطاقة، كشرط أساسي لتحقيق أمنها الإقتصادي، في المقابل تتمثل الإنشغالات الأمنية لغالبية الدول المستهلكة في رفع تحدي اعتمادها المتزايد على الإستيراد وخطر انقطاع الإمدادات[1].

وبناء على ذلك، ترتبط قضايا الأمن الطاقوي في غالب الأحيان بمخاطر ملموسة، مثل الزيادة في أسعار الطاقة، والزيادة الحادة في الطلب العالمي على النفط في ظل اشتداد التنافس العالمي على مصادر الطاقة خاصة مع بروز بعض القوى الإقتصادية الجديدة مثل الصين والهند، الأمر الذي يكون غالبا على حساب البلدان الأقل نموا، فضلا عن المشاكل التقنية التي يتعرض لها عرض الطاقة الكهربائية والتي تنتج عنها حالات إنقطاع التغذية المؤقت، وضعف البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بسلسلة العرض[2]. هذا فيما يخص العوامل الإقتصادية المرتبطة بقضايا الأمن الطاقوي، أما العوامل غير الإقتصادية فتشمل تأثير الأعاصير والهجمات الإرهابية على البنية التحتية الإستراتيجية للطاقة والأوضاع المضطربة في بعض الدول المنتجة للنفط[3].

إن الطاقة هي أساس التقدم والتنمية الإقتصادية لكل بلد، فهي مصدر الثروة والتنافس والجدال السياسي والإبتكار التكنولوجي، وقد ينشأ من جراء ذلك، حالة من اللاأمن أو الضعف الذي تواجهه إقتصاديات هذه الدول المعنية، وذلك نتيجة اعتمادها على الطاقة للحفاظ على تقدمها مقابل ضمانها للإمدادات، واليابان مثال ليس ببعيد، والذي دخل الحرب العالمية الثانية بسبب اعتماده على النفط الأجنبي، ومن المفارقات، أن اليابان أصبح رائدا في مجال الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي، وإلى جانبه هناك العديد من الإقتصاديات العالمية التي تعاني من التبعية النفطية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[4].

---

[1] كاميلا برونسكي، "الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية"، في. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 327.

[2] Solomon Marcus,''Enlarging The Perspective :Energy Security Via Equilibrium, Information, and Computation'', In. Adrian Gheorghe and Liviu Muresan (Eds), Energy Security : International and Local Issues, Theoretical Perspectives, and Critical Energy Infrastructures, (The Netherland : Springer, 2011), p.71.

[3] كاميلا برونسكي، المرجع السابق، ص. 332.

[4] Eric Bosworth and Adrian Gheorghe, ''Energy Security : A Problem of Complex Systems and Complex Situations'', In. Adran Gheorghe and Liviu Muresan (Eds), Energy Security : International and Local

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وفي هذا السياق فقد ورد في مقال "جوناتان إلكايند" *Jonathan Elkind* الذي يحمل عنوان "الأمن الطاقوي: نداء إلى توسيع الأجندة" *Energy Security : A Call For Broader Agenda* ، أن التعاريف التقليدية للأمن الطاقوي قد شملت ثلاثة عناصر أساسية، ألا وهي الوفرة *Avaibility* ، الموثوقية *Reliability* ، والقدرة *Affordability* ، ولابد للفهم المعاصر لهذا الأخير أن ينطوي على هذه الأبعاد الثلاثة:

1. **الوفرة *Avaibility*** : ينبع أمن الطاقة في المقام الأول، من توفر الخدمات والسلع الطاقوية، وقدرة المستهلكين على تأمين الطاقة التي يحتاجون إليها، وتتطلب الوفرة وجود أسواق طاقوية أين يتاجر فيها كل من المشتري والبائع بهذه الخدمات والسلع، بشرط اتفاق الطرفين على مراعاة المصالح الإقتصادية والتجارية والسياسية والإستراتيجية وغيرها. ومع ذلك، فإن قوة كل لاعب في السوق ومهارته في سعيه نحو تحقيق مصالحه الذاتية، هو الذي يحدد شروط التجارة لصالح هذا الطرف أو ذاك[1].

وقد تكون بعض موارد الطاقة وفيرة، لكنها غير متاحة تجاريا بسبب الثغرات التكنولوجية، ومن الأمثلة على ذلك فئة من المركبات تدعى "هيدرات الميثان" *Methane Hydrates* ، التي يتم التحصل عليها من خلال الإحتفاظ بالميثان تحت ضغط عال وفي درجات حرارة منخفظة، ولهيدرات الميثان القدرة على زيادة الإحتياطيات العالمية للغاز الطبيعي إلى حد كبير. في المقابل نجد موارد طاقوية أخرى متاحة باستخدام التكنولوجيا الحالية، لكن من شأن استخراجها أن يتعارض مع الأنشطة الإقتصادية الأخرى، كما هو الحال بشأن المحمية الوطنية للحياة البرية في القطب الشمالي (محمية ألاسكا) *Arctic National Wildlife Refuge (ANWR)* والجدل السياسي الناجم في الغالب عن السياسات البيئية[2].

2. **الموثوقية *Reliability*** : تنطوي الموثوقية على مدى الحماية التي تتمتع بها خدمات الطاقة من الإنقطاع، فالطاقة هي اللبنة الأساسية في النشاط الإقتصادي والحياة اليومية، ويتهدد انقطاعها بالقدرة على تشغيل المصانع وإنارة المستشفيات وتدفئة المنازل بشكل مستمر، ويشمل تعزيز الموثوقية الطاقوية: تنويع مصادر التزويد وكذلك سلسلة التوريد المستخدمة في نقل الطاقة، الحد من الطلب على الطاقة، خلق خزانات للطوارئ، وتطوير المزيد من البنية التحتية.

Issues, Theoretical Perspectives, and Critical Energy Infrastructures, (The Netherland : Springer, 2011), p.235.

[1] Jonathan Elkind, ‘‘Energy Security : Call For a Broader Agenda’’, In. Carlos Pascual and Jonathan Elkind (Eds), Energy Security : Economics, Politics, Strategies and Implications, (Washington D.C : The Brookings Institution Press, 2010), pp.121, 123.

[2] Ibid., p.124.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

إن مفهوم الأمن الطاقوي هو أوسع وأشمل مما هو متداول في النقاشات السياسية التي تختزله في الإستقلال عن النفط الأجنبي، وهو ما يسعى النظام السياسي الأمريكي على سبيل المثال، إلى تحقيقه منذ الحظر الذي فرضته منظمة الأوبك في السبعينيات، وقد يتوضح لنا سبب هذا التوجه في التحديات التي واجهت الولايات المتحدة بعد إعصاري "كاترينا" *Katrina* و"ريتا" *Rita* ، الذي ضرب ساحل خليج المكسيك في أواخر صيف عام 2005، حيث قُوِّضت موثوقية الإمداد بالطاقة في الولايات المتحدة بشكل مؤقت بسبب المشاكل التي أثرت على خطوط الإمدادات المحلية، وذلك بعدما تضررت أكثر من 100 منصة لإنتاج النفط والغاز في المنطقة من جراء العواصف، مما أدى إلى تعطيل طاقة التكرير في البلاد بحوالي 20% وكان الحصول على الوقود المستورد بعد "كاترينا" و"ريتا" أمرا حاسما لاستعادة إمدادات طاقوية موثوقة داخل السوق الأمريكية[1].

3. **القدرة *Affordability*** : يعاني في الواقع –وبشكل مزمن– ما يقارب 1.8 مليار نسمة في العالم مما يشار إليه أحيانا بـ"فقر الطاقة" *Energy Poverty* مما يعني أن أكثر من ربع سكان العالم –ومعظمهم يتواجدون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا– يعانون من نقص حاد في الطاقة، ففي الهند وحدها هناك حوالي 600 مليون نسمة يعيشون خارج نطاق الشبكة الكهربائية، كما يعاني مئات الملايين من الإنقطاع المزمن للتيار الكهربائي نتيجة عدم موثوقية نظام الكهرباء، وبالإضافة إلى ذلك، لايزال نحو 40% من سكان العالم يعتمدون على الخشب وبقايا المحاصيل والمخلفات الحيوانية كوقود رئيسي للطبخ والتدفئة.

ومن الواضح أن الأمن الطاقوي بالنسبة لهؤلاء، يختلف عن ذلك في العالم المتقدم، فهو يعني بالنسبة لهم الوصول إلى الطاقة لتزويدهم بالإحتياجات الأساسية مثل المياه النظيفة والطبخ والإضاءة والنقل العام، غير أنه في الأجزاء الأكثر تقدما من العالم، حيث تبدو الإحتياجات البشرية أكثر تعقيدا، فإن الأمن الطاقوي يرتبط أكثر بموثوقية الإمدادات والوصول إلى موارد الطاقة بكميات كافية، والقدرة على تحمل التكاليف، والحماية من انقطاع إمدادات الطاقة[2].

ومع ذلك فإن عنصر القدرة على تحمل تكاليف أمن الطاقة، لا يتلخص في مسألة ما إذا كانت أسعار الطاقة مرتفعة أو منخفضة بالنسبة إلى الدخل المتاح، بل في تقلب الأسعار كذلك، الأمر الذي يسبب صدمات كثيرا ما تؤدي إلى محن إنسانية واقتصادية خطيرة، بل وحتى إلى عدم الإستقرار السياسي، حين يسعى مستهلكو الطاقة إلى مواجهة أعباء مالية غير متوقعة، فعندما

[1] Jonathan Elkind., Op.Cit., p.125.
[2] Gal Luft and Anne Korin, ‘‘Energy Security : In the Eyes of the Beholder’’, In. Gal Luft and Anne Korin (Eds), Energy Security Challenges for the 21st Century : A Reference Handbook, (Santa Barbara, California : ABC-CLIO, LLC, 2009), p.5.

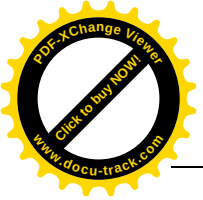
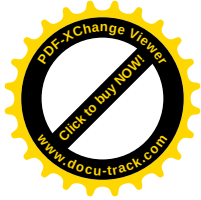

تنحرف الأسعار بشكل خطير عن التوقعات المنشأة، يجد المستهلكون صعوبة في إجراء تغييرات سريعة في نمط استهلاكهم للطاقة، وذلك حتى في البلدان الغنية[1].

ولقد تطورت مصادر الطاقة تبعا لتطور احتياجات الإنسان –كما أسلفنا– الذي اعتمد على قُوّته البدائية للقيام بأعماله اليومية، ثم استغل الطاقة الحيوانية لتقليب التربة، وحركة الرياح لتحريك السفن وإدارة الطواحين الهوائية، ثم استخدم الفحم لإدارة المحركات البخارية، ليكتشف بعد ذلك النفط والغاز الطبيعي وغيرها من مصادر الطاقة الحديثة والمتنوعة، والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين: مصادر الطاقة الناضبة، ومصادر الطاقة الدائمة والمتجددة. ويقصد بمصادر الطاقة الناضبة، تلك التي تتميز بمخزون محدود الأجل، بحيث لا يمكن تعويض الكميات التي استهلكت منه، فهي بالتالي مصادر مؤقتة، ويتصدر قائمة هذه المصادر: النفط، الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الوقود المركب[2] والطاقة النووية[3].

في حين تتميز مصادر الطاقة الدائمة بطابع التجدد والديمومة، ذلك أن مخزونها غير قابل للنفاذ مهما استهلك منه، وهي بدورها تنقسم إلى نوعين، فمنها ما هو مستخدم لتوفُّر التكنولوجيا لدى غالبية دول العالم، وأهم هذه المصادر: الطاقة الشمسية، الطاقة المائية، الطاقة الهوائية، طاقة الحرارة الجوفية[4]، والطاقة العضوية[5]. ومن ناحية أخرى هناك مصادر لا تزال قيد التجارب والأبحاث، وتستلزم تكنولوجيا عالية من بينها الإنصهار النووي[6] والهيدروجين.

---

[1] Jonathan Elkind, Op.Cit., p.127.

[2] نتحصل عليه من خلال تحويل الفحم الحجري، فضلا عن رمال القار وحجر السجيل، إلى غاز ونفط، غير أنه إلى جانب المبالغ الطائلة التي تتطلبها تقنيات تطوير مثل هذه الموارد، فإنها لم تثبت بعد جدواها، بالإضافة إلى مواجهتها لاعتراضات شديدة من قبل رواد حماية البيئة.

[3] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، (بيروت–لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000)، ص.ص. 21، 22.

[4] هي طاقات حرارية دفينة في أعماق الأرض على شكل مخزون من المياه الساخنة أو البخار أو الصخور الحارة، ونسبة استخدامها لا تزال ضئيلة، مرهونة بالتطورات التكنولوجية وأعمال البحث والتنقيب.

[5] هي تلك التي يمكن التحصل عليها من الأخشاب والنفايات وبقايا النباتات وفضلات الحيوانات، بعد عملية تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحلل الحراري، أو من خلال عملية إحراقها مباشرة واستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه وإنتاج البخار بغرض تشغيل الطوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية، لكنها طاقة غير تجارية وتستخدم على نطاق ضيق في الدول النامية وبعض الدول الصناعية.

[6] تعتمد المفاعلات النووية حاليا على اليورانيوم كوقود أساسي لها وهي طاقة ناضبة، في حين أن استخدام وقود التريتيوم المشتق من الليثيوم ووقود الديتريوم أو الهيدروجين الثقيل الموجود في مياه المحيطات والبحار بكميات هائلة، فإن هذه المفاعلات ستنتج طاقة دائمة، ذلك أن مياه البحار والمحيطات تحتوي على أكر من 10 ملايين طن من

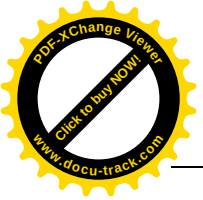
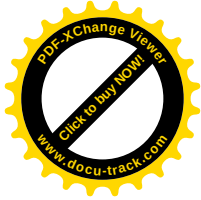

ولا يزال استخدام هذه المصادر التي ذكرناها، والتي يمكن أن تكون بديلة عن النفط، يتعرض لمشاكل وصعوبات تقنية وبيئية واقتصادية وأمنية كذلك، فهي لا تساهم في تغطية حاجة العالم من الطاقة إلا بنسبة محدودة، في المقابل، ورغم أنه مصدر طاقة ناضب، كان النفط وما يزال المصدر الأول للطاقة على الصعيد العالمي، وسيظل متمتعا بهذه الأفضلية نظرا لاتصافه ببعض الخصائص والمميزات التي لا تتوافر في مصادر الطاقة الأخرى، مثل: سهولة نقله وتخزينه وتوزيعه، إحتوائه على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى، فضلا عن انخفاض نسبة التلوث فيه بالمقارنة مع الطاقة النووية والفحم[1]. هذا وتختلف نسبة استهلاك النفط بين دولة وأخرى، فعدد قليل من الدول الصناعية تحتكر 70% من إجمالي إستهلاك النفط العالمي، وتتزعم الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة بين هذه الدول.

المطلب الثاني: سياسات العرض والطلب على الطاقة

يظهر الإهتمام بالجانب السياسي للطاقة المرتبط بمصادر العرض والطلب، في أوقات الأزمات، وذلك نتيجة لعدد من العوامل التي يصعب التنبؤ بها مثل إرتفاع الأسعار في أسواق النفط غير المستقرة، ولقد باتت سياسات الطاقة أكثر تعقيدا في ظل التنافس الدولي، ولاسيما في الولايات المتحدة التي تعتمد إلى حد كبير على النفط، لذلك فإن أي اضطراب في أسواق الطاقة العالمية، يمكنه أن يقود هذه القوة العظمى إلى طريق مسدود، خاصة مع صعوبة التوصل إلى إجماع بين كل من مصدري ومستوردي الطاقة على السياسات الدولية[2].

كما أدت تقلبات الأسعار إلى تفاقم أثر السياسات الإقتصادية في الدول المصدرة للطاقة، بعدما إنهارت الإيرادات خلال فترات الركود الإقتصادي، فقد ارتفع سعر النفط على سبيل المثال، من 21 دولار للبرميل في بداية عام 2002 –في الفترة التي سبقت حرب العراق– إلى 29 دولار مع بداية الأعمال الحربية في 19 مارس 2003، ثم إلى 48 دولار مع بداية ولاية "جورج بوش الإبن" الثانية في جانفي من عام 2005، وبعد ذلك بلغ سعر البرميل 145 دولار في جويلية 2008،

الديتريوم، وهذه الكمية تغطي حاجة العالم من الطاقة لحوالي 500 مليون سنة، الأمر الذي يلقى اهتماما كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول الصناعية الكبرى، أين تجري الأبحاث للإستفادة منها في القرون القادمة، بحيث لا يتوقع إستخدام هذا المصدر قبل أن يتم إكتشاف التقنيات المطلوبة وإثبات نجاحها.

[1] حافظ برجاس، المرجع السابق، ص، ص.55، 64.

[2] Carlos Pascual and Evie Zambetakis, ‘‘The Geopolitics of Energy : From Security to Survival’’, In. Carlos Pascual and Jonathan Elkind (Eds), Energy Security : Economics, Politics, Strategies and Implications, (Washington D.C : The Brookings Institution Press, 2010), p.9.

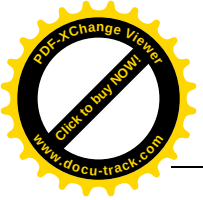
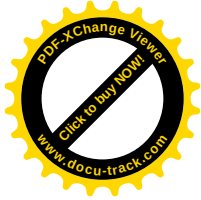

وتراجعت الأسعار خلال فترة الركود في أواخر نفس السنة، ليصبح سعر البرميل حوالي 50 دولار في ربيع عام 2009، مع انخفاض الطلب الإستهلاكي[1].

إن الأبعاد الجيوسياسية للأمن الطاقوي، تنطوي على إدارة العلاقات الطاقوية بين الدول، ولعل أكثرها أهمية هي تلك العلاقة بين الموردين والمستهلكين للطاقة، وكذلك العلاقات بين الدول المستهلكة المتنافسة فيما بينها، فضلا عن الديناميات التي تنشأ عن الأهمية الإقتصادية للطاقة والمخاطر الناجمة عن انقطاع الإمدادات، وأخيرا هناك العلاقات التي تتجاوز مجرد تبادل المنافع، تلك التي يسعى فيها طرف أو ذاك إلى استغلال قوّته الطاقوية للتأثير في جوانب من العلاقات السياسية والأمنية مع بلد آخر. وتشهد كل هذه الديناميات ضغوطا إضافية في الفترة الحالية بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث تتعرض الدول المنتجة إلى أزمات مالية مفاجئة وخطيرة بعد انخفاض الطلب العالمي على الطاقة، ومعه أسعار الطاقة العالمية[2].

إن السياسات الطاقوية التي تتبعها الدول، غالبا ما تتغاضى عن حاجات الأطراف الأخرى في السوق، وهو ما أشار إليه "روبرت سكينر" *Robert Skinner* بقوله أنه يتم توظيف الأمن الطاقوي كذريعة لمختلف أنواع السياسات، من الإمبريالية إلى الإنعزالية، ومن التوسعية إلى الحمائية، ومن الشيوعية إلى الليبرالية الإقتصادية[3]. وفي الواقع تتراوح مقاربات الدول في تعاملهم مع الأمن الطاقوي، بين المقاربة القومية الذاتية المصالح، وبين المقاربة التعاونية، الأولى يتميز بها بعض المستوردين والمصدرين الرئيسيين للطاقة مثل الصين والهند وإيران وروسيا وفنزويلا والولايات المتحدة، في حين تنتهج معظم الدول الأوربية المقاربة الثانية[4].

وتشير "كاميلا برونسكي" *Kamila Proninska* إلى أن النزعة القومية في السياسة الطاقوية للأنظمة الإستبدادية –حسب رأيها– مثل الصين أو إيران أو روسيا أو فنزويلا، هي مجرد إستمرار لمسار سياساتها الإقتصادية، في حين أن الولايات المتحدة تتصرف كقوة عظمى في جميع المجالات ذات الصلة بالأمن، وتبرز مظاهر النزعة القومية لديها في استعدادها للجوء إلى إستخدام القوة

---

[1] Carlos Pascual and Evie Zambetakis, Op.Cit.p.11.

[2] Carlos Pascual and Jonathan Elkind, ‘‘Introduction’’, In. Carlos Pascual and Jonathan Elkind (Eds), Energy Security : Economics, Politics, Strategies and Implications, (Washington D.C : The Brookings Institution Press, 2010), p.2.

[3] Robert Skinner, ‘‘Energy Security and Producer-Consumer Dialogue : Avoiding a Maginot Mentality’’, Background paper for Government of Canada Energy Symposium, Energizing Supply : Oil and Gas Investment in Uncertain Times, (Sheraton Hotel, Ottawa, Canada, October 28th, 2005), p.3.

[4] Kamila Proninska, ‘‘Energy and Security : Regional and Global Dimensions’’ ; In. Sipri Yearbook 2007 : Armaments, Disarmament and International Security, (New York, Oxford University Press, 2007), pp.233,234.

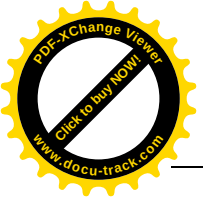
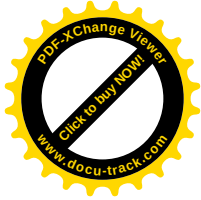

العسكرية لتأمين مصالحها القومية في المناطق الغنية بمصادر الطاقة، مثل التدخل المسلح والتواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط[1].

ولقد تناول كل من "غال لوفت" *Gal Luft* و"آن كورين" *Anne Korin* في مقالهما، وجهة نظر كل من المنتجين والمستهلكين ودول العبور *Transit States* لأمنهم الطاقوي وكيفية معالجتهم للتحديات التي يواجهها هذا الأخير، بداية بالمنتجين في الشرق الأوسط وكذلك في روسيا وبحر قزوين، فضلا عن الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية، وقد ذكرنا سابقا، أنه في حين يسعى المستوردون إلى تأمين الإمدادات، يسعى المنتجون إلى تأمين الطلب، أي ضمان أنه سيتم شراء إنتاجهم بسعر عادل على مدى فترة طويلة، وتحقيق تدفق ثابت للإيرادات، وذلك مهم عندما تصل العديد من الحقول النفطية والغازية إلى ذروة إنتاجها، ويتطلب تطوير حقول جديدة إلى تكنولوجيا متقدمة واستثمارات هائلة خلال فترة زمنية طويلة. ومن بين الطرق التي يحاول المنتجون من خلالها إلى تحقيق أمن الطلب، السيطرة على طرق الإمداد وخاصة ممرات خطوط الأنابيب.

فكلما تزايد الطلب على الطاقة، تزايد طول خطوط الأنابيب ليعبر أكثر من بلد واحد، وفي حين يمكن لهذه الأخيرة أن تجلب الإستقرار الإقليمي وإيرادات متواضعة إلى البلدان التي تعبرها، فإنها يمكن أن تخلق أيضا حالة من عدم الإستقرار والمنافسة بين المصدرين بشأن الوصول إلى الأسواق، فقد سعت موسكو على سبيل المثال، إلى جعل النظام في جورجيا مواليا لها، أملا منها في السيطرة على خط أنبوب "باكو–تبيليسي–جيهان"[2] *Baku-Tbilisi-Ceyhan (BTC)* الإستراتيجي، وكذلك خط أنبوب "باكو–أرضروم" *Baku-Erzurum* بين أذربيجان وتركيا، وهو ما مثل أحد الأسباب الرئيسية لهجوم روسيا على جورجيا في شهر أوت من عام 2008[3].

وتعتبر روسيا لاعب رئيسي في أسواق الطاقة العالمية، ورغم عدم عضويتها في منظمة الأوبك، إلا أنها تمتلك 34% من إحتياطي الغاز الطبيعي العالمي، ونحو 13% من إحتياطيات البترول العالمية، وهي من أكبر مصدري النفط بعد العربية السعودية، حيث يستورد الإتحاد الأوربي 30% من إحتياجاته النفطية منها، وتقريبا نصف إحتياجاته من الغاز الطبيعي.

---

[1] Kamila Proninska, Op.Cit., p.234.

[2] هو خط الأنابيب الذي تم فتحه عام 2005 لنقل النفط الخام عبر مسافة تصل إلى 1776 كلم، من الحقول النفطية لـ*Azeri-Chirag-Guneshli* على بحر قزوين إلى غاية البحر الأبيض المتوسط، ويتضمن الخط 8 محطات لضخ البترول على طول طريقه، وهو يستمد اسمه من عبوره عبر "باكو" عاصمة أذربيجان"، و"تبيليسي" عاصمة جورجيا، وميناء "جيهان" على الساحل التركي في الجنوبي الشرقي من البحر المتوسط، وهو ثاني أطول خط أنابيب للنفط في العالم بعد خط *Droujba* الذي يربط وسط أوربا بروسيا.

[3] Gal Luft and Anne Korin, Op.Cit., p.9.

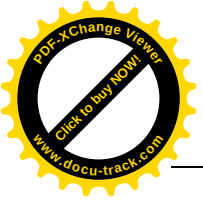
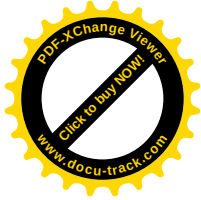

لكن روسيا لا تستخدم صادراتها من النفط والغاز لتقوية اقتصادها فحسب، بل كأداة فعالة في السياسة الخارجية، الأمر الذي يصعد التوتر بينها وبين أوربا التي تمثل السوق الرئيسية للنفط والغاز الروسي، والهدف الرئيسي لسياسة الكريملن الطاقوية، سعيا منها إلى زيادة اعتماد أوربا السياسي والإقتصادي على إمدادات الطاقة الروسية، فقد شكلت روسيا تحديا كبيرا على الأمن الطاقوي الأوربي، بعد انقطاع توريد الغاز بسبب النزاع الروسي الأوكراني بشأن الأسعار، والهجوم الروسي على جورجيا في صيف 2008.

ولقد أدت هذه الحرب إلى عودة روسيا بقوة إلى جنوب القوقاز[1]، والإلتفاف على أذربيجان الغنية بالنفط، كما سيطرت على خطوط الطاقة الرئيسية والسكك الحديدية التي تنقل الموارد الطبيعية من بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى الغرب، والسلع الصناعية والإستهلاكية إلى الشرق، فقد قام الجيش الروسي بتدمير القوة العسكرية الجورجية التي كانت تحمي خطوط أنابيب الطاقة، فضلا عن ميناء بوتي الجورجيّ *Georgean Port of Poti* محطة الممر المهمة بين الشرق والغرب، وقد أعلنت روسيا أنها ترغب في تغيير توازن القوة العالمي بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية، ومراجعة المؤسسات الإقتصادية العالمية، واستعادة قدرة تنافسية عالية[2].

ومن الدول المنتجة للطاقة، يعتبر أعضاء منظمة "الأوبك" الأكثر تأثيرا، بحيث تمتلك هذه الأخيرة 78% من إحتياطيات العالم النفطية المؤكدة، وتنتج نحو 40% من النفط العالمي، وهو ما يتيح للمنظمة الهيمنة على جانب العرض والقدرة على فرض سعر النفط من خلال حصص إنتاجها، مما يدفع الدول المستهلكة إلى إعتماد تدابير وسياسات ترمي إلى إضعاف قبضة "الأوبك" على الإقتصاد العالمي كلما زادت أسعار النفط. ذلك أن تاريخ العلاقات بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في هذه المنظمة، هو تاريخ تسابق وتنافس، فقد تحكمت هذه الأخيرة منذ نشأتها بالسوق، دفاعا عن الريع الإقتصادي الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من أسعار النفط، ونذكر أن "الأوبك" قامت بتخفيض حصة إنتاجها في السوق في الفترة ما بين 1973-1981، وقامت بتعويض تعثر الطلب على النفط بمضاعفة أسعاره بمقدار أربعة أضعاف، ولقد شكلت هذه الفترة نقطة بداية الخلاف في العلاقات بين الدول الأعضاء في المنظمة والدول غير الأعضاء فيها[3].

---

[1] هي منطقة جيوسياسية تقع عند الحدود بين أوربا وآسيا، وغالبا ما تقسم إلى القوقاز الجنوبي والقوقاز الشمالي.

[2] Ariel Cohen, ‘‘The Flawed Energy Superpower’’, In. Gal Luft and Anne Korin (Eds), Energy Security Challenges for the 21st Century : A Reference Handbook, (Santa Barbara, California : ABC-CLIO, LLC, 2009), p.92.

[3] بول ستيفنز، "الديناميات المتغيرة للعلاقات بين منظمة أوبك والدول خارج المنظمة: الوضع الحالي والإحتمالات المستقبلية"، في. نفط الخليج بعد الحرب على العراق: إستراتيجيات وسياسات، (أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص،ص.185، 188.

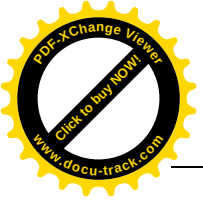
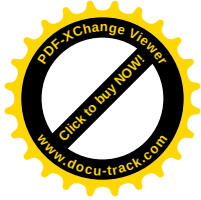

ومنذ هذه الصدمة النفطية بدأ النقاش حول الأمن الطاقوي في الولايات المتحدة، حيث برزت قضايا النفط والطاقة على الأجندة السياسية الأمريكية بعد وصول إدارة "ريتشارد نيكسون" *Richard Nixon* ، خاصة مع شدة برودة شتاء 1969-1970 مقابل نقص المعروض من النفط والغاز الطبيعي، لتصبح مشاكل الإمداد مزمنة مع بداية السبعينيات، مما أدى إلى بداية بروز "أزمة الطاقة" في الخطاب السياسي الأمريكي"، لاسيما مع التزايد السريع في معدل الطلب على جميع أشكال الطاقة[1].

ولقد ضغطت أزمة النفط في التسعينيات على الحكومات الوطنية، وذلك لإيجاد طرق تضمن الإمدادات الطاقوية في مثل هذه الأوقات، ورأت هذه الحكومات ضرورة التنسيق والعمل معا في ظل الظروف القصوى، وكانت نتيجة ذلك أن شكلت حينها الدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية" *Organization for Economic Cooperation and Development* جبهة مشتركة لمواجهة جبهة "الأوبك"، وذلك بتأسيسها لـ "الوكالة الدولية للطاقة" *International Energy Agency* التي ركزت اهتمامها على سياسات إدارة الأزمات، ولا تزال ترتيبات الحالات الطارئة التي أقرتها الدول الأعضاء في الوكالة، إحدى أهم ركائز نظام الأمن الطاقوي، من بينها وجوب أن تحتفظ الدول الأعضاء في الوكالة بمخزونات نفطية لكي تُستخدم في الرد عن أي حالة طارئة يتعرض لها المعروض من النفط، ولقد تم اللجوء إلى هذه المخزونات الإحتياطية مؤخرا في عام 2005، بعد وقوع كوارث طبيعية في خليج المكسيك أدت إلى عرقلة الإنتاج[2].

ونظرا لمحدودية مرونة العرض، تتفاقم التقلبات السياسية من خلال تذبذب الأسعار التي لا يمكن التنبؤ بها، وتشمل المصادر الأساسية لحالة عدم الإستقرار هذه، قضايا مثل الصراع في الشرق الأوسط وخطر أن يؤدي النزاع الأمريكي والإسرائيلي مع إيران -بشأن برنامجها النووي- بهذه الأخيرة إلى دعم الميليشيات في العراق، وخطر أن يمتد ذلك إلى الخليج الفارسي[3]، والصراع في دلتا النيجر، فضلا عن صعوبة تأمين طرق النقل الرئيسية للنفط، حيث أن ما يقارب 40% من صادرات النفط العالمية تمر عبر مضيق ملقا[4] *Straits of Malacca* ، وحوالي 7% من خلال مضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، ولقد هدّدت طهران سنة 2007 بغلق مضيق

---

[1] Daniel Yergin, The Prize : The Epic Quest for Oil, Money, and Power, (New York : Simon and Shuster, 1991), pp.525, 526.

[2] Kamila Proninska, Op.Cit., p.237.

[3] يقع في جنوب غرب آسيا بين إيران وشبه الجزيرة العربية، وهو امتداد للمحيط الهندي، يُعرف تاريخيا وعالميا بالخليج الفارسي، في حين يسمى بالخليج العربي أو الخليج في معظم الدول العربية.

[4] هو إمتداد ضيق للمياه يبلغ طوله نحو 805 كلم بين شبه جزيرة ماليزيا وجزيرة سومطرة الإندونيسية.

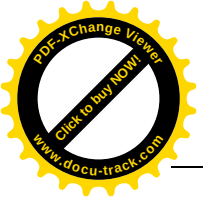
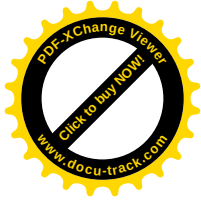

هرمز[1] إذا ما هوجمت بسبب برنامجها النووي، وهو ما يوضح كيف يمكن أن تتشابك قضايا الطاقة مع قضايا الأمن الدولي[2].

من ناحية أخرى، تتوفر أمريكا اللاتينية على كميات كبيرة من إحتياطيات النفط المؤكدة، لكن النظام الفنزويلي والبوليفي والأكوادوري يناهض الولايات المتحدة على نحو متزايد، وذلك لحساب التواجد الصيني في المنطقة، التي تحولت إلى ساحة تنافس بين القوى المتعطشة للطاقة، وتمثل فنزويلا التحدي الأكبر للأمن الطاقوي الأمريكي، فقد أعربت عن نيتها في تقليل اعتمادها على السوق الأمريكية التي تمثل حوالي ثلثي الصادرات النفطية للبلاد، علما أن كراكاس *Caracas* قد استخدمت سلاح النفط على غير مرة كأداة للسياسة الخارجية[3].

إن الآثار السياسية لكل من روسيا وإيران وفنزويلا على سوق النفط هي الأكثر وضوحا، فقد ترك الزبائن والمستثمرون الذين يتعاملون معها في العديد من المرات، جانبا من اهتماماتهم السياسية للحفاظ على مصالحهم التجارية، حيث استخدمت كل من هذه الدول الثلاث ثرواتها الطاقوية لتعزيز نفوذها الإقليمي في الدول المجاورة الأقل ضعفا، ناهيك عن تعقيد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[4].

ويسعى المستهلكون عادة إلى تنويع مصادر الإمداد بالطاقة لتعظيم أمنهم، فذلك يقلل من تأثير صدمة انقطاع الإمداد من مصدر واحد، وربما تمثل الصين التحدي الأكبر، نظرا لحجم السكان والنمو الإقتصادي السريع، فهي تمثل 40% من الزيادة العالمية في الطلب على النفط مؤخرا، وقد زاد إستهلاكها بمقدار مرتين مقارنة بالعقد السابق، ومن المتوقع أن تتزايد مبيعات السيارات فيها عن تلك في الولايات المتحدة، وذلك في آفاق العام 2015، وتركز الصين جهودها لتعزيز أمنها الطاقوي باستثمارها في البنية التحتية الطاقوية في جميع أنحاء العالم، لا سيما في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى[5].

إن طلب الصين المتزايد على الطاقة جعلها مستوردا خالصا للنفط منذ عام 1993، ومنذ ذلك الحين أصبحت إستراتيجيتها الخارجية الخاصة بالطاقة ترمي إلى تنويع مستورداتها النفطية من خلال الإستثمارات، حيث تقوم "شركة الصين الوطنية للبترول" *China National Petroleum*

---

[1] يقع بين خليج عمان والخليج الفارسي، وهو الممر البحري الوحيد من الخليج الفارسي المفتوح إلى المحيط، مما يعطيه أهمية إستراتيجية عالمية.

[2] Carlos Pascual and Evie Zambetakis, Op.Cit., pp.13, 14, 15.
[3] Gal Luft and Anne Korin, Op.Cit., p.10.
[4] Carlos Pascual and Evie Zambetakis, Op.Cit., p.17.
[5] Gal Luft and Anne Korin, Op.Cit., p.11.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

Corporation (CNPC) على سبيل المثال، بشراء الرخص لإنتاج النفط والغاز في مختلف أنحاء العالم، من منطقة آسيا–المحيط الهادي، إلى أمريكا الجنوبية مرورا بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، كما أنها تستحوذ على شركات النفط الأجنبية وتبحث عن حلول لنقل مصادر الطاقة من روسيا وآسيا الوسطى عبر خطوط الأنابيب.

وترى الولايات المتحدة من جهتها، أن إستراتيجية الطاقة الصينية تخلق تحديات إقتصادية واستراتيجية جديدة، من شأنها تغيير المشهد السياسي برمته، فالصين لا تقوم باستثمار رؤوس أموالها في جميع المناطق الرئيسية المنتجة للنفط في العالم وحسب، بل وقد حاولت شراء إحدى أكبر شركات النفط الأمريكية "يونوكال"[1] *Unocal* ، وهي تحافظ على علاقات جيدة مع الدول المنتجة مثل فنزويلا، هذا ولقد استثمرت "شركة الصين الوطنية للبترول" في عمليات التنقيب عن النفط في السودان، في حين أن الولايات المتحدة كانت قد فرضت عقوبات على هذا البلد، بما في ذلك منع المواطنين والشركات الأمريكية من الإستثمار هناك[2].

المطلب الثالث: ذروة النفط وتهديد إنقطاع الإمداد

رغم الإستخدام العام لمصادر الطاقة المتجددة في كافة أنحاء العالم، إلا أن تأثيرها لايزال محدودا، ذلك أن الأفضلية تظل للموارد الهيدروكربونية خاصة النفط كمصدر رئيسي للطاقة، وباعتبار أنه مصدر قابل للنضوب، لابد أن يبلغ إنتاجه واستهلاكه الذروة في مرحلة ما، بيد أنه لا يمكن تحديد ذلك يقينا، هذا علما أن هناك ما يزيد عن 1148 مليار برميل من الإحتياطيات المؤكدة[3] تنتظر من يستخرجها، وأن عمليات التنقيب الجديدة ستوفر كميات هائلة من النفط قد لا

[1] هي شركة بترول أمريكية منحلة، كانت رائدة في استكشاف وتسويق النفط، منذ أواخر القرن 19م إلى غاية القرن 21م، أين تم دمجها مع شركة "شيفرون" الأمريكية في 2005، لتصبح شركة فرعية تابعة لهذه الأخيرة.

[2] كاميلا برونسكي، المرجع السابق، ص، ص.355، 356.

[3] هي كميات النفط في الخزانات المعروفة والتي استطاعت المعلومات الجيولوجية باستخدام التقنيات المتوفرة، من تقديرها بدرجة معقولة من اليقين، ويمكن مراجعة هذه التقديرات كلما استحدثت وتطورت تقنيات الإستكشاف أو الإنتاج، أو وفقا للتغييرات في سعر النفط الخام، وبالتالي يبقى هذا الموضوع محل نقاش، ذلك أنه من الصعب تقدير الإحتياطيات المؤكدة في كل منطقة بصفة مطلقة. لمزيد من التفصيل أنظر:

Etanislas Ngodi, Pétrole et Géopolitique en Afrique Centrale, (France : l'Harmattan, 2008).

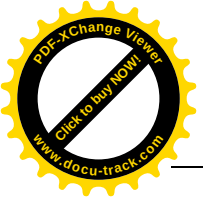
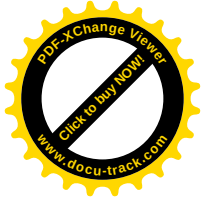

يمكن تقدير حجمها، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة، مما يعني أنه كلما تزايدت حاجة العالم إلى الطاقة، تزايد مقدار استكشافها[1].

وفي حين يمتلك العالم ما يكفي لسد حاجته من النفط لعدة عقود قادمة، فإن الإحتياطيات النفطية المؤكدة لا تتوزع بالتساوي عبر بقاع العالم، حيث يمتلك الشرق الأوسط لوحده ثلثي الإحتياطي النفطي العالمي. وبينما أن المخاوف بشأن وصول النفط إلى ذروته بشكل مفاجئ قد تكون لا أساس لها، فإن المخاوف الأخرى تتمثل في احتمال نشوب صراع أو أزمة قد توقف إمدادات الطاقة في هذا الجزء من العالم أو ذاك، لذلك تعتبر العديد من الحكومات عبر العالم أن الأمن الطاقوي هو مسألة بالغة الأهمية، وأنه لابد من تنويع مصادر الطاقة بدل الإعتماد على منطقة واحدة بعينها[2].

إن النقاش حول "ذروة النفط" بدء في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1956، بعدما توقع الجيوفيزيائي العامل في شركة "شل" *Shell* "ماريون كينغ هوبرت" *Marion King Hubbert* –بشكل صحيح– أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيصل إلى ذروته في سنة 1969–1970، ليتضاءل بسرعة بعد ذلك، مشيرا أن بداية تراجع إكتشاف حقول نفطية جديدة، تعني أنه علينا الإعتماد على الإحتياطيات والتي تُستنفذ ببطء، بالتالي فإن وجهة نظر "هوبرت" تتلخص في أن النفط محدود.

بحيث يرى هذا الأخير، أنه إذا ما تم استكشاف حوض نفط بما فيه الكفاية، فإنه من الممكن التنبؤ متى سيحقق ذروة إنتاجه ومتى سينفذ النفط فيه، ومن أجل التنبؤ بنهاية الموارد النفطية في بلد ما أو في العالم بأسره، قام أنصار "هوبرت" بإضافة افتراض أن البنية الجيولوجية للكرة الأرضية معروفة وأنه قد تم استكشافها بعناية وإسهاب، لذلك فمن غير المحتمل أن يكون هناك أي رواسب نفطية غير معروفة تماما.

لكن نموذج "هوبرت" يعاني من مشكل رئيسي، فهو عاجز عن التنبؤ بالقرارات السياسية التي تؤثر على الإنتاج، وتغير العادات التي تؤثر في الإستهلاك واتجاهات الأسعار، والتطورات التكنولوجية التي تؤثر على كل من الإنتاج والإستهلاك، وهلم جرا[3]. كما أن عمليات التنقيب عن الموارد الكربونية في العالم لم تكتمل بعد، فمن بين الأحواض الرسوبية الموجودة على الأرض، لم يتم

---

[1] ريتشارد بانيجيان، "الدور الحيوي للطاقة في الإطار الجيوسياسي العالمي الجديد"، في. نفط الخليج بعد الحرب على العراق: إستراتيجيات وسياسات، (أبوظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص، ص.41، 42.

[2] نفس المرجع، ص، ص.42،45.

[3] Leonardo Maugeri, The Age of Oil : The Methology, History, and Future of the World's most Controversial Resourse, (USA : Praeger Publishers, 2006), pp.202, 203, 204.

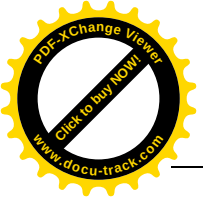
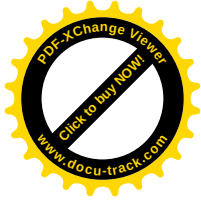

استغلال سوى 30% منها، وجزء منها لا يزال يحتاج إلى المزيد من التنقيب باستخدام تقنيات حديثة ومتقدمة، والعراق مثال على ذلك[1].

بالتالي، لا يرى "ليونارد ماوجيري" *Leonardo Maugeri* من شك في أن الموارد النفطية محدودة، لكن لا أحد يعلم بمدى محدوديتها، ومحاولة تقييم حجمها أمر في غاية التعقيد، فالنفط لا يتواجد تحت الأرض على شكل بحيرات كبرى أو كهوف، كما يسود في الإعتقاد –الأمر الذي يجعل التقييم أبسط بكثير– بل هو يتواجد محصورا في صخور مسامية تحت سطح الأرض، وهو ما يعرف بالخزانات *The Reservoirs* ، وأحيانا يتواجد في خلايا صغيرة جدا لا يمكن للإنسان رؤيتها[2].

ولقد أشار جيولوجيون آخرون أن نسبة اكتشاف النفط تتراجع منذ عقود، فقد لاحظ جيولوجي شركة "شل" "كنيث ديفييس" *Kenneth S. Deffeyes* أن نمو إنتاج النفط العالمي يتضاءل بنسبة 0.6% سنويا منذ عام 1998، ووفقا لوجهة نظره فإن نمو الإنتاج قد توقف، لكن وبسبب أن النفط يُنتج في أجزاء مختلفة وكثيرة من العالم، فإن الحديث عن ذروة النفط دون النظر إلى ما يحدث في هذه المناطق المختلفة، هو أمر مضلل[3].

ولقد اتُهمت المملكة العربية السعودية بوصفها عضوا في منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك"، بعدم كشفها لبيانات إحتياطياتها الحقيقية، حيث فوجئ العديد من الخبراء عندما تضاعفت بيانات احتياطيات منظمة "الأوبك" في غضون فترة زمنية قصيرة خلال الثمانينيات، وتساءل بعض الخبراء السابقين في "أرامكو السعودية"[4] *Saudi Aramco* عن بعض البيانات الخاصة بالشركة، وحقيقة أن القدرة الإحتياطية للمملكة غير معروفة، وأنها قد تتجاوز النسبة الحالية، أي من 1.5 إلى مليوني برميل يوميا.

إن الإحتياطيات النفطية خارج الشرق الأوسط تُستنفذ بسرعة كبيرة، مما يشير أن مدى فترة استمرار الإحتياطيات المؤكدة بمعدلات الإنتاج الحالية هي قليلة جدا (15 سنة لبقية العالم مقارنة مع 80 عاما بالنسبة للشرق الأوسط)، وذلك وفقا لمعهد المحللين للأمن العالمي[5] *Institute of the*

---

[1] Leonardo Maugeri, Op.Cit., p.205.
[2] Ibid., p.207.
[3] George Orwell, Black Gold : The New Frontier in Oil for Investors, (New Jersey : John Wiley and Sons, Inc, 2006), p.5.
[4] هي شركة النفط الوطنية السعودية، تعرف رسميا بشركة نفط العربية السعودية، غير أن إسمها هو إختصار لـ"شركة النفط العربية الأمريكية" *Arabian American Oil Company* وهي تملك غالبية الموارد الهيدروكربونية في المملكة، إنتاجا واحتياطا، مما يجعلها شركة النفط الأولى في العالم. ويقع مقرها الرئيسي في مدينة الظهران في شرق البلاد.
[5] هم مجموعة من المسؤولين السابقين عن الأمن القومي في واشنطن، الذين يحاولون رفع مستوى الوعي حول الحاجة إلى الأمن الطاقوي.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

Analysts of Global Security (IAGS) ، وعلى هذه الوتيرة سيكون الشرق الأوسط الخزان الرئيسي الوحيد للنفط الخام الوفير[1]. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك افتراضات كثيرة لصالح أو ضد فكرة "ذروة النفط"، ترجع جزئيا إلى المصالح المعينة لكلا المعسكرين، وهذا لا يعني أنهم على خطأ، لكن لا أحد يعلم حتى يحصل الأمر بالفعل، وهذه هي المأساة حسب المراسل الإقتصادي "جورج أورويل" *George Orwell*[2].

في حين كتب "بيتر ترتزاكيان" *Peter Tertzakian* في مؤلفه، أن النفط لم ينفذ بعد ولا يزال متوفرا ولعدة عقود أخرى، إن لم يكن لفترة أطول، لكن في المقابل هناك نقص في كميات النفط الرخيص، خاصة ذلك الذي يتدفق بسهولة ويسهل إستخراجه ويخلو من الكبريت، والمعروف باسم "الخام الخفيف الحلو" *Light Sweet Crude* الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة، ولأن إمداداتها أصبحت في تضاؤل مستمر في الوقت الذي يتسارع فيه الطلب العالمي، فإن التغيير الكبير الذي يجري حاليا من شأنه أن يضع ضغوطا على نمط الحياة الأمريكي[3].

فاليوم عندما يتحدث الخبراء عن حقول نفطية جديدة أو زيادة مستويات الإنتاج، فإنهم يشيرون أيضا إلى نفط أثقل وأقل جودة، ونظرا للصعوبات التقنية والمخاطر التي ينطوي عليها استخراج نفط من هذا القبيل، لابد أن يكون سعره مرتفعا جدا، حتى يستحق التنقيب عنه واستخراجه من باطن الأرض، وبناء خطوط الأنابيب ومرافق نقله إلى السوق. من ناحية أخرى فإنه في ظل غياب استثمارات ضخمة، سيتراجع الإنتاج العالمي مقابل زيادة الطلب العالمي على النفط. وقد تكون هناك حاجة إلى رفع أسعار النفط وذلك بغرض توفير الحافز للإستكشاف بالنظر إلى الطلب المتزايد بشكل مطرد، فعصر البرميل الواحد بـ20 دولار قد أصبح من التاريخ، حيث يعتقد الخبراء بمن فيهم "بيتر ترتزاكيان" أن أسعار النفط ستصبح متقلبة بشكل متزايد على مدى السنوات المقبلة[4].

كما يرى هذا الأخير، أن الأخبار اليومية عن النفط، تعسفية، متضاربة ومربكة، غالبا ما تستند على مفاهيم خاطئة أو أنصاف حقائق، فقد سمع الجميع على سبيل المثال أنه بإمكان منظمة "الأوبك" إنتاج المزيد من النفط لتخفيض الأسعار، أو أن الحفر في "محمية ألاسكا" سيخفف من اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، لكن الحقيقة هي أن هذه الأخيرة مدمنة بشدة على الطاقة الزهيدة السعر، وأن المعايير التكنولوجية النابعة من القرن المنصرم راسخة، لدرجة أنه من غير الممكن إعتماد نهج جديد أو مختلف بهذه السهولة والسرعة، وعلاوة على ذلك فإنه بسبب

[1] George Orwell, Op.Cit., p.6.
[2] Ibid., p.7.
[3] Peter Tertzakian, A Thousand Barrels a Second : The Coming Oil Break Point and the Challenges Facing an Energy Dependent World, (New York : McGraw-Hill, 2006), p.1.
[4] Ibid., pp.3, 4.

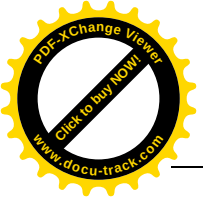
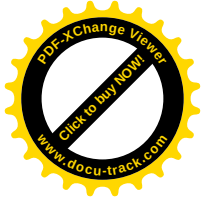

الطلب الأمريكي على النفط المستورد، المتزايد على نحو متسارع، فقد أصبح الأمن القومي الأمريكي معرضا لمخاطر عالمية حسب "ترتزاكيان"، وأن الحق الطبيعي للفرد الأمريكي في الطاقة الوفيرة والموثوقة على وشك الزوال، "فمادام الإستهلاك العالمي للنفط يصل إلى 1000 برميل في الثانية، من الواضح أننا نقترب من نقطة الفصل في دورة الطاقة والتي ستصل عواقبها إلى كل بيت"[1].

ويضيف "جورج أورويل"، أنه نظرا لاحتمال أن يصل النفط إلى حد نهائي، فإن ذلك سيزيد البطالة والتضخم تفاقما، وهو ما يوحي إليه الإرتفاع المستمر لأسعار النفط نتيجة زيادة الطلب ونقص القدرة الإحتياطية، فقد بدأت أسعار النفط صعودها الحاد سنة 2004 بسبب أربعة عوامل من شأنها أن تظل قائمة لفترة من الوقت، وهي:

أولا: الطلب المتزايد وبشكل سريع لكل من الصين والهند، الأمر الذي يشكل ضغطا على نظام العرض العالمي، حيث يبلغ عدد سكان هاتين الدولتين مجتمعتين حوالي 2.3 مليار نسمة، وهما تتنافسان مع الولايات المتحدة على النفط وغيره من أنواع الوقود الأحفوري في كل مكان من العالم، لدرجة أن "شركة الصين الوطنية للبترول" شاركت شركة "شيفرون" *Chevron* في حرب للمزايدات بغرض شراء شركة "يونوكال" *Unocal* الأمريكية للتنقيب عن النفط ومقرها بكاليفورنيا، وقد عرضت الشركة الصينية دفع مبلغ 18.5 مليار دولار في سبيل ذلك، في صيف عام 2006.

ثانيا: أن الدول الرئيسية المنتجة للنفط في العالم، والمتواجدة معظمها في منطقة الشرق الأوسط المضطربة سياسيا، قد وصل إنتاجها إلى حده الأقصى، ولم يعد لديها طاقة إنتاجية فائضة، باستثناء المملكة العربية السعودية، لكنها لا تملك سوى ما بين 1.5 ومليوني برميل يوميا من الطاقة الفائضة، وذلك ليس بكثير، مما يعني أنها عاجزة عن احتواء أي ضغوط إضافية تتعلق بالطلب على النفط، والمخاوف الناجمة عن هذه الحالة تغذي مخاوف أكبر بشأن نقص الإمدادات في المستقبل، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الوقود[2].

ثالثا: أصبحت التوترات الجيوسياسية التي تعطل الإمدادات من فنزويلا ونيجيريا وروسيا والشرق الأوسط أمرا شائعا، وقد كانت البداية بإضراب دام لمدة شهرين قامت فيه فنزويلا بشل صادراتها النفطية أوائل عام 2003، في حين كان هجوم الكريملن على شركة "يوكوس" *Yukos*[3]

---

[1] Peter Tertzakian, Op.Cit.,pp.4, 7.

[2] George Orwell, Op.Cit., p.8.

[3] هي شركة نفط روسية خاصة، كانت تحت سيطرة المليونير الروسي "ميخائيل خودوركوفسكي" *Mikhail Khodorkovski* وعدد من رجال الأعمال الروس، وإلى غاية جويلية من عام 2004، كانت إحدى أكبر شركات النفط الخاصة في العالم، فقد كانت تنتج 20% من النفط الروسي أو ما يعادل 2% من الإنتاج العالمي.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وإعادة تأميم صناعة النفط الروسية، إشارة على عدم موثوقية الإمدادات الروسية[1]، أما في نيجيريا فقد قامت جماعة مسلحة باختطاف عدد من عمال النفط الأجانب في منطقة دلتا النيجر في أوائل عام 2006، وأجبرت كلا من الشركات الأجنبية "شل" *Shell* الأنجلو–هولندية و"شيفرون" *Chevron* الأمريكية وإني" *ENI* الإيطالية إلى تعليق إنتاج حوالي 500.000 برميل من النفط يوميا، وذلك لعدة أسابيع.

لكن من بين جميع القضايا الجيوسياسية، تمثل مواجهة إيران بشأن طموحاتها النووية، الأكثر إشكالا وتعقيدا، ذلك لأن إيران هي رابع أكبر مصدر للنفط في العالم، وهي تقوم بتزويد سوق النفط بما يقارب 2.5 مليون برميل يوميا، وهي كمية ضخمة لا يمكن تغطيتها من قبل المنتجين الآخرين، في حال قررت طهران إستخدام النفط كسلاح ضد الغرب[2].

رابعا: أصبح قطاع الطاقة مفتوحا لانضمام المستثمرين العاديين في البورصة الأمريكية منذ شهر أفريل 2006، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط وبالنتيجة إرتفاع أسعار المنتجات النفطية، الأمر الذي سيجبر الفرد الأمريكي –حسب "جورج أورويل– إلى إنفاق المزيد من المال على وقود سيارته، وفي شراء تذكرة الطائرة، ولتدفئة منزله في فصل الشتاء، وفي شراء أي شيء مستورد يتم توزيعه في جميع أنحاء البلاد من قبل سائقي الشاحنات التي تستخدم بدورها الديزل، وقد يحدث ما هو أسوأ، كفقدان الأمريكي لوظيفته[3].

إن كل هذه العوامل ستؤدي في كثير من الأحيان إلى قطع إمدادات الطاقة في السنوات المقبلة، مما سيقود في نهاية المطاف إلى تراجع النمو الإقتصادي الأمريكي، ويرى "جورج أورويل" أنه من الممكن إبعاد هذه المشكلة لفترة من الوقت، من خلال السيطرة العسكرية على مناطق إنتاج النفط في الشرق الأوسط وغرب إفريقيا. هذا ويعتقد الكثيرون أن حرب العراق سنة 2003، كانت من أجل ضمان الوصول إلى أحد أكبر احتياطيات النفط في العالم التي تقدر حاليا بـ 112.5 مليار برميل، أو ما يعادل نحو 11% من الإجمالي العالمي، كما أن الإحتياطيات العراقية قد تنافس تلك في المملكة العربية السعودية، فضلا عن أن نفط العراق من نوعية عالية وأرخص إنتاجا من نفط المكسيك[4].

---

[1] وقد جاء تأكيد ذلك في شتاء سنة 2006، عندما قام الروس بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا وقد تأثرت من جراء ذلك إمدادات الغاز إلى أوربا الغربية.

[2] George Orwell, Op.Cit., p.9.
[3] Ibid., p.9.
[4] Ibid., p.11.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

المبحث الثاني: البعد العسكري للأمن الطاقوي

أسس خطاب "جيمي كارتر" *Jimmy Carter* في الثمانينيات، للنزعة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك بهدف تأمين إمدادات النفط في المنطقة، خاصة بعدما بلغ الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة ذروته في عام 1971 كما تنبأ لذلك "ماريون هوبرت"، ولقد أصبحت هذه النزعة تعرف فيما بعد بـ"مبدأ كارتر" الذي تستمر الإدارات الأمريكية في انتهاجه، من خلال توسيع رقعة تطبيقه إلى ما وراء الشرق الأوسط، لتشمل أهم المناطق المنتجة للنفط في العالم، خاصة أمريكا اللاتينية وغرب إفريقيا في إطار الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب.

يتعرض هذا المبحث لسعي واشنطن إلى تعزيز قدرتها لقذف قواتها العسكرية، في سبيل حماية مرافق الطاقة الحيوية من الهجمات الإرهابية، وذلك من خلال الربط بين الأمن الطاقوي والحرب على الإرهاب.

المطلب الأول: تعزيز القدرة الأمريكية لقذف القوات المسلحة

إن بروز الأمن الطاقوي في الميزانية والتخطيط العسكري قد يكون مبالغا فيه، غير أن إمكانية أن تصبح مسألة الحصول على موارد الطاقة صراعا مسلحا واسع النطاق، هو بلا شك أحد الإحتمالات الأكثر مدعاة للقلق التي تواجه النظام الدولي اليوم، ولابد للمجتمعات المتقدمة وذلك في سبيل استقرارها السياسي، وللبلدان النامية استمرارا لتحسنها الإقتصادي والإجتماعي، أن تتجنب مثل هذا الصراع.

وليس هناك ما هو أكثر احتمالا لإثارة الصراع بين الدول في القرن الحادي والعشرين من النفط، الذي يعتمد عليه تطور المجتمعات الصناعية، وبالتالي فلابد من توفيره حتى إن اقتضى الأمر إستخدام القوة العسكرية. ومن المتوقع أن تردّ الولايات المتحدة على الصعيد الإستراتيجي، إذا ما تعرضت الأسعار والإمدادات الطاقوية عامة والنفطية خاصة لأي تهديد، وفي هذا الإطار يمكن أن نسوق تصريح "جيمي كارتر" *Jimmy Carter* لعام 1980، أنه ينبغي مواجهة الإختراق السوفياتي للخليج الفارسي بالقوة، حتى إن اقتضى الأمر إستخدام الأسلحة النووية[1].

[1] Daniel Moran and James A. Russel, ‘‘Introduction : The Militarization of Energy Security’’, In. Daniel Moran and James A. Russell (Eds) ; Energy Security and Global Politics : The Militarization of Resource management, (London : Routledge, 2009), p.12.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

ولقد أعرب صناع السياسة الأمريكية مؤخرا عن الحاجة المتزايدة للقوة العسكرية، وذلك لضمان وتأمين وصول الإمدادات النفطية القادمة من الخارج إلى الولايات المتحدة، ففي أواخر عام 2006 على سبيل المثال، ختم فريق عمل "مجلس العلاقات الخارجية"[1] *Council on Foreign Relations* أشغال دورته بخلاصة مفادها، أن سوق النفط العالمية تعتمد بشكل متزايد على مصادر عرض بعيدة المسافات، وغالبا ما تكون في أماكن مضطربة وغير آمنة، بالتالي فإن الحاجة إلى حماية البنية التحتية للإنتاج والنقل سوف تزداد، ولقد أكد الفريق أن دور القوات الأمريكية الإقليمية المنتشرة في توفير هذه الحماية، سيكون ضروريا في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بحماية الممرات البحرية لنقل النفط، وهو أمر بالغ الأهمية[2].

وترجع نشأة الضغوط حول عسكرة الأمن الطاقوي إلى تشاؤم واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم حيال مستقبل مدى كفاية الإمدادات النفطية وإيصالها إلى المستهلكين دون عوائق، وربما يكون تصريح "جيمس شليسينجر"[3] *James R. Schlesinger* أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ[4] *Senate Foreign Relations Committee* في 16 نوفمبر 2005 تعبيرا عن هذا التشاؤم، حيث جاء فيه:

"في غضون العقود المقبلة، سنصل إلى نقطة الذروة، وبعدها سنكون غير قادرين على مواصلة زيادة إنتاج النفط التقليدي في جميع أنحاء العالم (...) والنتيجة هي وبكل بساطة، أنه مع مرور الزمن سيواجه العالم كله مشكلة متنامية في إمدادات الطاقة، وعلاوة على ذلك، فإننا سنشهد حتما تزايد الإعتماد على إمدادات الشرق الأوسط المضطرب، بالتالي ينبغي علينا أن نتعلم كيفية العيش مع درجات من اللاأمن، بدل سعينا إلى تحقيق الأمن البعيد المنال"[5].

---

[1] هو خزان فكري *Think Tank* أمريكي غير حزبي، يهدف إلى تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة والسياسة العالمية، تأسس سنة 1921، ويتكون من حوالي 5000 عضو من رجال الأعمال والإقتصاد والسياسة، وهو أحد الخزانات الفكرية الأكثر تأثيرا على السياسة الخارجية، كما أنه من يُصدر مجلة "الشؤون الخارجية" *Foreign Affairs*.

[2] Michael T. Klare, ‘‘Petroleum Anxiety and the Militarization of Energy’’, In. Daniel Moran and James A. Russell (Eds) ; Energy Security and Global Politics : The Militarization of Resource management, (London : Routledge, 2009), p.39.

[3] الذي تقلد منصب وزير الدفاع في إدارة كل من "ريتشارد نيكسون" *Richard Nixon* وجيرالد فورد" *Gerald Ford* ثم وزير الطاقة في عهد الرئيس "جيمي كارتر" *Jimmy Carter* .

[4] هي لجنة دائمة في الكونغرس، أسست سنة 1816، مكلفة بالنظر في تشريعات السياسة الخارجية وقيادة النقاش في الكونغرس، وهي مسؤولة عموما عن الإشراف –دون إدارة– وتمويل برامج المساعدات الخارجية، المدنية منها والعسكرية، ولقد نظرت اللجنة وناقشت معاهدات وتشريعات مهمة، بدءا من شراء ألاسكا عام 1867 إلى إنشاء الأمم المتحدة عام 1945.

[5] Michael T. Klare, ‘‘Petroleum Anxiety and the Militarization of Energy’’, Op.Cit., p.40.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

ولقد رسمت الولايات المتحدة سياسة واضحة لحماية البنية التحتية النفطية في الخارج لضمان وصول النفط منذ عام 1980، وذلك عندما صرح "جيمي كارتر" في يوم 23 جانفي أن: "عدم انقطاع صادرات نفط الخليج الفارسي أمر ضروري للإقتصاد الأمريكي، وأن أي تحرك من قبل قوة معادية لاعتراض هذا التدفق سيعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا النحو سيتم صده بأية وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية"[1]، ولقد عُرفت هذه السياسة بعد ذلك بـ"مبدأ كارتر" *Carter Doctrine* وذلك نتيجة التدخل السوفياتي في أفغانستان، الأمر الذي نظر إليه "كارتر" على أنه يشكل تهديدا مباشرا على سلامة شحنات النفط القادمة من الخليج الفارسي.

وكان التطبيق التالي لمبدأ كارتر، خلال السنوات الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، عندما بدأت قوات إيران بمهاجمة ناقلات النفط الكويتية أثناء السفر عبر الخليج الفارسي، بدعوى منع الكويت من تقديم قروض للعراق لشراء الأسلحة، وقد اعتبر "رونالد ريغان" *Ronald Reagan* ذلك تهديدا مباشرا على صادرات نفط الخليج الفارسي، وأمر بحماية ناقلات النفط الكويتية من قبل البحرية الأمريكية، معلنا أن مثل هذا العمل ضروري "لحماية مصالح الولايات المتحدة وللحفاظ على حرية الوصول وتنقل إمدادات النفط في المنطقة"[2].

أما من جانبه، فقد أعلن "جورج بوش الأب" *George H. W. Bush* بعد مرور ستة أيام من غزو العراق للكويت في 2 أوت 1990، أن العمل العسكري ضروري لحماية حقول النفط في المملكة العربية السعودية، وأنه لمواجهة الإحتلال العراقي للكويت، سيتم إرسال الوحدات الرئيسية للقوات الجوية الأمريكية لتتخذ مواقع دفاعية في جوار المملكة، كما حذر أنه نظرا لأن الولايات المتحدة كثيرة الإعتماد على النفط المستورد، فإن هذا الغزو يمكن أن يصبح تهديدا كبيرا على استقلالها الإقتصادي، خاصة وأن الولايات المتحدة تستورد ما يقارب نصف النفط الذي تستهلكه، وبالتالي فإن الإستقلال السيادي للمملكة العربية السعودية هو من قبيل المصلحة الحيوية الأمريكية، ولم تُعرب "إدارة بوش الأب" عن مبررات أخرى لهذه الحرب، مثل الرغبة في تحرير الكويت وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، سوى في وقت لاحق فقط، عندما كانت القوات الأمريكية تستعد للمعركة مع العراقيين[3].

[1] Michael T. Klare, ''Petroleum Anxiety and the Militarization of Energy'', Op.Cit., p.47.
[2] Ibid., p.48.
[3] Jay Hakes, A Declaration of Energy Independence : How Freedom From Foreign Oil Can Improve National Security and the Environment, (New Jersey : John Wiley and Sons inc, 2008), pp.79, 80.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وبالتالي فإنه بقدر ما تعلق الأمر بالخليج الفارسي، ستواصل الولايات المتحدة انتهاج "مبدأ كارتر"، وما يلفت النظر أنه قد تم توسيع هذا الأخير ليشمل مناطق أخرى منتجة للنفط في العالم، بما في ذلك حوض بحر قزوين وغرب إفريقيا، ولقد بدأ التوسع الأفقي لمبدأ كارتر في أواخر التسعينيات، عندما قرر "بيل كلنتون" *Bill Clinton* أن حوض بحر قزوين[1] ينبغي أن يصبح مصدرا رئيسيا للنفط بالنسبة للولايات المتحدة –والذي كان تحت سيطرة الإتحاد السوفياتي إلى حد كبير إلى غاية سنة 1992– الأمر الذي سيساعد في تقليل اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج.

وكانت الدول المستقلة حديثا، "أذربيجان" و"كازاخستان" حريصة على بيع ثرواتها النفطية للغرب، لكنها كانت تفتقر إلى معبر مستقل للتصدير، فقد كانت جميع خطوط الأنابيب الموجودة آنذاك تمر عبر روسيا، كما أنها كانت تعاني من تحديات الأقليات العرقية وحركات المعارضة الداخلية، وللحفاظ على تدفق النفط من بحر قزوين إلى الغرب، وافق "كلنتون" على المساعدة في بناء خط أنابيب جديد للنفط من أذربيجان إلى تركيا مرورا بجورجيا –بالتالي عدم المرور عبر روسيا– فضلا عن مساعدة هذه الدول على تعزيز قدراتها العسكرية الناشئة.

ولقد أعلن "كلنتون" عام 1997 في إجتماع جمعه برئيس أذربيجان "حيدر علييف" *Heydar Aliyev* أنه "في عالم يتزايد فيه الطلب على الطاقة، فإن أمتنا لا تستطيع أن تعتمد على منطقة واحدة لإمدادها بالطاقة"، ومن خلال تيسير صادرات النفط في أذربيجان، أوضح "كلنتون": "نحن لا نساعد هذه الأخيرة على الإزدهار وحسب، لكن أيضا نساعد على تنويع إمدادات الطاقة لدينا، وتعزيز أمن أمتنا"[2].

واستُخدمت هذه العلاقات في وقت لاحق، من قبل "إدارة بوش الإبن" لتسهيل التدخل الأمريكي في أفغانستان عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، ولدعم الحملة المستمرة ضد بقايا القاعدة وطالبان في المنطقة، وكان همّ "جورج والكر بوش" الأساسي، يتمثل في تحسين القدرة الأمريكية على قذف القوات المسلحة إلى مناطق القتال البعيدة، حيث جاء على لسانه في خطابه حول شؤون الأمن، وذلك في الأكاديمية العسكرية "سيتادل" *The Citadel* بـ"شارلستون" في "كارولينا الجنوبية" *South Carolina* يوم 23 سبتمبر 1999 –أي قبل دخوله إلى البيت الأبيض– أنه ينبغي على القوات الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، أن تكون سريعة الحركة والإنتشار، وتحتاج إلى أدنى حد من الدعم اللوجستي، كما يجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على قذف قواتها إلى مسافات

[1] غالبا ما يُصنف كأكبر بحيرة في العالم، وهو أكبر حوض على الأرض تحده روسيا من الشمال الشرقي، وأذربيجان من الغرب، وإيران من الجنوب، وتركمانستان من الجنوب الشرقي، وكازاخستان من الشمال الشرقي.

[2] Michael T. Klare, ‘‘Petroleum Anxiety and the Militarization of Energy’’, Op.Cit., p.49.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

بعيدة خلال أيام وأسابيع بدلا من أشهر، بالتالي ينبغي أن تكون القوات الأمريكية الأرضية الثقيلة أخف حركة، والقوات الخفيفة أكثر فتكا، أما فيما يخص القوات البحرية، فيجب تطويرها بأفكار واعدة كالسفينة الترسانة، المحملة بصواريخ طويلة المدى لتدمير الأهداف من مسافات بعيدة، في حين يجب على القوات الجوية أن تكون قادرة على الضرب من جانب لآخر من العالم وذلك بدقة متقنة التسديد[1].

إن هذا التأكيد على قدرات قذف القوات الأمريكية مهم جدا، من ناحية أنها قوات ستُدفع لخوض حروب النفط الإقليمية وحماية خطوط الأنابيب والمصافي وطرق النقل البعيدة على حد تعبير "مايكل كلير"، ويضيف هذا الأخير أنه لم يعد من السهل التمييز بين العمليات العسكرية الأمريكية الموجهة لمقاومة الإرهاب، وتلك المخصصة لحماية إمدادات الطاقة، وأن ميل "إدارة بوش الإبن" إلى هذا النوع من الدمج يتضح من خلال قيام القيادة الأمريكية الجنوبية "الساوثكوم" بتقوية قدرة الجيش الكولومبي على الدفاع عن أنابيب النفط ضد هجوم الغوار من جديد، وذلك على أساس توسيع الحرب على الإرهاب، وفي نفس الإطار كذلك، عملت القيادة الأوربية على تدريب القوات الجورجية لحماية خط أنابيب باكو–تبيليسي–جيهان، وهذا يشير إلى أن "إدارة بوش الإبن" تفضل التعويل أكثر على القوة العسكرية، إستجابة للتبعية الأمريكية للنفط الخارجي، فقد قامت بدمج أولويات سياستها الخارجية والأمنية الثلاث في خطة إستراتيجية واحدة موحّدة، ألا وهي تعزيز الوصول إلى النفط الأجنبي، وتعزيز القدرات الأمريكية لقذف القوات المسلحة، فضلا عن تكثيف العمليات العسكرية ضد الإرهاب[2].

من ناحية أخرى، فإن الإرهاب وتعرض إمدادات النفط للخطر، قد وفّر كذلك المبرّر لتعزيز قدرة الولايات المتحدة على قذف القوات العسكرية في القارة السمراء، من خلال التدخل العسكري الأمريكي في منطقة الساحل وغرب إفريقيا وخليج غينيا، وهي مناطق مفتاحية أخرى منتجة للنفط والتي تعاني من الشقاق والصراع الداخلي، ولقد برزت الأهمية المتزايدة لإفريقيا في تلبية إحتياجات الطاقة الأمريكية لدى "إدارة بوش الإبن" في "سياسة الطاقة الوطنية" *National Energy Policy* الصادرة في شهر ماي من عام 2001 والتي جاء فيها: "تحتوي إفريقيا جنوب الصحراء على 7% من احتياطيات النفط العالمية، وتضم 11% من الإنتاج العالمي للنفط (...) ومن المتوقع أن تتزايد أهمية مصادر النفط والغاز في غرب إفريقيا بالنسبة للسوق الأمريكية".

---

[1] مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة: أحمد رمو، (بيروت– لبنان: دار الساقي، الطبعة العربية 2011)، ص، ص.136، 137، 138.

[2] نفس المرجع، ص، ص.141، 142.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وهو ما أعطى القارة أهمية إستراتيجية لم تكن تتمتع بها من قبل، فقد لاحظ مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية "والتر كانستاينر" *Walter Kansteiner* في سنة 2002 أنها ستصبح أكثر أهمية في المستقبل، فالنفط الإفريقي هو مصلحة إستراتيجية قومية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. هذا ولقد انتقلت أهمية إفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية إلى مستوى جديد في 6 فيفري 2007، عندما أعلن "جورج دبليو بوش" أن وزارة الدفاع ستنشئ قيادة إقليمية جديدة، أطلق عليها إسم "الأفريكوم" *Africom*[1].

وهكذا، يمكن القول أنه بعدما تم تعيين إفريقيا بأنها "مصلحة إستراتيجية أمريكية"، وبعدما إندمجت سياسة الطاقة كليا في إستراتيجية أمن الأمة لدى "إدارة بوش الإبن" نهاية عام 2003، ونلتمس ذلك في تعبير وزير الطاقة "سبنسر أبراهام" *Spencer Abraham* بقوله: "أمن الطاقة هو(...) الأمن القومي"، فلقد خضع النفط الإفريقي لنفس النوع من المبادرات التوسعية العسكرية التي إمتدت إلى المناطق الأخرى المنتجة للنفط، وفقا لمبدأ كارتر، وتعتبر نيجيريا الأكثر بروزا، فهي المنطقة الإفريقية الرائدة في إنتاج البترول، وفي هذا الإطار قدمت الولايات المتحدة للجيش النيجيري مختلف أشكال المساعدة العسكرية، بما في ذلك الدعم بالأسلحة والمعدات وبرامج الأمن المتعددة الأطراف، مثل مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء *Trans-Sahara Counter-Terrorism Initiative (TSCTI)*[2].

ومن هنا فإن القوات الأمريكية سارعت ولسوف تظل تسارع لحماية حقول النفط وأنابيب نقله ومصافيه وطرق ناقلاته، ضمانا لأمنها الطاقوي، ويرى "مايكل كلير" أن القوات الأمريكية يمكن أن تساهم في صد الهجمات على المرافق الحيوية للطاقة وضمان استمرار تدفق النفط، غير أنها لن تستطيع أبدا إشباع الطلب الأمريكي المتزايد على النفط المستورد[3].

المطلب الثاني: الهجمات الإرهابية على مرافق الطاقة الحيوية

تعتبر خطوط الأنابيب التي يتم من خلالها نقل النفط والغاز من مواقع الإنتاج إلى مصافي التكرير ومحطات التصدير، أهدافا سهلة المنال من قبل الهجمات الإرهابية، وهو ما يطرح مشكلا لكل من الدول المنتجة وكذلك المستهلكة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن مصلحتها القومية مرتبطة بقوة، بالحفاظ على سبل الحصول على الطاقة من الأسواق العالمية، نظرا للإعتماد

[1] Michael T. Klare, ''Petroleum Anxiety and the Militarization of Energy'', Op.Cit., pp. 49, 50.
[2] Ibid., p.51.
[3] مايكل كلير، المرجع السابق، ص.143.

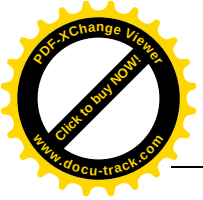
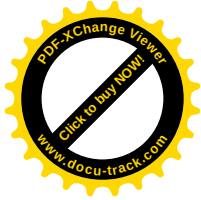

الأمريكي على النفط الأجنبي، ومدى حساسية الرأي العام المحلي الأمريكي من جراء ارتفاع أسعار النفط[1].

لقد أصبحت الفواعل غير الحكومية، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات أهدافا مشروعة من قبل الإرهابيين، الذين غالبا ما ينظرون إليها بوصفها تجسيدا ملموسا عن إعادة تأكيد الأجندة الإمبريالية الغربية عامة والأمريكية خاصة في دول الجنوب، ووفقا لوجهة نظر "مايكل كلير"، فإن النشطاء الإرهابيين في العالم الإسلامي يفسرون الوجود العسكري كتعبير عن الإدمان الأمريكي على نفط الشرق الأوسط. ويضيف "كلير" أن الجماعات الإرهابية تنظر إلى النفط بمثابة المصوِّغ الرئيسي للتدخل الغربي في الشرق الأوسط، نظرا لدوره الحاسم في الحفاظ على الإقتصاديات الغربية الكثيفة الإستهلاك للطاقة، والمفرطة الإعتماد على نفط الشرق الأوسط الرخيص الثمن[2].

من ناحية أخرى، فإنه من بين الأدوات الرئيسية التي سعت الولايات المتحدة من خلالها إلى إدارة أسواق النفط العالمية، بصرف النظر عن قواتها المسلحة، جعل الحكومات في منطقة الخليج موالية للغرب عموما ولها خصوصا، والتي قامت بدعم مختلف أطر الأسعار والتوريد الطويل الأجل منذ الحرب العالمية الثانية[3].

وفي هذا الإطار يرى "كيث كرين" *Keith Crane* أن تنظيم القاعدة يسعى إلى الإطاحة بهذه الحكومات العلمانية أو المرتدة حسب وجهة نظرها، واستبدالها بمجتمعات إسلامية تحكمها تعاليم القرآن، ويتمثل سلاح تنظيم القاعدة لتحقيق هذا الهدف في الهجمات الإرهابية بغرض زعزعة استقرار الحكومات القائمة من جهة، ودفع الولايات المتحدة وحلفائها إلى الخروج من العالم الإسلامي من جهة أخرى[4].

ومثال ذلك، الهجوم على ناقلة النفط الفرنسية "لمبورغ" *The Limburg* حين إبحارها قبالة ساحل اليمن في أكتوبر 2002، وقد نُسب هذا الهجوم إلى تنظيم القاعدة، واعتُبر أنه بداية الحملة الجديدة لمعاقبة وإضعاف الغرب، من خلال الإعتداء على قنوات نظام إمدادات النفط العالمية، ويضيف "مايكل كلير" أن طبيعة إستراتيجية "الإرهاب النفطي" على حد تعبيره، واضحة في المملكة العربية السعودية، أين استهدَفت القاعدة والجماعات المتحالفة وإياها، الشركات الأجنبية والتقنيين

[1] Daniel Moran and James A. Russel, Op.Cit., pp.11, 12.
[2] Michael T. Klare, ‘‘Energy Security’’, Op.Cit., p.492.
[3] Duane Chapman, ‘‘Gulf Oil and International Security : Can the World’s only Superpower Keep the Oil Flowing ?’’, In. Daniel Moran and James A. Russell (Eds), Energy Security and Global Politics : The Militarization of Resource management, (London : Routledge, 2009), p.75.
[4] Keith Crane et al., Imported Oil and US National Security, (Santa Monica : RAND Corporation, 2009), p.55.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الأجانب العاملين في صناعة النفط في المملكة العربية السعودية، وذلك لإلحاق الضرر بالقدرة التشغيلية.

ولقد وقع أول هجوم من هذا القبيل في الفاتح من شهر ماي عام 2004، عندما قامت جماعة من المسلحين بقتل خمسة من العمال الغربيين في مجمع البتروكيماويات بمدينة ينبع *Yunbu* الصناعية، ليقع هجوم ثان، أربعة أسابيع بعد هذه الحادثة، وذلك في 29 من شهر ماي، حيث قامت جماعة من المسلحين إدعوا انتماءهم إلى تنظيم القاعدة، باقتحام مجمع سكني يقطنه عمال من شركات النفط الغربية في الخُبر *Al Khobar* بالقرب من مركز النفط في الظهران *Dhahran* ، أما الهجوم الأشد وطأة –يواصل "مايكل كلير"– فهو الذي حدث يوم 23 فيفري 2006، عندما حاول إنتحاريون اختراق محيط الدفاع الخارجي لمرفق معالجة النفط بـ البقيق *Abqaiq* لتفجير سيارات مفخخة في منشأة الطاقة الأكثر أهمية في المملكة، التي تقوم بإنتاج 6.8 مليون برميل من النفط يوميا، ورغم أن الهجوم قد تم إحباطه، غير أنه يوضح أن مرافق الطاقة الحيوية أصبحت أهدافا رئيسية للهجمات الإرهابية[1].

ولا تقتصر الهجمات الإرهابية على المنشآت الطاقوية في منطقة الخليج وحسب، ففي كولومبيا قامت القوات المسلحة الثورية الكولومبية *Revolutionary Armed Forces of Colombia* أو "الفارك" *FARC* بالهجوم على خط الأنابيب الوطني "ليمون–كوفيناسو" *Limon-Covenasso* العديد من المرات، كما تمكن الإرهابيون في الشيشان عام 2004، من تفجير عدد من خطوط الأنابيب في موسكو وضواحيها، وذلك على الرغم من الجهود المتزايدة التي بذلتها قوات الأمن الروسية، في حين نظمت المجموعة الإرهابية الهندية "الجبهة المتحدة لتحرير أسام" *United Liberation Front of Assam* عدة هجمات في العام 2006، على خطوط الأنابيب في المنطقة أسام *Assam* الغنية بالنفط. ولقد كلفت أعمال تخريب خطوط الأنابيب في أول سنتين بعد غزو العراق عام 2003، أكثر من 10 ملايير دولار من العائدات النفطية، في حين قام إرهابيو "الجيش الشعبي الثوري" *Popular Revolutionary Army* في المكسيك، بستة هجمات متزامنة على خطوط أنابيب النفط والغاز في 10 سبتمبر 2007، سببت نقصا حادا في العرض، مما أدى إلى إغلاق مؤقت لعدد من المصانع[2].

غير أن مصطلح "الإرهاب الطاقوي" لا يقتصر على الهجمات المسلحة ضد منشآت توليد وتخزين ونقل الطاقة وحسب، ولكنه يشمل أيضا سرقة النفط من خطوط الأنابيب أو الإبتزاز عن

[1] Michael T. Klare, ‘‘Energy Security’’, Op.Cit., p.493.
[2] Friedrich Steinhausher et al., ‘‘Security Risks to the Oil and Gas Industry : Terrorist Capabilities’’, Strategic Insights, Volume VII, Issue1, (February, 2008), p.1.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

طريق التهديد بإلحاق الضرر بهذه المرافق، وذلك بغرض توفير التمويل والدعم اللوجيستي للمنظمات الإرهابية.

إن ما تقدم لا يعني أن الشمال غير معرض لمثل هذه الهجمات، غير أن تزايد حالات الإضطراب في الجنوب ترجع جزئيا إلى الفقر وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، الأمر الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية، وغالبا ما تتفاقم هذه المشاكل في المستعمرات الغربية السابقة، بسبب التوزيع غير العادل للعائدات النفطية، وهو ما يشكل عاملا مهما في إثارة النزاعات بين الحكومة المركزية والجيوب العرقية أو الإقليمية، مثل آتشيه *Aceh* في إندونيسيا، كابيندا *Cabinda* في أنغولا، كردستان *Kurdistan* في العراق، جنوب السودان ومنطقة دلتا النيجر في نيجيريا[1].

وعلى ذكر نيجيريا، فإنها ذات أهمية إستراتيجية كبرى، فهي أكبر منتج للنفط في إفريقيا وتترتب في المرتبة الحادي عشرة عالميا، ومع ذلك، فإن الإستثمار في قطاع الطاقة مهدد فيها من طرف عدد من العقبات، فقد قامت "الحركة من أجل تحرير دلتا النيجر" *The Movement for the Emancipation of Niger Delta* بمهاجمة شركات النفط الأجنبية وخطف وقتل عمال النفط الأجانب. وكنتيجة لعشرات من هذه الهجمات، نجحت الحركة في وقف 25% من إنتاج نيجيريا من النفط، الأمر الذي تسبب في فرار 1000 من العمال الأجانب، فضلا عن ثلاث شركات أجنبية على الأقل، مما تسبب بخسائر تقدر بعشرات المليارات من الدولارات من عائدات التصدير منذ عام 2005، لدرجة أن شركات النفط العالمية العاملة في نيجيريا، وأبرزها شركة "شل"[2] *Shell* تفكر في تقليص عملياتها هناك في ظل المخاطر التي تنطوي عليها[3].

كما تعاني الجزائر –من ناحية أخرى– من ظاهرة الإرهاب، ورغم اكتسابها للخبرة في مكافحته، لكن الخطر لا يزال قائما، فقد استهدفت "الجماعة الإسلامية المسلحة" في التسعينيات، منشآت النفط والغاز الجزائرية، ثم انشقت عن هذه الجماعة الإرهابية جماعة أخرى عرفت باسم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، التي أصبحت بدورها تعرف بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

---

[1] Michael T. Klare, ‘‘Energy Security’’, Op.Cit., pp. 491, 492.

[2] "روايال دوتش شل" *Royal Dutch Shell* المعروفة بـ"شل"، هي شركة أنجلو–هولندية متعددة الجنسيات للنفط والغاز، مقرها في لاهاي، وهي أكبر شركة في العالم من حيث الإيرادات، وإحدى شركات النفط والغاز العملاقة الستة *Supermajors* ، وهي تهتم بكل مستويات صناعة النفط، بما في ذلك الإستكشاف والإنتاج والتكرير والتوزيع والتسويق والبتروكيماويات وتوليد الطاقة والتجارة، وهي تنشط في أكثر من 90 بلدا، وتُنتج نحو 3.1 مليون برميل من النفط يوميا. ولمزيد من التفصيل راجع:

Joost Jonker, Jr. Et al., A History of Royal Dutch Shell, (UK : Oxford University Press, 2007).

[3] Ali M. Koknar, ‘‘The Epidemic of Energy Terrorism’’, In. Gal Luft and Anne Korin (Eds), Energy Security Challenges for the 21st Century : A Reference Handbook, (Santa Barbara, California : ABC-CLIO, LLC, 2009), pp.22, 23.

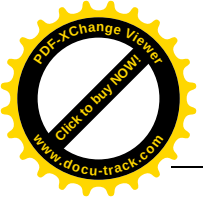
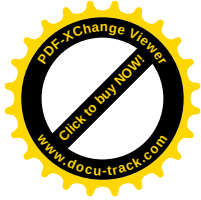

الإسلامي"، والتي باشرت في مهاجمة المصالح النفطية الغربية بالجزائر[1]. إن استهداف المنشآت النفطية من قبل الإرهابيين، أدى إلى تزايد قلق صناع السياسة بشأن مستقبل الإمدادات وسلامة تدفقات الطاقة العالمية، وهذا ما يفسر تصاعد الإهتمام العالمي بمشاكل الأمن الطاقوي.

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي والحرب على الإرهاب

تخلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عن مقاربتها المتعددة الأطراف في حكم العالم، وتبنت رسميا موقفا إمبرياليا سمي بـ "مبدأ بوش" *The Bush Doctrine* الذي يرتكز على أساس القيم العسكرية مع إيحاءات دينية[2]، ويتمثل الأنصار الرئيسيين لهذه الإمبريالية الأمريكية الجديدة، في مجموعة من المحافظين الجدد الذين قاموا في سنة 1997 بإطلاق سياسة "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، وتمثل هدفهم الرئيسي في استغلال فائض القوة العسكرية الأمريكية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بغرض فرض ما سمي بـ"السلام الأمريكي"[3] *Pax Americana* في جميع أنحاء العالم، وذلك في سبيل تعزيز المصالح الأمريكية السياسية والإقتصادية.

إن أجندة المحافظين الجدد تسعى إلى فرض التصور الأمريكي للسوق الحرة والديمقراطية على العالم بأسره، وبذلك فإنها ستؤمّن السيطرة الأمريكية على الموارد الإقتصادية والأسواق العالمية، أجندة يمكن وصفها بـ"الإمبريالية الأمريكية الجديدة" في عصر القرن الأمريكي الجديد، لكنها أيضا أجندة تستلزم وجود تهديد وجودي واستخدام القوة بشكل مستمر. ولقد كانت هذه الأجندة نتاج التغييرات في الديناميات الداخلية للنظام الإقتصادي العالمي، أين أصبحت الولايات المتحدة تواجه تراجعا في قدرتها على الإستمرار باعتبارها القوة الإقتصادية المهيمنة في العالم. ولقد وفرت هجمات 11 سبتمبر 2001 فرصة لواشنطن، حتى تقوم بتوسيع وتعزيز قبضتها العسكرية والإقتصادية على الموارد الطبيعية، في المناطق الإستراتيجية من المشهد الجيوسياسي العام، أين تتركز إحتياطيات النفط والغاز الطبيعي[4].

---

[1] Ali M. Koknar, Op.Cit., p.23.

[2] راجع الصفحة 67، 68 من الفصل الأول.

[3] "باكس أمريكانا" هو مصطلح لاتيني يشير إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم إقتصاديا وعسكريا، ويضعها في مركز شرطي العالم، حتى في الفضاء أين تسعى الو.م.أ إلى الإحتفاظ بالإحتكار الفعلي "من أجل خير جميع الأمم" على حد زعمها. راجع:

P. Eric Louw, Roots of the Pax Americana : Decolonization, Development, Democratization and Trade, (UK : Manchester University Press, 2010).

[4] Vassilis K. Fouskas and Bulent Gokay, The New American Imperialism : Bush's War on Terror and Blood for Oil, (USA : Praeger Security International, 2005), pp.3, 4, 5.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

لن نجادل في هذا السياق، عما إذا كانت أحداث 11 سبتمبر قد فاجأت واشنطن، أم أنها مؤامرة من نسج خيال المحللين الإستراتيجيين الأمريكيين، ومخططي الجهاز الإستخباراتي والمؤسسة العسكرية، لكن الأكيد أن الولايات المتحدة قامت ببذل جهود كبيرة في إيجاد تهديد جديد خلفا للتهديد الشيوعي، وفي كل السيناريوهات الكارثية التي حاولت التنبؤ بها، كانت تولي أهمية كبيرة في الربط بين فكرة أسلحة الدمار الشامل و"الدول المارقة" *Rogue States* التي تقوم بدعم وتمويل الإرهاب، والمعركة من أجل احتكار موارد الطاقة تكمن في صلب هذه الإستراتيجية، لأن النفط سيظل نبظ حياة العالم الإقتصادي الحديث، ومركز "القوة العظمى" يتطلب السيطرة عليه في كل مراحله، من استكشافه إلى ضخه، إلى تكريره، إلى نقله، إلى تسعيره في أسواق الطاقة[1].

ويمكن القول، أن "إدارة بوش الإبن" هي أكثر الإدارات الأمريكية التي هيمن الأمن الطاقوي على سياستها، فبانتخاب "جورج دبليو بوش" أصبحت الرأسمالية النفطية محور القوة الأمريكية وأولوية أجندة الإدارة الجديدة، التي جاءت في ظل تزايد وتيرة الطلب العالمي على النفط، فبعد سنوات عديدة من انخفاض الأسعار، بات احتمال ارتفاعها يشكل تهديدا للولايات المتحدة، بالنظر إلى نمو اعتمادها على النفط الأجنبي، خاصة فيما يخص تلك المصادر الرئيسية للبترول، والتي لا تزال خارج سيطرة شركات النفط الأمريكية، كبيرة كانت أم صغيرة.

ولقد أدت زيادة الإعتماد على الواردات النفطية الآتية من الخليج الفارسي، من خطر إنقطاع الإمدادات مثلما حدث نتيجة الحظر النفطي العربي عام 1973، وهذا بالنظر إلى تصاعد القلق حيال الإستقرار السياسي للمملكة العربية السعودية، أكبر مورِّد للنفط تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، ولقد أدت هذه الظروف إلى التركيز الإستراتيجي الجديد على الشرق الأوسط ضمانا لأمن الإمدادات[2].

وبالنظر إلى التاريخ الطويل للتدخلات الأمريكية في الخليج الفارسي، فإن غزو واحتلال العراق يمثل أوضح تجسيد لمخاوف واشنطن بشأن الأمن الطاقوي، فقد أدى ذلك إلى إعتقاد الكثيرين أن الإستراتيجية الأمريكية كانت مدفوعة من خلال رغبتها في تأمين الثروة النفطية العراقية لحساب مصالحها القومية، ويعتبر"جيمس بول" *James Paul* في هذا السياق، أن "الحرب كانت حربا من أجل النفط في المقام الأول، أين سعت شركات النفط الكبرى المتعددة الجنسيات والحكومات التي

[1] Vassilis K. Fouskas and Bulent Gokay, Op.Cit., p.22.
[2] Ian Rutledge, Addited to Oil : America's Relentless Drive for Energy Security, (New York : I.B.Tauris and Co, ltd, 2005), p.7.

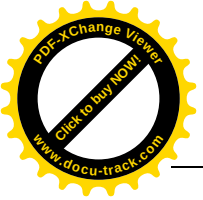
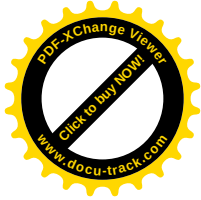

تستضيفهم، إلى السيطرة على إحتياطيات النفط العراقية الضخمة، وإلى كسب نفوذ أقوى من غيرها من المنتجين المحليين[1].

في حين يرى "نعوم تشومسكي" *Naom Chomsky* من جانبه، أنه بما أن العراق تملك ثان أكبر إحتياطيات النفط العالمية، فضلا عن أن النفط العراقي سهلٌ الوصول إليه وزهيد الثمن، فإنه بالسيطرة على العراق ستكتسب الولايات المتحدة مكانة قوية جدا لتحديد السعر ومستويات الإنتاج، وتقويض منظمة "الأوبك"، ويضيف "تشومسكي" أن الأمر لا يتعلق بالوصول إلى النفط لاستيراده إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الأمر يتعلق بالسيطرة على سوق النفط[2].

إن الحرب على العراق كانت، من المنظور الأمريكي، حربا في سبيل الأمن الطاقوي، ومهما كانت الدوافع، فقد أثَّرت قوات التحالف في الهيكل الطاقوي لأكبر المناطق المنتجة للبترول في العالم، حيث تمت إزالة قيادة شرق أوسطية من السلطة، كادت تجمع ما بين الإستخدام الإقتصادي والعسكري للموارد النفطية. ولقد بيّن الإعتداء على نظام "صدام حسين"، أنه ربما يكون من غير المحتمل موازاة القوة العسكرية الأمريكية، غير أن أمنها الطاقوي يوفر إمكانية كبيرة لتعطيل المجتمع الأمريكي، وهي حقيقة ستستمر في توجيه السياسة الأمريكية في المستقبل[3].

ولقد كان "صدام حسين" عقبة أمام استقرار المنطقة، وبالتالي أمام الإستثمار الأجنبي في الإستكشافات الجديدة وتطوير البنى التحتية، وذلك بهدف زيادة مستوى إنتاج النفط، كما أن العقوبات الإقتصادية التي فُرضت على العراق لم تسمح له باكتساب التقنيات اللازمة لاستغلال حقول جديدة وتحديث البنية التحتية الموجودة، ولذلك بقي الناتج أدنى من الإمكانيات بكثير، وهو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى نتيجة مفادها أنه مادام "صدام حسين" في السلطة، فإنه من غير الممكن تحقيق تحسن في البيئة الأمنية للمنطقة وبالتالي زيادة مستويات الإنتاج[4].

---

[1] Doug Strokes and Sam Raphael, Global Energy Security and American Hegemony, (USA : The Johns Hopkins University Press, 2010), p.149.

[2] Aviva Chomsky and David Barsamian, Naom Chomsky, Imperial Ambitions : Conversations with Naom Chomsky on the Post 9-11 World, (London : Hamish Hamilton, 2005), p.6.

[3] Donald N. Zillman and Michael T. Bigos, ''Security of Supply and Control of Terrorism : Energy Security in the United States in the Early Twenty-First Century, In. Barry Barton et al. (Eds), Energy Security : Managing Risk in a Dynamic Legal and Regulatory Environment, (New York : Oxford University Press, 2004) : pp.169, 170.

[4] مايكل كلير، المرجع السابق، ص، ص. 181، 182.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

إن المخاوف الأمريكية حول أمن الإمدادات الطاقوية في منطقة الخليج، جعلها تبحث عن مصادر أكثر استقرارا، ومناطق تكون تحت سيطرتها أكثر مما هو عليه الحال في الشرق الأوسط، وهو ما أدى بها إلى توسيع التزاماتها العسكرية إلى أمريكا اللاتينية وغرب إفريقيا[1].

فالصراع الرباعي الأطراف الذي يمزق كولومبيا، بين الحكومة المركزية والغوار والمنظمات اليمينية شبه العسكرية وكارتلات المخدرات المسلحة، يشكل مصدر تهديد بالنسبة للبيت الأبيض، ذلك أن كولومبيا تعتبر من المزودين الرئيسيين بالنفط للولايات المتحدة، وهي مرشحة لتوفير المزيد منه وبأحجام أكبر بكثير، لكن العنف هناك منع أي استكشاف على مدى عقود من الزمن، أدت إلى تراجع الإنتاج الكولومبي.

لذلك تقوم واشنطن بدعم الحكومة الكولومبية على حماية خطوط أنابيب نفطها من هجوم الغوار اليساريين الذين ينتمون إلى "الفارك" *FARC* أو "جيش التحرير الوطني" *The National Liberation Army* أو كذلك "الإلن" *ELN* ، الساعين إلى إستتباب حكومة تحكمها المبادئ الإشتراكية والشيوعية، لذلك تعمل الولايات المتحدة على تدريب وتجهيز الجيش الكولومبي لتعزيز أمن خط أنابيب كانو–ليمون–كوفنياس، الذي يبلغ طوله حوالي 500 كيلومتر، من حقول النفط الشرقية في منطقة أروكا في الشمال الشرقي، إلى كوفنياس على الساحل الكاريبي، والهدف الأساسي من وراء ذلك هو حماية النفط وتعزيز الصادرات الطاقوية الكولومبية[2].

وقد يبدو التورط العسكري الأمريكي في إفريقيا أقل تقدما من ذلك في منطقة الخليج أو أمريكا اللاتينية، بيد أنه في تزايد مستمر، خاصة في القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي وهو الذي يهمنا بهذا الصدد، فقد تنبأت السياسة القومية للطاقة الأمريكية عام 2001 إلى أن إفريقيا الغربية ستكون أحد مصادر النفط والغاز الأسرع نموا بالنسبة للسوق الأمريكية، ولقد عملت الولايات المتحدة، من أجل هذه الغاية، على إقناع الحكومات المحلية بتوفير الأجواء لجذب الإستثمار الأجنبي وزيادة إنتاجهم من النفط، لكن ذلك يتطلب تحسين الأمن المحلي وزيادة الإستثمار في الجيش والشرطة، الأمر الذي يستلزم بدوره تكلفة من غير الممكن لمعظم دول الساحل تحملها، وهو ما أدى إلى التدخل الأمريكي بالمزيد من المساعدة العسكرية والمزيد من التدريب العسكري[3].

وبالرغم من أن الولايات المتحدة فضلت في البداية تحميل عبء الأمن الإقليمي للدول المحلية، وعدم نشر قواعد عسكرية دائمة هناك، غير أن هذه المقاربة تغيرت خاصة بعد إعلان وزارة

---

[1] Aviva Chomsky and David Barsamian, Op.Cit., p.7.

[2] مايكل كلير، المرجع السابق، ص، ص.266، 267، 268.

[3] نفس المرجع، ص، ص.271، 272.

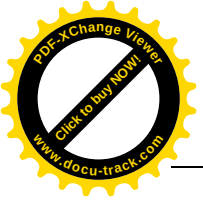
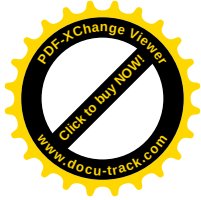

الدفاع الأمريكية في سنة 2007 عن إنشاء قاعدة الأفريكوم، وعلى الرغم من أن الخطاب السياسي الرسمي للبيت الأبيض برّر ذلك بحجة مكافحة الإرهاب في إفريقيا، فقد نُشر في "وول ستريت جورنال" *Wall Street Journal* نقلا عن أحد الموظفين الرسميين، بأن المهمة الرئيسية للقوات الأمريكية في إفريقيا هي ضمان أمن حقول النفط في نيجيريا، التي يمكن أن تكون مسؤولة في المستقبل عن 35% من إجمالي واردات الولايات المتحدة، وتعويل هذه الأخيرة على النفط الإفريقي يقودها إلى الزيادة المطردة لتورطها العسكري في الشؤون الأمنية للمنطقة على حد تعبير "مايكل كلير"[1]. وما يزيد الأمر سوءا أن هناك دولا أخرى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الإفريقي، وهو ما سنناقشه في المبحث التالي.

[1] مايكل كلير، المرجع السابق، ص، ص.274، 275.

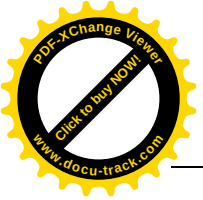
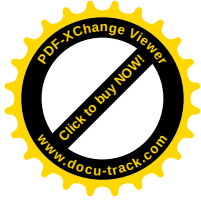

المبحث الثالث: إشتداد التنافس الدولي على النفط الإفريقي

تتزايد عدد الشركات الدولية التي تستثمر في إفريقيا لاستكشاف واستغلال النفط خاصة في الحقول البحرية، التي تتطلب تكنولوجيا عالية التقنية لا تملكها سوى عدد قليل من الشركات الكبرى، أو في الأحواض الداخلية التي لم يتم استكشافها بالكامل، وإذا كانت الشركات الأوربية هي الأكثر نشاطا من حيث التاريخ، فإن استثمارات الشركات الأمريكية وكذلك الآسيوية لاسيما الصينية منها، في تزايد مستمر.

يعالج هذا المبحث، المكانة التي أضحت تحتلها إفريقيا عامة وخليج غينيا خاصة، في السياسة الطاقوية الأمريكية، لاسيما في ظل التنافس الدولي الذي يعرفه المشهد النفطي الإفريقي في الوقت الحالي.

المطلب الأول: المصالح الإستراتيجية الأمريكية في خليج غينيا

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول المستوردة للبترول، وترجع هذه التبعية للنفط الخارجي إلى النمو الإقتصادي الأمريكي القوي، وبالرغم من ذلك، فإن الإدارة الأمريكية غير عازمة على الحد من الإستهلاك بل تسعى في المقابل إلى تنويع مصادر العرض، ولقد تم تحديد أهداف وتحديات إستراتيجية الطاقة للسنوات القادمة في التقرير الذي أُعد بإشراف "ديك تشيني" *Dick Cheney* نائب الرئيس الأمريكي السابق والصادر في ماي 2001، ووفقا لهذا التقرير، فإنه في غضون العشرين عاما المقبلة، سيزداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة 33%، كما شدد التقرير على ضرورة تقليل التبعية الأمريكية لنفط الخليج الفارسي الذي يمثل 20% من الواردات الأمريكية، وبما أن عمليات التنقيب في روسيا وآسيا الوسطى تواجهها عدة عقبات جيولوجية كانت أم سياسية وأمنية، فإن إفريقيا وبشكل أكثر تحديدا "خليج غينيا"[1] أضحى من أولويات واشنطن[2].

---

[1] هناك عدة تعريفات لخليج غينيا، تاريخيا هو "ساحل الرقيق" الذي يغطي المناطق الساحلية لما يُعرف اليوم بساحل العاج وغانا والبنين والطوغو وكذلك دلتا النيجر، جغرافيا هو ساحل المحيط الأطلسي الذي يمتد من السنغال إلى أنغولا، أما مؤسسيا، فهو يشمل الدول الأعضاء في "لجنة خليج غينيا" *The Gulf of Guinea Commission (GGC)* التي تم إنشاؤها في 1999 وهي 8 دول: نيجيريا، أنغولا، الكاميرون، الكونغو–برازافيل، الغابون، غينيا الإستوائية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وساو تومي وبرنسيب. أنظر:

Ricardo Soares de Oliveira, Oil and Politics in Guinea Gulf, (New York : Columbia University Press, 2007)

[2] François Lafargue, ‘‘États-Unis, Inde, Chine : Rivalités Pétrolières en Afrique’’, In. Afrique Contemporaine, Vol.4, N°216, (2005), p.44.

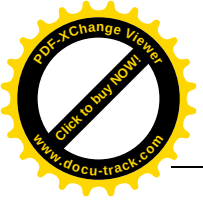
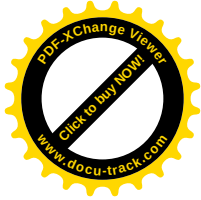

أصبح خليج غينيا في السنوات الأخيرة، والذي تتركز فيه معظم احتياطيات إفريقيا جنوب الصحراء، أحد أبرز المناطق في الساحة النفطية العالمية، بحيث تصل احتياطيات النفط المؤكدة في جميع بلدان المنطقة –والتي تتألف أساسا من نيجيريا، أنغولا، غينيا الإستوائية، التشاد، الكونغو– برازافيل، الغابون، السودان، والكاميرون– إلى ما يقارب 55 مليار برميل، أو ما يعادل 4.8% من إجمالي الإحتياطي العالمي[1].

وتعتبر نيجيريا أكبر دولة منتجة للنفط في المنطقة، بحيث يصل إنتاجها إلى 86% من إجمالي الإنتاج النفطي في غرب إفريقيا، وتقع الغالبية العظمى من حقول البترول في حوض دلتا النيجر، وهي منطقة تمتد على بعد 75.000 كيلومتر مربع إلى غاية الكاميرون وغينيا الإستوائية، ولقد قُدّرت احتياطيات النفط المؤكدة في نيجيريا عام 2006 بـ35.9 مليار برميل، أو ما يعادل 32% من الإحتياطيات الإفريقية و3% من الإحتياطيات العالمية المؤكدة، وعلى مدى العقد الماضي شهد إنتاج النفط في نيجيريا زيادة سنوية بلغت 3% في المتوسط، بإنتاج 2.6 مليون برميل يوميا.

والأهم من ذلك، أن إنتاج واحتياطيات "خليج غينيا" قد زادت بشكل كبير خلال السنوات الماضية[2]، وذلك بفضل تزايد الإكتشافات الهامة في الحقول البحرية، خاصة قبالة ساحل أنغولا، نيجيريا أو غينيا الإستوائية، فضلا عن اكتشاف حقول برية جديدة، في كل من التشاد وساحل العاج وموريتانيا، بحيث لم يباشر التشاد إنتاجه النفطي سوى في سنة 2003، ليصل إلى سقف إنتاج 210 مليون برميل سنة 2006، الأمر الذي جعله ثاني أكبر منتج للنفط في المنطقة بعد نيجيريا.

ولقد قدرت الإحتياطيات المؤكدة للتشاد بـ900 مليون برميل، مقابل 100 مليون برميل لساحل العاج الذي يعتبر ثالث أكبر منتج في المنطقة، وتقع الغالبية العظمى من آباره النفطية أو ما يعادل 86% في البحر، بمنطقة قليلة العمق، بحيث يتركز الإنتاج في حقلي "الأمل" *Hope* و"باوباب" *Baobab* الذي بدأت عمليات استغلالهما عامي 2002 و2005 على الترتيب[3].

كما تملك أنغولا حاليا أكبر حقل بترولي في العالم "جيروسول" *Girosol* وذلك في العمق البحري، والذي يمكن أن يكون في غضون السنوات المقبلة المنتج الأول للنفط في إفريقيا، وحسب الإحصائيات التي قامت بها شركة "بريتش بتروليوم"[4] *British Petroleum* في جوان 2005، فإن

---

[1] Philippe Copinschi et Pierre Noël, ‘‘l’Afrique dans la Géopolitique Mondiale du Pétrole’’, In. Afrique Contemporaine, Vol.4, N°216, (2005), p.29.

[2] أنظر الخارطة رقم.01 في الملحق الثاني ص. 168.

[3] Atlas de l’Intégration Régionale en Afrique de l’Ouest, Série économique : ‘‘ Le Pétrole et Le Gas’’, CEDEAO-CSAO/ OCDE, (Avril, 2007), pp.10, 11, 12.

[4] هي شركة بريطانية للتنقيب واستخراج وتكرير وبيع النفط، تأسست سنة 1909، وهي إحدى الشركات الكبرى الستة.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

أنغولا تحتوي على ثاني أكبر الإحتياطيات المؤكدة في إفريقيا جنوب الصحراء، بنسبة قدرت أواخر سنة 2004 بـ8.8 مليار برميل، وقد تصل إلى غاية 12.5 مليار برميل، ذلك أنه بسبب الحرب بين الحكومة الأنغولية ممثلة بحزبها الحاكم "الحركة الشعبية لتحرير أنغولا" من جهة، وحركة "الإتحاد الوطني للإستقلال التام لأنغولا" من جهة أخرى، فإنه لم يتم استكشاف البر الأنغولي بالكامل، بالتالي فإن ثلثي إنتاج البلاد يأتي من الحقول البحرية في مقاطعة كابيندا *Cabinda* ، ولقد بدأت النشاطات البترولية منذ الستينيات من خلال "شركة خليج كابيندا" *Cabinda Gulf Company* التابعة للشركة الأمريكية "شفرون تكساكو"[1] *Chevron Texaco* التي كانت تشرف على ما يقارب 75% من الإنتاج[2].

هذا ولقد انضمت موريتانيا إلى نادي منتجي النفط في شهر فيفري من عام 2006، وقدرت إحتياطياتها النفطية المؤكدة بمليار برميل، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين الدول الواقعة في غرب إفريقيا والتي تملك أكبر الإحتياطيات النفطية. بالإضافة إلى غانا التي تعتبر من بين أقل دول المنطقة إنتاجا للنفط، غير أن العديد من شركات النفط المستقلة أعربت عن رغبتها في الحصول على رخص للتنقيب والإنتاج[3].

ويعتقد بعض الخبراء أن أكبر الإحتياطيات النفطية في خليج غينيا لم تكتشف بعد، وذلك في بلدان مثل نيجيريا وأنغولا وغينيا الإستوائية، وساو تومي وبرنسيب *Sao Tome and Principe* ، وأنه يمكن للإنتاج الكلي للمنطقة أن يصل إلى أكثر من 8 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020، وبعبارة أخرى، فإن إفريقيا تشهد اليوم طفرة نفطية حقيقية. ونشير إلى أن هناك عدة عوامل تفسر ديناميكية الإستكشاف والإنتاج في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عامة، وخليج غينيا خاصة، على مدى السنوات العشر الماضية[4]:

أولا: لأن هذه الدول المنتجة للنفط مفتوحة إلى حد كبير للمستثمرين الأجانب، ولم يقم أحد منها بتأميم صناعة النفط، رغم كون نيجيريا –على سبيل المثال– عضوا في منظمة الأوبك، وذلك خلافا لمنطقة الشرق الأوسط والمكسيك وفنزويلا وشمال إفريقيا أو روسيا، وهو عامل مهم لفهم هذا الإقبال على المنطقة.

---

[1] هي ثاني شركة بترولية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد "إكسون موبيل" *ExxonMobil* متواجدة في أكثر من 180 بلد في العالم، إندمجت في 2001 مع شركة تكساكو *Texaco* لتُكوّن ما عُرف بـ"شفرون تكساسو"، لكنها أعلنت في 2005 أعلنت تخليها عن كلمة "تكساسو" واحتفاظها بتسميتها الأصلية "شيفرون".

[2] Fweley Diangitukwa, Les Grandes Puissances et le Pétrole Africain : États-Unis-Chine : Une Compétition Larvée pour l'Hégémonie Planétaire, (France : l'Harmattan, 2009), p.71.

[3] Atlas de l'Intégration Régionale en Afrique de l'Ouest, Op.Cit., p.12.

[4] Philippe Copinschi et Pierre Noël, Op.Cit., pp.30, 31.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

ثانيا: رافق هذا الإقبال إقامة أنظمة تعاقدية وضريبية محفزة للشركات الخاصة، فبسبب الصعوبات المالية التي تواجهها هذه الحكومات الإفريقية، فقد عمدت منذ التسعينيات على تخفيف القوانين والأنظمة الضريبية المطبقة على شركات النفط الأجنبية.

ثالثا: إن تحسن تقنيات الإنتاج والإستكشاف قد وسّع كثيرا من مجالات التنقيب، خاصة في الحقول البحرية العميقة، وقلّت بذلك المخاطر الجيولوجية للشركات، والتي دفعت حدود الإستكشاف إلى البحر، فبعد أنغولا أصبحت غينيا الإستوائية الهدف الجديد للمستثمرين، في انتظار مباشرة عمليات التنقيب في الأعماق البحرية لساو تومي وبرنسيب.

رابعا: أن حجم الحقول المكتشفة حديثا، وخصائص النفط الخام وجودته العالية، والذي يحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت، هي ميزة تستجيب تماما مع المتطلبات التقنية للمصافي الأمريكية، كما أن الإنتاج في خليج غينيا يضمن الأرباح حتى في حالة انخفاض الأسعار، هذا فضلا عن سهولة نقله إلى أوربا وأمريكا الشمالية، وهي ميزة لا تتمتع بها مناطق أخرى مثل آسيا الوسطى، مما يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام نمو الإنتاج هناك.

أخيرا: إن إنتاج حقول النفط البحرية يحدّ من احتمال إندلاع اضطرابات محلية بين الشركات والسكان المحليين أو حتى حروب أهلية، وبالتالي تقل المخاطر التي قد يواجهها المستثمرون، ذلك أن عدم الإستقرار السياسي في بعض البلدان مثل نيجيريا، قد شكل مشكلا رئيسيا أعاق نمو الإنتاج، عكس الكونغو–برازافيل وأنغولا، أين يستخرج معظم الإنتاج من حقول النفط البحرية، وهو ما يفسر جزئيا عدم انقطاع الإنتاج رغم الصراعات التي وقعت هناك.

ولقد أشار تقرير "سياسة الطاقة الوطنية" لعام 2001، أن مصادر النفط في غرب إفريقيا ستزداد أهمية في السوق الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بنيجيريا التي صدّرت 900.000 برميل نفط في اليوم إلى الولايات المتحدة من مجموع إنتاج 2.1 مليون برميل في اليوم وذلك سنة 2000، في حين استوردت الولايات المتحدة 300.000 برميل نفط يوميا من أنغولا، وذلك من إجمالي إنتاج 750.000 برميل يوميا في نفس السنة، لذلك أوصى التقرير بإعادة تنشيط وتعميق تجارة النفط الأمريكية–الإفريقية بغرض تعزيز التنويع الجغرافي لإمدادات الطاقة، وللوصول إلى هذه الغاية لابد من أن تعمل الولايات المتحدة على تحسين المناخ الأمني وتسهيل تدفق الإستثمارات والتكنولوجيا اللازمة[1].

[1] Report of the National Energy Policy Development Group, ‘‘National Energy Policy : Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America’s Future’’, (Washington D.C : May, 2001), chapter 8, p.11.

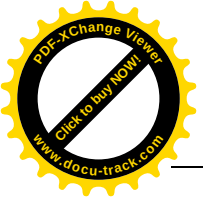
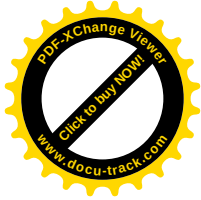

وفي هذا السياق، أصبحت الشركات الأمريكية الكبرى منها أو المستقلة أكثر نشاطا في إفريقيا، فقد تجاوزت صادرات النفط الإفريقية إلى الولايات المتحدة 85 مليار دولار، تخص 80% منها صادرات النفط والغاز، فعلى سبيل المثال، أصبحت شركة "إكسون موبيل"[1] *ExxonMobil* ثاني أكبر منتج دولي للنفط في إفريقيا، ولقد تضاعفت نسبة الإستثمارات الأمريكية في القارة عبر عقد من الزمن، حيث ارتفعت من 9% عام 2000 إلى 22% عام 2004، لتصل إلى 21% عام 2008، ويمثل النفط الإفريقي حاليا 29% من إنتاج شركة "إكسون موبيل"[2].

ولقد ورد في تقرير هذه الأخيرة لعام 2013 وفقا للتقديرات والتوقعات المبنية على بيانات داخلية ومعلومات من مصادر خارجية بما في ذلك وكالة الطاقة العالمية، أن النفط سيظل مصدر الطاقة الأول مع آفاق سنة 2040، وأنه قد تم إنتاج أقل من نصف النفط الخام في العالم، وحسب التقرير، فإن الموارد في ازدياد مستمر وذلك راجع إلى قدرة الشركات الكبرى، مثل "إكسون موبيل" على تطوير التكنولوجيا اللازمة لاستكشاف حقول جديدة، مثل تقنيات التنقيب في المياه العميقة، خاصة في نيجيريا وأنغولا، مما يعطيها دورا متزايد الأهمية في خريطة الطاقة العالمية[3].

إن هذا الإهتمام بزيادة الإنتاج في كل من نيجيريا وأنغولا، وإلى حد ما في غينيا الإستوائية والدول المنتجة الجديدة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ عام 2000، قد أدى إلى تجاوز نسبة إنتاج النفط في هذه المنطقة، ولو بنسبة قليلة، مقارنة بإنتاج دول شمال إفريقيا، بما في ذلك الجزائر، ليبيا، مصر، وتونس[4]. غير أن معظم هذه الدول المنتجة للنفط تواجه إضطرابات سياسية خطيرة، إحداها تتمثل في نيجيريا التي تعتبر المورِّد الإفريقي الرئيسي للولايات المتحدة بنسبة 8.5% من واردات هذه الأخيرة، هذا فضلا عن أن إستراتيجية التنويع الأمريكية تصطدم بمنافسة أوربية على الموارد الطاقوية في القارة السمراء، بالتالي فإن المشهد النفطي الإفريقي يشهد نوعا من التسلسل الهرمي بين الشركات العالمية الكبرى[5].

فإلى جانب الشركات الكبرى، يزداد نشاط المئات من الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعرف بالشركات المستقلة وهي من جنسيات مختلفة، أمثال "أندراركو بتروليوم"*Anadarko Petroleum* "ديفون" *Devon* ، "أداكس" *Addax* ، "بورين إنرجي" *Burren Energy* ، و"كوسموس إنرجي" *Kosmos Energy* وغيرها، والتي تجذب مستثمرين جدد من أوربا ولكن أيضا من قارات أخرى، غير

[1] هي شركة بترولية وغازية أمريكية الناتجة عن إندماج كل من شركة "إكسون" و"موبيل" سنة 1999.

[2] Honoré Le Leuch, ‘‘Le Pétrole et Le Gaz Naturel en Afrique : Une Part Croissante Dans l’Approvisionnement Énergétique Mondial’’, In. Géostratégiques, N°25, (Octobre : 2009), p.39.

[3] Report of ExxonMobil, ‘‘The Outlook For Energy : A View To 2040’’, (Texas : ExxonMobil Corporation, 2013), pp.38, 39.

[4] Honoré Le Leuch, Op.Cit., p.31.

[5] François Lafargue, Op.Cit., p.45.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

أن الشركات الكبرى تواصل في لعب دور رائد في تطوير واستكشاف حقول جديدة خاصة في المياه العميقة، التي تستلزم تكنولوجيا متقدمة، وتمثل إفريقيا بالنسبة لهذه الشركات جزءا من نشاطهم واستثماراتهم المتزايدة[1].

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أنه من الناحية التاريخية والتقليدية تعتبر الشركات الأوربية الأكثر نشاطا في القارة، وذلك مثل شركة "توتال" *Total* الفرنسية، "شل" *Shell* الأنجلو–هولندية، "بريتش بتروليوم" *British Petroleum* البريطانية، "إني" *ENI* الإيطالية، غير أن شركة "توتال" الفرنسية تعتبر أول منتج دولي للنفط في إفريقيا، منافسة بذلك شركة "إكسون موبيل" الأمريكية، بحيث مثلت القارة 45% من إجمالي إنتاجها العالمي للنفط وذلك سنة 2008، ولقد قامت الشركة في نفس السنة بتخصيص 33% من استثماراتها، في عمليات الإستكشاف والإنتاج في إفريقيا.

من جانب آخر يعرف مشهد النفط الإفريقي، دخولا قويا لشركات النفط الآسيوية، نذكر منها شركة "بتروناس" *Petronas* الماليزية، و"بتروتشاينا" *Petrochina* الصينية، فمن ناحية الإستثمار كثفت الشركات الصينية نشاطها خاصة في نيجيريا وأنغولا في غرب إفريقيا، التشاد والسودان في الوسط، والجزائر وليبيا في شمال إفريقيا، وهو ما يزيد من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية[2].

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي–الأمريكي على النفط الإفريقي

أصبحت إفريقيا جنوب الصحراء عامة وخليج غينيا خاصة، بالنسبة لصناعة النفط العالمية، إحدى المناطق الأكثر ديناميكية في العالم، خاصة فيما يخص عمليات التنقيب في حقول النفط البحرية العميقة، وأصبحت جميع الجهات الفاعلة في هذا القطاع من الشركات الكبرى أمثال "إكسون موبيل" المتواجدة في نيجيريا، أنغولا، غينيا الإستوائية، والتشاد، شركة "شل" الحاضرة بشكل رئيسي في نيجيريا والغابون، شركة "شيفرون" المتواجدة في أنغولا ونيجيريا، شركة "توتال" الفرنسية الحاضرة في أنغولا، نيجيريا، الغابون، الكونغو–برازافيل، فضلا عن الشركات المستقلة –ومعظمها أمريكية– أصبحت تتنافس بشدة للحصول على رخص الإستكشاف والإنتاج.

ومع ذلك، وقبل أن تصبح مسرحا للمنافسة الشديدة، كانت هذه المنطقة ولفترة طويلة من الزمن، موضع اهتمام عدد قليل من الشركات الغربية الكبرى، وبنسب متفاوتة منذ نهاية الفترة الإستعمارية، بالتالي كانت هذه الشركات تابعة للقوى الإستعمارية السابقة، بحيث تموضعت "شل"

[1] Honoré Le Leuch, Op.Cit., p.38.
[2] Ibid., p.39.

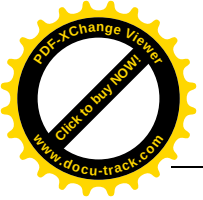
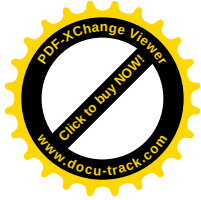

و"بريتش بتروليوم" في نيجيريا، بينما سيطرت شركة "إلف"[1] *ELF* الفرنسية على البلدان الفرنكوفونية، ولقد سمح التأثير الذي احتفظت به فرنسا على مستعمراتها الإفريقية السابقة، بفرض هيمنتها بشكل دائم على الأنشطة البترولية في هذه البلدان[2].

إن تواجد شركة "إلف" الفرنسية في الدول الإفريقية الفرنكوفونية، تم تصنيفه ضمن سياق السياسة الفرنسية في القارة السمراء واستراتيجيتها في مجال الطاقة، فبغرض مواجهة إعتمادها الكلي تقريبا على الواردات النفطية، إختارت فرنسا "ديغول" تأمين هذه الأخيرة، على أساس مقاربة تختلف تماما عن تلك الليبرالية التي تميزت بها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد فضلت المقاربة الفرنسية عدم الثقة بالسوق، والسيطرة مباشرة على سلطة الدولة المنتجة للنفط، بغرض تجنب الإنخراط في نظام الطاقة العالمي الذي يخضع للنفوذ الأمريكي، بالتالي سعت فرنسا إلى بناء فضاء حيوي طاقوي مستقل بينها وبين الدول "الصديقة" –كما سمتها– الإفريقية المنتجة للنفط، وعلى رأسها الغابون، الكونغو–برازافيل، والكاميرون[3].

وفي ظل العمل وفق المصالح الدبلوماسية الفرنسية في المنطقة، تمكنت شركة "إلف" من الحفاظ على مكانتها كلاعب أساسي في هذه البلدان الثلاث إلى غاية التسعينيات، دون أن يشكل قيام الحرب الأهلية في الكونغو–برازافيل عام 1997 على سبيل المثال، أي عائق أمام نشاطات الشركة في البلد. فقد التزمت فرنسا طوال فترة الحرب بالحياد التام دون أي تدخل عسكري، واكتفى الجيش الفرنسي بإجلاء الآلاف من المغتربين المقيمين هناك، لكن هذا الحياد الفرنسي دليل على أن فرنسا إختارت جانب الفائز، أي الجنرال "ساسو نغيسو" *Sassou Nguesso* الذي دعمته كل من هيئة الأركان الفرنسية والإليزيه، وشركة "إلف" التي تلقت –وفقا للرئيس المخلوع "جواكيم يومبي أوبانجو" *Joachim Yhombi-Opango*– وعودا من "ساسو نغيسو" بتوفير ظروف مالية أكثر ملاءمة[4].

غير أن هذا الخلط الفرنسي بين المصالح النفطية والدبلوماسية في إفريقيا، واجه انتقادا منذ بداية التسعينيات، في ظل التغييرات العميقة التي شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة بصفة عامة، والساحة النفطية العالمية بصفة خاصة، وتماشيا مع هذا الإتجاه السائد في عالم يتجه نحو العولمة، أطلقت الحكومة الفرنسية في بداية التسعينيات عملية خصخصة شركة النفط الوطنية "إلف"،

---

[1] قام بإنشائها الجنرال "ديغول" عام 1965، ولم تكن مهمتها الوحيدة هي الوصول إلى النفط فحسب، لكن من خلال إرتباطها الوثيق بأجهزة المخابرات، إستخدمت "إلف" كأداة للحفاظ على الوجود الفرنسي في إفريقيا. وتسميتها إختصار لـ *Essences et Lubrifiants de France*.

[2] Philippe Copinschi et Pierre Noël, Op.Cit., pp.35, 36.

[3] Ibid., p.36.

[4] Philippe Marchesin, ‘‘La Politique Africaine de la France en Transition’’, In. Politique Africaine, N°71, (Octobre : 1998), p.103.

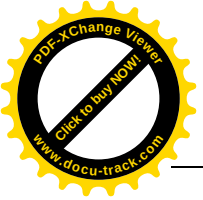
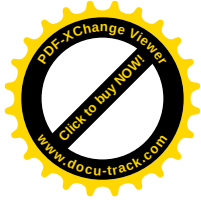

ثم جشعت اندماجها مع شركة "توتال فينا" *TotalFina* في عام 1999، وهي التي أصبحت تُعرف اليوم بشركة "توتال"[1].

أصبحت "توتال" أقل ارتباطا بالإستراتيجيات الحكومية أو الدبلوماسية الفرنسية، وقامت بتوسيع مصالحها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لما بعد المنطقة الفرنكوفونية –الغابون والكونغو بالدرجة الأولى– وركزت أنشطتها وفقا للمعايير التجارية ومنطق الربحية في ظل تزايد المنافسة بين شركات النفط العالمية، حيث وجهت "توتال" إهتمامها ناحية الدول النفطية الرائدة في المنطقة، ألا وهما نيجيريا وأنغولا، أين تتنافس الشركات الكبرى، القوية من حيث القدرة المالية والدراية التقنية، للحصول على عقود الإستكشاف أو الإنتاج[2]. وتنشط شركة "توتال" اليوم في كل دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنتجة للنفط، والتي تشمل: نيجيريا، أنغولا، الكونغو–برازافيل، الغابون، غينيا الإستوائية، الكاميرون، الكونغو، جنوب السودان، علما أن ما يقارب نصف الإحتياطيات العالمية للشركة الفرنسية تقع في خليج غينيا[3].

بالتالي فإن التواجد الدولي –الغربي خاصة– في خليج غينيا، كان في السابق محصورا في فرنسا بحكم ماضيها الإستعماري في المنطقة، فضلا عن بعض الشركات الأوربية التي لها مصالح في قطاع النفط النيجيري مثل شركة "شل" التي تنتج نحو 40% من نفط نيجيريا. في حين كان النفوذ الأمريكي بعيدا ومحدودا، لكن هذا الواقع قد تغير منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ليدخل خليج غينيا ضمن حسابات سياسة الطاقة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، التي أنشأت في جانفي 2002 "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *African Oil Policy Initiative Group* التي تضم أعضاء من الإدارة الأمريكية ومن الكونغرس ومن وزارة الخارجية، وآخرين من شركات النفط الأمريكية، ولقد أوصت هذه المجموعة أن تقوم واشنطن بترقية خليج غينيا إلى مركز "منطقة ذات أهمية حيوية"، فضلا عن إنشاء هيكل قيادة للقوات الأمريكية في المنطقة، ودراسة إمكانية إقامة قاعدة عسكرية هناك[4].

وفي هذا الصدد فإن إنشاء الولايات المتحدة لقاعدة "الأفريكوم"، يرتبط بإدراك واشنطن لحجم التهديد في المنطقة، ووفقا لـ"مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية" *The Center for Strategic and International Studies* فإنه بحلول عام 2020، أكثر من 50% من الطلب العالمي على النفط،

[1] Philippe Copinschi et Pierre Noël, Op.Cit., pp.36, 37.
[2] Jean-Pierre Favenne et Philippe Copinschi, ‘‘Les Nouveaux Enjeux Pétroliers en Afrique’’, In. Politique Africaine, N°89, (2003), p.140.
[3] Ian Gary et al., ‘‘Le Fond du Baril : Boom Pétrolier et Pauvreté en Afrique’’, Rapport traduit par : Philippe Copinschi, (Caritas-USA : Catholic Relief Services, Juin 2003), p.12.
[4] Crisis Group International,‘‘The Gulf of Guinea : The New Danger Zone’’, Africa Report N°195, 12 December 2012, pp.2, 3.

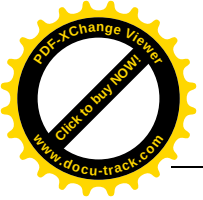
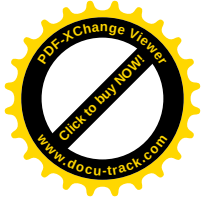

سيأتي من بلدان تشكل مخاطر عالية من جراء عدم استقرارها الداخلي، فإذا ما ظلت الدول الإفريقية المنتجة للنفط مستقرة، فإن أهميتها كمورد موثوق للنفط والغاز سوف تزداد، أما في حالة مواجهتها لاضطرابات داخلية، فإنها ستخلق صدمات وأزمات للإقتصاد العالمي[1].

وبالعودة إلى "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي"، فإنه مباشرة بعد توصيات هذه الأخيرة، قامت الشركات الأمريكية بين عامي 2002 و2008 بزيادة استثماراتها في المنطقة، حيث أعلنت شركة "شيفرون تكساكو" –المنتج الدولي الأول في أنغولا– أنها قامت باستثمار ما يقارب 5 مليار دولار سنة 2002 في إفريقيا، وأن استثماراتها ستصل إلى 20 مليار دولار في السنوات الخمس اللاحقة، في حين تجاوزت إستثمارات "إكسون موبيل" في أنغولا مبلغ 15 مليار دولار سنة 2002، ووصلت إلى 25 مليار دولار في العشرية الماضية[2].

ولقد رافق هذا الإهتمام الدولي المتجدد بالقارة الإفريقية، تبني الولايات المتحدة الأمريكية لمقاربة عسكرية، حيث قامت منذ عام 2003 بنشر جزء من أسطولها المتوسطي في المنطقة، وأبرمت مجموعة من الإتفاقيات مع الكاميرون والغابون وغينيا الإستوائية، تتيح للقوات الأمريكية إستخدام مرافق المطارات الخاصة بهذه الدول. في حين قامت فرنسا بتعزيز شراكتها مع هذه الأخيرة فضلا عن الكونغو–برازافيل وذلك لحماية المنشآت النفطية[3].

وفي هذا الصدد، يمكن القول أن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها السياسي والإقتصادي، فضلا عن قدرتها في نشر قواتها العسكرية عبر العالم، قد نمت وتعززت في القارة على حساب هيمنة القوى التقليدية مثل فرنسا، وهذا يرجع جزئيا إلى سعي الدول الفرنكوفونية في غرب ووسط إفريقيا إلى تنويع علاقاتها مع العالم الخارجي، من حيث الأمن والتجارة والإستثمارات، ولكن أيضا لأن فرنسا قامت بتعديل مقاربتها لإفريقيا، وعملت على تقليل التكاليف المالية والعسكرية في القارة، مقابل تعزيز المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والترتيبات الأمنية.

مما يعني أن فرنسا تعمل على زيادة استثماراتها في البلدان الواعدة غير الناطقة بالفرنسية، مثل نيجيريا وأنغولا، وهما الدولتين الرائدتين في إنتاج النفط في المنطقة، ومحل تنافس دولي بين شركات النفط الكبرى، وبالتالي الحد من التزاماتها مع البلدان الفرنكوفونية الأقل أهمية من الناحية التجارية، مثل الغابون[4]. غير أن التنافس الدولي على النفط الإفريقي لا ينحصر بين الشركات

[1] Idahosa Osaretin, ‘‘From the Latent to Manifest : US Strategic Interest in the Gulf of Guinea’’, In. Journal of Social Science, Vol.27, N°2, (June, 2011), pp.126 , 127.
[2] Ian Gary et al., Op.Cit., p.12.
[3] Crisis Group International,‘‘The Gulf of Guinea : The New Danger Zone’’, Op.Cit., p.3.
[4] Idahosa Osaretin, Op.Cit., p.126.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الأوربية– وعلى رأسها الفرنسية– والأمريكية وحسب، فالشركات الصينية تنشط في المنطقة كذلك، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثالث: دخول الصين إلى المشهد النفطي الإفريقي

تشهد إفريقيا إلى جانب التنافس الفرنسي–الأمريكي، تدافعا جديدا على ثرواتها النفطية، وذلك بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، غير أن هذه الأخيرة لم تنتظر أحداث 11 سبتمبر 2001 للإهتمام بالبترول الإفريقي، حيث برزت الصين في القارة السمراء بقوة بعد الحرب الباردة، وذلك بعد تحول أنظار أوربا إلى بلدان الإتحاد السوفياتي سابقا، معلنة –أي الصين– أنها تهدف إلى إقامة وتطوير نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية على أساس المساواة والثقة المتبادلة على المستوى السياسي، وتعاون في إطار الربح المتبادل على المستوى الإقتصادي[1].

وتعتبر الصين حاليا ثالث أهم شريك تجاري لإفريقيا بعد كل من الولايات المتحدة وفرنسا، وقبل بريطانيا، ولقد بلغت الإستثمارات الصينية المباشرة إلى إفريقيا عام 2004 مبلغ 900 مليون دولار أمريكي، وفي نفس السنة وصلت واردات الصين من النفط الخام الإفريقي نسبة 28.7% وفقا لمجلة "المراقب الإقتصادي" *Economic Observer* ، فقد تجاوزت واردات أنغولا في الأشهر الستة الأولى من سنة 2006، واردات المملكة العربية السعودية إلى الصين، بينما أعلنت "شركة الصين الوطنية للنفط البحري" *China National Offshore Oil Corporation (CNOOC)* في أفريل من نفس السنة، أنها قد عقدت صفقة بمبلغ 2.3 مليار دولار لشراء 45% من حصة استخراج النفط في حقول نيجيريا البحرية. هذا وتفيد التقارير أن هناك أكثر من 800 شركة صينية تعمل في 49 دولة إفريقية، وأن العلاقات التجارية الصينية–الإفريقية قد تجاوزت 50 مليار دولار عام 2006[2].

إن بروز الصين يوفر للدول الإفريقية المنتجة للنفط فرصا جديدة جيوسياسية ودبلوماسية مواتية، فالصين تقدم خبرتها وقوتها العاملة، فضلا عن قروض منخفضة الفائدة وحوافز مالية لبناء البنية التحتية، كما أنها تحرص أيضا على عدم فرض مطالب سياسية مقابل مساعداتها، عكس

[1] Gilbert Mioundonodji, Les Enjeux Géopolitiques et Géostratégiques de l'Exploitation du Pétrole au Tchad, (Thèse de Doctorat), publiée par l'Université Catholique de Louvain, Belgique, 2009, p.23.
[2] Jedrzej George Frynas and Manuel Paulo, ''A New Scramble for African Oil ? Historical, Political, and Business Perspectives'', In. African Affairs, Vol.106, Issue 423, (November : 2006), p.231.

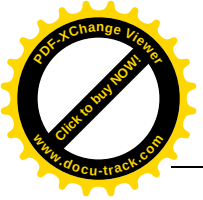
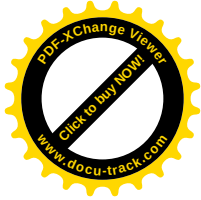

فرنسا أو الولايات المتحدة اللاتي تنتهج ما يعرف بسياسة المساعدات المشروطة[1]، الأمر الذي يتيح للدول الإفريقية الحفاظ على سيادتها، فالصين لا تقترح نشر قوات مسلحة على أراضيها ولا تعطي دروسا في الديمقراطية، بالتالي فإن دول القارة السمراء التي قد تختلف مع المجتمع الدولي، قد ترى في الصين دعما اقتصاديا ودبلوماسيا جديدا، من المحتمل أن يقوم بحمايتها من النفوذ الأمريكي[2].

بحيث أصبح البعض ينظر إلى الصين كشريك في التنمية، مدفوعة من قبل احتياجاتها الإقتصادية بكل تأكيد، لكنها تلتزم ببناء شراكة جنوب–جنوب، ووفقا لأنصار هذه المقاربة، فإن الزيادة التي تشهدها معدلات النمو في البلدان الإفريقية في السنوات الأخيرة، تعود جزئيا إلى الإستثمارات الصينية، التي لا توجه ناحية القطاع الطاقوي وحسب، ولكن أيضا نحو البنية التحتية والإتصالات السلكية واللاسلكية، والمنسوجات والسياحة والصناعة الغذائية[3].

وإلى غاية بداية التسعينيات، كانت الصين تعتمد على ثلاث دول رئيسية لتزويدها بالنفط، ألا وهي: إندونيسيا، سلطنة عمان، وإيران، لكن أمام استهلاكها المتزايد وتراجع الإحتياطيات الإندونيسية، أصبحت مسألة تنويع الموردين مطلبا ضروريا، فقد أصبحت الصين منذ عام 1993 مستوردا صافيا للنفط الذي سوف يصبح الوقود الأساسي الذي من شأنه تلبية احتياجاتها المستقبلية المتنامية، ونتيجة لذلك سعت الصين إلى تنمية روابطها مع الدول الغنية بالنفط في إفريقيا، مثل أنغولا ونيجيريا والسودان[4]. لتصبح اليوم ثاني أكبر مستورد للنفط الإفريقي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بنسبة 25% من إجمالي إمداداتها النفطية، مقابل 15% في منتصف الثمانينيات.

وتندرج زيارة الرئيس الصيني السابق "هوجين تاو" *Hu Jintao* إلى إفريقيا سنة 2002، ضمن إطار تنويع الموردين في قطاع الطاقة، بحيث أصبحت بكين بعد ذلك ثالث أكبر مستورد للنفط الغابوني بعد كل من الولايات المتحدة وفرنسا، ولقد تم أيضا خلال نفس الزيارة، إبرام إتفاقيات مختلفة مع الجزائر، التي لطالما ربطتها علاقات صداقة وروابط تجارية وتقنية مع الصين منذ

---

[1] بحيث تفرض الدول الغربية على البلدان المستفيدة من هذه المساعدات، تبني النظام الديمقراطي وتكريس مبدأ الحكم الراشد، ومباشرة إصلاحات إقتصادية محددة تتناسب مع نهج إقتصاد السوق، وهو يُعتبر تدخلا في حق الدولة في تحديد الأهداف وتقرير الخطط والبرامج التنموية، مما يؤدي إلى تراجع دور الدولة في بعض المجالات الإجتماعية كالصحة والتعليم. وفي هذا الصدد راجع:

محمد بوسلطان ونصر الدين بوسماحة، "المساعدات الإنسانية: حقوق معتوقة"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد الثاني، (2009): ص–ص.1–8.

[2] Olivier Charnoz, ‘‘ ‘Introduction Thématique’ : Le Pétrole Africain : Des Clefs pour Comprendre’’, In. Afrique Contemporaine, Vol.4, N°216, (2005), p.22.

[3] Marie-hélène Pozzar, l’Aide Chinoise à l’Afrique : La Difficulté à Penser à la Notion d’aide Chinoise au Développement’’, (Montréal-Canada : La CHAIRE, Octobre 2009), p.10.

[4] Ian Taylor, China and Africa : Engagement and Compromise, (London : Routledge, 2006), p.71.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الإستقلال، وفي هذا السياق نشير إلى أن "الشركة الصينية للبتروكيماويات" *Sinopec* قد وقّعت سنة 2002 عقدا لمدة عشرين عاما، وذلك في سبيل تطوير حقل "زرزايتين" بـ"عين أمناس"، موّلت الصين من خلاله نسبة 75% من إجمالي الإستثمارات مقابل 25% بالنسبة للجزائر، تحصلت بكين بالنتيجة لذلك ما بين 1.3 و2.5 مليون طن من النفط سنويا.

وفي الجزائر دائما، إستطاعت شركة "الصين الوطنية لاكتشاف النفط والغاز" *The China National Oil and Gas Exploration* من الفوز بصفقة لبناء مصفاة في الصحراء الجزائرية بالقرب من ولاية أدرار، وذلك على حساب الشركة الأمريكية "بتروفاك" *Petrofac* ، كما تقوم الصين كذلك باستغلال النفط في الكونغو–برازافيل، منافسة بذلك شركة "توتال" الفرنسية –المنتج الدولي الأول للنفط في هذه الدولة– فقد استوردت الصين من هذه الأخيرة مليون طن من البترول سنة 2003، وفي شهر فيفري من سنة 2005 وقعت بكين عقدا يسمح لها باستغلال حقلين بحريين[1].

كما تتواجد الصين في السودان كذلك، من خلال "شركة الصين الوطنية للبترول" *China National Petroleum Corporation (CNPC)* أين تملك 40% من حصص استغلال حوض "مقلد" *Muglad* ، كما قامت هذه الشركة ببناء خط أنابيب يبلغ طوله 1500 كيلومتر لنقل النفط من الجنوب إلى غاية محطة ميناء "مرسى آل البشاير" بالقرب من "بورتسودان" *Port-Sudan* على ساحل البحر الأحمر، بحيث يمثل السودان 7.7% من واردات النفط الصينية.

وبالرغم من أن التواجد الصيني في نيجيريا يعتبر متواضعا، لكنها تظل محل أطماع بكين، ففي أفريل 2005 وقّع كل من "أولوسيجون أوباسانجو" *Olusegun Obasanjo* و"هو جين تاو" في العاصمة الصينية، شراكة استراتيجية تشمل مجالات التعاون الإقتصادي والطاقوي، وتقوم حاليا شركة *Sinopec* باستغلال حقول "ستاب كريك" *Stubb Creek* في دلتا النيجر، ولابأس في هذا الصدد من الإشارة إلى أن الصين تؤيد ترشيح نيجيريا للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة. كما تتنافس الصين والولايات المتحدة على الموارد النفطية في أنغولا، وذلك بالرغم من أن نصف الإنتاج الأنغولي من البترول عبارة عن واردات أمريكية، غير أن الصين تستورد ثلث هذا الإنتاج، مما يجعل منها لاعب رئيسي في البلد، هذا فضلا عن تعزيز الصين وأنغولا لتعاونهما في المجال العسكري[2].

إن التواجد الصيني في إفريقيا أدى إلى تفاقم المنافسة العالمية على الموارد الخام في القارة، فقد ضاعف اليابان مؤخرا من مساعداته الإنمائية فيها، كما أعلنت الهند عن مشاريع استثمارية

[1] François Lafargue, Op.Cit., pp.47, 48.
[2] Ibid., pp.49, 50.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

كبيرة، فضلا عن تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقاتها مع القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت الواردات من النفط الإفريقي بمقدار الثلثين منذ عام 2000، وهي تمثل الآن ما يعادل 20% من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية من مورّدين رئيسيين أمثال نيجيريا، أنغولا، الغابون وحتى الجزائر. ولجميع هذه الأسباب، أصبح خليج غينيا إحدى المناطق المحورية في المشهد الجيوسياسي النفطي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، خاصة بالنسبة لواشنطن التي أصبحت تشير صراحة إلى الإحتياطيات النفطية الإفريقية، ضمن استراتيجيتها لتنويع مصادر الإنتاج، غير أن الأمر الذي كان له دور أساسي في قرار الولايات المتحدة بالنظر إلى القارة من زاوية أكثر إستراتيجية، هو الإرهاب الذي ينتشر في الساحل الإفريقي، مما جعلها تكثف من تدخلها السياسي وتعزز من تواجدها العسكري، حماية لمصالحها في المنطقة وضمانا لأمنها الطاقوي في إطار الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[1].

ولتأكيد أن إفريقيا أصبحت تمثل مصلحة استراتيجية لواشنطن، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في فيفري من عام 2007 عن إنشاء قاعدة عسكرية خاصة بالقارة الإفريقية "الأفريكوم"، والتي تم افتتاح مقرها الرسمي في "شتوتغارت" *Stuttgart* بألمانيا، بعدما رفضت غالبية دول القارة استضافته وعسكرة العلاقات الأمريكية–الإفريقية[2]، وهو ما سنتعرض إليه في الفصل الثالث من المذكرة.

[1] Center for Security Studies, ‘‘Importance Stratégique Croissante de l’Afrique’’, In. Politique de Sécurité : Analyses du CSS, N°38, Juillet 2008, p.2.
[2] Ibid., p.3.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الفصل الثالث: الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي

لم تكن واشنطن تولي أهمية كبيرة بالقارة الإفريقية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، ولقد بدا ذلك واضحا من خلال تصريحات "جورج والكر بوش" *George Walker Bush* أثناء حملة الإنتخابات الرئاسية سنة 2000، والذي أعلن أن القارة لا ترد ضمن أولويات سياسته الخارجية، بيد أن زيادة أهمية الإمدادات النفطية لمنطقة غرب إفريقيا عامة وخليج غينيا خاصة، جعل من الساحل الإفريقي أولوية جيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والجبهة الجديدة فيما اصطلح على تسميته من قبل "إدارة بوش الإبن" بـ"الحرب العالمية على الإرهاب"، وذلك بالنظر إلى مخاوف هذه الإدارة من أن يمتد تهديد "التطرف الإسلامي" –على حد تعبيرها– إلى غرب إفريقيا الذي أصبح يشكل منطقة حيوية بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي.

وفي ظل هذه المعطيات الجديدة، قامت "إدارة بوش الإبن" بتوسيع المساعدات الأمنية وبرامج التعاون العسكري، وكثفت من تواجد القوات المسلحة الأمريكية في المنطقة، من خلال عدد من المبادرات العسكرية التي شملت الدول الساحلية، وذلك بغرض حماية إمدادات النفط الآتية من غرب إفريقيا من هجمات الجماعات الإرهابية على مرافق الطاقة الحيوية، لكن هذه العمليات العسكرية لم تقتصر على البر وحسب، بل ضمت كذلك عمليات وبرامج أمنية لتأمين خليج غينيا من طرف البحرية الأمريكية.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإدارة لم تتوقف عند هذا الحد للحفاظ على استمرار التدفق الحر لنفط خليج غينيا، بل وبدعوى المساهمة في تحقيق التنمية الإفريقية، فضلا عن مكافحة الإرهاب وتهديد ما يسمى بالتطرف الإسلامي على الأمن والإستقرار في القارة، وعلى المصالح الغربية عموما والأمريكية خصوصا في هذا الجزء من العالم، قامت "إدارة بوش الإبن" بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بإفريقيا، ولم يكن ذلك سوى لتعزيز سيطرة الولايات المتحدة على النفط الإفريقي وإمدادات خليج غينيا الإستراتيجي.

يتناول هذا الفصل سعي الإدارة الأمريكية في تأمين مصادر النفط الإستراتيجية في غرب إفريقيا، تحت ذريعة أمننة نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي منذ عهد الرئيس "بوش الإبن"، بالتالي سنحاول من خلال ذلك الإجابة عن الإشكالية التي وضعناها في بداية تقديم هذه الدراسة.

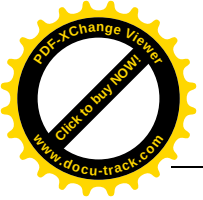
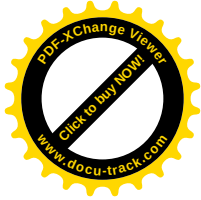

المبحث الأول: أسباب الإهتمام الأمريكي بمكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي ساحة المعركة الجديدة في ظل الحملة الأمريكية العالمية للحرب على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، غير أن الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في المنطقة كانت تهدف منذ البداية إلى حماية تدفق النفط من خليج غينيا، الذي برز كمصلحة حيوية بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي.

سنعالج في هذا المبحث أسباب الإهتمام الأمريكي بمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، في محاولة لتوضيح علاقة ذلك بالإمدادات النفطية لمنطقة غرب إفريقيا، مبرزين الجهات التي أثرت على سياسة "إدارة بوش الإبن" تجاه هذه الأخيرة.

المطلب الأول: العلاقة بين إرهاب الساحل وإمدادات غرب إفريقيا

يعتبر الساحل الإفريقي مصطلحا من أصل عربي، ويعني من الناحية اللغوية الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، أما من الناحية الجغرافية فإن الساحل الإفريقي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، وذلك بين خطي عرض 12 و 20 درجة شمال خط الإستواء، وهي منطقة شبه قاحلة تفصل بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتعرف هذه المنطقة بكونها عرضة لمخاطر التغيرات المناخية، حيث تعتمد معظم الأنشطة البشرية فيها على موسم هطول الأمطار السنوي الوحيد –من شهر جوان إلى شهر سبتمبر– والذي يتميز بدوره بالتقلب الشديد، مما يؤدي إلى موجات جفاف قاسية تعاني منها المنطقة[1].

في حين أنه من الناحية السياسية، تشير منطقة الساحل إلى جميع الدول الأعضاء في "اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل" *Interstate Committee for the Fight against Drought in the Sahel* التي تأسست في سنة 1971 وتضم كلا من: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، والتشاد، والتي أضيفت إليها غينيا بيساو والرأس الأخضر، كما قد تنضم إلى هذه المجموعة –نظرا لتقدم الصحراء– كل من ليبيا، السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا.

وسنعتمد في إطار دراستنا هذه على التعريف الجيوسياسي الذي يتجاوز منطقة الساحل[2] دون استبعاد الإعتبارات الجغرافية البحتة، بحيث يمتد قوس الأزمات –كما يسمى– بين السودان

[1] Carlos Buontempo et al., ‘‘The Climate of the Sahel’’, In. OECD, Global Security Risks and West Africa : Development Challenges, OECD Publishing, 2010, p.58.

[2] أنظر الخارطة رقم.02 في الملحق الثاني ص. 168.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وموريتانيا، بما في ذلك: نيجيريا –لحسابات جيواقتصادية– النيجر، مالي، التشاد، جنوب الجزائر، بوركينافاسو و السنغال إلى غاية المحيط الأطلسي[1]، وهو تعريف يتوافق بشكل أفضل مع أهداف هذه الدراسة، ألا وهو التعرف على أسباب إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بمكافحة الإرهاب في الساحل بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبتها منطقة غرب إفريقيا في السياسة الطاقوية الأمريكية.

فمنذ بروز نفط خليج غينيا كمصلحة حيوية أمريكية، أصبح الساحل الإفريقي يمثل الجبهة الجديدة فيما أسمته إدارة "بوش الإبن" بالحرب العالمية على الإرهاب، وهو ما يشكل أساس سياسات الولايات المتحدة في غرب إفريقيا، التي تتراوح بين التعاون العسكري مع الحكومات المحلية في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وتعزيز الديمقراطية بالتركيز على الإصلاحات القانونية والضغوط في سبيل تحرير أسواق الطاقة عموما، وأسواق النفط بشكل رئيسي[2].

ونشير في هذا الصدد، أن منطقة غرب إفريقيا تشمل عددا من الدول نذكر منها : موريتانيا، السنغال، غينيا بيساو، مالي، بوركينافاسو، سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج، غانا، الطوغو، البنين، النيجر، ونيجيريا[3]. ومن الواضح أن منطقة الساحل تضم معظم هذه الدول، وأن أكثرها عبارة عن دول نفطية خاصة فيما يتعلق بنيجيريا، أكبر منتج للبترول في المنطقة وأول مورِّد للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى موريتانيا التي تم فيها اكتشاف إحتياطيات نفطية هامة، ناهيك عن ساحل العاج وغانا.

ولقد أوضحنا سابقا أنه منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، بل وحتى قبل ذلك بأربعة أشهر، وذلك من خلال تقرير "ديك تشيني" الذي صدر في شهر ماي 2001، أصبحت منطقة غرب إفريقيا تحظى بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي ستستورد منها 25% من إجمالي وارداتها النفطية، وذلك في آفاق سنة 2015 بدلا من 15% الحالية، وهو ما يتلخص في تصريح مساعد وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية آنذاك "والتر كانستاينر *Walter Kansteiner*" سنة 2002، أن النفط الإفريقي هو مصلحة إستراتيجية قومية بالنسبة للولايات المتحدة، ووفقا للسفير

[1] Mehdi Taje, ‘‘Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain’’, In. NDC Occasional Paper, Academic Research Branch, (Rome, December, 2006), p.6.

[2] Cédric Jourde, ‘‘The Role of the United States in Western Africa : Tying Terrorism to Electoral Democracy and Strategic Resources’’, In. Charles-Phillippe David and David Groudin (Eds), Hegemony or Empire ?: The Redefinition of US Power Under George W. Bush, (English : Ashgate Publishing Limited, 2006), p.183.

[3] Ronald D. Palmer, ‘‘Political Terrorism in West Africa’’, In. John Davis (Ed), Africa and the War on Terrorism, (England : Ashgate Publishing Limited, 2007), p.103.

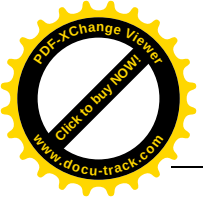
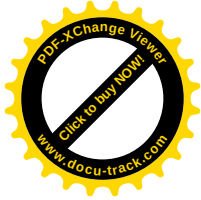

الأمريكي السابق إلى التشاد "دونالد نورلاند" *Donald R. Norland*، فإنها المرة الأولى التي يتم فيها الجمع بين مصطلح إفريقيا والمصالح القومية الأمريكية في عبارة واحدة[1].

ورغم أن منطقة غرب إفريقيا لم تشهد الظاهرة الإرهابية بنفس الشدة التي شهدها شمال وشرق القارة، غير أنه نظرا لعدم الإستقرار السياسي والفقر والأزمات السوسيواقتصادية والحكومية التي تتعرض لها المنطقة، فإن هذه الأخيرة أصبحت معنية ومعرضة لتسلل الجماعات الإرهابية، وقد تفطنت الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد الإرهابي بغرب إفريقيا الذي يتهدد بمرافق الطاقة الحيوية –كما شرحنا سابقا– وسعت إلى مضاعفة الإنفاق العسكري بين سنتي 2002 و2005 بغية حماية احتياطيات النفط الإستراتيجية في المنطقة، بحيث باشرت الإدارة الأمريكية بمبادرة بان–ساحل *Pan Sahel Initiative* سنة 2002، التي أتبعتها بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء *Trans-Saharan Counter-terrorism Initiative* سنة 2005.

وهي برامج سعت إلى تدريب قوات الأمن الإفريقية لحماية الحدود والكشف والقبض على الإرهابيين، حيث قامت مبادرة 2002 بتدريب القوات في مالي، موريتانيا، التشاد والنيجر، في حين تم توسيع مبادرة 2005 لتشمل كلا من نيجيريا، غانا، السنغال، الجزائر، تونس، والمغرب، هذا فضلا عن مبادرة الإستجابة للأزمة الإفريقية *African Crisis Response Initiative (ACRI)* التي أصبحت تعرف ببرنامج "المساعدة التدريبية على عمليات الطوارئ الإفريقية" *The African Contingency Operations Training Assistance (ACOTA)* وهي مبادرة صُمِّمت لتوفير التدريب على عمليات حفظ السلام والتكتيكات العسكرية من طرف القوات الأمريكية الخاصة، فضلا على تدريب هذه القوات الإفريقية على استخدام المعدات العسكرية الأمريكية، ولقد شمل هذا البرنامج دولا مثل المالاوي، مالي، غانا، ساحل العاج، البنين، كينيا، السنغال، وأوغندا[2].

إن الحرب على الإرهاب ورغبة الولايات المتحدة في تأمين إمدادات النفط، هما قضيتين مترابطتين مع بعضهما البعض، ففي المؤتمر العسكري الإقليمي الذي عُقد بالبنين عام 2006، أدلى المستشارون العسكريون الأمريكيون الذين حضروا المؤتمر، أنه من مصلحة الولايات المتحدة تأمين خليج غينيا فذلك يعني تأمين إمدادات النفط المستقبلية، وأنه بالرغم من أن للولايات المتحدة شبكة واسعة من القواعد العسكرية المنتشرة عبر العالم، غير أنها لا تملك سوى قاعدة عسكرية واحدة في إفريقيا، وذلك في جيبوتي.

[1] Claire Woodside, ‘‘West Africa : America’s Foreign Policy Post 9-11 and the Resource Curse, A Head on Collision’’, In. Journal of Military and Strategic Studies, Vol.9, Issue 4, (Summer, 2007), p.4.
[2] Ibid., pp.4, 5.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

بالتالي ليس من المستغرب أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى إقامة قواعد عسكرية لها في الدول الإفريقية التي تقع ضمن المناطق المهمة المنتجة للنفط، مثل السنغال وساو تومي وبرنسيب، فضلا عن توقيعها لإتفاقيات عسكرية مع الغابون وموريتانيا وغينيا، كما توصلت "إدارة بوش الإبن" إلى الإتفاق مع كل من السنغال، أوغندا، غانا، الكاميرون، الغابون، غينيا الإستوائية، زامبيا، ناميبيا، نيجيريا، البنين، وساحل العاج، مما يتيح لها حرية استخدام مطارات هذه الدول. كما أنه واستنادا إلى منطق مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن إنشاء قاعدة عسكرية خاصة بإفريقيا "الأفريكوم"، وذلك توسيعا لسياسة الولايات المتحدة الهادفة إلى تأمين صادرات النفط في المناطق التي تصبح ذات أهمية إستراتيجية[1].

كما اتبعت واشنطن سياسات عسكرية أخرى لتأمين المنطقة، بما في ذلك "برنامج أمن الحدود الساحلية الإفريقية" *The African Coastal Border Security Program (ACBSP)* الذي يهدف إلى تعزيز أمن خليج غينيا، وذلك لتسهيل الإستثمار بالمنشآت الطاقوية في حقول النفط البحرية. هذا وتهدف جميع هذه البرامج إلى تعزيز قدرة القوات العسكرية الإفريقية على حماية إنتاج النفط ومرافق النقل من أي نزاع قد يعطل شحنات النفط، بالإضافة إلى إعداد الولايات المتحدة للتدخلات العسكرية المحتملة في القارة[2].

إن هذه المخاوف الأمنية هي التي تقود منطق إدماج الساحل الإفريقي في الحرب العالمية على الإرهاب، فقد اصطدمت الإدارة الأمريكية بينما هي تسعى جاهدة إلى تأمين النفط في منطقة غرب إفريقيا، بواقع أن الدول الفاشلة التي تسود في هذه الأخيرة، تشكل تهديدا أمنيا لمصالح الولايات المتحدة، ولقد اعترف "جورج دبليو بوش" في عرضه لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، أن الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطرا على المصالح القومية الأمريكية، وأن الفقر وضعف المؤسسات والفساد يمكن أن يجعل هذه الدول عرضة للشبكات الإرهابية وكارتلات المخدرات داخل حدودها، بالتالي ساهم الربط بين الإرهاب في الساحل الإفريقي والأمن الطاقوي الأمريكي، بشكل كبير في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في غرب إفريقيا[3]. وتجدر الإشارة أن هذه المقاربة العسكرية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية تحت قيادة "جورج والكر بوش" في الساحل الإفريقي عموما وغرب إفريقيا خصوصا، قد تأثرت بعدة عوامل وكانت من تصميم جهات معينة نوضحها في المطلب التالي.

[1] Claire Woodside, Op.Cit., p. 6.
[2] Ibid., p.8.
[3] Ibid., p.20.

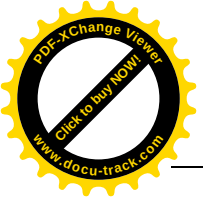
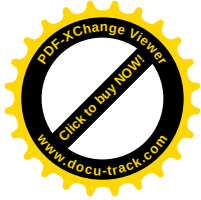

المطلب الثاني: توصيات مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي

إن السيطرة على الموارد الطبيعية عامة والنفط خاصة، هي إحدى الأسباب الرئيسية وراء التورط العسكري الأمريكي في أي مكان من العالم، فبالإضافة إلى الحرب على العراق عام 2003، يرى البعض أن الغرض من حرب أفغانستان كان كذلك بهدف التحكم في الموارد الطبيعية، ذلك أن أفغانستان تلعب دورا مركزيا في الحصول على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، وعلى ذكر هذا الأخير، فإن البعض الآخر يعتبر أن تدخل حلف الناتو في كوسوفو عام 1999، كان أيضا بغرض تأمين نفط بحر قزوين.

ولقد أكد "جيريمي كينان" *Jeremy Keenan* أن نفس الحالة تنطبق على الهدف من التواجد العسكري الأمريكي في غرب إفريقيا، فقد لوحظت حماسة واضحة لدى بعض الدوائر في واشنطن ناجمة عن رغبة "إدارة بوش الإبن" في تقليل الإعتماد على نفط الشرق الأوسط، وأنها رغبة حركتها "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي"[1] *African Oil Policy Initiative Group (AOPIG)* بدعم من معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة *Institute for Advanced Strategic and Political Studies (IASPS)*.[2]

ولقد ذكرنا سابقا، أنه على الرغم من أن احتياطيات النفط المؤكدة في غرب إفريقيا لا تضاهي تلك المتواجدة في الخليج الفارسي، غير أنها تكفي للحفاظ على ثبات الأسواق في حالة انقطاع الإمدادات من مناطق أخرى غير مستقرة، بعبارة أخرى يمكن أن تكون بمثابة "المنطقة البديل"، ونتيجة لذلك أصبحت منطقة غرب إفريقيا محل منافسة شرسة، وهدفا دوليا لتنويع إمدادات النفط، ولقد جاء في تقرير "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *(AOPIG)* أن هذه المنطقة توفر

[1] عقد "معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة" ندوة في 25 جانفي 2002، وهو خزان فكر مقره في القدس، يهدف إلى تعزيز التحالف بين حزب الليكود والمتطرفين من المحافظين الجدد، وحضر الندوة العديد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وأعضاء من الكونغرس، وقادة الشركات النفطية الأمريكية، وسفراء كل الدول الإفريقية المنتجة للنفط تقريبا. وفي نهاية أعمال الندوة، قرر المشاركون تشكيل "مجموعة مبادرة النفط الإفريقي"، وهي عبارة عن جماعة ضاغطة، ضمت مسؤولين من "إدارة بوش الإبن"، وممثلين عن الكونغرس، وشركات الإستثمار ومستشارين دوليين، تحت إشراف "مايكل ويبي"، المقتنع بضرورة التخلي عن نفط الشرق الأوسط، لأنه يستخدم لتمويل أعداء الكيان الصهيوني –على حد قوله–

[2] Toby Archer and Tihomir Popovic, ‘‘The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative : The US War on Terrorism in Northwest Africa’’, FIIA Report 16, (2007), pp.47, 48.

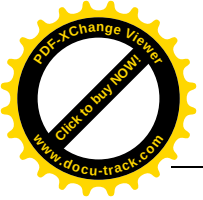
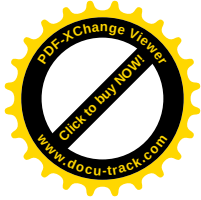

الفرص الأكثر أمنا والأقل تعقيدا، لتجنب تعطل الإمدادات وتقلب الأسعار ومحاولة الحد من الإعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط[1].

وإجابة على سؤال كيف أصبحت منطقة غرب إفريقيا عموما وخليج غينيا خصوصا "مصلحة حيوية" للولايات المتحدة الأمريكية وأمنها الطاقوي، فإن بداية الجواب تبدأ مع الحملة التي روج لها "بول مايكل ويبي"[2] *Paul Michael Wihbey* الذي ساهم في غضون بضع سنوات –بدعم من معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة– في الضغط على واشنطن لزيادة الإلتزام العسكري الأمريكي في خليج غينيا وضواحيه، حيث حذر "ويبي" *Wihbey* منذ عام 1998 أنه قد تم تجاهل منطقة غرب إفريقيا تماما، كمنطقة تشمل المصالح الحيوية الأمريكية، وأنه لابد من بنية أمنية جديدة للحد والقضاء على التهديدات الحالية والمحتملة التي تتعرض لها هذه الأخيرة.

وفي شهر مارس من سنة 2000، قدم "ويبي" *Wihbey* رؤيته الإستراتيجية إلى "اللجنة الفرعية لإفريقيا في مجلس النواب الأمريكي" *U.S. House of Representatives Subcommittee on Africa*، داعيا إلى إنشاء ميناء رئيسي في خليج غينيا للبحرية الأمريكية، مقترحا أن يكون ذلك في جزر ساوتومي وبرنسيب. وفي شهر أفريل من سنة 2001، قام هذا الأخير بالتعاون مع "باري شتس" *Barry M. Schutz* –وهو عضو في مكتب إفريقيا التابع لوزارة الخارجية– بنشر ورقة يوصي فيها بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة في جنوب المحيط الأطلسي، مؤكدا على المصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة في غرب إفريقيا، وكان ذلك بالتزامن مع إعادة رسم الإدارة الأمريكية لخطوط إمدادات الطاقة للقرن الحادي والعشرين، ولقد حظيت وجهة نظره هذه بالدعم، بعدما جاء في تقرير نائب الرئيس الأمريكي السابق "ديك تشيني" *Dick Cheney Report* الصادر في شهر ماي من سنة 2001، أن نفط غرب إفريقيا بالغ الأهمية في استراتيجية تنويع واردات الطاقة الأمريكية[3].

وفي 25 من شهر جانفي عام 2002، أي أربعة أشهر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، نظم "ويبي" *Wihbey* بدعم دائم من "معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة"، ندوة في واشنطن حول الأهمية الإستراتيجية لزيادة تدفق النفط من إفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد

[1] Deekana Tipchanta, ‘‘The Scramble for Africa’s Oil : A Blessing or a Curse for African States ?’’, (Ph.D thesis), University of Nottingham, July 2012, p.19.

[2] هو إحدى شخصيات لوبي النفط الأمريكي، وخبير طاقوي، عضو في معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة *(IASPS)* ورئيس فريق إستراتيجية المياه العالمية والطاقة *The Global Water and Energy Team* وهي شركة خاصة للإستشارات في القطاع الطاقوي بواشنطن، ولكنه أيضا عضو في مجلس السياسة الخارجية الأمريكية *American Foreign Policy Council* ورئيس مركز سياسة الموارد الإستراتيجية *Center for Strategic Resources Policy* بواشنطن.

[3] Paul M. Lubeck et al., ‘‘Convergent Interests : US Energy Security and the ‘Security’ of Nigeria Democracy’’, the Center for International Policy Report, (February : 2007), pp.10, 11.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

أسفر الإجتماع عن تشكيل "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *(AOPIG)* التي ضمت مسؤولين من "إدارة بوش الإبن" وممثلين عن الكونغرس، وآخرين من شركات النفط الكبرى وشركات الإستثمار، ومستشارين دوليين، ومن بين المشاركين نذكر "والتر كانستاينر" *Walter Kansteiner* –مساعد وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية آنذاك– والذي أعلن أن النفط الإفريقي هو مصلحة استراتيجية قومية وأن أهميته ستزداد في المستقبل[1].

ولقد أعقب هذه الندوة قيام "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *(AOPIG)* بإصدار تقرير بعنوان "النفط الإفريقي: أولوية للأمن القومي الأمريكي والتنمية الإفريقية" *African Oil : A Priority for US National Security and African Development* ، أوصت فيه المجموعة بضرورة الإلتزام الإستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة، بما في ذلك إنشاء قيادة إقليمية جديدة وزيادة المساعدات العسكرية للدول الأعضاء في الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا *The Economic Community of West African States (ECOWAS)* وهي منظمة إقليمية تهيمن عليها نيجيريا[2]. كما ورد عن "روبرت ميرفي" *Robert Murphy* –وهو عضو في مجموعة *(AOPIG)*– أن معظم النفط الإفريقي يقع في الحقول البحرية *off-shore* ، مما يعني أنها معزولة عن الإضطرابات السياسية أو الإجتماعية المحلية، وأنه بالإمكان تسليم الإنتاج من النفط عبر الممرات البحرية المفتوحة التي تخلو من القنوات أو المضائق الضيقة.

ولقد أقنعت هذه الأسباب وغيرها، "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *(AOPIG)* أنه ينبغي التعامل مع الأمن الطاقوي الأمريكي من خلال إستراتيجية متسقة، تستخدم غرب إفريقيا كوسيلة لتنويع مصادر الإمداد واستقرار الأسعار في السوق العالمية للطاقة، خاصة بعدما برز خليج غينيا –من خلال تقرير ديك تشيني– كمصلحة حيوية ومركز الطاقة الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي فإن واشنطن بحاجة إلى العمل مع حلفائها في المنطقة، لتطوير مجموعة من المبادرات العملية الطويلة الأجل، التي يمكنها أن تحدد العلاقة بين الولايات المتحدة وغرب إفريقيا من خلال التركيز الجديد والقوي على التعاون العسكري، الذي يشمل قيادة فرعية موحدة لحماية الإستثمارات الأمريكية، وتحسين مستوى الكفاءة المهنية والعسكرية وتبعية القوات المسلحة الإفريقية لقيادة مدنية، والهدف من هذا التعاون هو القضاء على الإرهاب العالمي والإقليمي[3].

[1] Etanislas Ngodi, ‘‘Pétrole et Géopolitique en Afrique Centrale’’, In. Les Cahiers de l’IGRAC, N°1, (2005) , p.117.
[2] Paul M. Lubeck et al., Op.Cit., p.12.
[3] Barry Schutz and Paul Michael Wihbey, ‘‘African Oil : A Priority for US National Security and African Development’’, African Oil Policy Initiative Group, (2002), pp.6, 8.

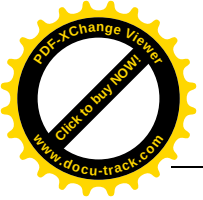
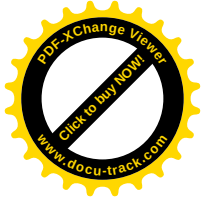

في حين جاء على لسان ممثل "اللجنة الفرعية لإفريقيا في مجلس النواب الأمريكي" "إد رويس" *Ed Royce* أن "أهمية إنتاج الولايات المتحدة من النفط في خليج غينيا، يشير إلى ضرورة وضع إستراتيجية لحماية هذا الإنتاج من الإرهاب" مشيرا إلى أهمية دور التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة وعلاقته بالقوات الإفريقية.

كما علق تقرير "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *(AOPIG)* عن التنظيم الجديد للقيادة العسكرية العالمية الذي كانت قد أعلنت عنه وزارة الدفاع الأمريكية في 14 أفريل 2002، والذي ظلت من خلاله مسؤولية تنسيق القضايا العسكرية مع الدول الإفريقية مقسمة بين القيادة المركزية *CENTCOM* –التي تغطي منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا– وبين القيادة الأوربية *EUCOM* –التي تغطي القارة الأوربية، روسيا، المحيط الأطلسي ومعظم القارة الإفريقية بما في ذلك جنوب وغرب إفريقيا– فضلا عن قيادة المحيط الهادي *PACOM*، لكن ذلك غير كاف لتعزيز التواجد العسكري الأمريكي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأن عدم وجود قيادة إقليمية مخصصة لضمان التدخل الأمريكي السريع، لهو إغفال صارخ قد يزيد من المخاطر التي تتهدد بالمصالح الأمريكية في غرب إفريقيا في السنوات المقبلة.

ومثال ذلك أنه قد تم في 23 أفريل 2002، إختطاف عمال نيجيريين ودوليين في شركة النفط الأمريكية الكبرى "شيفرون تكساكو" *ChevronTexaco* ، ورغم أن أزمة الرهائن هذه قد حُلّت بسلام دون وقوع إصابات، غير أن هذا النوع من الأحداث سيتكرر بسبب نقص القدرات الأمنية قبالة السواحل النيجيرية. بالتالي، فإنه لابد من إنشاء تعاقد أمريكي–نيجيري بشأن قضايا الأمن الإقليمي لجعل المنطقة أكثر أمنا، مما يعني جعلها أكثر جاذبية للإستثمارات الأمريكية في البنية التحتية لمرافق الطاقة[1].

ونشير في هذا الصدد، أن "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *(AOPIG)* تقود "لوبي النفط" في الولايات المتحدة، وهو لوبي أمريكي–صهيوني، يضم جماعات ضغط صهيونية وشركات النفط الأمريكية الكبرى، التي تضغط على الحكومة الأمريكية لتجديد علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط في إفريقيا، بغرض تسهيل التجارة والإستثمار، وذلك بغض النظر عن الفساد المتفشي في حكومات هذه الدول.

وتحقيقا لهذه الغاية جددت الولايات المتحدة علاقاتها مع ليبيا وغينيا الإستوائية، ورغم تصريح "إدارة بوش الإبن" أن تجديد العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، كان مكافأة لهذه الأخيرة نتيجة تعاونها في الحرب على الإرهاب، لكن الواقع هو أن شركات النفط الأمريكية، هي من ضغطت على

[1] Barry Schutz and Paul Michael Wihbey, Op.Cit., p.15.

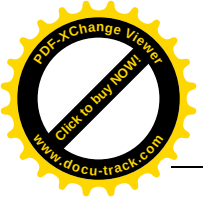
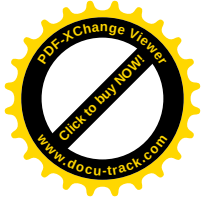

واشنطن لتجديد هذه العلاقات وإزالة ليبيا من على قائمة الإرهاب الأمريكية، لأن ذلك كان يعرقل أعمالهم التجارية، هذا فضلا عن خشية شركات النفط الأمريكية من أن تستحوذ الصين على رخص التنقيب، مستغلة انقطاع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع ليبيا. ويمكن القول أن نفس الحالة تنطبق على غينيا الإستوائية، أين قامت "إدارة بوش الإبن" بإعادة فتح السفارة الأمريكية، تحت الضغط الذي مارسه لوبي النفط في الولايات المتحدة، والمخاوف الناجمة عن الأمن الطاقوي، وذلك رغم إحتجاجات من جانب جماعات حقوق الإنسان.

إن لوبي النفط الأمريكي حريص على الإستثمار في غرب إفريقيا، وتتمثل أولوياته في قيادة عمليات التنقيب واستخراج النفط، خاصة مع اكتشاف إحتياطيات جديدة في المنطقة، لذلك فهو يدعو إلى سياسة خارجية تركز في المقام الأول على عسكرة منطقة غرب إفريقيا[1].

المطلب الثالث: سياسة "إدارة بوش الإبن" تجاه غرب إفريقيا

إنتقد حاكم ولاية "تكساس" *Texas* "جورج دبليو بوش" أثناء حملة الإنتخابات الرئاسية عام 2000، كلا من الرئيس الديمقراطي "بيل كلنتون" *Bill Clinton* ونائبه "آل غور" *Al Gore* على ما اعتبره إهدارا للقوات المسلحة الأمريكية على المهمات الإنسانية حول العالم، بما في ذلك إفريقيا، معلنا أنه في حالة توليه الرئاسة فإنه لن يقوم بنشر القوات سوى بغرض تعزيز الهيمنة الأمريكية وحماية لمصالح الأمن القومي الأمريكي، مصرحا أن أولوية الولايات المتحدة لا تكمن في تعزيز "السلام الديمقراطي" وحسب، ولكن أيضا في تحرير التجارة والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، مشيرا إلى أن أوربا وآسيا هي من ستمثل كبرى أولوياته، يليها الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، بالتالي وعلى مدى حملته الإنتخابية، لم يقم "بوش الإبن" بالإشارة إلى غرب إفريقيا كمنطقة تشمل المصالح القومية الأمريكية[2].

ذلك أنه منذ نهاية الحرب الباردة، لم تشكل القارة الإفريقية –عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة– مصدرا كبيرا للتهديدات، ولا ساحة ذات فرص مهمة للإستغلال، لكن هذه النظرة قد تغيرت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بعدما تيقن صناع القرار الأمريكي أن الدول المنتجة للنفط في منطقة غرب إفريقيا، والتي تعتمد عليها الولايات المتحدة في استراتيجيتها لتنويع الإمدادات،

[1] Claire Woodside, Op.Cit., pp.18, 19.
[2] Peter A. Dumbuya, ‘‘A Historical Review of the United States-African Relations During the Presidency of George W. Bush’’, In. Abdul Bangura (Ed), Assessing George W. Bush’s Africa Policy and Suggestions for Barack Obama and African Leaders, (Washington D.C : the African Studies and Research Forum, 2009), p.1.

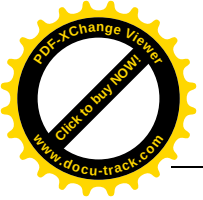
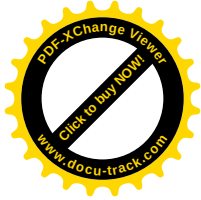

لاسيما نيجيريا وأنغولا –كبرى الدول المنتجة للبترول في المنطقة– تتعرض لتهديد الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي.

وتجدر الإشارة أنه إلى غاية هجمات ما أصبح يسمى بالثلاثاء الأسود، لم يكن الإرهاب في إفريقيا يشكل مسألة مثيرة للقلق بالنسبة للبيت الأبيض، الذي يصدر كل سنة قائمة الدول التي تدعم الإرهاب، والتي لطالما شملت على عدد قليل من الدول الإفريقية. بالتالي، نقلت "إدارة بوش الإبن" الحرب على الإرهاب إلى القارة السمراء، مخافة تعرض الجماعات الإرهابية لمصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب إفريقيا، لاسيما بعد بروز الأهمية الإستراتيجية التي يمثلها خليج غينيا بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي، ولقد أدى هذا الرأي إلى زيادة التعاون العسكري مع هذه الدول البترولية، وهي السمة الجديدة في العلاقات الأمريكية–الإفريقية التي باتت تركز على الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي[1].

ولقد رحبت "إدارة بوش الإبن" وكذلك الكونغرس الأمريكي بالتوصيات التي وردت في تقرير "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *(AOPIG)* بحيث صرح "إد رويس" *Ed Royce* أنه ينبغي على هذا الأخير –أي نفط القارة السمراء– أن يشكل أولوية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، التي برهنت أن مصادر الإمداد بالنفط التقليدية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، ليست مضمونة من الناحية الأمنية كما كان الإعتقاد سائدا، ليضيف عضو الكونغرس "وليام جفرسن" *William Jefferson* أن خلاصة القول تكمن في أن منطقة غرب إفريقيا هي أفضل بديل، ذلك أنها أقرب إلى الولايات المتحدة، وبالنسبة لنقل الإنتاج من النفط أسهل، لأن معظمه يقع في الحقول البحرية.

كما أبدى "جورج دبليو بوش" من جانبه، إهتمامه بتوصيات "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *(AOPIG)* عمليا، من خلال دعوته إلى البيت الأبيض لإحدى عشر رئيس دولة من غرب إفريقيا، وذلك في منتصف عام 2002، في حين قام وزير الخارجية آنذاك "كولن باول" *Colin Powell* بزيارة كل من أنغولا والغابون المنتجة للنفط[2]. تلى ذلك جولة "بوش الإبن" إلى إفريقيا في جويلية عام 2003، دامت ستة أيام زار من خلالها خمس دول إفريقية[3] نذكر منها: السنغال ونيجيريا، ليكون بذلك أول رئيس جمهوري ورابع رئيس أمريكي يزور القارة، ولقد أعرب "بوش الإبن" عن ذلك بإشارته إلى أنه أول رئيس أمريكي يزور إفريقيا خلال عهدته الأولى.

---

[1] Robert D. Grey, ‘‘Africa’’, In. Mary Buckley and Robert Singh (Eds), The Bush Doctrine and the War on Terrorism : Global Responses, Global Consequences, (London : Routledge, 2006), pp.121, 122.

[2] Okbazghi Yohannes, ‘‘America’s New Frontier : Oil in the Gulf of Guinea’’, In. The Black Scholar, Vol.33, N°2, (2003), p.11.

[3] تمثلت هذه الدول في: نيجيريا، السنغال، أوغندا، بوتسوانا، وجنوب إفريقيا.

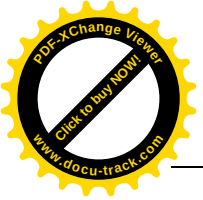
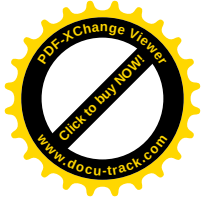

بالتالي، أصبحت منطقة غرب إفريقيا تمثل لاعبا اقتصاديا رئيسيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ليعلن "جورج والكر بوش" عشية رحلته الثانية إلى القارة في شهر فيفري 2008، وذلك في القمة الرابعة من "مجلس الشركات لإفريقيا" *Corporate Council on Africa* ، أن الولايات المتحدة مقتنعة بالإمكانيات الضخمة للقارة، علما أنه قام بزيارة خمس دول أخرى[1] خلال جولته هذه، نذكر منها: غانا وليبيريا، مما يعني أنه زار عشر دول إفريقية خلال فترة توليه للحكم، فترة قابل من خلالها خمسة وعشرين رئيس دولة إفريقي[2].

هذا، ولقد كتب "بيير أبروموفتشي" *Pierre Abromovici* في مجلة "العالم الدبلوماسي" *Le Monde Diplomatique* أن الولايات المتحدة تتحرك بهدف حماية الإمدادات وخطوط الأنابيب الحيوية، وأن الغرض من التدابير العسكرية والجهود الأمنية في الساحل الإفريقي، لا يكمن في تعزيز الأمن في المنطقة أو حفظا للسلام كما جاء في خطابات "بوش الإبن"، ولاهي جزء من الحرب على الإرهاب، بل جزء من التدافع الجديد الذي تشهده منطقة غرب إفريقيا[3].

إن الإستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة بهذه الأخيرة ستستمر في النمو، وذلك في صالح تنويع إمدادات النفط في الولايات المتحدة، وتقليل اعتمادها الكبير على نفط منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن استراتيجية النفط التي ترتكز عليها السياسة الطاقوية الأمريكية في منطقة غرب إفريقيا تستند على مجموعة من العوامل[4] والتي لابأس بأن نذكر أهمها:

1. أن معظم إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا يقع في حقول بحرية، مما يعني سهولة شحنه ونقله عبر المحيط الأطلسي إلى الولايات المتحدة، هذا فضلا عن أن الحقول البحرية هي بمثابة منطقة معزولة عن أي اضطرابات سياسية، وهذا يسهل عمليات التنقيب.

2. أن نفط منطقة غرب إفريقيا يحتوي على نسبة ضئيلة من الكبريت، وبناء على ذلك فإنه يوفر عوائد البنزين المرتفعة، وهو ما تفضله المصافي الأمريكية التي تعمل بموجب قوانين بيئية صارمة.

3. أن الإسلام الراديكالي غير منتشر في منطقة غرب إفريقيا حسب وجهة النظر الأمريكية، وأنها ليست مسرحا لتنافس الأيديولوجيات مثل الشيوعية، وفي هذا السياق لاحظ "روبرت ميرفي" في شهر جانفي من سنة 2002، أنه "من غير المرجح أن يأخذ الخلاف السياسي أو النزاع في الدول

---

[1] تمثلت هذه الدول في: البنين، تنزانيا، رواندا، غانا، ليبيريا.

[2] Peter A. Dumbuya, Op.Cit., p.2.

[3] Robert D. Grey, Op.Cit, p.131.

[4] راجع الصفحة 105، 106 من الفصل الثاني.

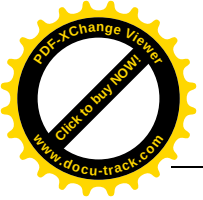
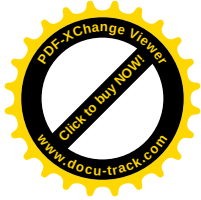

النفطية الإفريقية لهجة إقليمية أو أيديولوجية، من شأنها أن تؤدي إلى حظر إفريقي مشترك للنفط على الدول الغربية[1].

غير أن هذه الرغبة الواضحة لـ"إدارة بوش الإبن"، في زيادة اعتماد الولايات المتحدة على نفط منطقة غرب إفريقيا، واجهتها عدة عراقيل كالفساد الإداري المستفحل، وقوانين الإستثمار التي لا تخدم مصالح الشركات الأجنبية، فضلا عن الإضطرابات الداخلية والصراعات، وانعدام الشفافية الحكومية، ولقد لاحظت "اللجنة الفرعية للسياسة الإقتصادية الدولية في مجلس الشيوخ" *The Senate Subcommittee on International Economic Policy* عام 2004 أن هناك عددا كبيرا من العقبات التي تحول دون تحقيق نموذج ناجح للتبادل التجاري والتدفقات الإستثمارية المباشرة إلى غرب إفريقيا، تتعلق بالمخاطر الإقتصادية والسياسية والأمنية، بما في ذلك الفساد وانعدام سيادة القانون وعدم الإستقرار السياسي والصراعات العرقية والدينية، مؤكدة أن التغلب على هذه العقبات هو في حد ذاته تحد هائل[2].

وينقسم هذا التحدي إلى مهمتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في التغلب على الفساد المتفشي وغيره من العوائق الهيكلية التي تحول دون الإستثمار الأجنبي في المنطقة، وفي هذا الصدد، جاء على لسان "إد رويس" *Ed Royce* أثناء جلسة إستماع في الكونغرس عام 2000، أن عائدات النفط في العديد من البلدان النامية، هي لعنة وليست نعمة، فقد تم نهبها في كثير من الحالات، من قبل المسؤولين الحكوميين الفاسدين، مشيرا إلى أن نيجيريا هي في حال أسوأ مما كانت عليه قبل خمس وعشرين سنة، وذلك على الرغم من امتلاكها لمبلغ 300 مليار دولار المحقق من العائدات النفطية منذ ذلك الحين، وأنه في أسوإ الحالات، أدى ذلك إلى حروب أهلية، كما حدث في أنغولا لسنوات، وكذلك في السودان. أما الثانية فتتمثل في تحسين البيئة الأمنية في المنطقة لتخفيف حدة قلق شركات النفط على مدى سلامة مرافقها وعمالها. ولقد لاقت كل من هاتين المهمتين إهتماما كبيرا من قبل "بوش الإبن"، الذي كلف كلا من وزارات الخارجية، التجارة والطاقة، فضلا عن وزارة الدفاع بالنظر في الموضوع[3].

إن الإدارات الأمريكية السابقة، كرست نفقات عسكرية ضئيلة نسبيا لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصفة عامة، وذلك مقارنة بالنفقات العسكرية الأمريكية الموجهة إلى أوربا وآسيا والشرق الأوسط، لكن تزايد الإعتماد الأمريكي على النفط الإفريقي، وتحول خليج غينيا في منطقة غرب

[1] J. Anyu Ndumbe, ''West African Oil, US Energy Policy, and Africa's Development Strategies'', In. Mediterranean Quarterly, (Winter : 2009), p.101.
[2] Michael T. Klare and Daniel Volman, ''The African 'Oil Rush' and US National Security'', In. Third World Quarterly, Vol.27, N°4, (2006), p.613.
[3] J. Anyu Ndumbe, Op.Cit., pp.102, 103.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

إفريقيا إلى مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى زيادة الأنشطة العسكرية الأمريكية[1] في المنطقة في عهد "إدارة بوش الإبن"، نظرا لعدم إستقرار المناخ الأمني والتهديد الذي يمثله الساحل الإفريقي، وقد يكون هذا التواجد العسكري متواضعا بالمقارنة مع أنشطة مماثلة في أماكن أخرى، لكنه شهد تزايدا تدريجيا ومستمرا، وخير دليل على ذلك إنشاء وزارة الدفاع الأمريكية لقيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا[2].

[1] أنظر الخارطة رقم.03 في الملحق الثاني ص.169.

[2] Michael T. Klare and Daniel Volman,''The African 'Oil Rush' and US National Security'', Op.Cit, p.615.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

المبحث الثاني: مكافحة الإرهاب وأمننة الوصول إلى النفط الإفريقي

أخذت "إدارة بوش الإبن" توصيات "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" بعين الإعتبار كما أسلفنا بالقول[1]، حيث تحركت واشنطن متصدية للتحديات الأمنية التي تواجهها المصالح الأمريكية في غرب إفريقيا، وذلك من خلال تعزيز تواجدها العسكري في المنطقة بدعوى مكافحة التهديد الإرهابي في الساحل الإفريقي.

وسيتعرض هذا المبحث للمبادرات العسكرية التي أنشأتها الولايات المتحدة منذ سنة 2002 بحجة مساعدة الدول الساحلية في حماية حدودها ومنع تحول الساحل إلى منطقة ملاذ آمن للإرهاب، لكن السبب الأساسي من وراء ذلك هو حماية تدفق النفط من غرب إفريقيا، وليس أدل على ذلك من جهود البحرية الأمريكية في تأمين خليج غينيا.

المطلب الأول: التحديات الأمنية للمصالح الأمريكية في غرب إفريقيا

يعتقد مسؤولون ومحللون أمريكيون بقوة، أن هناك أفرادا وجماعات معادية للولايات المتحدة –وفي كثير من الحالات على علاقة بتنظيم القاعدة الإرهابي– تنشط في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصفة عامة، وعبر منطقة الساحل بصفة خاصة، ولقد أخذت قيادة أوربا العسكرية الأمريكية "الأوكوم" وقائدها آنذاك الجنرال "جيمس جونز" *James Jones* بزمام المبادرة لتصوُّر الأخطار المحتملة في المنطقة على المصالح الأمريكية.

وكان المسؤولون في قيادة "الأوكوم" يشيرون باستمرار إلى التهديدات اللاتماثلية في المنطقة، بمعنى التهديدات الناجمة عن الفواعل من غير الدول، والتي تستخدم وسائل حربية غير تقليدية، وتنشأ في مناطق لا تسيطر عليها الحكومة المركزية، خاصة منطقة الساحل الإفريقي، الذي من المرجح أن يصبح بمثابة "أفغانستان" أخرى –حسب رأي هؤلاء المسؤولين– ووفقا للجنرال "جونز" فإن التواجد المتزايد للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل يهدد أمن الولايات المتحدة، وأن استقرار هذه المنطقة هو ضرورة إستراتيجية، مشيرا إلى أن حالة الأمن في المنطقة البحرية لخليج غينيا سيئة إلى حدّ كبير، فضلا عن الجيوب غير الخاضعة لسيطرة الحكومات في غرب إفريقيا، ومساحات شاسعة في الساحل الإفريقي التي تعاني من التهميش الحكومي[2].

---

[1] أنظر الصفحة 126، 127 من الفصل الثالث.

[2] Raymond W. Copson, The United States in Africa : Bush Policy and Beyond, (USA : Palgrave McMillan, 2007), p.115.

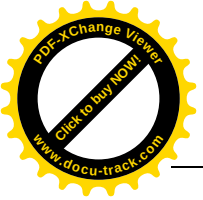
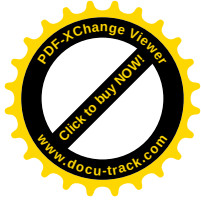

ولقد وجدت هذه المخاوف طريقا إلى وثائق إستراتيجية الدفاع الأمريكية الكبرى، لا سيما البنتاغون *The Pentagon* في فيفري 2006، وذلك من خلال "تقرير مراجعة الدفاع" الذي يُقدَّم كل أربع سنوات *The Quadrennial Defence Review Report* ، والذي جاء فيه أن "القوات الأمريكية في حرب مستمرة منذ سنة 2001، غير أنها حرب تختلف عن سابقاتها، فالعدو لا يتمثل في دولة معينة أو مجموعة من الدول، بل هو عبارة عن شبكات إجرامية غير حكومية منتشرة في مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومات المركزية"، وفي إشارة إلى بروز جماعات إرهابية متطرفة في غرب إفريقيا، ورد في التقرير أن "القوات الأمريكية قد تدخلت في هذه الأخيرة لمواجهة التهديدات الإرهابية المتطرفة الناشئة، ومساعدة شركائها في المنطقة حتى لا تصبح ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية"[1].

كما جاء في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة في شهر مارس 2006، أن هذه الأخيرة تعترف بأن أمنها يعتمد على الشراكة مع الأفارقة، بهدف تقوية الدول الهشة والفاشلة، وجعل المناطق غير المحكومة تحت سيطرة الديمقراطيات الفعالة. غير أن هذه الوثائق الرفيعة المستوى، لم تأتي على ذكر نفط منطقة غرب إفريقيا كأولوية إستراتيجية، فذلك من شأنه أن يجعل السياسة الأمريكية تبدو نفعية، لتحقيق مصلحتها الذاتية المحضة وحسب.

لكن تجدر الإشارة هنا، إلى أن قائد القيادة العسكرية "أوكوم" آنذاك الجنرال "جيمس جونز" على النقيض من ذلك، لم يبد أي تردد في الحديث عن نفط خليج غينيا كأولوية أمريكية إستراتيجية، نظرا لأنه سيشكل بين 25% إلى 35% من واردات الولايات المتحدة خلال العقد القادم، مقارنة بـ15% الحالية، وأضاف "جونز" أن البترول في المنطقة ذو قيمة خاصة نظرا لموقعه الجغرافي الإستراتيجي على الساحل الغربي لإفريقيا، وما يتيحه ذلك من إمكانية نقله السريع إلى الولايات المتحدة.

وكتب "ريموند كوبسون"[2] *Raymond W. Copson* أنه من الصعب تقييم جدية التهديد الإرهابي في المنطقة، من خلال تقييمات المسؤولين التي تستند على معلومات سرية للغاية مشيرا إلى مثال نشاط "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" *The Salafist Group for Preaching and Combat* التي كانت مصدر قلق بالنسبة لواشنطن، بالنظر إلى الإشتباكات المسلحة التي شاركت فيها هذه الجماعة خارج الحدود الجزائرية، على الرغم من أن التفاصيل كانت دائما غامضة، على حد تعبير "كوبسون".

[1] Quadrennial Defense Review Report, US Department of Defense, (February 6, 2006), pp.9, 12.

[2] هو باحث مستقل متخصص في الشؤون الإفريقية وعلاقات الولايات المتحدة بإفريقيا. أستاذ بكلية الدراسات العالمية المتقدمة بجامعة "هوبكنز" *Hopkins* بالولايات المتحدة.

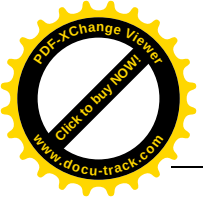
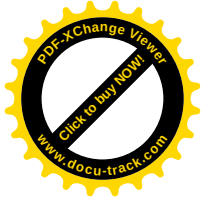

كما ذكر هذا الأخير أنه في سنة 2004، تم القبض على "عماري صايفي" المدعو "عبد الرزاق البارا" في شمال التشاد، وهو أحد قادة "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، والذي كان يُعتقد أنه المسؤول عن اختطاف السياح الأوربيين في الساحل الإفريقي سنة 2003[1] ولقد تم القبض عليه بعدما سقط في أيدي جماعة من المتمردين التشاديين، الذين تفاوضوا عبر ليبيا لتسليمه إلى السلطات الجزائرية، غير أن تفاصيل هذه الحلقة قد أحاطها الغموض –حسب "كوبسون"– الأمر الذي أثار التساؤلات حول أهمية أو مدى خطورة "البارا" كتهديد إرهابي[2].

ولعل أفضل تلخيص للوضع في منطقة الساحل –يواصل "كوبسون"– قد ورد في تقرير "مجموعة الأزمات الدولية" *International Crisis Group* الذي جاء فيه أن هناك ما يكفي من الدلائل على الوجود الإرهابي في المنطقة لتبرير التدخل الغربي، ومع ذلك –أضاف التقرير– فإن منطقة الساحل ليست مرتعا للنشاط الإرهابي.

كما ورد في هذا الأخير أنه من خلال المعلومات الواردة عن عدد من المراقبين بما في ذلك القوات الأمريكية التي شاركت في مبادرة بان–ساحل، والتي غطت أربعة بلدان ساحلية ألا وهي: مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا، فإن المنطقة معرضة لتهديد النشاط الإسلامي العنيف –على حد تعبيرهم– لكن الأمور في هذه المنطقة ليست كما تبدو عليه لأول وهلة، فموريتانيا التي تطلق على نفسها "الجمهورية الإسلامية"، تقوم بقمع الأنشطة الإسلامية بقسوة ومن أي نوع كانت، في حين أن مالي –التلميذ النجيب في انتهاجه للديمقراطية الليبرالية الجديدة في التسعينيات– يمثل أكبر خطر للنشاط الإسلامي العنيف في منطقة غرب إفريقيا، أكثر من أي دولة أخرى بما في ذلك نيجيريا.

---

[1] نشير في هذا الصدد، إلى أن عمليات الإختطاف في منطقة الساحل الإفريقي قد تصاعدت ابتداء من سنة 2003، فقد تم اختطاف 32 سائحا أوربيا من جنسيات مختلفة، وسبعة عمال أجانب، فضلا عن اختطاف دبلوماسيين كنديين، ولقد تم إطلاق سراح الرهائن مقابل الإستجابة لمطالب الخاطفين، باستثناء البريطاني "إدوين داير" *Edwin Dyer* بسبب رفض حكومته التفاوض مع الإرهابيين، والفرنسي "موريس جيرمانو" *Maurice Jermano* بسبب محاولة الجيش الفرنسي التدخل لتحريره. ولقد ورد هذا في:
مداخلة غير منشورة ألقاها "د. نصر الدين بوسماحة" بعنوان "مسعى تجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة"، في إطار يوم دراسي حول: إستراتيجية الأمن في دول الساحل، من تنظيم مخبر البحث: القانون، المجتمع والسلطة، بجامعة وهران، يوم 6 ديسمبر 2010.

[2] Raymond W. Copson, Op.Cit., p.116.

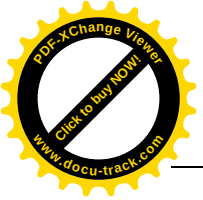
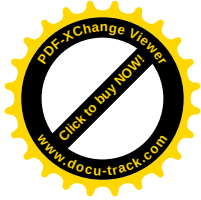

أما أولئك الذين يعتقدون أن الفقر يولد التعصب الديني، فإنهم سيصابون بخيبة الأمل مع حالة النيجر، ثاني أفقر دولة في العالم، والتي حافظت حكومتها على تقاليد الإسلام المتسامحة والفصل بين الدين والدولة، وذلك حسبما ورد في تقرير "مجموعة الأزمات الدولية"[1].

كما جاء فيه، أن هناك معارضة متزايدة من قبل المسلمين في غرب إفريقيا ضد سياسة الولايات المتحدة، ومع ذلك فإنه لا ينبغي المبالغة في تقدير هذه التطورات، ذلك أن الإسلام الأصولي –يضيف التقرير– متواجد في منطقة الساحل منذ أكثر من ستين عاما، دون أن يرتبط بالعنف المعادي للغرب بصفة عامة، كما أن "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية، والتي فقدت 43 مسلحا في عام 2004 بعد مطاردة عبر الحدود من قبل القوات التي تلقت تدريب "مبادرة بان–ساحل"، قد أصابها الضعف بشكل كبير في مالي والجزائر، نتيجة الجهود المشتركة لكل من هذه الأخيرة والقوات المسلحة الساحلية[2].

كما يقول "برينستون ليمان" *Princeton N. Lyman* –وهو سفير أمريكي سابق إلى نيجيريا– في السياق نفسه، أنه ليس من الصعب العثور على أمثلة للإضطرابات السياسية والفكر الراديكالي في منطقة الساحل الإفريقي، غير أن تركيز كل فرد في هذه المنطقة تقريبا، سواء أكان مسلما أو مسيحيا، يكون في المقام الأول على المصالح المحلية والسياسة الوطنية، بالتالي فإن القضايا مثل سياسة الولايات المتحدة في العراق، تكون أكثر من الإهتمام الأكاديمي والخطابي من أن تكون محفزات للجهاد العالمي، الأمر الذي يثير الشبهات بشأن دوافع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويضيف "ليمان" أنه قد تحاور مع بعض السكان في شمال نيجيريا في الفترة ما بين 2005 و2006، وأنهم خلصوا إلى الإعتقاد أن سياسة الولايات المتحدة الدولية المناهضة للإسلام، قد قادتها إلى دعم الولاية الثالثة لـ"أولوسيجون أوباسانجو" *Olusegun Obasanjo*[3] المسيحي. ومع ذلك فإن ما قد يجعل المنطقة مصدرا للقلق، هو المزيج بين الفقر والتمييز العنصري والشبكات الإجرامية التي يمكن أن تدعم أو تتيح الفرص لتأثير الجماعات الإرهابية المتواجدة في المنطقة[4].

---

[1] International Crisis Group Report, ‘‘Islamist Terrorism in The Sahel : Fact or Fiction ?’’, Africa Report N°92, 31 March 2005, page i.

[2] Ibid., page i.

[3] هو رجل عسكري مسيحي الديانة، كان الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الإتحادية خلال عهدته الأولى بين 1976–1979، ولقد تم انتخابه في 1999 بعد عودته إلى الحياة المدنية، وأعيد انتخابه مرة أخرى سنة 2003.

[4] Princeton N. Lyman, ‘‘The War on Terrorism in Africa’’, In. John W. Harbeson and Donald Rothchild (Eds), Africa in World Politics : Reforming Political Order, 4th Edition, (USA : Westview Press, 2009), p.291.

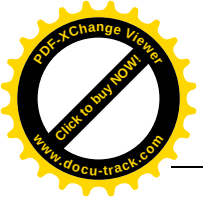
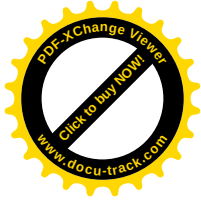

ولقد أوصى تقرير "مجموعة الأزمات الدولية" الحكومة الأمريكية بالموازنة بين البرامج العسكرية والمدنية[1] في الساحل، ذلك أنه في غياب استعداد الكونغرس لتمويل مثل هذه البرامج، أصبح البنتاغون أهم لاعب من خلال تأكيده على آفاق تهديد الإرهاب، وتأكيد المخططين العسكريين على المخاطر الكامنة في الساحل بالنسبة للأمن القومي الأمريكي –لأسباب ليس أقلها النفط في غرب إفريقيا كمنطقة مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة– وتركيزهم بالتالي على البرامج العسكرية البحتة لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي قد يثير مشاعر عدائية ضد الولايات المتحدة، ويحوّل رجال الدين المتشددين –حسب التعبير الذي ورد في التقرير– إلى مجاهدين وشهداء[2].

وأكثر الدول الساحلية التي يمكن أن تتعرض لهذا التهديد هي نيجيريا –أكبر الدول المنتجة للنفط في المنطقة– والتي تضم أكثر من 65 مليون نسمة، والتي تشهد توترات مستمرة بين الشمال ذو الأغلبية المسلمة، والجنوب ذو الأغلبية المسيحية، ما يمثل مصدرا للإنفجار لأسباب إقتصادية أو دينية[3]. هذا، ولقد حدد كل من "إريك دونيسي" *Eric Denécé* و"ألان روديي" *Alain Rodier* التحديات التي تواجه مصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب إفريقيا في ثلاث عوامل[4]:

أولا: إستمرار الصراعات الداخلية والإضطرابات المحلية، التي تزايدت في السنوات الأخيرة، بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية، والنمو الديمغرافي، والإحتباس الحراري الذي يؤجج النزاع على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية، مما يجعل الأفراد والجماعات تلجأ إلى العنف في سبيل الحصول على ما حُرموا منه، ويقابل هذه الصراعات الضعف الهيكلي للحكومات وفشلها في فرض سيادتها وبسط سيطرتها على أقاليمها.

ثانيا: إستفحال الإرهاب في المنطقة، الذي تجسده "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" سابقا، "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" حاليا، والذي يمثل أكبر تهديد للأمن في بلدان الساحل، فضلا عن الحركات الإسلامية المسلحة والمتطرفة التي تنتشر إلى ما وراء منطقة الساحل، خاصة في نيجيريا، أين ظهرت حركة "بوكو حرام" *Boko Haram* سنة 2004 ، لاسيما في دلتا النيجر الذي شهد سلسلة من الإشتباكات المسلحة والهجمات الإرهابية منذ سنة 1999، وهي منطقة إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لإحتوائها على إحتياطيات نفطية هامة.

---

[1] مثل برامج التنمية للسكان البدو الرحل في شمال مالي، مع التركيز على الطرق وحفر الآبار وتعزيز البنية التحتية السياحية في الأماكن التاريخية مثل تمبكتو *Timbuktu* ، مما يساعد على تقليل عمليات التهريب من خلال توفير بدائل إقتصادية مجدية للسكان الطوارق، حسبما ورد في التقرير دائما.

[2] International Crisis Group Report, ‘‘Islamist Terrorism in The Sahel : Fact or Fiction ?’’, Op.Cit., page i.

[3] Princeton N. Lyman, Op.Cit. p.294.

[4] Eric Denécé and Alain Rodier, ‘‘The Security Challenges of West Africa’’, In. OECD, Global Security Risks and West Africa : Development Challenges, OECD Publishing, 2012, pp.36, 37.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

ثالثا: إنتشار الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا، بما في ذلك الإتجار بالبشر والمخدرات والقرصنة، حيث برزت منظمات إجرامية خلال العشرية الأخيرة مستغلة ضعف الحكومات، لممارسة نشاطاتها غير الشرعية، فضلا عن استخدامها للرشوة لكسب الدعم المحلي، وهو ما يؤثر على الإقتصاد في هذه الدول.

وأمام هذه التحديات التي تشكل تهديدا على مصالح الولايات المتحدة، سعت الإدارة الأمريكية إلى التدخل عسكريا في المنطقة حماية للتدفق المستمر للنفط، وهو ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: البرامج العسكرية الأمريكية لتأمين النفط في غرب إفريقيا

لم يولي "جورج دبليو بوش" بعد توليه السلطة سنة 2000، إهتماما كبيرا بالقارة السمراء، لكن بعد بروز خليج غينيا في غرب إفريقيا كمنطقة مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، تمت ترجمة تأمين الوصول إلى النفط في هذه المنطقة، إلى إستراتيجية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، وعلى هذه الخلفية تدخلت الولايات المتحدة لأول مرة في هذا الأخير سنة 2002، وذلك من خلال برنامج مبادرة بان–ساحل *Pan-Sahel Initiative (PSI)*[1].

ولقد بلغ تمويل هذا البرنامج مبلغ 7 مليون دولار، بهدف مساعدة أربع دول ساحلية في مواجهة الإرهاب، ألا وهي: مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا، ووفقا لمسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، فإن الهدف الأسمى للمبادرة يتمثل في ضرورة منع الإرهابيين من استغلال المساحات الشاسعة من المناطق غير المأهولة بالسكان في الساحل، حتى لا تقوم هذه الجماعات الإرهابية بإثارة عدم الإستقرار في المنطقة، مستغلة الحدود الهشة التي يسهل اختراقها، بالتالي منع تحوّل المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهابيين.

ووفقا لمكتب مكافحة الإرهاب *The Office of Counterterrorism* فإن لمبادرة بان–ساحل أهداف أخرى تشمل: الكشف والرد على التحركات المشبوهة للأفراد والبضائع عبر وداخل حدود الدول المعنية بالبرنامج، وكذلك مكافحة الإتجار بالبشر والمواد غير المشروعة، ومساعدة البلدان المشاركة في مواجهة العمليات الإرهابية المعروفة والتوغلات الحدودية، فضلا على تشجيع المسؤولين العسكريين والمدنيين من البلدان الأربعة، إلى المزيد من التعاون وتبادل المعلومات داخل

[1] Princeton N. Lyman, Op.Cit., p.292.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وبين حكومات المنطقة، بشأن القضايا الأمنية الحدودية ومكافحة الإرهاب، وتحقيقا لهذه الأهداف، كلفت قيادة "أوكوم" المجموعة العاشرة للقوات المسلحة، بتدريب جيوش الدول المذكورة[1].

ولقد استهدفت مبادرة بان–ساحل في المقام الأول، "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" بحيث أشار "جون ديفيس" *John Davis* في مقاله، أن هذه الجماعة الإرهابية ذات الأصول الجزائرية، تختلف عن الجماعات الأخرى التي ينشط معظمها في أوربا، في حين أن هذه الجماعة تركز عملياتها في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعدما قامت هذه الأخيرة –التي تتألف من حوالي 300 إلى 500 ناشط إرهابي– بإعلان ولائها لتنظيم القاعدة، لتطلق على نفسها تسمية "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" *Al-Qaeda in Islamic Magreb (AQMI)* في سنة 2007 بعدما أعلن "أيمن الظواهري" –الرجل الثاني في تنظيم القاعدة– أن "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" قد التحقت بحركة الجهاد العالمي، لتتحول إلى تنظيم إقليمي، تتجاوز عملياته الحدود الجزائرية.

ولقد برزت هذه الجماعة عقب اختطافها لـ32 سائحا أوربيا في صحراء الجزائر سنة 2003، وزادت خطورتها كتهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة بعد إعلانها عن مسؤوليتها في الهجوم الإرهابي الذي استهدف مرفقا للجيش الموريتاني، أسفر عن مقتل 15 جنديا سنة 2005. ولقد عبرت هذه الحادثة، فضلا عن عملية اختطاف السياح الأوربيين عن نقاط ضعف برنامج مبادرة بان–ساحل، فضلا عن تأكيد مصادر الإستخبارات الأمريكية أن الحكومة الألمانية دفعت لهذه الجماعة الإرهابية سرا حوالي 6 ملايين دولار للإفراج عن رهائنها[2].

وهو ما يعاكس الموقف الأمريكي الصارم في كيفية تعامله مع هذه الحالات، والذي يتمثل في عدم قبوله التفاوض ودفع الفدية للجماعات الإرهابية، في حين تخالف الدول الأوربية ذلك من الناحية العملية، دون الأخذ بعين الإعتبار للإنعكاسات الخطيرة على أمن الدول التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية، رغم إعلانها بصفة رسمية عن تبنيها لمبادئ السياسة الأمريكية في التعامل مع الإرهاب،[3] وموقف ألمانيا في هذه الحالة دليل على ذلك.

لتصبح بالتالي مسألة مطاردة "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" محور اهتمام المسؤولين الأمريكيين في الساحل الإفريقي من خلال مبادرة بان–ساحل، لكن ومن ناحية أخرى، ورد في تقرير "مجموعة الأزمات الدولية" أنه على الرغم من أن قادة هذه الجماعة قد تعهدوا بالولاء لتنظيم القاعدة، فإنه ليس من الواضح أن تمثل هذه التصريحات أهمية عملية، فمعاملة "عماري صايفي" أو المدعو

[1] John Davis, ‘‘The Bush Model : US Special Forces, Africa, and the War on Terror’’, In. John Davis (Ed), Africa and the War on Terrorism, (England : Ashgate Publishing Limited, 2007), pp.151, 152.
[2] Ibid., p.153.
[3] مداخلة غير منشورة ألقاها "د. نصر الدين بوسماحة"، المرجع السابق.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

"عبد الرزاق البارا" للرهائن الأوربيين، كانت موجهة أكثر نحو الحصول على الفدية، منها من تحقيق مكاسب سياسية مثل الإفراج عن سجناء، أو طلب رحيل القوات الغربية من البلدان المسلمة، بالتالي فإن أنشطة الجماعة بدت وثيقة الصلة بالمصالح الإقتصادية.

لكن الولايات المتحدة إفترضت بوجود علاقة بين المجموعتين من خلال "عماد عبد الواحد أحمد علوان"، وهو إرهابي ذو الجنسية اليمنية، متهم بضلوعه في هجوم تنظيم القاعدة على سفينة البحرية الأمريكية "كول" *US Naval Vessel the Cole* والذي صرح أنه يخطط للهجوم على السفارة الأمريكية في "باماكو" عاصمة مالي في سبتمبر عام 2002، ولقد كان يزعم وقتذاك إنتسابه إلى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"[1].

وبالعودة إلى مبادرة بان–ساحل، فلقد سجل هذا البرنامج أول نجاح كبير له عام 2004، حيث حصل في 9 مارس من نفس السنة، إشتباك بين أعضاء من "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" –سابقا– مع قوات من النيجر والتشاد، المدعومة من طرف القوات الخاصة الأمريكية، أسفرت عن مقتل 43 مسلحا ينتمي إلى هذه الجماعة الإرهابية، ترجع أصولهم إلى دول من شمال وغرب إفريقيا، ولقد تم القبض بعد هذه العملية على "عماري صايفي" المدعو "عبد الرزاق البارا"، الذي استطاع الهرب، لكنه وقع في أيدي الجماعة المتمردة التشادية "حركة الديمقراطية والعدالة" في شهر نوفمبر 2004، والتي تفاوضت لتسليمه إلى الجزائر عبر الحكومة الليبية[2].

ومع ذلك، فلقد مهدت الولايات المتحدة لتبرير زيادة تواجدها العسكري في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال العيوب التي أبداها برنامج مبادرة بان–ساحل، الذي تبين أنه يحتاج إلى المزيد من التمويل لتكثيف تدريب قوات الدول المشاركة، والتي بينت عدم قدرتها على تبادل المعلومات الإستخباراتية وعلى التواصل بفعالية مع بعضها البعض، مما سمح لـ"عبد الرزاق البارا" عام 2004 بعبور الحدود والهروب، لذلك اضطرت الولايات المتحدة –حسب زعمها– إلى تحمل المسؤولية أكثر بكثير مما كان متوقعا أو مطلوبا منها، إذ كان تواجد القوات الأمريكية وطائراتها واضحا بقوة أثناء الأزمة. ولقد مهدت هذه العيوب –كما أسلفنا– الطريق لمبادرة جديدة، من شأنها أن تكون أكثر قوة، وتشمل بلدان أخرى تجاهلتها مبادرة بان–ساحل، ألا وهي مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء *The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative*[3].

ولقد خلف هذا البرنامج، مبادرة–بان ساحل التي انتهت مدة عملها في سنة 2005، وكان هذا البرنامج الجديد أهم تمويلا حيث بلغ 100 مليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات، كما أنه أكثر

[1] International Crisis Group Report, ‘‘Islamist Terrorism in The Sahel : Fact or Fiction ?’’, Op.Cit., pp.7 ,8.
[2] Ibid., p.1.
[3] John Davis, Op.Cit., p.154.

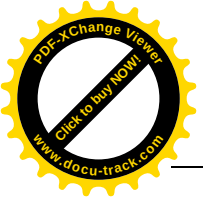
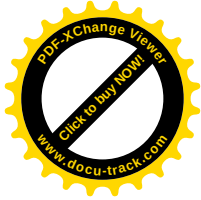

شمولا، ففي حين استهدفت مبادرة بان–ساحل أربعة بلدان ساحلية: التشاد، النيجر، مالي وموريتانيا، فقد شملت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ست دول إضافية ألا وهي: نيجيريا، السنغال، بوركينافاسو، الجزائر، المغرب وتونس، وذلك بهدف بناء القدرات المحلية وتسهيل التعاون بين الحكومات المعنية، بغية القضاء على الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، أو ما اصطلحت الولايات المتحدة على تسميته بخطر تفشي التطرف الإسلامي[1].

وتجدر الإشارة في نفس السياق، أنه قد تمت دعوة ليبيا للإنضمام إلى البرنامج، لكنها رفضت العرض مفضلة الإنخراط في المشاريع التي تشمل دول المنطقة فقط، منوهة إلى أنها قادرة على مكافحة الإرهاب على أراضيها بإمكانياتها الخاصة، وفي هذا الصدد يزعم "أونطونين تيسرون" *Antonin Tisseron* أن "معمر القذافي" كان يوفر تسهيلات لوجستية في جنوب غرب ليبيا، لأعضاء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بالتالي كان متواطئا في دعم الإرهاب، وأنه على هذا الأساس رفض المشاركة في برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.

ويذكر "أنطونين تيسرون" أن هذا الأخير هو برنامج مشترك بين عدة وكالات، بما في ذلك على وجه الخصوص وزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية *United States Agency for International Development (USAID)* ووزارة الدفاع، وتمثل هدفه في منع الجماعات الإرهابية من تجنيد وتدريب مقاتلين جدد، وتجنب إنشاء منطقة تكون بمثابة ملاذ آمن للإرهابيين سواء أكانوا إقليميين أو دوليين، وهي الحجج التي قدمتها وزارة الخارجية أثناء المناقشات بشأن ميزانية الفدرالية لعام 2010، بعدما تم تخصيص 490 مليون دولار للبرنامج في الفترة ما بين 2005 و2009[2].

وتمثل أول اختبار لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء *(TSCTI)* أثناء عملية "فلينتلوك" *Flintlock* ، التي انطلقت في 6 جوان إلى غاية 26 جويلية 2005، وهي عملية وُصفت من طرف "إدارة بوش الإبن" بأنها أكبر المناورات العسكرية الأمريكية في إفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية، ولقد قادتها قوات العمليات الخاصة التي بلغ عددها 700 مشارك، مدعومة بـ2100 جندي من الدول المعنية بالبرنامج، بغية التدريب على استخدام تقنيات مكافحة الإرهاب المصممة لتبادل المعلومات الإستخباراتية، فضلا عن حماية وحراسة الحدود[3].

إن الحجة التي استخدمتها الولايات المتحدة لتبرير برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، هي تركة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، أي خشية من انتشار إرهاب "الجماعة

[1] John Davis, Op.Cit., p.154.
[2] Antonin Tisseron, ‘‘Enchevêtrements Géopolitiques Autour de La Lutte Contre le Terrorisme dans le Sahara’’, In. Hérodote. Vol.3, N°142, (2011), p.99.
[3] John Davis, Op.Cit., p.155.

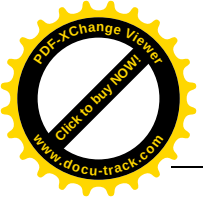
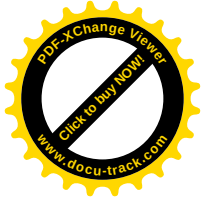

السلفية للدعوة والقتال" في الدول المجاورة التي لم تكن معنية بنشاط هذه الجماعة، وفي هذا الإطار يمكن القول أن عضوية نيجيريا في البرنامج، تعكس الأهمية التي توليها الولايات المتحدة في الحفاظ على علاقات وثيقة معها، بالنظر إلى مواردها النفطية، وليس لأن برنامج *(TSCTI)* يلعب دورا رئيسيا في مكافحة الإرهاب في نيجيريا[1].

وجدير بالذكر، أن أكبر حصص المساعدات الأمريكية –الإقتصادية منها والأمنية– في إفريقيا، قد حظيت بها نيجيريا وأنغولا –أكبر وأهم الدول المنتجة للنفط بالقارة– ففي سنة 2003 أنشأت الولايات المتحدة "برنامج الأمن الساحلي والحدودي الإفريقي" *The African Coastal and Border Security Program (ACBSP)* وذلك لتمويل عدد من الدول في شرق وغرب إفريقيا، وتوفير المعدات الخاصة لجمع البيانات الإستخباراتية، والتدريب الذي من شأنه القضاء على التهديد الإرهابي ومكافحة القرصنة والتهريب وغيرها من الأنشطة غير الشرعية عبر الحدود، وكانت الدول من غرب إفريقيا التي استفادت من هذا البرنامج هي: نيجيريا، أنغولا، تشاد، وساوتومي وبرنسيب، وكلها دول تحتوي على إحتياطيات نفطية مهمة، ويتلقى البرنامج ما يقارب 4 مليون دولار سنويا من الولايات المتحدة[2]. ولقد تم توجيه برامج عسكرية أخرى لحماية المصالح الأمريكية في نيجيريا، لتجنب أي تعطل للإمدادات النفطية، وبالمثل كانت المساعدات الموجهة نحو أنغولا، تهدف إلى تأمين إنتاجها من النفط الذي كان سيصل إلى مليوني برميل يوميا، بحلول سنة 2008، وذلك كان تبرير وزارة الخارجية أثناء المناقشات بشأن ميزانية الفدرالية لعام 2007.

بالتالي فإن ملايين الدولارات من المعدات العسكرية بيعت أو منحت لكل من نيجيريا وأنغولا من قبل "إدارة بوش الإبن"، وذلك من خلال برامج المساعدات الأمنية الرئيسية مثل: "التمويل العسكري الخارجي" *Foreign Military Financing (FMF)* و"المبيعات العسكرية الخارجية" *Foreign Military Sales (FMS)* ، وكذلك من خلال ترخيص البيع المباشر من شركات وزارة الدفاع الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، قام "بوش الإبن" بسحب 4 ملايين دولار من المعدات العسكرية التابعة للبنتاغون، بغرض تعزيز القدرات العسكرية في نيجيريا، التي تلقت سنة 2006 مبلغ 926 مليون دولار في إطار برنامج التعليم والتدريب العسكري العالمي *The International Military Education and Training (IMET)* بينما تم تخصيص 400 مليون دولار لأنغولا[3].

[1] Toby Archer and Tihomir Popovic, Op.Cit., p.40.
[2] Judy Duncker, ‘‘Globalization and its Impact on the War on Terror’’, In. John Davis (Ed), Africa and the War on Terrorism, (England : Ashgate Publishing Limited, 2007), p.68.
[3] Sam Raphael and Doug Stokes, ‘‘Globalizing West African Oil : US Energy Security and the Global Economy’’, In. International Affairs, Vol.87, N°4, (2011), pp.910, 911.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

إن سبب تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الساحل منذ سنة 2002 دون توفر الدلائل الكافية على علاقته بالإرهاب العالمي، يكمن في محاولتها للسيطرة على الموارد النفطية في منطقة غرب إفريقيا، لذلك تقوم واشنطن بربط عدم الإستقرار في نيجيريا بالإرهاب أو خطر الإسلام المتطرف على حد تعبيرها، بحيث لم يعد هناك من شك أن النفط الإفريقي في خليج غينيا مهم لإحتياجات الطاقة الأمريكية.

أما فيما يخص علاقة كل من برنامج مبادرة–بان ساحل، وخليفتها مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء بذلك، فإننا نوافق كلا من "توبي أرتشر" *Toby Archer* و"تيهومير بوبوفتش" *Tihomir Popovic* بالقول أنها برامج تهدف إلى ضمان الإستقرار والأمن في المنطقة، مما يعني توفير مناخ ملائم للإستثمار الأجنبي وتسهيل الأمور لشركات الطاقة الأمريكية لتكثيف أعمالها التجارية في المنطقة، وكل ذلك يدخل في إطار أمننة الوصول إلى مصادر الطاقة في غرب إفريقيا خاصة، ولكن أيضا في شمالها. ولقد ادعى "جيريمي كينان" *Jeremy Keenan* أن السيطرة على منطقة الساحل هو أمر حيوي لضمان تحقيق هذا الهدف، وجدير بالذكر أنه قد أشار في إحدى مقالاته أن الولايات المتحدة متواطئة في إنتاج أسطورة التهديد الإرهابي في الساحل، تبريرا لتواجدها العسكري الذي سيضمن لها التدفق السلس للنفط[1].

إن الجهود العسكرية الأمريكية لحماية إمدادات النفط في غرب إفريقيا لم تشمل البرامج العسكرية البرية وحسب، بل شملت كذلك برامج عسكرية بحرية، تدخلت فيها البحرية الأمريكية لتأمين خليج غينيا، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثالث: جهود البحرية الأمريكية في خليج غينيا

يغطي المجال البحري لمنطقة غرب إفريقيا أكثر من مليون ميل مربع من المحيط الأطلسي، وتضم هذه المنطقة أكثر من 200 ميناء، تُستغل في التجارة البحرية المحلية والإقليمية، بحيث أن ثلاثون منها يُستخدم في التجارة الدولية، وأربعة منها تشكل أهم الموانئ في المنطقة، وهي ميناء لاغوس *Lagos* بنيجيريا، أبيجان *Abidjan* بساحل العاج، داكار *Dakar* بالسنغال، ودوالا *Douala* بالكاميرون[2].

[1] Toby Archer and Tihomir Popovic, Op.Cit., pp.48, 49, 50.
[2] John Raidt and Kristen E. Smith, ‘‘Advancing US African, and Global Interests : Security and Stability in the West African Maritime Domain’’, Washington D.C : Atlantic Council, November 30, 2010, p.21.

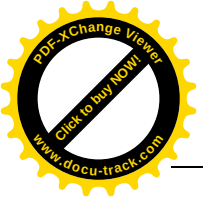
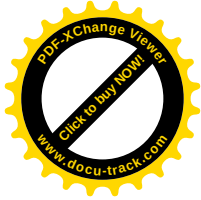

ولقد ورد في تقرير آخر لـ"مجموعة الأزمات الدولية" *(ICG)* أن خليج غينيا في الوقت الحاضر أصبح من أكثر المناطق البحرية خطورة في العالم، ورغم أن وتيرة وحجم القرصنة وأثرها على التجارة البحرية الدولية، تظل أكثر تهديدا في السواحل الصومالية، غير أن انعدام الأمن في خليج غينيا قد تزايد بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة[1].

كما جاء في نفس التقرير أن مساحة وعدد السكان وحجم الثروات، ومدى الإستقرار المؤسسي والسياسي، يختلف اختلافا كبيرا فيما بين بلدان خليج غينيا، مشيرا إلى أن اقتصاد نيجيريا والكاميرون وغانا، أهم بكثير من ذلك الذي يخص البنين والطوغو وساو تومي وبرنسيب، ومع ذلك فإن جميع الدول في المنطقة تعاني –بدرجات متفاوتة– من صعوبة في فرض سلطتها على كامل أقاليمها، خاصة فيما يتعلق بأقاليمها البحرية، وأنه على مدى عقود قام القراصنة بمهاجمة التجارة البحرية قبالة سواحل نيجيريا، ولقد إزدادت أعمال العنف في منطقة دلتا النيجر، لتصل إلى ذروتها بين 2006 و2009، كما انتشرت إلى دول الجوار الشرقي لنيجيريا –الكاميرون وغينيا الإستوائية وأنغولا– عام 2007، وبدورها تعرضت مياه البنين والجوار الغربي لنيجيريا عام 2011 لهجمات القراصنة، التي تزايدت في نيجيريا خلال النصف الأول من عام 2012[2].

ويضيف التقرير أن القرصنة في خليج غينيا، تندرج ضمن سياق الإهتمام الجيواستراتيجي المتجدد بالمنطقة الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفطية منها، لذلك أصبح خليج غينيا منطقة تنافس متزايد بين العديد من أصحاب المصلحة، سواء أكانت المجتمعات المحلية بدعوى حقها في استخدام الأرباح الناتجة عن هذه الموارد، أو الحكومات المركزية الحريصة على ممارسة سيادتها، إلى جانب الشركات الخاصة المتواجدة في المنطقة، والتي تتزايد استثماراتها، وفي هذا الشأن، فقد ذكرنا سابقا أن "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي" *(AOPIG)* والتي تضم أعضاء من "إدارة بوش الإبن" وآخرين من الكونغرس ووزارة الخارجية والشركات النفطية، قد أوصت الحكومة الأمريكية أن تجعل من خليج غينيا منطقة مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، وأنه ينبغي إنشاء هيكل قيادة للقوات الأمريكية في المنطقة ودراسة إمكانية إنشاء قاعدة عسكرية هناك[3].

حيث ورد عن "باتريك باترسون" *Patrick J. Paterson* –وهو مخطط إستراتيجي في قيادة العمليات الخاصة الأمريكية– أن الأوضاع الأمنية تتدهور في إحدى مناطق الطاقة الأكثر أهمية في العالم –مشيرا إلى خليج غينيا– وأنه بما أن الولايات المتحدة تحاول تقليل اعتمادها على نفط الشرق

---

[1] أنظر الخارطة رقم.04 في الملحق الثاني ص.170.

[2] International Crisis Group, ‘‘Le Golfe de Guinée : La Nouvelle Zone à Haut Risque’’, Rapport Afrique de Crisis Group, N°195, 12 Décembre 2012, p.1.

[3] Ibid., pp.2, 3.

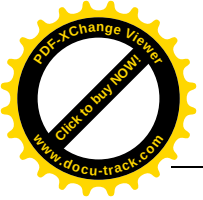
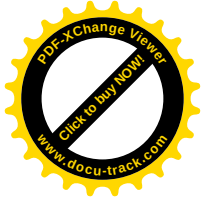

الأوسط، وأنها قد أعلنت أن خليج غينيا يمثل منطقة ذات أهمية استراتيجية قومية، فإن الأمر قد يتطلب تدخلا عسكريا لحماية إمداداتها النفطية في هذه المنطقة[1].

إن أسباب القرصنة البحرية تنبع من المشاكل البنيوية مثل الفقر، والتوترات السوسيوسياسية والمطالب المجتمعية، فقد رافق استخراج المواد الخام في معظم بلدان المنطقة تدهور بيئي مستمر، أدى إلى صعوبة الزراعة وتربية المواشي وصيد الأسماك، التي تشكل سبل العيش التقليدية لسكان المنطقة، ونتيجة لذلك أصبح هؤلاء يميلون على نحو متزايد إلى الأنشطة غير المشروعة، كوسيلة وحيدة للبقاء على قيد الحياة، ولقد كانت هذه الأنشطة في البداية تتخذ شكل الإتجار بالسلع المهربة والمخدرات، فضلا عن تحويل مسار إمدادات النفط، غير أنه مع زيادة الأنشطة الإقتصادية ومشاكل الحكم في خليج غينيا، تطورت شبكات التهريب، وأصبحت تتاجر بالأسلحة وتهاجم السفن الحاملة للنفط، كما أصبح الصيادون يتخلون عن نشاطهم للإنخراط في أعمال القرصنة هذه[2].

من ناحية أخرى، ظلت ممارسة الحكومات المحلية لسلطتها على أقاليمها البحرية أولوية ثانوية، ذلك أنها كانت تعتبر انعدام الأمن ظاهرة برية وحسب، ورغم أن الإكتشافات النفطية الأخيرة قد غيرت من رؤية هذه الدول لمجالها البحري، غير أن قلة منها خصصت موارد مهمة لتطوير سياسة بحرية عامة، كما أن القطاع البحري لا يزال في مراحله الأولى، سواء تعلق الأمر بالأساطيل التجارية أو العسكرية. بالتالي ليس من المستغرب أن يتم تعبئة هذا الفراغ على يد لصوص وقراصنة أكثر خبرة في التنقل في البحر من مشاة البحرية لدول المنطقة.

وأمام هذا الواقع، واعترافا بزيادة أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة كمورد إستراتيجي للنفط، وحقيقة أن هذا الأخير يُنقل عبر السفن من موانئ غرب إفريقيا إلى الموانئ والمصافي الأمريكية، فقد عززت البحرية الأمريكية من تواجدها في المياه الإفريقية، وركزت معظم نشاطاتها في خليج غينيا، بحيث أجرت قوات البحرية الأمريكية عمليات تدريب مشتركة مع قوات البحرية الإفريقية لدول منطقة غرب إفريقيا، فضلا عن إجرائها لمناقشات مشتركة بشأن المشاكل الأمنية في المنطقة، وفي هذا الصدد، قامت القوات الأمريكية بعدد من المناورات البحرية في خليج غينيا، أهمها تلك التي تمت في شهر جويلية 2004، والتي سُميت بتدريب "نبض الصيف 4" *Summer Pulse 4* ، وكان القصد منه إثبات أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تجري عمليات بحرية في كل المحيطات الرئيسية والإستجابة لحالات طوارئ متعددة في نفس الوقت.

[1] Patrick J. Paterson, ‘‘Maritime Security in the Gulf of Guinea’’, In. (JFQ) Joint Force Quarterly, Issue 45, 2nd quarter, 2007, p.28.
[2] International Crisis Group, ‘‘Le Golfe de Guinée : La Nouvelle Zone à Haut Risque’’, Op.Cit., pp.4, 5.

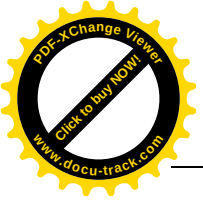
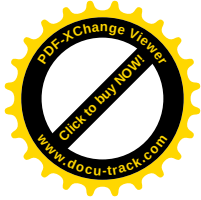

هذا، ولقد استضافت القيادة الأمريكية لأوربا "الأوكوم" في شهر أكتوبر 2004، "مؤتمر الأمن البحري" *Maritime Security Conference* حول خليج غينيا لمدة ثلاث أيام، في نابولي بإيطاليا –مقر الأسطول الأمريكي السادس– وكان من بين المشاركين قادة البحرية لكل من أنغولا، البنين، الكاميرون، غينيا الإستوائية، الغابون، غانا، نيجيريا، جمهورية الكونغو، ساوتومي وبرنسيب، والطوغو، وذلك إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، إسبانيا، والمملكة المتحدة، حيث ركز المؤتمر على الجهود المشتركة لمكافحة التهديدات التي تشكلها القرصنة، التهريب والإتجار بالمخدرات، فضلا عن مكافحة الإرهاب، لينتهي المؤتمر ببيان مشترك تعهد فيه المشاركون على الإنخراط في حوار مستمر، بالإضافة إلى التعاون والقيام بعمليات أمنية مشتركة[1].

وكان خليج غينيا مرة أخرى محط اهتمام الإستراتيجية الأمريكية في شهر جانفي 2005، عندما بدأت البحرية الأمريكية عملية الإنتشار فيه لمدة شهرين، بمشاركة حاملة الطائرات "إيموري لاند" *USS Emory S. Land* وعلى متنها 1400 من البحارة ومشاة البحرية "المارينز" *The marines* وكان هذا الإنتشار نتيجة مباشرة لـ"مؤتمر الأمن البحري" الذي عُقد في نابولي في شهر أكتوبر 2004، ولقد شارك في هذه العملية مدرِّبون وبحارة من الكاميرون، ساوتومي وبرنسيب، الغابون، غانا، والبنين.

وفي أواخر سبتمبر 2005، باشرت البحرية الأمريكية "تدريب كروز لغرب إفريقيا" *West African Training Cruise Exercise* لمدة خمسة أسابيع، مع مشاركة سفينة الإنزال "غنستون هول" *USS Gunston Hall* والسفينة الفائقة السرعة "سويفت" *Swift* ، ولقد ضمت الدول المضيفة لهذا التدريب كلا من غانا، السنغال، غينيا والمغرب، في حين شملت الأنشطة المقررة: التدريب بالقوارب الصغيرة، المناورات بالذخيرة الحية، والغارات البرمائية[2].

ويمكن لزيارات سفن البحرية الأمريكية –حسب وجهة نظر "باتريك باترسون" *Patrick Paterson*– أن تحسن من سمعة الولايات المتحدة بين دول خليج غينيا، فقد ساعدت زيارة سفينة "إيموري لاند" *USS Emory S. Land* في أفريل 2006 إلى كل من غانا وساوتومي وبرنسيب، الغابون، الكونغو وأنغولا، في الحفاظ على العلاقات البحرية–البحرية، عن طريق إجراء التدريبات في تنمية المهارات القيادية، الإستجابة للكوارث الطبيعية، التوعية الطبية والوقاية من الأمراض، كما قام

[1] Michael T. Klare and Daniel Volman, ‘‘The Africa Oil Rush and US National Security’’, Op.Cit., p.619.
[2] Ibid., pp.619, 620.

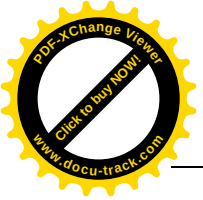
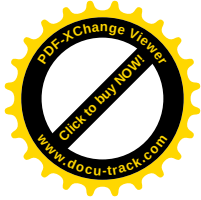

بحارة السفينة بتجديد مدرسة ثانوية في ساوتومي وبرنسيب، وهي بادرة –يواصل "باترسون"– تُعبّر عن حسن نية من شأنها أن تعزز مصالح الولايات المتحدة في هذه الدولة الجزيرة[1].

ويرى "مايكل كلير" أن لهذه التدريبات أهمية خاصة لأنها تشكل الإستعدادات اللازمة للسيناريوهات الأكثر احتمالا للتدخل العسكري الأمريكي في غرب إفريقيا، والتي تشمل: العمليات البحرية ضد المهربين أو المخربين، وحماية منصات النفط البحرية، والضربات الجوية ضد المتمردين الذين يهددون بتعطيل مرافق النفط البرية وقطع الإمدادات النفطية، ويضيف "مايكل كلير" أنه بالرغم من أن انتشار القوات الأمريكية البرية في إفريقيا، قد يكون ضروريا في بعض الظروف ولفترات طويلة، مثل عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف، أو نظرا لتهديد وجودي يتعرض لإحدى حلفائها في المنطقة مثل حكومة نيجيريا، غير أن واشنطن تفضل تجنب تواجدها العسكري البارز أو الإستفزازي في إفريقيا، وبالتالي سيكون من الأسهل بالنسبة للولايات المتحدة، إجراء هذه العمليات من خارج البر *Off-Shore* بواسطة أسطول بحري يمكنه الإسراع بالوصول إلى مناطق إفريقيا الغنية بالنفط في وقت قصير لا يتجاوز الأسبوع[2].

ومع ذلك، ولضمان تمكن الولايات المتحدة من نشر قواتها ومعداتها إلى إفريقيا، خاصة في أوقات الطوارئ، فقد فكرت وزارة الدفاع في إقامة قاعدة أمريكية في القارة لإستضافة القوات العسكرية، ومن بين الدول التي وردت في الإحتمال جزيرة ساو تومي وبرنسيب في خليج غينيا، القريبة من الدول المنتجة للنفط في غرب إفريقيا، والبعيدة –في الوقت ذاته– عن الصراعات العرقية والسياسية التي تجتاح المنطقة، والتي من المتوقع أيضا أن تكون مصدرا رئيسيا للنفط في حد ذاتها، إلى جانب نيجيريا[3]. ولقد أدت هذه المخاوف بشأن تأمين الإمدادات النفطية –في نهاية المطاف– إلى إعلان الإدارة الأمريكية عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية، ليصبح خليج غينيا أعلى أولويات قيادة "الأفريكوم".

[1] Patrick J. Paterson, Op.Cit., pp.31, 32.
[2] Michael T. Klare and Daniel Volman, ‘‘America, China and the Scramble for Africa’s Oil’’, In. Review of African Political Economy, N°108, (2006), p.302.
[3] Ibid., p.302.

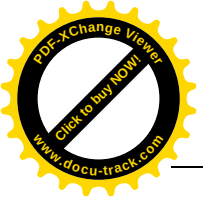
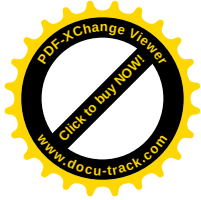

المبحث الثالث: دور القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا

إن عزم "إدارة بوش الإبن" في زيادة التواجد العسكري الأمريكي في القارة الإفريقية حماية للإمدادات النفطية في ظل الحرب الأمريكية العالمية لمكافحة الإرهاب، لم يتوقف عند المبادرات العسكرية العديدة والمساعدات الأمنية التي حظيت بها الدول الإفريقية الساحلية وتلك المنتجة للنفط وعلى رأسها نيجيريا وأنغولا، بل وبدعوى الجمع بين هذه البرامج الأمنية، أعلنت الإدارة الأمريكية آنذاك عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة تختص بالقارة الإفريقية.

يتناول هذا المبحث مشروع قيادة "الأفريكوم"، والأسباب الرئيسية التي أدت إلى إنشائها، والتي تتمثل دون أدنى شك في حماية النفط الإفريقي، لنختم بالتعريج على سياسة "إدارة باراك أوباما" في إشارة إلى إستمرار هذه الأخيرة في اتباع نفس نهج سالفتها.

المطلب الأول: إنشاء قيادة "الأفريكوم" وردود الفعل الإفريقية

أعلن "جورج دبليو بوش" في 6 فيفري 2007 عن إنشاء قيادة جديدة تخص إفريقيا، ولقد تم إطلاق قيادة "الأفريكوم" رسميا في الفاتح من أكتوبر 2007، وكانت تُسيَّر وقتئذ تحت القيادة الأمريكية لأوربا "الأوكوم"، لتصبح مستقلة بذاتها ابتداء من أوّل أكتوبر 2008[1]، وحتى ذلك الحين، كانت القوات الأمريكية في الخارج تخضع لخمس قيادات مختلفة، حسب المناطق الواجب تغطيتها في العالم، وكانت تتقاسم المسؤولية عن إفريقيا ثلاث قيادات إقليمية: القيادة المركزية "السنتكوم"، قيادة المحيط الهادي "الباكوم"، وقيادة أوربا "الأوكوم".

غير أن هذه الجهود العسكرية الأمريكية في إفريقيا ظلت مبعثرة بين هذه القيادات المختلفة، مما أدى إلى إرتفاع الأصوات المُطالبة بإنشاء قيادة قتالية موحدة خاصة بإفريقيا، وفي هذا الشأن إقترحت إحدى كبار المسؤولين في البنتاغون –"تيريزا ويلان" *Theresa Whelan* – في سنة 2005، أن يتم تمديد مسؤولية "قوة التدخل المشتركة في القرن الإفريقي" *The Combined Joint Task Force- Horn of Africa* إلى كامل إفريقيا، فضلا عن إنشاء قيادة جديدة تغطي كامل الدول الإفريقية الثلاث والخمسين.

[1] Lauren Ploch, ‘‘Africa Command : US Strategic Interests and the Role of the US Military in Africa’’, CRS Report for Congress, updated in August 22, 2008, p.1.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

بعد ذلك، وفي نهاية شهر أوت 2006، صرح "إريك إدلمان" *Eric Edelmen* في مؤتمر صحفي، أن وزير الدفاع يفكر في إنشاء قيادة عسكرية موحدة على أساس جغرافي، لتغطية القارة الإفريقية بكاملها. وتحقيقا لهذه الغاية قام البنتاغون في شهر نوفمبر 2006، بتشكيل "فريق التخطيط التنفيذي" *Implementation Planning Team (IPT)* لدراسة إمكانية إنشاء القيادة الجديدة، وسيعود إلى وزير الدفاع آنذاك "روبرت غيتس" *Robert Gates* الموافقة على توصيات هذا الفريق، واقتراح إنشاء "الأفريكوم" على الرئيس "بوش الإبن"[1]. بالتالي فقد تم اعتماد المشروع في شهر ديسمبر 2006، بعد ذلك تم الإعلان عن إنشاء القيادة الجديدة في 6 فيفري 2007، لتكون القيادة الإقليمية السادسة للبنتاغون، المسؤولة عن القارة السمراء بكاملها، بما في ذلك المناطق البحرية التابعة لها في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، باستثناء مصر التي لا تزال تحت مسؤولية القيادة المركزية "السنتكوم".

ولقد حاول البيت الأبيض منذ البداية، إزالة المخاوف الإقليمية والدولية الواردة بشأن إقامة هذه القاعدة العسكرية الجديدة، فقد ورد عن "دونالد رامسفلد" *Donald Rumsfeld* –وزير الدفاع قبل تعيين "روبرت غيتس"– أنه ينبغي النظر إلى قيادة "الأفريكوم" كعلامة للصداقة والإرادة في التعاون الأمريكي–الإفريقي، كما أنه لطالما سعت "إدارة بوش الإبن" إلى ربط الأهداف الرسمية لقيادة إفريقيا بتعزيز التنمية في القارة السمراء، وتوسيع الشراكات مع الفواعل الأفارقة كالإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية، وتعزيز الإحترافية العسكرية وتشجيع الإصلاحات بما في ذلك الشفافية، الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، إرساء الحكم الراشد والإستقرار في المنطقة، ومعالجة قضايا الصحة العامة على مستوى القارة[2].

هذا ولقد أشار بعض المسؤولين في وزارة الدفاع إلى أن "الأفريكوم"، قيادة قتالية "بالإضافة" *Combatant Command ''Plus''* ، أي أنها ستتولى جميع الأدوار والمسؤوليات التي تقع على أي قيادة حربية تقليدية، بما في ذلك القدرة على قيادة العمليات العسكرية، لكن هذه القيادة سوف تعمل أيضا وفق منطق "القوة الناعمة" *Soft Power* الرامية إلى بناء بيئة أمنية مستقرة، وذلك من خلال إشراك عناصر مدنية في قيادة إفريقيا، مما يعتبر تطورا في استراتيجية وزارة الدفاع المسطرة في الوثائق الحكومية، وهو ما أوضحه أحد المسؤولين في وزارة الدفاع بقوله "نحن نريد المساعدة في تطوير بيئة إفريقية مستقرة، يمكن من خلالها بناء مجتمع مدني وتحسين نوعية حياة المواطنين"[3].

[1] Yves Boyer, ''Le Regain d'Intérêt Américain pour l'Afrique : Quelles Conséquences Militaires et Stratégiques ?'', Fondation pour la Recherche Stratégique, 8 Décembre 2006, p.7.
[2] François Raffenne et Jean-Loup Samaan, ''Le Débat Stratégique Américain : Lignes de Partage 2006-2007'', In. Politique étrangère, N°4, (Hiver, 2007), pp.871, 872.
[3] Lauren Ploch, Op.Cit, pp.5, 6.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وفي هذا الصدد، فإن المهمة التي تتولاها قيادة إفريقيا يمكن مقارنتها بمهمة القيادة الجنوبية "الساوثكوم" *SOUTHCOM* المسؤولة عن الجهود العسكرية الأمريكية في أمريكا الوسطى والجنوبية، والتي تتضمن عمليات مكافحة المخدرات، المساعدات الإنسانية، رصد ودعم مبادرات حقوق الإنسان في المنطقة –وذلك حسبما حددته وزارة الدفاع الأمريكية– على عكس قيادة أوربا "الأوكوم" والقيادة المركزية "السنتكوم"، التي تركز عادة على الإعداد للحروب والعمليات القتالية المحتملة، هذا ولقد اقترح "ريان هنري" *Ryan Henry* –وهو مسؤول في وزارة الدفاع– في 23 ماي 2007، أنه إذا كانت الحكومة الأمريكية تسعى إلى نجاح القيادة الجديدة، فإنه ينبغي أن تظل القوات الأمريكية خارج القارة السمراء على مدى السنوات الخمسين القادمة[1].

وفي هذا الإطار، فقد أثار إنشاء "الأفريكوم" مجموعة واسعة من ردود الفعل في إفريقيا، بدءا بمعارضة شديدة ضد أي وجود عسكري أمريكي إضافي في القارة، خاصة عندما باشرت وزارة الدفاع عملية البحث عن مقر للأفريكوم، وهو الأمر الذي أتاح للسياسيين الأفارقة فرصة تسجيل نقاط ضد الولايات المتحدة، من خلال المعارضة علنا، ليس على مقر القيادة الجديدة في القارة وحسب، بل وعلى "الأفريكوم" في حد ذاتها، وقد قدمت نيجيريا وجنوب إفريقيا على وجه الخصوص تصريحات قوية في هذا الشأن، بحيث أعلنت جنوب إفريقيا أنها لن تتعاون مع "الأفريكوم"، لدرجة أن فريقا من كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين، خلال زيارتهم إلى هذه الدولة في مارس 2008 لمناقشة موضوع القيادة الجديدة، لم يتمكنوا من مقابلة أي من كبار المسؤولين هناك[2].

ولقد كان وزير دفاع جنوب إفريقيا "موسيوا ليكوتا" *Mosiuoa Lekota* في أواخر شهر أوت 2007، قد صرح أن الدول الإفريقية تعارض قيام قيادة أمريكية في القارة، وأن هذا القرار يتبناه الإتحاد الإفريقي. وفي السياق نفسه، صرح وزير الخارجية الجزائري آنذاك "محمد بجاوي" في 3 مارس 2007، أن الجزائر لن تقبل إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، فذلك يتعارض مع سيادتها واستقلالها، ونفى بدوره وزير الخارجية المغربي في منتصف شهر جوان من نفس السنة، المعلومات التي أفادت أن بلاده قد عرضت استضافة القيادة الأمريكية الجديدة، كما أعربت بقية دول المغرب العربي بوضوح عن عدم رغبتها في إقامة مقر للقيادة الجديدة في جوارها.

ولقد ورد في مقال مشترك لكل من "عبد الكريم بانغورا" *Abdul Karim Bangura* و"بيلي تيت" *Billie D. Tate* أنه ينبغي تفكيك "الأفريكوم"، لأنها ليست وسيلة حكيمة لمساعدة الأفارقة في مكافحة الإرهاب، بل هي ببساطة مبادرة تضر بإفريقيا، وتولد المزيد من المشاعر المعادية للولايات المتحدة في القارة. وكما جاء عن "سليم لون" *Salim Lone* –المتحدث السابق باسم البعثة الأمريكية

[1] Lauren Ploch, Op.Cit., p.7.
[2] Princeton N. Lyman, Op.Cit, p.299.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

في العراق وصاحب عمود في صحيفة "ديلي نايشن" *Daily Nation* في نيروبي بكينيا- فإن "الأفريكوم" تعكس إعتماد "إدارة بوش الإبن" بشكل أساسي على استخدام القوة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، مضيفا أنه من بين الأهداف الرئيسية للقيادة الجديدة هو ضمان واردات النفط من غرب إفريقيا التي اكتسبت أهمية أكبر بكثير في ضوء العداء الذي تواجهه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما جاء في سياق حديثه أن "الأفريكوم" سوف تقوم بعسكرة العلاقات بين إفريقيا والولايات المتحدة، وتخلق المزيد من المسلحين الغاضبين الذين يعارضون تواجد الجيش الأمريكي في البلدان أو المناطق الخاصة بهم[1].

بيد أنه رغم ردود الفعل الإفريقية السلبية والتي شكلت الأغلبية الساحقة، فقد كانت هناك بعض الحكومات الإفريقية ممن صرحت علنا عن دعمها للأفريكوم، معبرة عن مصلحتها في استضافة مقر القيادة الأمريكية الجديدة، ومن بينها: السنغال، مالي، غانا، ناميبيا، ساوتومي وبرنسيب، غينيا الإستوائية، كينيا، جيبوتي، بوتسوانا، وليبيريا التي كانت الأكثر دعما ورغبة في استقبال مقر "الأفريكوم" على أراضيها[2]، في محاولة لإستعادة علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، لكن المخططين في البنتاغون لم يستحسنوا ليبيريا كموقع إستراتيجي لقيادة إفريقيا، وبعد مشاورات واسعة النطاق، قررت واشنطن أن يكون مقر "الأفريكوم" في مدينة "شتوتغارت"*Stuttgart* الألمانية، حيث يتواجد مقر القيادة الأمريكية لأوربا "الأوكوم"[3].

إن مصلحة الولايات المتحدة في تأمين الوصول إلى نفط غرب إفريقيا، هو الذي ترجم وجودها الإستراتيجي المعزز في المنطقة، ولقد كان إنشاء "الأفريكوم" عام 2007 ترسيخا لإندفاع واشنطن الإستراتيجي نحو غرب إفريقيا الغنية بالنفط، بحيث أصبح -وللمرة الأولى- الموقف العسكري الأمريكي تجاه المنطقة منسقا ضمن هيكل قيادي موحد، ولقد أعلن البيت الأبيض أن أولويات "الأفريكوم" تتمثل في الجمع بين جميع البرامج الأمنية في القارة التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب والإتجار بالمخدرات وحل الصراعات، والحد من الفقر وتحقيق الإستقرار الإقتصادي على نطاق أوسع في القارة، من خلال البعد التنموي الذي حاولت واشنطن إضفاءه على قيادة "الأفريكوم" بتضمينها عناصر مدنية في خطوة غير معهودة في القيادات العسكرية الأخرى، ويتبين ذلك في

[1] Abdul Karim Bangura and Billie D. Tate, ‘‘Africa’s Responses to International Terrorism and the War against it’’, In. Jack Mangala (Ed), New Security Threats and Crises in Africa : Regional and International Perspectives, (New York : Palgrave MacMillan, 2010), pp.79, 80.
[2] Ibid., p.81.
[3] Princeton N. Lyman, Op.Cit., p.299.

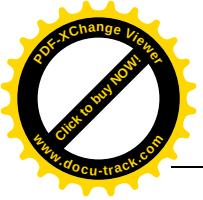
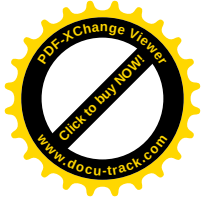

إشراك وزارات كل من الخارجية والزراعة والتجارة والصحة، ووكالات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية *(USAID)* في قيادتها[1].

غير أن الحقيقة هي أن النفط هو الذي يشكل الإهتمام الأسمى، الذي يحدد بشكل كبير طبيعة واتجاه إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه غرب إفريقيا، ولا يتردد المسؤولون في البنتاغون من إعلان ذلك، فقد أدلى القائد العام للقوات المسلحة لقيادة أوربا آنذاك "جيمس جونز"، في تعليقه على الأساس المنطقي لزيادة التواجد العسكري الأمريكي، بأن الإمكانيات الواسعة لإفريقيا تجعل من استقرارها ضرورة إستراتيجية عالمية. وللتأكيد على أهمية النفط الإفريقي، ورد عن "أنتوني هولمز" *J. Antony Holmes* –نائب قائد العمليات المدنية–العسكرية في "الأفريكوم"– في شهر جانفي 2011، أن كل ما تصبو إليه الولايات المتحدة هو التأكد من أن نظام الطاقة يعمل دون انقطاع وهي قضية مهمة جدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وضرورية للغاية لمصلحتها الأمنية[2].

إن إحجام المخططين الأمريكيين في توضيح مهمة "الأفريكوم" منذ البداية، لم يساعد على التقليل من الشكوك والريبة حيال إنشائها، فقد ركزت معظم التفسيرات الأولى على عمليات التنظيم والرغبة في تنسيق البرامج الحالية والمستقبلية، مما أثار الشكوك –إقليمية كانت أم دولية– حول الغرض الفعلي، ولتبديد هذه المخاوف، فقد ذهب المتحدثون باسم البنتاغون، خلال زياراتهم إلى جميع أنحاء القارة لشرح مهمة القيادة الجديدة، إلى تصوير هذه الأخيرة على أنها شيء جديد ومختلف عن القيادات العسكرية الأخرى، ولقد أكد رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال "بيتر بيس" *Peter Pace* ، أن قيادة "الأفريكوم" لن تكون نسخة عن القيادات التقليدية الأخرى، مشيرا إلى زيادة التركيز على التعاون بين الوكالات الحكومية الأمريكية من أجل بناء القدرات الإفريقية على الحكم بفعالية، كما نفى أي مصلحة في إرسال قوات أمريكية إلى القارة، في محاولة لطمأنة الأفارقة[3].

غير أنه بالنسبة لأغلبية القادة السياسيين وكذلك المحللين، فإن النية الحقيقية للولايات المتحدة من إنشاء قيادة "الأفريكوم"، تظل تكمن في توفير حماية أفضل لمصلحتها في القارة السمراء، خصوصا بعدما برزت الأهمية الإستراتيجية لإحتياطيات النفط في غرب إفريقيا، وهي فكرة طرحها "جيريمي كينان" *Jeremy Keenan* الذي اتهم واشنطن باختلاق التهديد الإرهابي، بغرض تهيئة الظروف لعسكرة القارة، مما يتيح لها الوصول إلى الموارد الطبيعية، لذلك فهي تتعمد المبالغة في وصفها لنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، قيادة "أفريكوم" الأمريكية: حرب باردة أم سباق تسلح؟، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص.58.

[2] Sam Raphael and Doug Stokes, Op.Cit., p.910.

[3] Princeton N. Lyman, Op.Cit., p.298.

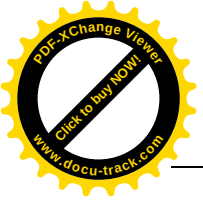
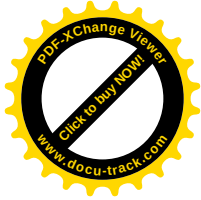

المطلب الثاني: المهام الرئيسية لإنشاء قيادة "الأفريكوم"

تم إنشاء قيادة "الأفريكوم" –وفقا لوزارة الدفاع الأمريكية– نظرا لتزايد الأهمية العسكرية والإستراتيجية والإقتصادية لإفريقيا في الشؤون العالمية، لذلك فإن الولايات المتحدة تسعى بطرق أكثر فعالية، للمساعدة في تجنب والإستجابة للأزمات الإنسانية، وتحسين جهود التعاون في سبيل القضاء على الإرهاب عبر الحدود الوطنية، والحفاظ على الجهود المستمرة التي تسهم في تعزيز الوحدة والتنمية الإفريقية. غير أن هذا الطرح يثير التساؤل حول علاقة الوقاية والإستجابة للأزمات الإنسانية وتعزيز الوحدة الإفريقية، مع الأهمية العسكرية والإستراتيجية والإقتصادية المتزايدة للقارة[1].

ليس من المستغرب أن تكون الحجج التي ساقتها الولايات المتحدة لإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا متسمة بالمثالية، بغية تعبئة الرأي العام والترويج للفكرة، ولكن هناك أسبابا أخرى هي أقرب إلى الواقع من كل ما زعمته الولايات المتحدة، وأبرز هذه الأسباب وأهمها –كما حاولنا توضيحه على مدى الفصل الثاني والثالث– هو النفط الذي يمثل الهدف الأول للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا[2].

ففي منتدى[3] جمع كلا من "دانيال فولمان" *Daniel Volman* و"جيريمي كينان" *Jeremy Keenan* في هذا الشأن، ورد عن "ستيفن تشان" *Stephen Chan* أن صناع السياسة الأمريكية قد قاموا ببذل جهد كبير في حجب أو بالأحرى خداع الناس حول حقيقة "الأفريكوم"، فكثيرا ما تحدثوا عن عمليات حفظ السلام الإفريقية وعمليات الإغاثة الإنسانية وما شابه، غير أن المسؤولين في قيادة إفريقيا وعلى رأسهم الجنرال "وليام وارد" *William Ward* ومساعده النائب الأميرال "روبرت مولر" *Robert Moeller* لم يترددا في ذكر السبب الرئيسي من وراء إنشاء هذه الأخيرة، حيث تحدثا من خلال تصريحهما عام 2008 عن مصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب إفريقيا الغنية بالنفط، وعن المخاوف بشأن الإرهاب الذي يتهدد بمرافق النفط الحيوية[4].

---

[1] Carmel Davis, ‘‘AFRICOM’s Relationship to Oil, Terrorism and China’’, In. Orbis Foreign Policy Research Institute, Vol.53, Issue.1, (January, 2009), pp.122, 123.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، (فيفري 2009)، ص.97.

[3] عُقد هذا المنتدى تحت رعاية "مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية" *The School of Oriental and African Studies (SOAS)* بجامعة لندن، في نوفمبر 2009.

[4] Stephen Chan, Daniel Volman and Jeremy Keenan, ‘‘The Origins of AFRICOM : The Obama Administration, the Sahara-Sahel and US Militarization of Africa’’, In. ACAS Concerned Africa Scholars, US Militarization of the Sahara-Sahel : Security, Space and Imperialism, Bulletin N°85, (Spring, 2010), p.86.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

فقد صرح الجنرال "وليام وارد" أن اعتماد الولايات المتحدة المتزايد على النفط الإفريقي، هو مسألة ذات أولوية بالنسبة للأفريكوم، وذلك عندما مثل أمام "لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب" *The House Armed Services Committee* في يوم 13 مارس 2008، وذهب إلى التأكيد أن مكافحة الإرهاب ستكون الهدف الأول للأفريكوم، وبالكاد ذكر التنمية والمساعدات الإنسانية وحفظ السلام أو حل الصراعات. وفي السياق نفسه، أعلن النائب الأميرال "روبرت مولر" في "مؤتمر الأفريكوم" الذي عقد في يوم 18 فيفري 2008، أن حماية التدفق الحر للموارد الطبيعية من إفريقيا إلى السوق العالمية هي إحدى المبادئ التوجيهية الأساسية للقيادة الجديدة، وذكر على وجه التحديد كلا من: إنقطاع إمدادات النفط، الإرهاب، والنفوذ المتزايد للصين، كتحديات كبرى لمصالح الولايات المتحدة في إفريقيا[1].

ومنذ ذلك الحين، طُلب منهما تجنب الصراحة حول هذا الموضوع، لتصبح تعليقاتهما أكثر ارتباطا بالتصريحات الرسمية بشأن "الأفريكوم"، وفي هذا الإطار –يواصل "ستيفن تشان– فإن الجيش لم يكن على دراية بأنه ليس من المفترض التصريح بالحقيقة، وأنه في لقائها مع قيادة أوربا –التي كُلّفت بالإشراف على قيادة "الأفريكوم" إلى غاية أكتوبر 2008– فإن كل ما تحدثت بشأنه "تيريزا ويلان" –مساعدة وزير الدفاع المكلفة بالشؤون الإفريقية والتي وُجهت إليها مهمة إنشاء "الأفريكوم" آنذاك– هو النفط والإرهاب والوصول إلى الموارد وما إلى ذلك[2].

في حين أنها أعلنت، أنه على عكس القيادات الموحدة التقليدية، فإن "الأفريكوم" ستهتم ببناء قدرة الدول في الإستجابة للأزمات، وتقوية العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، وتوفير فرص جديدة لدعم العلاقات العسكرية الثنائية، وتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة، وتلقين المهارات اللازمة لمكافحة الإرهاب، ودعم وكالات الحكومة الأمريكية في تنفيذ البرامج الأخرى التي تعزز الإستقرار في المنطقة، وأكدت "تيريزا ويلان" أن "الأفريكوم" لم تؤسَّس لتأمين موارد النفط أو تحجيم الدور الصيني في القارة الإفريقية[3]، حيث جاء في تصريح لها يوم 2 أوت 2007:

"يعتقد البعض أننا أنشأنا "الأفريكوم" فقط لمحاربة الإرهاب أو لتأمين موارد النفط أو تحسبا للتواجد الصيني في القارة، وهذا غير صحيح، إن التطرف العنيف هو مدعاة للقلق وينبغي التصدي له، ولكن ليست هذه هي المهمة الوحيدة للأفريكوم، كما أن الموارد الطبيعية تمثل ثروة إفريقيا الحالية والمستقبلية، ولكن لابد أن يكون ذلك في ظل بيئة عادلة، تعود بالفائدة على الجميع، ومن المفارقات أن الولايات المتحدة والصين ودول أخرى،

[1] Daniel Volman,''Obama, AFRICOM, and US Military Policy Towards Africa'', PAS Working paper Number 14, edited by : David Shoenbrun, USA : Department of History, NorthWestern University, 2009, p.8.
[2] Stephen Chan, Daniel Volman and Jeremy Keenan, Op.Cit., p.86.
[3] Carmel Davis, Op.Cit., p.123.

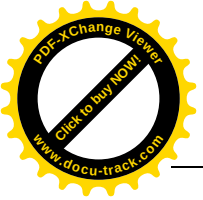
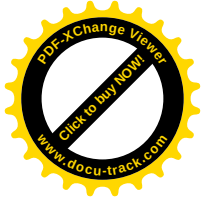

تتقاسم نفس المصلحة في تهيئة بيئة آمنة، و"الأفريكوم" تسعى إلى مساعدة الأفارقة على بناء قدرة أكبر لضمان أمنهم"[1].

لكن "دانيال فولمان" لديه رأي آخر في هذا الموضوع، فبالنسبة إليه فإن لواشنطن –ودون أدنى شك– مصالح أخرى في إفريقيا إلى جانب جعلها الجبهة الجديدة في الحرب العالمية على الإرهاب، ألا وهو الحفاظ وتوسيع نطاق الحصول على إمدادات الطاقة والمواد الخام الإستراتيجية الأخرى، فضلا عن مسألة تنافسها مع الصين والقوى الإقتصادية الأخرى من أجل السيطرة على موارد القارة[2]، وذلك بسبب القلق الذي انتاب الأعضاء الرئيسيين في "إدارة بوش الإبن"، إزاء جهود بكين المتنامية في سبيل توسيع نفوذها السياسي والإقتصادي في جميع أنحاء القارة، خاصة بعد جولة الرئيس الصيني آنذاك "هو جين تاو" *Hu Jin Tao* في هذه الأخيرة، واستضافة العاصمة بكين لإجتماعات رفيعة المستوى مع رؤساء الدول الإفريقية، كدليل على وجود إستراتيجية صينية كبرى تجاه إفريقيا، تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة وتستهدف مصالحها.

بالتالي، فإن إنشاء "الأفريكوم" –يشير "فولمان"– يدخل ضمن جهود واشنطن لوضع إستراتيجية كبرى من شأنها مواجهة وإحباط –في نهاية المطاف– جهود الصين، وهو بمثابة تحذير موجه إلى بكين، أنه ينبغي كبح جماحها أو مواجهة العواقب المحتملة التي ستؤثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المصالح الصينية في إفريقيا[3].

وردا على التساؤل حول مهمة "الأفريكوم" في إفريقيا، فقد جاء عن "فولمان" أنها تتمثل –بادئ ذي بدء– في تنفيذ سلسلة من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز قدرة الأنظمة الإفريقية الرئيسية للبقاء في السلطة، فضلا عن برامج المساعدات الأمنية المختلفة لتعزيز القدرة العسكرية لهذه الأنظمة تحت إشراف الجيش الأمريكي، والتي –يشير "فولمان"– هي غير ديمقراطية وعادة ما تكون قمعية، لكنها تسيطر على بلدان غنية بمصادر الطاقة خاصة النفط، وذكر "فولمان" كأمثلة عن هذه الدول: نيجيريا، أنغولا، تشاد، وغينيا الإستوائية، ولكن أيضا الجزائر[4].

ويضيف "فولمان" في السياق نفسه، أن واشنطن تفضل أن تأخذ الأنظمة الإفريقية –الصديقة– المختارة، بزمام المبادرة في مواجهة هذه التحديات، حتى تتجنب الولايات المتحدة التورط العسكري المباشر في إفريقيا، خاصة في الوقت الذي إنخرط فيه الجيش الأمريكي بعمق في حربي العراق وأفغانستان، فضلا عن استعداده لهجمات محتملة على إيران، وهو بالضبط سبب توفير

[1] Daniel Volman, Op.Cit., p.6.
[2] Ibid., p.7.
[3] Ibid., pp.10, 11.
[4] Stephen Chan, Daniel Volman, and Jeremy Keenan, Op.Cit., p.86.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

واشنطن للمساعدات الأمنية لهذه الأنظمة، المستعدة على العمل وفق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة الدول المنتجة للنفط في غرب إفريقيا، ما يمثل أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إنشاء "الأفريكوم"[1].

وهو كذلك نفس النهج الذي اتبعته واشنطن في الشرق الأوسط تحت القيادة المركزية "السنتكوم"، التي تم إنشاؤها وفاء بتعهد "جيمي كارتر"، المتمثل في أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لإستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر لحماية تدفق النفط من الخليج الفارسي، وهو الذي أصبح معروفا بـ"مبدأ كارتر"، الذي تتبعه قيادة "الأفريكوم" لحماية تدفق النفط من خليج غينيا.

أما فيما يخص مقر القيادة الجديدة، فقد لاحظ "فولمان" أن الولايات المتحدة على علم أنه من غير المستحسن بناء القواعد العسكرية الواضحة للعيان في جميع أنحاء القارة الإفريقية، وأن كل ما تحتاجه هو استخدام المنشآت العسكرية المحلية قدر الإمكان. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت واشنطن عدة إتفاقيات مع عدد من الحكومات الإفريقية، تتيح لها إمكانية استغلال مرافقها لإقامة قواعد عسكرية أمريكية عند الضرورة، وهكذا فإنه لن يتم إحراج دولة غانا –على سبيل المثال لا الحصر– إذا ما انتُقدت بشأن استضافتها لقاعدة عسكرية أمريكية، مما يعني أنه من الناحية التقنية، لن تضطر الحكومة الغانية إلى إخفاء الحقيقة، ولكنها لن تشرح بأنها قد توصلت بالفعل إلى إتفاق مع الولايات المتحدة يسمح لهذه الأخيرة باستخدام قواعدها العسكرية[2].

وهو ما أسمته "إدارة بوش الإبن" بالقيادة الموزعة، نظرا لمعارضة أغلبية الدول الإفريقية على إقامة قواعد عسكرية أجنبية في القارة، وفي هذا الصدد يقول "فولمان"، أنه حتى في إفريقيا، التي كانت تعتبر ساحة سهلٌ التلاعب والتدخل فيها من قبل القوى الكبرى، فإن واشنطن لم تعد قادرة على الإعتماد على الأنظمة الموالية لها فيها، كما صرح وزير الدفاع آنذاك "روبرت غيتس" أنه في اعتقاده لا ينبغي أن تضغط الولايات المتحدة على الحكومات الإفريقية[3].

لكن –وكما ذكر "دانيال فولمان"– فإن كل ما تحتاجه واشنطن هو استخدام المنشآت العسكرية المحلية عند الضرورة، علما أن للولايات المتحدة القدرة على إقامة قواعد عسكرية كبيرة جدا في غضون 24–48 ساعة، وهذا ما يحدث بالأساس عند زيارة رئيس أمريكي لبلد إفريقي، حيث يتم إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية وذلك طوال مدة الزيارة، ليتم إزالتها مباشرة عند مغادرة الرئيس الأمريكي، الذي يأتي وبرفقته الآلاف والآلاف من مشاة البحرية "المارينز" –على حد قول "فولمان"–

[1] Daniel Volman, Op.Cit, p.9.
[2] Stephen Chan, Daniel Volman, and Jeremy Keenan, Op.Cit., pp.86, 87.
[3] Daniel Volman, Op.Cit., pp.28, 30.

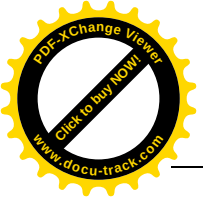
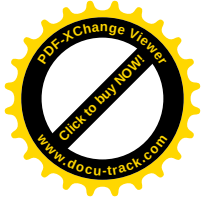

بكامل معداتها العسكرية وإمدادات أخرى، فضلا عن نظم ومعدات الإتصال المتطورة للتواصل مع واشنطن.

وبالإضافة إلى توفير أمن الرئيس الأمريكي، لعلمهم أنه لا يمكن الإعتماد على القوات المحلية، فإن هذه القوات الأمريكية تقوم بالتخطيط لحالات الطوارئ وتستعد للتدخل العسكري المباشر في إفريقيا، ومن الأمثلة الهامة في هذا الشأن، السيناريوهات التي أجرتها في شهر ماي 2008، والتي شملت كل من الصومال ونيجيريا، تمهيدا لتنصيب "الأفريكوم" كقيادة مستقلة، وفي حين أننا لسنا على إطلاع واسع بالسيناريو الخاص بالصومال –يقول "فولمان"– لكن أولئك الذين شاركوا في سيناريو نيجيريا أفصحوا عن الكثير من المعلومات المفصلة نظرا لإرتباكهم إزاء التوقعات التي وضعها هذا السيناريو[1].

ولقد تم وضع سيناريو نيجيريا في عام 2013 –أي ست سنوات من عام 2008– وتمثلت توقعات هذا الأخير في أنه بحلول عام 2013، ستتعطل الإمدادات النفطية الآتية من نيجيريا، مما يعني أن الولايات المتحدة سوف تفقد ما يقارب 10% من وارداتها النفطية، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيل إقتصادها مع ما سينتج عن ذلك من عواقب، وأن هذا الإنقطاع لن تتسبب فيه "الحركة من أجل تحرير دلتا النيجر" *Movement for Emancipation of Niger Delta (MEND)* ، بل سيكون ذلك بسبب انهيار الحكومة النيجيرية التي ستتجزأ، ويتدهور الوضع ليصل إلى صراع على موارد النفط بين مختلف عناصر الحكومة، وأن الجيش النيجيري سيبدأ القتال من أجل السيطرة على منطقة دلتا النيجر، وهو ما سيوقف إنتاج نيجيريا من النفط.

ولقد قام السيناريو باستكشاف عدة بدائل مثل تدخل جنوب إفريقيا، أو ربما وكالة الإستخبارات الأمريكية *Central Intelligence Agency (CIA)* التي يمكن أن تجد وسيلة للتوصل إلى حل، ليخلص السيناريو في النهاية، بتوقع أن رئيس الولايات المتحدة سيجد نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما، الأول أن يقف أمام الشعب الأمريكي ويعلن أن لا وجود للبنزين في محطات الوقود، وأنه ليس في وسعه القيام بشيء حيال ذلك، مما سيكون –بالطبع– بمثابة انتحار سياسي لأي رئيس، أما الخيار الثاني، فهو أن تقوم الولايات المتحدة بإرسال 20.000 جندي أمريكي في منطقة دلتا النيجر، على أمل أن تتمكن –بطريقة أو بأخرى– من جعل النفط يتدفق من جديد[2].

هذا، ولقد وافق "جيريمي كينان" على ما ورد في حديث "دانيال فولمان" فيما يخص تفسيره لأسباب تأسيس "الأفريكوم"، وأن ذلك يتعلق بالفعل بأزمة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن

[1] Stephen Chan, Daniel Volman, and Jeremy Keenan, Op.Cit., p.87.
[2] Ibid., p.87.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

هذه الأخيرة إستخدمت الحرب على الإرهاب كذريعة لإضفاء الشرعية على التدخل العسكري في إفريقيا، ابتداء من اختلاق التهديد الإرهابي الذي تَركَّز في الجزائر، والذي انتشر بدءا من عام 2002 و2003، في أنحاء منطقة الساحل الإفريقي، ليصل في نهاية المطاف إلى نيجيريا في عام 2005[1]. أما فيما يخص الطريقة التي تمت بها فبركة هذا التهديد، فهو حديث آخر لن نخوض فيه من خلال هذه الدراسة[2].

المطلب الثالث: السياسة الإفريقية في عهد "باراك أوباما"

أصبحت قيادة "الأفريكوم" عملية بالكامل ابتداء من الفاتح أكتوبر من سنة 2008، أي قبل شهر من انتخاب السيناتور "باراك أوباما" *Barack Obama* لخلافة الرئيس "بوش الإبن"، مما يعني أنه سيعود إلى الرئيس المنتخب أن يقرر ما إذا كان سيتبع نفس المسار الذي ميز سياسة "بوش الإبن" واستراتيجيته التي تعتمد على استخدام القوة العسكرية في إفريقيا، إرضاء للإدمان الأمريكي المستمر على النفط، أو رسم مسار جديد، يقوم على شراكة دولية ومتعددة الأطراف مع الدول الإفريقية لتعزيز التنمية الإقتصادية المستدامة، فضلا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإتباع نظام طاقوي عالمي جديد يقوم على استخدام الموارد النظيفة والآمنة والمتجددة[3].

إن السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا قد خضعت لتحولات مهمة على مدى طول فترة حكم "جورج دبليو بوش"، تميزت بتوسع نطاق مصالح الولايات المتحدة، وزيادة تدفق الإمدادات النفطية وإنشاء عدة مبادرات عسكرية، كان آخرها قيادة "الأفريكوم"، ولقد جاءت هذه التحولات في عهد أصبحت فيه منطقة غرب إفريقيا مصلحة إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، لدرجة أن السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا أصبحت من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية[4]. ولقد ورثت الإدارة الجديدة لـ "باراك أوباما" عن سالفتها، زيادة كبيرة للتدخل العسكري الأمريكي في القارة، حيث شملت هذه

[1] Stephen Chan, Daniel Volman, and Jeremy Keenan, Op.Cit.,pp.88, 89.

[2] غير أنه من الممكن المطالعة على سرد "جيريمي كينان" في هذا الموضوع، وذلك من خلال مؤلفه الذي يحمل عنوان *The Dark Sahara : America's War on Terror in Africa* بالإضافة إلى *The Dying Sahara* .

[3] Daniel Volman, Op.Cit., p.30.

[4] Jennifer G. Cooke and J. Stephen Morrison, ''A Smarter US Approach to Africa'', In. Jennifer G. Cooke and J.Stephen Morrison (Eds), Beyond the Bush Years : Critical Challenges for the Obama Administration, (Washington DC : Center for Strategic and International Studies, 2009), p.1.

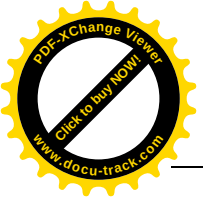
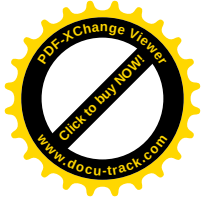

التركة برامج لمكافحة الإرهاب، وتوسع هائل لعمليات السلام الأمريكية، وإطلاق القيادة العسكرية الجديدة لإفريقيا "الأفريكوم" التي خضعت لجدال وخلاف عميق[1].

هذا بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من الأزمة المالية الناشئة خلال عام 2009، مما جعل من توسيع السياسة الإفريقية أقل احتمالا، خاصة وأن "باراك أوباما" بالكاد ذكرها أثناء حملته الإنتخابية عام 2008، كما لم يتضمن خطابه في أكرا *Accra* خلال زيارته لدولة غانا في جويلية 2009 بعد توليه الرئاسة، أي مبادرات رئيسية جديدة، بل ولقد ورد في خطابه أن "مستقبل إفريقيا هو بيد الأفارقة" كإشارة للطموحات المتواضعة لـ"إدارة أوباما" تجاه القارة السمراء، بالتالي بدا وكأن إدارة هذا الأخير، على عكس "إدارة بوش الإبن"، قد قللت من تركيزها على القضايا الأمنية في إفريقيا[2].

وهكذا يمكن القول أن انتخاب أول رئيس أمريكي من أصول إفريقية، قد رافقته توقعات عالية للغاية لسياسة الولايات المتحدة تجاه القارة السمراء، وتفاؤلٌ من أن مقاربته ستكون أكثر تعاطفا ودراية في إدارة العلاقات الأمريكية مع الدول الإفريقية[3].

غير أن هذا التفاؤل الذي أحاط بـ"إدارة أوباما" توقف عند مستوى الخطابات الرسمية، فعلى الرغم من الإنتقادات، دافعت الإدارة الأمريكية الجديدة على قيادة "الأفريكوم" وأيدت زيادة تمويلها، حيث تضمنت ميزانية "إدارة باراك أوباما" المقترحة للسنة المالية 2010 حوالي 300 مليون دولار مخصصة لقيادة إفريقيا، وذلك لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الإقليمي والحكم الديمقراطي –حسب الأهداف المعلنة– كما أكد "أوباما" أن قيادة "الأفريكوم" لا تهدف إلى تأسيس موطئ قدم أمريكي في إفريقيا، وذلك أثناء خطابه في غانا، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة لا تخطط للحصول على أي قواعد أخرى في القارة.

وفي الوقت نفسه، إقترحت الإدارة الجديدة ميزانية إضافية لبرامج المساعدات العسكرية التي تستمر "إدارة أوباما" في توفيرها –من خلال "الأفريكوم"– للدول الإفريقية التي تمثل مصلحة إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مثل نيجيريا، ولقد بذلت "إدارة أوباما" في هذا السياق جهودا للحفاظ على علاقات قوية مع الدول الإفريقية المنتجة للنفط، تجسدت في الزيارة التي قامت

[1] William Mark Bellamy, ‘‘Making Better Sense of US Security Engagement in Africa’’, In. Jennifer G. Cooke and J.Stephen Morrison (Eds), Beyond the Bush Years : Critical Challenges for the Obama Administration, (Washington DC : Center for Strategic and International Studies, 2009), p.12.

[2] Nicholas Van De Walle, ‘‘US Policy Towards Africa : The Bush Legacy and The Obama Administration’’, In. African Affairs, Vol.109,N°434 , (2009), p.18.

[3] Rebecca Burns, ‘‘US Africa Policy Under Barack Obama : A New Direction ?’’, Catholic Parliamentary Liaison Office, Cape Town : South Africa, October, 2010, p.1.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

بها وزيرة الخارجية آنذاك "هيلاري كلنتون" *Hilary Clinton* إلى نيجيريا وأنغولا في شهر أوت 2009.[1]

إن سياسة "إدارة أوباما" تجاه إفريقيا قد تعرضت للضغوطات، خاصة من طرف شركات النفط الأمريكية –اللوبي النفطي– وكذلك بعض خزانات الفكر *think tanks* وبعض المنظمات غير الحكومية، فضلا عن مسؤولين في وزارة الخارجية، ووكالة التنمية الدولية ووزارة الدفاع، وبعض الحكومات الإفريقية، بغرض متابعة خطة الأفريكوم التي بدأتها "إدارة بوش الإبن"، بالتالي كان من المتوقع أن تستمر "إدارة أوباما" في عسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا[2].

وهذا يقودنا إلى الحديث عما قد تغير أو لم يتغير في السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، منذ تولي "باراك أوباما" الحكم، الذي وصل إلى السلطة بعد الإفتتاح الرسمي لقيادة "الأفريكوم"، وفي هذا الصدد يرى "دانيال فولمان" أن كل الأدلة تشير إلى أن "أوباما" يواصل على نفس النهج الذي سلكه "بوش الإبن"، ففي ميزانيته المقترحة للسنة المالية 2010 على سبيل المثال، طلب المزيد من المال لتدريب القوات الإفريقية، والمزيد من المال لإقتناء الأسلحة التي سيتم إرسالها إلى أنظمة القارة المختارة للدفاع عن المصالح الأمريكية، والمزيد من المال لتمويل عمليات "الأفريكوم"، والمزيد من المال للعمليات البحرية قبالة خليج غينيا الغني بالنفط.

وأثناء جولة "هيلاري كلنتون" الإفريقية في شهر أوت 2009، قامت وزيرة الخارجية السابقة بتقديم المساعدات العسكرية لدول مثل نيجيريا وأنغولا، مصرحة أن "إدارة أوباما" ستفعل كل ما في وسعها للوفاء بتعهداتها وأنه في حالة ما إذا طلبت الحكومة النيجيرية الحصول على المزيد من المعدات العسكرية لاستخدامها في منطقة دلتا النيجر على وجه التحديد، فإن الولايات المتحدة ستكون على استعداد تام لتوفير ذلك. بالتالي لطالما كان تأمين النفط هدفا أساسيا من وراء هذه الزيارات[3].

في حين علق "جيريمي كينان" حول سياسة "إدارة باراك أوباما" تجاه إفريقيا، معربا عن شكوكه حول ما إذا كان "أوباما" على علم بما يجري في القارة باسمه، وذلك لأن هذا الأخير يواجه مشاكل كثيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه بغض النظر عن مدى أهمية إفريقيا بالنسبة

[1] Laura White, ‘‘What Kind of Change for Africa ?: US Policy in Africa Under the Obama Administration’’, Les Notes de l’Iris, (Avril, 2010), pp.10, 11, 14.
[2] Daniel Volman, Op.Cit., p.32.
[3] Stephen Chan, Daniel Volman, and Jeremy Keenan, Op.Cit., p.88.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

لمستقبل الأمن الطاقوي الأمريكي، إلا أنها لن تشكل أولوية على جدول أعماله، في حين تستمر المشاكل الداخلية[1].

ومن خلال ما تقدم، فإن تأثر صناع السياسة الأمريكية بالعامل النفطي يبقى واضحا، وينعكس بالفعل على سياسات الولايات المتحدة إزاء دول القارة الإفريقية، التي باتت تشكل مصلحة إستراتيجية قوية لأمنها الطاقوي، بعدما برزت أهمية منطقة غرب إفريقيا عامة وخليج غينيا خاصة، وذلك رغم الجهود التي تبذلها واشنطن لنفي نيتها في السيطرة على النفط الإفريقي، مؤكدة أنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية أي أهداف غير معلنة في القارة، سوى انشغالها بمساعدة شعوبها على تحقيق التنمية والإستقرار الأمني، أما في واقع الأمر، فإن هذه التصريحات لا تعدو عن كونها نوعا من الدبلوماسية لطمأنة النفوس وتهدئة المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، والحقيقة هي أن هذه الأخيرة لا تتردد في استخدام كل الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية في سبيل السيطرة على هذا المورد الإستراتيجي الحيوي[2].

[1] Stephen Chan, Daniel Volman, and Jeremy Keenan, Op.Cit., p.90.

[2] أيمن شبانه، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 2، (فيفري، 2013)، ص.7.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الخاتمـــــة:

عالجنا من خلال هذا الموضوع مسألة تداخل السياسة العسكرية الأمريكية بقضايا الطاقة، التي اكتسبت مع انتخاب الرئيس "جورج دبليو بوش" *George W. Bush* أهمية بالغة، حيث كُلِّفت "مجموعة تطوير السياسة الطاقوية الوطنية" *The National Policy Development Group* برئاسة "ديك تشيني" *Dick Cheney* في الأشهر الأولى من عام 2001 بدراسة أمن الطاقة في الولايات المتحدة، وتصميم إستراتيجية أمريكية قوية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ولقد لاحظ التقرير النهائي الصادر في شهر ماي من سنة 2001، وجود اختلال أساسي بين كفتي العرض والطلب على الطاقة داخل الولايات المتحدة، فمستويات الإحتياجات الأمريكية تفوق بكثير معدلات الإنتاج، وفي ضوء هذا التقييم، خلُصت "مجموعة تطوير السياسة الطاقوية الوطنية" إلى أن حدوث أي اضطراب في إمدادات النفط العالمية، سيؤثر سلبا على الإقتصاد الأمريكي وقدرة الولايات المتحدة على تعزيز الأهداف الرئيسية لسياستها الخارجية والإقتصادية، الأمر الذي يستدعي ضرورة تنويع مصادر الطاقة المتنامية بالنسبة للسوق الأمريكية.

ولقد حاولنا من خلال فصول هذه الدراسة، الوقوف على موضوع العلاقات الأمريكية-الإفريقية المتجددة، والتي اتخذت طابعا عسكريا من خلال المكانة الجيوستراتيجية التي اكتسبها الساحل الإفريقي، في إطار الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، لاسيما بعدما برزت أهمية غرب إفريقيا كمنطقة مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، لما يتميز به نفطها من جودة عالية وانخفاض نسبة الكبريت فيه، فضلا عن أن الإمدادات الآتية من هذه المنطقة لا تمر عبر أماكن غير مستقرة من أجل الوصول إلى وجهتها، وهي عوامل جعلت منها "المنتج البديل" عن الخليج الفارسي -لما يشهده هذا الأخير من صراعات مزمنة- مع الإشارة إلى أن مساهمتها في توريد أسواق النفط العالمية، قليلة جدا بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، لكن دورها في استقرار هذه الأسواق، أكسب منطقة غرب إفريقيا أهمية عالمية بالغة.

وفي هذا السياق، كان أمن قطاع الطاقة في هذه الأخيرة هو الإهتمام الأساسي لـ"إدارة بوش الإبن"، التي قامت بترجمة مصلحة الولايات المتحدة في الوصول إلى النفط الإفريقي وتأمين تدفقه، من خلال تعزيز تواجدها العسكري تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، التي بقدر ما يشكل عدم استقرارها الأمني، تهديدا على دول الجوار وعلى المصالح الأمريكية سواء، غير أن ذلك لا يجعل منها تهديدا على الأمن القومي الأمريكي، بقدر ما تم استغلالها كمبرر مقنع لتدخل الولايات المتحدة وعسكرة علاقاتها مع دول المنطقة والقارة بكاملها.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

وعلى هذا الأساس، خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى صياغة مجموعة من النتائج، نذكرها فيما يلي:

إن العامل النفطي هو السبب الرئيسي وراء الإهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ذلك أن نشاط الجماعات الإرهابية في هذا الأخير، لا تبلغ من الخطورة ما يجعل منها تهديدا عالميا، كما صورته الولايات المتحدة، لاسيما إذا تظافرت جهود القوى الإقليمية الكبرى، فإنه لن يُعوزها احتواء التهديدات الأمنية في الساحل، التي لا تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، بقدر ما تهدد المصالح النفطية لهذه الأخيرة في المنطقة وما جاورها، خاصة بعدما أصبح خليج غينيا منطقة مصلحة حيوية أمريكية، في ظل إستراتيجية تنويع مصادر الإمداد التي قادتها "إدارة بوش الإبن"، بغية تقليل الإعتماد على نفط الخليج الفارسي. بالتالي فإن أهمية الإحتياطيات والإمدادات النفطية لخليج غينيا، بالنظر إلى الأمن الطاقوي الأمريكي، أدت إلى التسارع في نشر القوة الإقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة، وصلت إلى حد إنشاء قيادة عسكرية جديدة، وزيادة كبيرة في نشاطات البحرية الأمريكية، وبرامج المساعدات الأمنية الموسعة، بهدف ترسيخ هيمنة الولايات المتحدة على القارة.

إن خشية الإدارة الأمريكية من أن تمتد التهديدات الأمنية التي يشهدها الساحل الإفريقي، إلى المناطق المجاورة لهذا الإقليم أين تتواجد المصالح الأمريكية، ونخص بالذكر منطقة غرب إفريقيا، هو السبب الأساسي الذي يقف وراء إستراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في الساحل، حيث تستورد هذه الأخيرة من غرب إفريقيا 15% من احتياجاتها النفطية، وهي نسبة مرجحة للإرتفاع، لتصل إلى 25% في آفاق سنة 2015.

ونشير في هذا الصدد، أنه حتى إن لم يكن الإنتاج النفطي في منطقة الساحل الإفريقي، يضاهي إمدادات خليج غينيا، غير أن باطنه يضم احتياطيات مهمة حسب الإستكشافات الأخيرة، لاسيما في التشاد وموريتانيا –أين تظل إمكانية تطوير إنتاجهما محل تنافس دولي خاصة بين الولايات المتحدة والصين– لكن صعوبة استغلال حقول البترول البرية في هذه المنطقة، يزيد من أهمية الحقول البحرية في خليج غينيا، البعيدة عن الإضطرابات وحالة عدم الإستقرار الأمني التي يشهدها الساحل الإفريقي.

وفضلا عن منع إمتداد التهديد الإرهابي المنتشر في الساحل إلى غرب إفريقيا وخليج غينيا، فإن منطق الأمننة الأمريكي في الساحل الإفريقي، يهدف كذلك إلى حماية خطوط الأنابيب الناقلة للنفط، التي تصل بين التشاد والكاميرون في الغرب، وبين هيجليج وبورت–سودان في الشرق، ناهيك عن مشروع إنشاء خط الأنابيب الذي يصل بين التشاد والسودان. ومن هنا تأتي

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الأهمية الجيوستراتيجية للساحل، الذي وفرت الإضطرابات والأزمات الأمنية السائدة فيه سببا وجيها لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية والسيطرة على الموارد النفطية.

إن نمو مصالح الولايات المتحدة في غرب إفريقيا على نحو متزايد، أدى إلى نشر القوة الإستراتيجية الأمريكية، والتي بلغت ذروتها بإعلان البنتاغون عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية، في سبيل حماية الإمدادات النفطية من التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل من ناحية، ولإحتواء التواجد الصيني المتزايد من ناحية أخرى، بحيث تسعى الصين إلى تعزيز وتعميق شراكتها مع الدول الغنية بالنفط في القارة، من خلال الإستثمار في قطاع الطاقة الإفريقي، فضلا عن وعود الإستثمار في البنية التحتية لهذه الدول، وتقديم المساعدات العسكرية لحكوماتها.

وترتكز الإستراتيجية الصينية في هذا الصدد، على مخاوف بكين العميقة وقلقها إزاء الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج الفارسي، وما يترتب عن ذلك من قدرة واشنطن في السيطرة على تدفق النفط، إذا ما تأزمت العلاقات الأمريكية–الصينية في المستقبل. ونتيجة لذلك يسعى المخططون الصينيون إلى كسب النفوذ مع المنتجين الرئيسيين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك القارة السمراء.

وعلى هذا النحو، تتصادم كل من الإستراتيجية الأمريكية والصينية في غرب إفريقيا، مع سعي كل منهما إلى السيطرة على جوانب مهمة من عملية إنتاج وتصدير النفط في هذه المنطقة، مما أدى ببعض الباحثين إلى افتراض أن هذه المسألة تؤدي إلى زيادة المنافسة الجيوستراتيجية بين الدولتين، أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي يعزز من إمكانية نشوب صراعات مسلحة بين الدول الإفريقية، تقف وراءها كل من الولايات المتحدة والصين في ظل التدافع الدولي نحو النفط الإفريقي. وبإنشائها للقيادة العسكرية "أفريكوم"، فإن واشنطن تلقي تحذيرا مباشرا لبكين، بألا تقترب من مناطق مصالحها الإستراتيجية.

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية وراء زيادة تواجدها العسكري في القارة السمراء، بدعوى مكافحة الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، يتطلب تحليلا عميقا، نظرا للمخاطر التي يشكلها على الدول والشعوب الإفريقية، فذلك يشجع الأنظمة الإفريقية إلى الإستمرار في الإعتماد على الريع النفطي، بدلا من إتباع إستراتيجيات أوسع للتنمية الإقتصادية، التي ترتقي بالصناعة المحلية والزراعة.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

كما أن التدخل العسكري الأمريكي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم الصراعات السياسية الداخلية، بخصوص مسألة توزيع عائدات النفط، لاسيما عندما يكون النظام الحاكم يحتكر هذه الإيرادات، في حين يحرم جماعات أخرى من ثمار إنتاجها، الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابات سياسية، تتحول في كثير من الأحيان إلى عنف ولجوء هذه الجماعات المهمشة إلى السلاح، بوصفه الوسيلة الوحيدة لكسب حصة أكبر من أرباح البترول.

هذا ويشجع التدخل العسكري الأمريكي –من ناحية أخرى– الأنظمة الإفريقية إلى الإعتماد على استخدام القوة، لمواجهة مثل هذه التحديات، في سبيل الحفاظ على السيطرة والبقاء في السلطة بدعم من واشنطن، خاصة إذا كان ذلك يخدم المصالح الأمريكية، وهذا ما قد يؤدي إلى اضطرابات في تدفق النفط، بدلا من تجنبها أو منعها كما تسعى إليه الولايات المتحدة.

وجدير بالذكر أن آفاق الثروة النفطية كان لها بالفعل عواقب سياسية كارثية على بعض دول الساحل وغرب إفريقيا على حد سواء، فقد ألقت حكومة أبوجا في نيجيريا –على سبيل المثال– باللوم على الولايات المتحدة فيما يخص الإضطرابات في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط، واتهمت "إدارة بوش الإبن" بالتماطل في مدّ يد المساعدة لحماية المنطقة، ونتيجة لذلك، فقد لجأت نيجيريا إلى الصين لعقد إتفاق، تلتزم فيه بكين بتزويد حكومة أبوجا بالمعدات العسكرية اللازمة لمكافحة المتمردين في دلتا النيجر، مقابل إمتيازات تُمنح لشركة "بتروتشاينا" *Petrochina* ، أي أنه بحصول الصين على نفط نيجيريا، فإن حكومة أبوجا ستتحصل على المزيد من المعدات العسكرية لممارسة القمع والتقتيل، وهو ما لن يعود بالخير على البلاد، فمشاكل عدم الإستقرار التي تعاني منها منطقة دلتا النيجر، ترجع بالأساس إلى الفقر وعدم المساواة الناجمة عن الفساد الحكومي.

إن سيناريو حرب العراق 2003، من الممكن جدا أن يتكرر في نيجيريا، باعتبارها أكبر منتج للنفط في منطقة غرب إفريقيا، والمورِّد الإفريقي الأول للولايات المتحدة الأمريكية، أي أنها على هامش حرب جديدة من المفترض أن تكون ضد الجماعات الإرهابية، لكن الهدف منها هو حماية منطقة دلتا النيجر المحاذية لخليج غينيا، وتأمين تدفق النفط منها. فليس من المستغرب سماع أن نيجيريا تواجه خطر التطرف الإسلامي –على حد تعبير "إدارة بوش الإبن" آنذاك– أثناء التوترات التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، وتصاعد الإشتباكات بين الغالبية المسلمة والأقلية المسيحية، وربما تكون هذه هي الحقيقة التي ترغب الولايات المتحدة في تصديقها أو بالأحرى نشرها واستغلالها.

هذا وتعاني دول أخرى في خليج غينيا من اضطرابات مماثلة، فقد تفاقمت المشاكل في جزر ساوتومي وبرنسيب، والتي جذبت اهتمام الولايات المتحدة كموقع إستراتيجي مناسب لمقر

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا، نظرا لبعدها عن القلائل والتهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل وغرب إفريقيا. حيث شهدت هذه الدولة الجزيرة محاولة انقلاب عسكري عام 2003، بسبب الإمكانيات المكتشفة فيها حديثا، أدت إلى توقيع السلطة الحاكمة عقب ذلك إتفاقا مع المتمردين، شمل أحكاما لإدارة الثروة النفطية في البلاد.

إن تطوير علاقات عسكرية وثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة الإفريقية غير المستقرة، وتدخُّل واشنطن في صراعات هذه الأخيرة، من خلال استخدام قواتها الخاصة لحماية الأنظمة الصديقة والمنشآت النفطية، سيؤدي إلى تأجيج المشاعر المعادية للولايات المتحدة، وتشجيع الأعمال الإرهابية ضد الأنظمة الموالية للإدارة الأمريكية، وأول من سيدفع ضريبة ذلك هم المدنيون الأبرياء.

ونختم بالإشارة إلى أن هناك إستمرارية استراتيجية واضحة بين إدارتي "جورج دبليو بوش" و"باراك أوباما" *Barack Obama*، فالأهداف المحورية للسياسة الأمريكية تجاه الدول الغنية بالنفط في غرب إفريقيا لم تتغير، ولقد ورد ذلك بوضوح في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" *The National Security Strategy* الصادرة في شهر ماي من سنة 2010، بحيث تستمر "إدارة أوباما" في تمويل قيادة الأفريكوم رغم المعارضة القائمة ضدها، مستندة على نفس المبرر الذي استغلته الإدارة السابقة، ألا وهو مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الإقليمي والحكم الديمقراطي.

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد أكثر فأكثر على النفط الإفريقي، الذي سيظل وإلى أمد غير منظور، محل الأطماع والتدافع العالمي، وبدل أن تشكل هذه المسألة نقمة على الدول الإفريقية، فإنه يمكن استخدام الإدمان الأمريكي على النفط المستورد منها، كأداة سياسية ضاغطة، وورقة تفاوضية رابحة، إذا ما اتفقت الأنظمة الإفريقية على تجاوز خلافاتها والتعاون فيما بينها على المستوى الأمني والسياسي والإقتصادي، ورفع شعار "إفريقيا للإفريقيين"، بتوليها التهديدات الأمنية التي تواجهها بنفسها، وذلك لن يعود سوى بالخير على القارة بأسرها، بدل الإنسياق وراء مغبات التدخلات العسكرية الأجنبية، لاسيما الأمريكية منها، التي لا يهمها سوى حماية وتعزيز مصالحها العسكرية أولا ومهما كان الثمن.

إن الإدارة الأمريكية، سواء أكانت السابقة أو الحالية أو اللاحقة، محافظة كانت أم ديمقراطية، ستظل تسعى إلى السيطرة على كافة منابع الطاقة في العالم، لتحافظ على مكانتها كقوة عظمى، لا ينازعها فيها أحد، وبعد منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي، ومنطقة بحر قزوين ودول وسط آسيا، جاء دور القارة الإفريقية، وهدف الولايات المتحدة يتمثل في ضمان التدفق الحر للطاقة –لاسيما النفط– والثمن الزهيد لهذا الأخير، وتصديها لدابر المنافسة الدولية.

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

ويشهد التاريخ أن القوات العسكرية الأمريكية عندما تتمركز في مثل هذه المناطق الإستراتيجية، فإنها تظل لأمد غير محدود –حتى لا نقول للأبد– وبسبب ذلك فقد مرت هذه المناطق –لاسيما الشرق الأوسط– بمراحل حالكة ولا تزال كذلك، نتيجة لهذا التدخل والعبث الأمريكي الذي لطالما اتجه نحو تجزئة المناطق وتأليب الأنظمة على بعضها البعض، ناشرا بذور الصراعات المزمنة، مبادرا بالحروب الدامية، بدعوى تحقيق واستتباب الأمن والإستقرار في هذه المناطق دائما وأبدا، وإن لم تتدارك الدول الإفريقية هذا الواقع، فإن التاريخ سيعيد نفسه.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الملاحـــــق:

الملحق الأول:

أرشيف تشابك تاريخ السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الطاقوية

جدول رقم.01. أبرز المحطات التاريخية الموضحة للعلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية وسياستها الطاقوية من "فرانكلين ديلانو روزفلت" إلى "جورج والكر بوش"

التاريخ	المحطـــة
1941-1945	بتوفيرها لـ6 من 7 مليارات برميل من النفط، التي غذت قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، فقد استهلكت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 3/1 من احتياطاتها النفطية المعروفة.
14 فيفري 1945	إجتماع العاهل السعودي الملك "عبد العزيز" بالرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت"، على متن سفينة *USS Quincy* في قناة السويس، حيث وعد هذا الأخير بضمان الحماية العسكرية الأمريكية إلى المملكة، في مقابل الحصول على النفط السعودي.
12 مارس 1947	حدد الرئيس "ترومان" في خطاب ألقاه أمام جلسة مشتركة للكونغرس، سياسة جديدة لمساعدة الدول المعرضة للتهديد الشيوعي، ولقد كشفت وثائق سرية، أن النفط كان أهم عامل محفز لهذه السياسة.
5 جانفي 1957	ألقى الرئيس "أيزنهاور" خطابا في الكونغرس، محذرا في حالة حاول الإتحاد السوفياتي السيطرة على الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى العمل العسكري.
30 ماي 1972	الرئيس "نيكسون" يسافر إلى طهران، لحضور اجتماع مع شاه إيران، الذي تلقى مساعدات عسكرية أمريكية كجزء من استراتيجية الحرب بالوكالة التي يتبعها البيت الأبيض، حفاظا على التدفق الآمن للنفط من المنطقة.
16 جانفي 1979	خسرت واشنطن أحد أقرب حلفائها، بعدما تمت الإطاحة بنظام الشاه، ليعتلي سدة الحكم "آية الله الخميني" المعادي للولايات المتحدة الأمريكية.
23 جانفي 1980	نص الرئيس "كارتر" في خطابه للأمة، أن الولايات المتحدة ستستخدم أي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية، للحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة في منطقة الخليج، وقام بإنشاء "القوة المشتركة للإنتشار السريع" *Rapid Deployment Joint Task Force* وهي قيادة عسكرية استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، والتي أصبحت في عهد الرئيس "رونالد ريغان" عام 1983، القيادة الأمريكية المركزية *CentCom*

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

1986-1987	عندما بدأت إيران بمهاجمة ناقلات النفط الكويتية في الخليج الفارسي، كرد على المساعدة الإقتصادية الكويتية لـ"صدام حسين"، أثناء الحرب بين العراق وإيران، أمر الرئيس "ريغان" برفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية، وتوفير الحماية لهم بمرافقتهم عند مرورهم في مضيق هرمز.
2 أوت 1990	غزو قوات الجيش العراقي للكويت، واجتماع الرئيس "بوش" في الأيام التي تلت مع كبار مستشاريه في كامب ديفيد، لمناقشة الرد الأمريكي المحتمل.
6 أوت 1990	وزير الدفاع "تشيني" يجتمع مع الملك "فهد" في جدة، وبعد تقديمه صور الأقمار الصناعية تبين قرب الجيش العراقي من الحدود مع المملكة العربية السعودية، قام الملك بمنحه إذنا لبدء حشد القوات الأمريكية في المملكة، ولحساسية القادة المحافظين في هذه الأخيرة، بالنظر إلى الوجود الأمريكي العسكري، فقد وعد "تشيني" أن قوات الولايات المتحدة ستغادر المملكة إذا ما لم يكن هناك حاجة إليها أو إذا ما طُلب منها ذلك.
خريف 1990	معارضا للتواجد الأمريكي المتزايد في المملكة، طلب "أسامة بن لادن" من العاهل السعودي بإعلان الجهاد، واستخدام القوات المسلمة التي شاركت في الحرب ضد الإحتلال السوفياتي لأفغانستان، لتحرير الكويت بدلا من القوات الأمريكية.
فيفري 1991	بعد طرد القوات العراقية من الكويت بنجاح، قرر الرئيس "بوش" الإبقاء على القوات الأمريكية المتواجدة في المملكة العربية السعودية، طالما بقي "صدام حسين" في السلطة.
1995-2000	"أسامة بن لادن" يدعو أتباعه لمهاجمة الأمريكيين ومصالحهم في الشرق الأوسط، وقام بإنشاء شبكة "تنظيم القاعدة".
17 ماي 2001	4 أشهر بعد تنصيب "جورج والكر بوش" رئيسا على الولايات المتحدة الأمريكية، أصدرت "مجموعة تطوير السياسة الطاقوية الوطنية" تحت إشراف نائب الرئيس "ديك تشيني" تقريرا، يشير إلى أن الإعتماد الأمريكي على النفط الأجنبي سيزداد في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بالنفط الشرق أوسطي.
11 سبتمبر 2001	إختطاف 4 طائرات تجارية أمريكية من قبل تسعة عشر نشطاء في تنظيم القاعدة، وتحويل وجهتها لتصطدم طائرتين بمركز التجارة العالمي في نيويورك، وأخرى بالبنتاغون بواشنطن، وتحطم الرابعة في حقل بنسلفانيا. ولقد تم تعداد مصرع حوالي 3000 من المدنيين في هذه الهجمات.
26 أوت 2002	نائب الرئيس "تشيني" يشير إلى الهجوم الوقائي على العراق، ذاكرا أن "صدام حسين" يشكل تهديدا على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وعلى إمدادات الطاقة العالمية سواء.
19 مارس 2003	القوات الأمريكية تغزو العراق، لتحتل بغداد بعد أسابيع من هذا التاريخ.
31 جانفي 2006	أعلن الرئيس "بوش الإبن" أن أمريكا مدمنة على النفط.
6 فيفري 2007	أعلنت "إدارة بوش الإبن" عن تخطيطها لإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة تخص القارة الإفريقية.
جانفي 2008	تجاوز سعر النفط لـ100 دولار للبرميل.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

جدول رقم.02. تداخل السياسة العسكرية والسياسة الطاقوية في الخطاب الأمريكي

صاحب الخطاب	نص الخطـــــــاب	تاريخ الخطاب
جيمي كارتر *Jimmy Carter*	"ليكن موقفنا واضحا تماما، إن أي محاولة من أي قوة خارجية، تهدف إلى السيطرة على منطقة الخليج الفارسي، سيتم اعتبارها إعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم صد هذا الإعتداء بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية"	23 جانفي 1980 خطاب الأمة
رونالد ريغان *Ronald Reagan*	"نحن سنظل ملتزمين وبقوة، بالدفاع عن أصدقائنا في الخليج، وضمان التدفق الحر للنفط عبر مضيق هرمز"	19 ماي 1987 مؤتمر صحفي في البيت الأبيض
جيمس بيكر *James Baker*	"لقد كنت عضوا في أربع إدارات، في كل واحدة منها، كان يُكتب في وثيقة سياسة الأمن القومي، أننا على استعداد للحرب في سبيل حماية احتياطيات الطاقة في الخليج الفارسي، إذا لزم الأمر"	مقابلة مع قناة *History Channel*
ديك تشيني *Dick Cheney*	"يسيطر العراق على عشرة بالمئة من احتياطيات العالم قبل غزوه للكويت، وبمجرد استيلاء "صدام حسين" على هذه الأخيرة، فإن هذه النسبة ستتضاعف لتصل إلى حوالي عشرون بالمئة من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، وسيكون "صدام حسين" بالتالي في وضع يمكنه من تحديد مستقبل سياسة الطاقة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي سيتيح له قبضة خانقة على اقتصادنا، واقتصاد معظم دول العالم كذلك"	11 سبتمبر 1990 أثناء شهادته كوزير الدفاع، أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ
ديك تشيني *Dick Cheney*	"العراق مسلح بترسانة من أسلحة الرعب، ويتربع فوق عشرة بالمئة من احتياطيات النفط العالمية، ومن الأرجح بعد ذلك أن يسعى "صدام حسين" إلى الهيمنة على الشرق الأوسط بأكمله، والسيطرة على جزء كبير من إمدادات الطاقة العالمية، مما يشكل تهديدا مباشرا على أصدقاء أمريكا في جميع أنحاء المنطقة"	26 أوت 2002 في خطاب ألقاه كنائب رئيس، أمام المحاربين القدامى في الحروب الخارجية
جورج والكر بوش *George W. Bush*	"أعلم أنها بمثابة صدمة للبعض، أن يقف شخص من تكساس ليقول: "لدينا مشكلة حقيقية، أمريكا مدمنة على النفط"، ولكنني أعني ذلك، وهي حقيقة راسخة، وعلينا أن نفعل شيئا حيال ذلك الآن"	20 فيفري 2006 خلال حديثه مع الموظفين في *Johnson Controls Building Efficiency Business* بـ ميلووكي

الملحـق الثاني: ملحـــــــق الخرائـــــــــط

خارطة رقم.01: توضح تطور إنتاج النفط في إفريقيا ما بين سنة 1980-2005

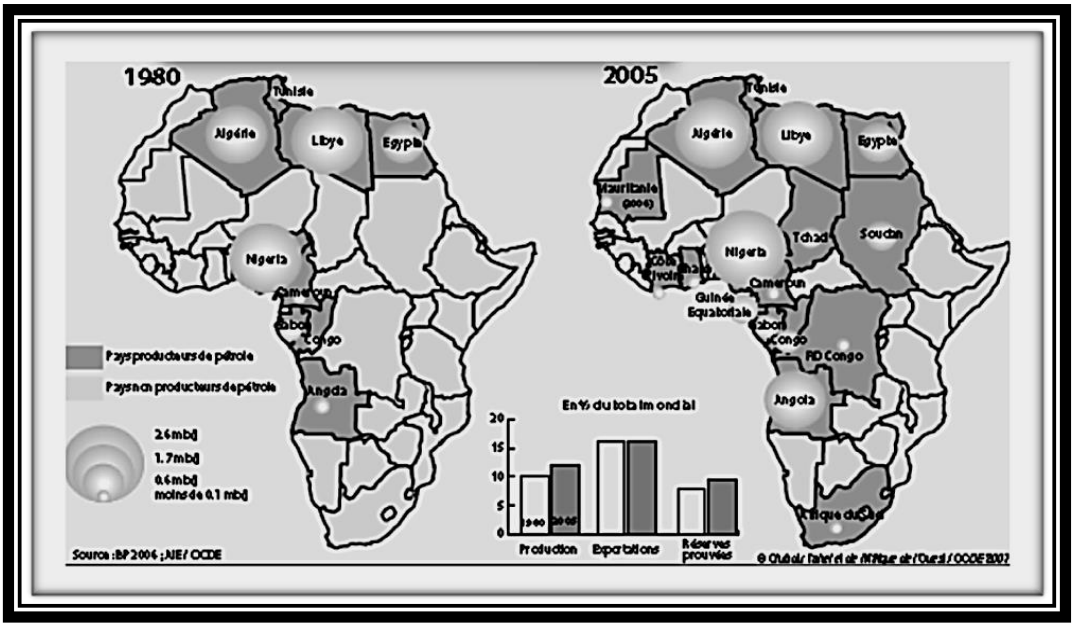

Source : Atlas de l'Intégration Régionale en Afrique de l'Ouest, Série économique : '' Le Pétrole et Le Gas'', CEDEAO-CSAO/ OCDE, (Avril, 2007), p.9.

خارطة رقم.02: توضح منطقة الساحل الإفريقي

Source :Jean-Pierre Filiu, ''Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel ?'', Carnegie Papers, N°.112, (June 2010), p.iv.

خارطة رقم.03: توضح مواقع التواجد العسكري الأمريكي المعروفة في إفريقيا

Source :
https://maps.google.com/maps/ms?msa=0&msid=214657238798825140083.0004dbadd2fc3b8a05e62&ie=UTF8&t=h&ll=3.648138,15.955195&spn=56.010486,79.107657&source=embed&dg=feature **Accessed on : 08-08-2013.**

خارطة رقم.04: توضح أهم مواقع القرصنة في خليج غينيا

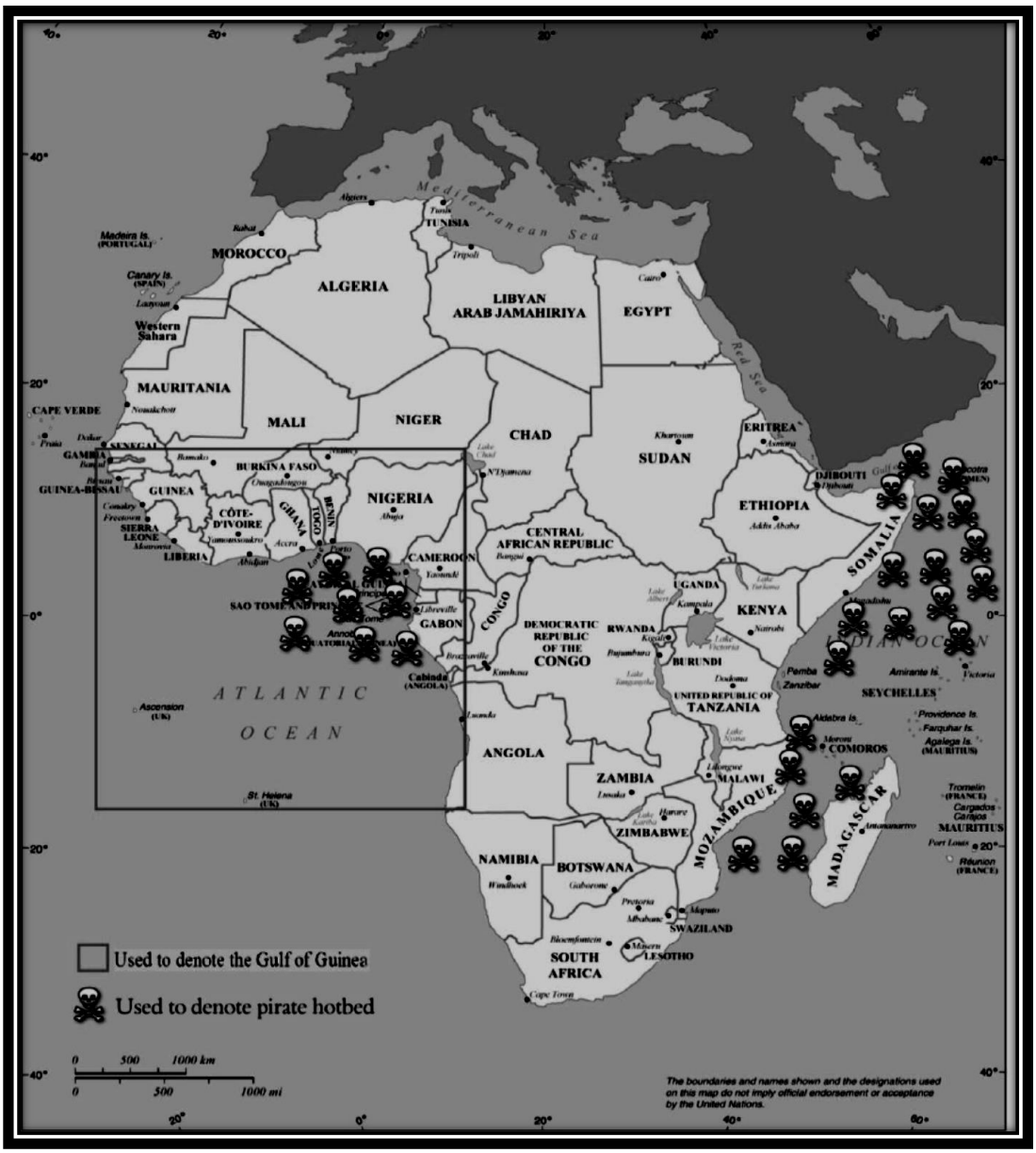

Source :Freedom C. Onuoha, ''Piracy and Maritime security in the Gulf of Guinea : Nigeria as microcosm'', Aljazeera center for studies Report, 12 June 2012, p.2.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب

1) برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، (بيروت–لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000).
2) بوسماحة نصر الدين، المحكمة الجنائية الدولية: شرح إتفاقية روما مادة مادة، الجزء الأول، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).
3) فهمي عبد القادر محمد، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، (عمان– الأردن: دار الشروق، 2009).
4) كلير مايكل، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة: أحمد رمو، (بيروت–لبنان: دار الساقي، الطبعة العربية 2011).
5) المخادمي عبد القادر رزيق، سباق التسلح الدولي: الهواجس والطموحات والمصالح، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).
6) المخادمي عبد القادر رزيق، قيادة "أفريكوم" الأمريكية: حرب باردة أم سباق تسلح؟، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).
7) مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008).

ب. المقالات، الدراسات والتقارير

8) برونسكي كاميلا، "الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية"، في. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007): ص– ص 327–361.
9) بوسلطان محمد وبوسماحة نصر الدين، "المساعدات الإنسانية: حقوق معتوقة"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد الثاني، (2009): ص–ص 1–8.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

10) جاسم خيري عبد الرزاق، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، (فيفري، 2009): ص-ص 88-109.

11) زقاغ عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 (جوان، 2011): ص-ص 103-114.

12) ستيفنز بول ، "الديناميات المتغيرة للعلاقات بين منظمة أوبك والدول خارج المنظمة: الوضع الحالي والإحتمالات المستقبلية"، في. نفط الخليج بعد الحرب على العراق: إستراتيجيات وسياسات، (أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006): ص-ص 185-219.

13) شبانه أيمن، "النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 2، (فيفري، 2013): ص-ص 1-8.

ج. مداخلات الملتقيات

14) مداخلة غير منشورة ألقاها "د. بوسماحة نصر الدين " بعنوان "مسعى تجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة"، في إطار يوم دراسي حول: إستراتيجية الأمن في دول الساحل، من تنظيم مخبر البحث: القانون، المجتمع والسلطة، بجامعة وهران، يوم 6 ديسمبر 2010.

ثانيا: باللغة الأجنبية

A. Books

1) Buzan Barry , Waever Ole and De Wilde Jaap, Security : A New Framework for Analysis, (USA : Lynne Rienner Publishers, inc, 1998).
2) Buzan Barry and Hansen Lene, The Evolution of International Security Studies, (UK : Cambridge University Press, 2009).
3) Buzan Barry and Waever Ole, Regions and Powers : The Structure of International Security, (New York : Cambridge University Press, 2003).
4) Buzan Barry, People, States and Fear :The National Security Problem in International Relations, (Great Britain : Wheatsheaf Books LTD, 1983).
5) Cameron Fraser, US Foreign Policy After the Cold War : Global Hegemon or Reluctant Sheriff ?, second edition, (London : Routledge, 2005).

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

6) Chomsky Aviva and Barsamian David, Naom Chomsky, Imperial Ambitions : Conversations with Naom Chomsky on the Post 9-11 World, (London : Hamish Hamilton, 2005).
7) Copson Raymond W., The United States in Africa : Bush Policy and Beyond, (USA : Palgrave McMillan, 2007).
8) Crane Keith et al., Imported Oil and US National Security, (Santa Monica : RAND Corporation, 2009).
9) Diangitukwa Fweley, Les Grandes Puissances et le Pétrole Africain : États-Unis-Chine : Une Compétition Larvée pour l'Hégémonie Planétaire, (France : l'Harmattan, 2009).
10) Duric Mirac, The Strategic Defense Initiative : US Policy and The Soviet Union, (USA : Ashgate Publishing Company, 2003).
11) Floyd Rita, Security and the Environment : Securitisation Theory and US Environmental Security Policy, (New York : Cambridge University Press, 2010).
12) Fouskas Vassilis K. and Gokay Bulent, The New American Imperialism : Bush's War on Terror and Blood for Oil, (USA : Praeger Security International, 2005)
13) Genovese Michael A., The Watergate Crisis, (USA : GreenWood Press, 1999).
14) Gray Colin S., War, Peace and International Relations : An Introduction to Strategic History, (London : Routledge, 2007).
15) Hakes Jay, A Declaration of Energy Independence : How Freedom From Foreign Oil Can Improve National Security and the Environment, (New Jersey : John Wiley and Sons inc, 2008).
16) Henderson Harry, Global Terrorism, Revised Edition, (New York : Facts on File, Inc, 2004).
17) Hodges Adam, The 'War on Terror' Narrative : Discourse and Intertextuality in the Construction and Contestation of sociopolitical Reality, (New York : Oxford University Press, 2011).
18) Jonker Joost, Jr. et al., A History of Royal Dutch Shell, (UK : Oxford University Press, 2007).
19) Kane Thomas M., Theoretical Roots of US Foreign Policy : Machiavelli and American Unilateralism, (London : Routledge, 2006).
20) Lipschutz Ronnie D., After Authority :War, Peace, and Global Politics In The 21st Century, (Albany : State University of New York Press, 2000).
21) Louw P. Eric, Roots of the Pax Americana : Decolonization, Development, Democratization and Trade, (UK : Manchester University Press, 2010).
22) Maugeri Leonardo, The Age of Oil : The Methology, History, and Future of the World's most Controversial Resourse, (USA : Praeger Publishers, 2006).
23) Ngodi Etanislas, Pétrole et Géopolitique en Afrique Centrale, (France : l'Harmattan, 2008).
24) Orwell George, Black Gold : The New Frontier in Oil for Investors, (New Jersey : John Wiley and Sons, Inc, 2006).
25) Peoples Columba and Vaughan-Williams Nick, Critical Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2010).
26) Podliska Bradley F., Acting Alone : A Scientific Study of American Hegemony and Unilateral Use-of-Force Decision Making, (UK : Lexington Books, 2010).
27) Rutledge Ian, Addited to Oil : America's Relentless Drive for Energy Security, (New York : I.B.Tauris and Co ltd, 2005).
28) Soares de Oliveira Ricardo, Oil and Politics in Guinea Gulf, (New York : Columbia University Press, 2007).

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

29) Strokes Doug and Raphael Sam, Global Energy Security and American Hegemony, (USA : The Johns Hopkins University Press, 2010).
30) Taylor Ian, China and Africa : Engagement and Compromise, (London : Routledge, 2006).
31) Tertzakian Peter, A Thousand Barrels a Second : The Coming Oil Break Point and the Chalenges Facing an Energy Dependent World, (New York : McGraw-Hill, 2006).
32) Westheider James E., The Vietnam War, (USA : GreenWood Press, 2007).
33) Woodward Bob, Bush at War, (New York : Simon and Schuster, 2002).
34) Yergin Daniel, The Prize : The Epic Quest for Oil, Money, and Power, (New York : Simon and Shuster, 1991) .

B. Articles, Studies and Reports

35) Andréani Gilles, ‘‘The ‘War on Terror’ : Good Cause, Wrong Concept’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Debating Security and Strategy and the Impact of 9-11, volume 4, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [Source : Survival, Vol.46, N°4, (2004-05) :pp.31-50]
36) Aradau Claudia and Van Munster Rens, ‘‘Post-Structuralism, Continental Philosophy and the Remaking of Security Studies’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010) : pp.73-83 .
37) Archer Toby and Popovic Tihomir, ‘‘The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative : The US War on Terrorism in Northwest Africa’’, FIIA Report 16, (2007).
38) Atlas de l’intégration régionale en Afrique de l’ouest, série économique : ‘‘ Le pétrole et le gas’’, CEDEAO-CSAO/ OCDE, (Avril, 2007).
39) Baldwin David A., ‘‘Security Studies and The End of The Cold War’’, In. World Politics, Vol.48, N°1 (October, 1995), pp.117-141.
40) Bangura Abdul Karim and Tate Billie D., ‘‘Africa’s Responses to International Terrorism and the War against it’’, In. Jack Mangala (Ed), New Security Threats and Crises in Africa : Regional and International Perspectives, (New York : Palgrave MacMillan, 2010) : pp.60-85.
41) Barkawi Tarak and Laffey Mark, ‘‘The Postcolonial Moment in Security Studies’’, In. Review of International Studies, Vol.32, N°1, (2006) : pp. 329-352 .
42) Bellamy William Mark, ‘‘Making Better Sense of US Security Engagement in Africa’’, In. Jennifer G. Cooke and J.Stephen Morrison (Eds), Beyond the Bush Years : Critical Challenges for the Obama Administration, (Washington DC : Center for Strategic and International Studies, 2009) : pp.9-33.
43) Betts Richard K., ‘‘Should Strategic Studies Survive ?’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Debating Security and Strategy and the Impact of 9-11, volume 4, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [Source : World Politics, Vol.50, N°1, (1997) : pp.7-33].
44) Bosworth Eric and Gheorghe Adrian, ‘‘Energy Security : A Problem of Complex Systems and Complex Situations’’, In. Adran Gheorghe and Liviu Muresan (Eds), Energy Security : International and Local Issues, Theoretical Perspectives, and Critical Energy Infrastructures, (The Netherland : Springer, 2011) : pp.235-246.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

45) Boyer Yves, ‘‘Le regain d’intérêt américain pour l’Afrique : Quelles conséquences militaires et stratégiques ?’’, Fondation pour la Recherche Stratégique, 8 décembre 2006.
46) Boyle Michael J., ‘‘The War on Terror in American Grand Strategy’’, in. International Affairs, Vol.84, N°2, (2008) : pp.191-209 .
47) Brakman Steven et al, ‘‘The Strategic Bombing of German Cities During World War two and its Impact on City Growth’’, In. Journal of Economic Geography 4 (2004) : pp.201-218.
48) Bull Hedley, ‘‘Stategic Studies and its Critics’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security :The Cold War and Nuclear Deterrence, volume 1, (London :Sage Library of International Relations, 2007). [Source : World Politics, Vol.20, N°4, (1968) : pp.593-605] .
49) Buontempo Carlos et al., ‘‘The Climate of the Sahel’’, In. OECD, Global Security Risks and West Africa : Development Challenges, OECD Publishing, 2010.
50) Burns Rebecca, ‘‘US Africa Policy Under Barack Obama : A New Direction ?’’, Catholic Parliamentary Liaison Office, Cape Town : South Africa, October, 2010.
51) Buzan Barry and Hansen Lene, ‘‘Editor’s Introduction’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen, International Security : The Cold War and Nuclear Deterrence, volume 1, (London : Sage Library of International Relations, 2007) : pp.xvii-xi.
52) Buzan Barry and Waever Ole, ‘‘Macrosecuritisation and Security Constellations : Reconsidering Scale in Securitisation Theory ‘’, In. Review of International Studies, Vol.35, (2009), pp :253-276 .
53) Buzan Barry, ‘‘China in International Society : Is a Peaceful Rise Possible ?’’, In. The Chinese Journal of International Politics, Vol.3 ; N°1, (2010) :pp. 5-36.
54) Buzan Barry, ‘‘New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century’’, In. International Affairs, Vol.67, N°3, (1991), pp : 431-451 .
55) Buzan Barry, ‘‘The War on Terrorism as the New Macrosecuritisation ?’’, unpublished paper, Prepared for the Oslo Worshop, February 2-4, 2006 .
56) Center for Security Studies ‘‘Importance stratégique croissante de l’Afrique’’, In. politique de sécurité : Analyses du CSS, N°38, Juillet 2008.
57) Chan Stephen, Volman Daniel and Keenan Jeremy, ‘‘The Origins of AFRICOM : The Obama Administration, the Sahara-Sahel and US Militarization of Africa’’, In. ACAS Concerned Africa Scholars, US Militarization of the Sahara-Sahel : Security, Space and Imperialism, Bulletin N°85, (Spring, 2010) : pp.84-90.
58) Chapman Duane, ‘‘Gulf Oil and International Security : Can the World’s only Superpower Keep the Oil Flowing ?’’, In. Daniel Moran and James A. Russell (Eds), Energy Security and Global Politics : The Militarization of Resource management, (London : Routledge, 2009) : pp.75-94.
59) Charnoz Olivier, ‘‘ ‘Introduction thématique’ : Le pétrole africain : Des clefs pour comprendre’’, In. Afrique contemporaine, Vol.4, N°216, (2005) : pp.19-27.
60) Cohen Ariel, ‘‘The Flawed Energy Superpower’’, In. Gal Luft and Anne Korin (Eds), Energy Security Challenges for the 21st Century : A Reference Handbook, (Santa Barbara, California : ABC-CLIO, LLC, 2009) : pp.91-108.
61) Cooke Jennifer G. and Morrison J. Stephen, ‘‘A Smarter US Approach to Africa’’, In. Jennifer G. Cooke and J.Stephen Morrison (Eds), Beyond the Bush Years : Critical Challenges for the Obama Administration, (Washington DC : Center for Strategic and International Studies, 2009) : pp.1-8.
62) Copinschi Philippe et Pierre Noël, ‘‘l’Afrique dans la géopolitique mondiale du pétrole’’, In. Afrique contemporaine, Vol.4, N°216, (2005) : pp.29-42.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

63) Coskun Benzen Balamir, ‘‘Analysing De-securitisation : Problems and Prospects for Israeli-Palestinian Reconciliation’’, unpublished paper, Prepared for the 6th Pan-European Conference on International Relations, University of Turin, Italy, 12-15 September 2007 .
64) Croft Stuart , ‘‘What Future For Security Studies ?’’, In Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008) : pp.499-511.
65) Davis Carmel, ‘‘AFRICOM’s Relationship to Oil, Terrorism and China’’, In. Orbis Foreign Policy Research Institute, Vol.53, Issue.1, (January, 2009) : pp.122-136.
66) Davis John, ‘‘The Bush Model : US Special Forces, Africa, and the War on Terror’’, In. John Davis (Ed), Africa and the War on Terrorism, (England : Ashgate Publishing Limited, 2007) : pp.143-169.
67) Denécé Eric and Rodier Alain, ‘‘The Security Challenges of West Africa’’, In. OECD, Global Security Risks and West Africa : Development Challenges, OECD Publishing, 2012.
68) Dumbuya Peter A., ‘‘A Historical Review of the United States-African Relations During the Presidency of George W. Bush’’, In. Abdul Bangura (Ed), Assessing George W. Bush’s Africa Policy and Suggestions for Barack Obama and African Leaders, (Washington D.C : the African Studies and Research Forum, 2009): pp.1-30.
69) Ejdus Filip, ‘‘Dangerous Liaison : Securitisation Theory and Schmittian Legacy’’, In. Western Balkans Security Observer, N°13, (April-June, 2009), pp : 9-16.
70) Elkind Jonathan, ‘‘Energy Security : Call For a Broader Agenda’’, In. Carlos Pascual and Jonathan Elkind (Eds), Energy Security : Economics, Politics, Strategies and Implications, (Washington D.C : The Brookings Institution Press, 2010) : pp.119-148.
71) Elman Colin, ‘‘Realism’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008) : pp.15-28.
72) Favenne Jean-Pierre et Copinschi Philippe, ‘‘Les nouveaux enjeux pétroliers en Afrique’’, In. politique africaine, N°89, (2003) : pp.127-148.
73) Filiu Jean-Pierre, ‘‘Could Al-Qaeda Turn African in the Sahel ?’’, Carnegie Papers, N°.112, (June 2010) .
74) Floyd Rita, ‘‘Human Security and the Copenhagen School’s Securitisation Approach : Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move’’, In. Human Security Journal, Vol.5, (Winter, 2007), pp :38-49.
75) Floyd Rita, ‘‘Toward a Consequentialist Evaluation of Security : Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies’’, In. Review of International Studies, Vol.33, N°1, (2007), pp : 327-350.
76) Frynas Jedrzej George and Paulo Manuel, ‘‘A New Scramble for African Oil ? Historical, Political, and Business Perspectives’’, In. African Affairs, Vol.106, Issue 423, (November : 2006) : pp.229-251.
77) Gary Ian et al., ‘‘Le fond du baril : Boom pétrolier et pauvreté en Afrique’’, rapport traduit par : Philippe Copinschi, (Caritas-USA : Catholic Relief Services, Juin 2003).
78) Girard Philippe R. ‘‘Peacekeeping , Politics, and the 1994 US Intervention in Haiti’’, In. The Journal of Conflict Studies, Vol.24, N°1, (Summer, 2004): pp.1-14.
79) Grey Robert D., ‘‘Africa’’, In. Mary Buckley and Robert Singh (Eds), The Bush Doctrine and the War on Terrorism : Global Responses, Global Consequences, (London : Routledge, 2006) : pp.121-135.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

80) Hampson Fen Olser, ‘‘Human Security’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008) : pp. 229-243.
81) Herrmann Richard K., ‘‘Regional Conflicts as Turning Point : The Soviet and American Withdrawal From Afghanistan, Angola, and Nicaragwa’’, In. Richard K. Hermann and Richard Ned Lebow (Eds), Ending The Cold War : Interpretations, Causation, And The Study of International Relations, (New York : Palgrave McMillan, 2004) : pp.59-82.
82) Hodges Adam and Nilep Chad, ‘‘Introduction : Discourse, War and Terrorism’’, In. Adam Hodges and Chad Nilep (Eds), Discourse, War and Terrorism, (Amsterdam, The Netherlands : John Benjamins Publishing, 2007) : pp.1-17.
83) Hopf Ted, ‘‘The Promise of Constructivism in International Relations Theory’’, In. International Security, Vol.23, N°1, (Summer, 1998), pp. 171-200.
84) Huntington Samuel, ‘‘The Clash of Civilisation ?’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, volume 2, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [Source : Foreign Affairs, Vol.72, N°3, (1993) : pp. 22-49] .
85) International Crisis Group Report, ‘‘Islamist Terrorism in The Sahel : Fact or Fiction ?’’, Africa Report N°92, March 31st, 2005.
86) International Crisis Group, ‘‘Le golfe de Guinée : La nouvelle zone à haut risque’’, rapport Afrique de Crisis Group, N°195, 12 Décembre 2012.
87) International Crisis Group,‘‘The Gulf of Guinea : The New Danger Zone’’, Africa Report N°195, 12 December 2012.
88) Jean-François Rancourt et Rémi Landry, ‘‘ ‘Rogue States’, un concept incompatible avec la politique canadienne’’, Centre d’Études des Politiques Étrangères et de Sécurité, Vol.6, N°1, (19 Janvier 2005) .
89) Jervis Robert, ‘‘Understanding the Bush Doctrine’’, In. Political Science Quarterly, Vol.118, N°3, (2003) : pp.365-388.
90) Jourde Cédric, ‘‘The Role of the United States in Western Africa : Tying Terrorism to Electoral Democracy and Strategic Resources’’, In. Charles-Phillippe David and David Groudin (Eds), Hegemony or Empire ?: The Redefinition of US Power Under George W. Bush, (English : Ashgate Publishing Limited, 2006) : pp181-201.
91) Judy Duncker, ‘‘Globalization and its Impact on the War on Terror’’, In. John Davis (Ed), Africa and the War on Terrorism, (England : Ashgate Publishing Limited, 2007) : pp.63-78.
92) Kelstrup Morten, ‘‘Globalisation and Social Insecurity : The Securitisation of Terrorism and Competing Strategies for Global Governance’’, In. Stefano Guzzini and Dietrich Jung (Eds), Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research, (London : Routledge, 2004) : pp.106-116.
93) Klare Michael T. and Volman Daniel, ‘‘America, China and the Scramble for Africa’s Oil’’, In. Review of African Political Economy, N°108, (2006) : pp. 297-309.
94) Klare Michael T. and Volman Daniel, ‘‘The African ‘Oil Rush’ and US National Security’’, In. Third World Quarterly, Vol.27, N°4, (2006) : pp.609-688.
95) Klare Michael T., ‘‘Petroleum Anxiety and the Militarization of Energy’’, In. Daniel Moran and James A. Russell (Eds) ; Energy Security and Global Politics : The Militarization of Resource management, (London : Routledge, 2009): pp.39-61.
96) Klare Michael T., ’’Energy Security’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008) : pp.43-496.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

97) Koknar Ali M., ‘‘The Epidemic of Energy Terrorism’’, In. Gal Luft and Anne Korin (Eds), Energy Security Challenges for the 21st Century : A Reference Handbook, (Santa Barbara, California : ABC-CLIO, LLC, 2009) : pp.18-30.
98) Krause Keith and Williams Michael C., ‘‘From Strategy to Security : Foundation of Critical Security Studies’’, In. Keith Krause and Michael C. Williams (Eds), Security Studies : Concepts and cases, (UK :ULC Press Limited, 1997) : pp.33-59.
99) Lafargue François, ‘‘États-Unis, Inde, Chine : Rivalités pétrolières en Afrique’’, In. Afrique contemporaine, Vol.4, N°216, (2005) : pp.43-56.
100) Lawler Peter, ‘‘Peace Studies’’, In. Paul. D Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008) : pp : 73-88.
101) Lazar Annita and Lazar Michelle M., ‘‘Enforcing Justice, Justifying Force : America’s Justification of Violence in the New World Order’’, In. Adam Hodges and Chad Nilep (Eds), Discourse, War and Terrorism, (Amsterdam, The Netherlands : John Benjamins Publishing, 2007) : pp.35-65.
102) Le Leuch Honoré, ‘‘Le pétrole et le gaz naturel en Afrique : Une part croissante dans l’approvisionnement énergétique mondial’’, In. Géostratégiques, N°25, (Octobre : 2009) : pp.27-41.
103) Lebow Richard Ned, ‘‘Deterrence’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook Of Security Studies, (London : Routledge, 2010) : pp.393-403.
104) Lubeck Paul M. et al., ‘‘Convergent Interests : US Energy Security and the ‘Security’ of Nigeria Democracy’’, the Center for International Policy Report, (February : 2007).
105) Luft Gal and Korin Anne, ‘‘Energy Security : In the Eyes of the Beholder’’, In. Gal Luft and Anne Korin (Eds), Energy Security Challenges for the 21st Century : A Reference Handbook, (Santa Barbara, California : ABC-CLIO, LLC, 2009) : pp.1-17.
106) Lyman Princeton N., ‘‘The War on Terrorism in Africa’’, In. John W. Harbeson and Donald Rothchild (Eds), Africa in World Politics : Reforming Political Order, 4th Edition, (USA : Westview Press, 2009) : pp.276-304.
107) Marchesin Philippe, ‘‘La politique africaine de la France en transition’’, In. politique africaine, N°71, (Octobre : 1998) : pp.91-106.
108) Marcus Solomon, ‘‘Enlarging The Perspective : Energy Security Via Equilibrium, Information, and Computation’’, In. Adrian Gheorghe and Liviu Muresan (Eds), Energy Security : International and Local Issues, Theoretical Perspectives, and Critical Energy Infrastructures, (The Netherland : Springer, 2011) : pp.71-78.
109) McDonald Matt, ‘‘Constructivism’’, In Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008) : pp.59-72.
110) McSweeney Bill, ‘‘Identity and Security : Buzan and the Copenhagen School’’, In. Review of International Studies, Vol.22, N°1, (1996) : pp. 81-93.
111) Moran Daniel and Russel James A., ‘‘Introduction : The Militarization of Energy Security’’, In. Daniel Moran and James A. Russell (Eds) ; Energy security and Global Politics : The Militarization of Resourcemanagement, (London : Routledge, 2009) : pp.1-18.
112) Ndumbe J. Anyu, ‘‘West African Oil, US Energy Policy, and Africa’s Development Strategies’’, In. Mediterranean Quarterly, (Winter : 2009) : pp.93-104.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

113) Ngodi Etanislas, ‘‘Pétrole et géopolitique en Afrique centrale’’, In. les Cahiers de l’IGRAC, N°1, (2005) : pp.80-123.
114) Nye Joseph S. Jr. and Lynn Jones Sean M., ‘‘International Security Studies : A Report of Conference on the State of the Field’’, In Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, Volume 2, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [Source : International Security, Vol.12, N°4, (1988) : pp.5-27].
115) Onuoha Freedom C., ‘‘Piracy and Maritime security in the Gulf of Guinea : Nigeria as microcosm’’, Aljazeera center for studies Report, 12 June 2012 .
116) Osaretin Idahosa, ‘‘From the Latent to Manifest : US Strategic Interest in the Gulf of Guinea’’, In. Journal of Social Science, Vol.27, N°2, (June, 2011) : pp.123-128.
117) Palmer Ronald D., ‘‘Political Terrorism in West Africa’’, In. John Davis (Ed), Africa and the War on Terrorism, (England : Ashgate Publishing Limited, 2007) : pp.103-112.
118) Pascual Carlos and Elkind Jonathan, ‘‘Introduction’’, In. Carlos Pascual and Jonathan Elkind (Eds), Energy Security : Economics, Politics, Strategies and Implications, (Washington D.C : The Brookings Institution Press, 2010).
119) Pascual Carlos and Zambetakis Evie, ‘‘The Geopolitics of Energy : From Security to Survival’’, In. Carlos Pascual and Jonathan Elkind (Eds), Energy Security : Economics, Politics, Strategies and Implications, (Washington D.C : The Brookings Institution Press, 2010) : pp.9-35.
120) Paterson Patrick J., ‘‘Maritime Security in the Gulf of Guinea’’, In. (JFQ) Joint Force Quarterly, Issue 45, 2nd quarter, 2007.
121) Ploch Lauren, ‘‘Africa Command : US Strategic Interests and the Role of the US Military in Africa’’, CRS Report for Congress, updated in August 22, 2008.
122) Posen Barry R. and Ross Adrew L., ‘‘Competing Visions for US Grand Strategy’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Widening Security, volume 3, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [Source : International Security, Vol.21, N°3, (1996-97) :pp. 5-53] .
123) Pozzar Marie-hélène, ‘‘ l’Aide chinoise à l’Afrique : La difficulté à penser à la notion d’aide chinoise au développement’’, (Montréal-Canada : La CHAIRE, Octobre 2009).
124) Price Richard and Reus-Smith Christian, ‘‘Dangerous Liaisons ? Critical International Theory and Constructivism’’, In. Europe Journal of International Relations, Vol.4, N°3, (1998), pp. 259-294.
125) Proninska Kamila, ‘‘Energy and Security: Regional and Global Dimensions’’ ; In. Sipri Yearbook 2007 : Armaments, Disarmament and International Security, (New York : Oxford University Press, 2007) : pp.216-240.
126) Raffenne François et Samaan Jean-Loup, ‘‘Le débat stratégique américain : Lignes de partage 2006-2007’’, In. politique étrangère, N°4, (Hiver, 2007) : pp.863-874.
127) Raidt John and Smith Kristen E., ‘‘Advancing US African, and Global Interests : Security and Stability in the West African Maritime Domain’’, Washington D.C : Atlantic Council, November 30, 2010.
128) Raphael Sam and Stokes Doug, ‘‘Globalizing West African Oil : US Energy Security and the Global Economy’’, In. International Affairs, Vol.87, N°4, (2011) :pp.903-921.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

129) Report of ExxonMobil, ‘‘The Outlook For Energy : A View To 2040’’, (Texas : ExxonMobil Corporation, 2013).
130) Report of the National Energy Policy Development Group, ‘‘National Energy Policy : Reliable, Affordable, and Environmentally Sound Energy for America’s Future’’, (Washington D.C : May, 2001).
131) Research Paper 01/72, ‘‘11 September 2001 : The Response’’, House of Commons Library, October 3rd , 2001.
132) Ryan Stephen, ‘‘The United Nations’’, In. Mary Buckley and Robert Singh (Eds), The Bush Doctrine and the War on Terrorism : Global Responses, Global Consequences, (London : Routledge, 2006) : pp.173-188.
133) Schutz Barry and Wihbey Paul Michael, ‘‘African Oil : A Priority for US National Security and African Development’’, African Oil Policy Initiative Group, (2002).
134) Sergio Fabbrini, ‘‘US Unilateralism and American Conservative Nationalism’’, In. Sergio Fabbrini (Ed), The United States Contested : American Unilateralism and European Discontent, (London : Routledge, 2006) : pp.3-29.
135) Skinner Robert, ‘‘Energy Security and Producer-Consumer Dialogue : Avoiding a Maginot Mentality’’, Background paper for Government of Canada Energy Symposium, Energizing Supply : Oil and Gas Investment in Uncertain Times, (Sheraton Hotel, Ottawa, Canada, October 28th, 2005).
136) Steinhausher Friedrich et al., ‘‘Security Risks to the Oil and Gas Industry : Terrorist Capabilities’’, In. Strategic Insights, Volume VII, Issue1, (February, 2008).
137) Stone Marianne, ‘‘Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis’’, Security Disscussion Papers Series1, Columbia University School of International and Public Affairs, New York, (Spring, 2009).
138) Taje Mehdi, ‘‘Sécurité et stabilité dans le Sahel africain’’, In. NDC Occasional Paper, Academic Research Branch, (Rome, December, 2006).
139) Taurek Rita, ‘‘Securitisation and Securitisation Studies’’, In. Journal of International Relations and Development, Vol.9, (2006) : pp : 53-61.
140) Tisseron Antonin, ‘‘Enchevêtrements géopolitiques autour de la lutte contre le terrorisme dans le Sahara’’, In. Hérodote. Vol.3, N°142, (2011) : pp.89-107.
141) Van De Walle Nicholas, ‘‘US Policy Towards Africa : The Bush Legacy and The Obama Administration’’, In. African Affairs, Vol.109,N°434 , (2009) : pp.1-21.
142) Volman Daniel, ‘‘Obama, AFRICOM, and US Military Policy Towards Africa’’, PAS Working paper Number 14, edited by : David Shoenbrun, USA : Department of History, NorthWestern University, 2009.
143) Waever Ole, ‘‘Aberystwyth, Paris, Copenhagen : New Schools in Security Theory and Their Origins Between Core and Periphery’’, unpublished paper, Presented at the 45th annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004.
144) Waever Ole, ‘‘Securitisation and Desecuritisation’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Widening Security, volume 3, (London : Sage Library of International Relations), 2007, [Sourse : Ronny Lipschutz (Ed), On Security, (New York : Columbia University Press, 1995) : pp.46-86].

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

145) Walker William, ‘‘Nuclear Order and Disorder’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Debating Security and Strategy and the Impact of 9-11, volume 4, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [source : international Affairs, Vol.76, N°4, (2000) :pp. 703-724].

146) Wallensteen Peter, ‘‘Focus on : American-Soviet Detente : What Went Wrong ?’’, In. Journal of Peace Research, Vol.22, N°1, (March, 1985), pp.1-8.

147) White Laura, ‘‘What Kind of Change for Africa ?: US Policy in Africa Under the Obama Administration’’, Les Notes de l’Iris, (Avril, 2010).

148) Wibben Annick T.R., ‘‘Feminist Security Studies’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010), pp : 84-94.

149) Williams Paul D., ‘‘Security Studies : An Introduction’’, In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies : An Introduction, (London : Routledge, 2008) : pp.1-12.

150) Wolfers Arnold, ‘‘National Security As An Ambiguous Symbol’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security :The Cold War And Nuclear Deterrence, Volume 1, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [Source :Political Science Quarterly, Vol.LXVII, N°4, (1952) : pp.481-502].

151) Woodside Claire, ‘‘West Africa : America’s Foreign Policy Post 9-11 and the Resource Curse, A Head on Collision’’, In. Journal of Military and Strategic Studies, Vol.9, Issue 4, (Summer, 2007) : pp.1-39.

152) Yohannes Okbazghi, ‘‘America’s New Frontier : Oil in the Gulf of Guinea’’, In. The Black Scholar, Vol.33, N°2, (2003) : pp.2-21.

153) Zillman Donald N. and Bigos Michael T., ‘‘Security of Supply and Control of Terrorism : Energy Security in the United States in the Early Twenty-First Century, In. Barry Barton et al. (Eds), Energy Security : Managing Risk in a Dynamic Legal and Regulatory Environment, (New York : Oxford University Press, 2004) : pp.145-170.

C. Theses

154) Mioundonodji Gilbert, ‘‘Les enjeux géopolitiques et géostratégiques de l’exploitation du pétrole au Tchad’’, (Thèse de Doctorat), publiée par l’Université Catholique de Louvain, Belgique, 2009.

155) Tipchanta Deekana, ‘‘The Scramble for Africa’s Oil : A Blessing or a Curse for African States ?’’, (Ph.D thesis), University of Nottingham, July 2012.

D. Official Documents

156) Quadrennial Defense Review Report, US Department of Defense, (February 6, 2006).

157) The National Security Strategy of the United State of America, Washington D.C, White House, September, 2002.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

158) The National Security Strategy of the United States of America, Washington D.C, White House, March 2006.
159) The North Atlantic Treaty, Washington D.C, April 4th, 1949.

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم.01	التمييز الإبستمولوجي بين كل من المفهوم الموضوعي والذاتي والإستطرادي للأمن	45
جدول رقم.02	علاقة أهم المقاربات النقدية بالنقاشات الخاصة بها	49، 50
جدول رقم.03	مسار عملية الأمننة Securitisation Process	57

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم.01	تفاعل القوى الدافعة إلى تطور الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة	34
شكل رقم.02	الدوافع الرئيسية للتيار التقليدي في الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة	43

قائمة الخرائط:

رقم الخارطة	عنوان الخارطة	الصفحة
خارطة رقم.01	تطور إنتاج النفط في إفريقيا ما بين سنة 1980-2005	168
خارطة رقم.02	منطقة الساحل الإفريقي	168
خارطة رقم.03	مواقع التواجد العسكري الأمريكي المعروفة في إفريقيا	169
خارطة رقم.04	أهم مواقع القرصنة في خليج غينيا	170

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
إهـــــداء	03
شكر وتقديـر	04
مقدمـــــــــة	05
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمنطق الأمننة	16
المبحث الأول: مراحل تطور حقل الدراسات الأمنية التقليدية	17
المطلب الأول: مفهوم الدراسات الأمنية	17
1. سياسات القوة العظمى	22
2. التكنولـــوجـــــيا	22
3. الأحداث الرئيسية	23
4. التفاعل داخل النقاشات الأكاديمية	23
5. المأسســـــــة	23
المطلب الثاني: نشأة حقل الدراسات الأمنية	24
المطلب الثالث: نهضة حقل الدراسات الأمنية	28
المبحث الثاني: الدراسات الأمنية والنظام العالمي الجديد	35
المطلب الأول: المنظور التقليدي للأمن ما بعد الحرب الباردة	35
المطلب الثاني: المقاربات التوسيعية والتعميقية للأمن	44
1. الدراسات البنائيــة	46
2. الدراسات الأمنية النسوية	46
3. دراسات الأمن الإنسانـــي	47
4. دراسات بحـــــث الســلام	48
5. الدراسات الأمنية ما بعد الكولونيالية	48
6. الدراسات الأمنيــة ما بعد البنيويـــــة	49
المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن ومفهوم "باري بوزان" للأمن	50
المبحث الثالث: الدراسات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	55

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

المطلب الأول: نظرية الأمننة ومفهوم الأمن كممارسة خطابية	55
المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر وبروز خطاب الحرب على الإرهاب	60
المطلب الثالث: دوافع الحملة الأمريكية العالمية لمكافحة الإرهاب	66
الفصل الثاني: متغير الطاقة في خطاب الأمننة الأمريكي	71
المبحث الأول: البعد الجيوسياسي للأمن الطاقوي	72
المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي	72
1. الوفـــــــــرة	74
2. الموثوقيـــــــــة	74
3. القـــــــــــدرة	75
المطلب الثاني: سياسات العرض والطلب على الطاقة	77
المطلب الثالث: ذروة النفط وتهديد إنقطاع الإمداد	83
المبحث الثاني: البعد العسكري للأمن الطاقـوي	89
المطلب الأول: تعزيز القدرة الأمريكية لقذف القوات المسلحة	89
المطلب الثاني: الهجمات الإرهابية على مرافق الطاقة الحيوية	94
المطلب الثالث: الأمن الطاقوي والحرب على الإرهاب	98
المبحث الثالث: إشتداد التنافس الدولي على النفط الإفريقـي	103
المطلب الأول: المصالح الإستراتيجية الأمريكية في خليج غينيا	103
المطلب الثاني: التنافس الفرنسي–الأمريكي على النفط الإفريقي	108
المطلب الثالث: دخول الصين إلى المشهد النفطي الإفريقي	112
الفصل الثالث: الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي	116
المبحث الأول: أسباب الإهتمام الأمريكي بمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي	117
المطلب الأول: العلاقة بين إرهاب الساحل وإمدادات غرب إفريقيا	117
المطلب الثاني: توصيات مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي	121
المطلب الثالث: سياسة "إدارة بوش الإبن" تجاه غرب إفريقيا	125
المبحث الثاني: مكافحة الإرهاب وأمننة الوصول إلى النفط الإفريقي	130

PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com
PDF-XChange Viewer Click to buy NOW! www.docu-track.com

المطلب الأول: التحديات الأمنية للمصالح الأمريكية في غرب إفريقيا	130
المطلب الثاني: البرامج العسكرية الأمريكية لتأمين النفط في غرب إفريقيا	135
المطلب الثالث: جهود البحرية الأمريكية في خليج غينيا	140
المبحث الثالث: دور القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا	145
المطلب الأول: إنشاء قيادة الأفريكوم وردود الفعل الإفريقية	145
المطلب الثاني: المهام الرئيسية لإنشاء قيادة الأفريكوم	150
المطلب الثالث: السياسة الإفريقية في عهد "باراك أوباما"	155
الخاتمـــــــة	159
الملاحـــــــق	165
قائمة المراجـــع	171
قائمة الجـــداول	183
قائمة الأشكـــــال	183
قائمة الخرائـــــط	183
الفهـــــــــرس	184
ملخـــــــــص	

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

ملخص:

يتفق جميع الباحثين في القول أن أحداث 11 سبتمبر 2001، شكلت منعطفا بارزا في السياسة الأمريكية وعلاقاتها مع دول العالم، نتج عنها تقسيم هذا الأخير إلى معسكرين: مع أو ضد الولايات المتحدة، وذلك في إطار الإستراتيجية الأمريكية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي قادتها "إدارة بوش الإبن"، جاعلة من منطقة الساحل الإفريقي إحدى جبهاتها. غير أن النقطة التي باتت واضحة أمام المراقبين والمتابعين، هي أن الثروة النفطية تحتل أولوية قصوى في هذه الإستراتيجية الأمريكية، فقد استغلت "إدارة جورج والكر بوش" حالة الهلع التي خلفها مشهد الثلاثاء الأسود، لإحكام سيطرتها على منابع النفط العراقية، ولكن أيضا الإفريقية، لاسيما بعدما أعلنت واشنطن، أن خليج غينيا هو منطقة مصلحة حيوية أمريكية، تستلزم اتخاذ التدابير الضرورية لحماية وضمان حرية تدفق النفط منها، ناهيك عن الإحتياطيات الوفيرة التي يزخر بها باطن دول الساحل، حتى إن لم تكن تضاهي تلك المتواجدة في منطقة غرب إفريقيا.

ومن المهم في هذا السياق، الوقوف على حيثيات الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، بغرض التعرف على منطق سياسة إدارة البيت الأبيض تجاه النفط الإفريقي، من خلال التعرض لهذا التداخل بين كل من سياستها العسكرية والطاقوية، التي تتبعها بغية الحفاظ على مركزها كقوة مهيمنة، في ظل الصراع والتدافع العالمي على مصادر الطاقة في القارة السمراء من جهة، وسعي الولايات المتحدة إلى تنويع وارداتها، وتقليل اعتمادها على النفط الشرق الأوسطي من جهة أخرى، وهو ما ستتناوله هذه الدراسة بالطرح والتحليل، مبرزة أهمية العامل الطاقوي، كسبب رئيسي حرك "إدارة بوش الإبن" للتدخل العسكري في منطقة الساحل الإفريقي، جاعلة من نشاط الجماعات الإرهابية في هذه الأخيرة، تهديدا وجوديا على التدفق الحر لنفط منطقة خليج غينيا في غرب إفريقيا، الأمر الذي يشكل تهديدا على الأمن القومي الأمريكي نفسه.

Abstract :

All researchers agree to say that the events of September 11th, 2001, marked a turning point in the American policy and its relations with the countries of the world, deviding it into two camps : with or against the U.S, within the framework of the American Strategy against terrorism, which has been led by the ‘‘Bush Administration’’on several fronts, and Sahel region was one of them. However, it has become obvious to the observers, that the oil wealth occupies a top priority in this American strategy, where the ‘‘Bush Administration’’ took advantage from the panic created by the scene of the Black Tuesday, in order to tighten its control over Iraqi oil reserves, but also the African ones, especially after Washington announced that the Gulf of Guinea is an area of American Vital interest, requiring to take the necessary measures to protect it and ensure the oil free flowing from it. Not to mention the abundant reserves of the Sahel countries, even if there are not comparable to those in West African region.

It is important in this context, to focus on the facts of the U.S strategy to combat terrorism in the Sahel region, so that to identify the logic of the White House administration’s policy towards the African oil, through addressing this overlap between its military and energy policies, in order to maintain its position as hegemon,and this within the global scramble for energy resources of the black continent, and the U.S quest to diversify its imports and reducing its dependency on middle eastern oil. And that would be the topic of this study, which highlights the importance of energy, as the main reason behind the Bush administration’s military intervention in the African Sahel, constructing from the terrorists activities in this latter, an existential threat to the free oil flowing from the Gulf of Guinea in West Africa, which turns to be a threat to the U.S national security itself.

ملخص

يتفق جميع الباحثين في القول أن أحداث 11 سبتمبر 2001، شكلت منعطفا بارزا في السياسة الأمريكية وعلاقاتها مع دول العالم، نتج عنها تقسيم هذا الأخير إلى معسكرين: مع أو ضد الولايات المتحدة، وذلك في إطار الإستراتيجية الأمريكية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي قادتها "إدارة بوش الإبن"، جاعلة من منطقة الساحل الإفريقي إحدى جبهاتها. غير أن النقطة التي باتت واضحة أمام المراقبين والمتابعين، هي أن الثروة النفطية تحتل أولوية قصوى في هذه الإستراتيجية الأمريكية، فقد استغلت "إدارة بوش الإبن" حالة الهلع التي خلفها مشهد الثلاثاء الأسود، لإحكام سيطرتها على منابع النفط العراقية، ولكن أيضا الإفريقية، لا سيما بعدما أعلنت واشنطن، أن خليج غينيا هو منطقة مصلحة حيوية أمريكية، تستلزم اتخاذ التدابير الضرورية لحماية حرية تدفق النفط منها، ناهيك عن الإحتياطيات الوفيرة التي يزحز بها باطن دول الساحل، حتى إن لم تكن تضاهي تلك المتواجدة في منطقة غرب إفريقيا.ومن المهم في هذا السياق، الوقوف على حيثيات الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، بغرض التعرف على منطق سياسة إدارة البيت الأبيض تجاه النفط الإفريقي، من خلال التعرض لهذا التدخل بين كل من سياستها العسكرية والطاقوية، التي تتبعها بغية الحفاظ على مركزها كقوة مهيمنة، في ظل الصراع والتدافع العالمي على مصادر الطاقة في القارة السمراء من جهة، وسعي الولايات المتحدة إلى تنويع وارداتها، وتقليل اعتمادها على النفط الشرق الأوسطي من جهة أخرى، وهو ما ستتناوله هذه الدراسة بالطرح والتحليل، مبرزة أهمية العامل الطاقوي، كسبب رئيسي حرك "إدارة بوش الإبن" للتدخل العسكري في منطقة الساحل الإفريقي، جاعلة من نشاط الجماعات الإرهابية في هذه، تهديدا وجوديا على التدفق الحر لنفط منطقة خليج غينيا في غرؤب إفريقيا، الأمر الذي يشكل تهديدا على الأمن القومي الأمريكي نفسه.

الكلمات المفتاحية:

الإستراتيجية الأمريكية؛ الساحل الإفريقي؛ الأمن الطاقوي؛ النفط؛ الأمننة؛ مكافحة الإرهاب؛ إدارة بوش الإبن؛ التدخل العسكري؛ الجماعات الإرهابية؛ خليج غينيا.

نوقشت يوم 20 مارس 2014